بالدوحة الميادة في حديقة الصورة والمادة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه **قلت** الجملة الثانية في العلم الطبيعي وفيها ستة فنون **اقول** الغرض في اقتصارنا من الحكمة في كتابنا هذا على النظرية ومنها على العلمين الادنى والاعلى يطلب من مفتتح الكتاب كذا الوجه في تقديم الادنى على الاعلى ان الاولى بان يستحق ان يتكلم فيه من العلم الادنى الموسوم بالطبيعي هو الامور العامة للطبيعيات وهذا كتاب السماع الطبيعي ثم يستحق ان يتكلم في الاجسام والصور والحركات الاول في عالم الطبيعة وفي احوال الاجسام التي تعنصر والتي لا تفسد وهذا كتاب السماء والعالم ثم في احوال الكون والفساد وعناصرها وهذا كتاب الكون والفساد ثم في احوال الكيفيات الاولى العنصرية وانفعالاتها بمعاضدة من تاثير الاجرام السماوية وفي الامزجة المتولدة منها وهذا كتاب الفعل والانفعال ثم يخاض في احوال طبقات الكائنات فيبتدأ من التي لا نفس لها من الآثار العلوية والمعدنيات فانها الى العناصر اقرب وهذا كتاب الآثار العلوية والمعادن ثم ينظر في احوال النفس وقواها فان النظر في النفس اعم من النظر في النبات والحيوان وهذا كتاب النفس ثم في النباتات ثم في الحيوان بالطبائع والحيوان فهذه كتب ثمانية واذا كان الاهم من احوال النبات والحيوان ما هي من متعلقات النفس وقد استوفيت في كتاب النفس واوردت فيه ما كان منها يعم النبات والحيوان وما يختص به الحيوان بل وما يختص به الانسان وكان المورد في كتابي النبات والحيوان من احوالهما مع كثرتها كاد يشبه الكلام في الصناعات النازلة التجربية كما في الغالب مبناه على الامر الذي ليس به كمال وثوق ولم تكن تلك الاحوال مصونة عن تطرق الاختلاف بحسب الامكنة والتغير بحسب الازمنة اليها رأينا ان نأخذ فيها الجدر بهذا المختصر فاقتصرنا فيه على الستة الاول من اجزاء الطبيعي وعقدنا الكل منها فنا **قلت** الفن الاول في سماع الطبيعي

وفيه مقالتان المقالة الاولى وهي باب واحد فيه اربعة فصول **الفصل الاول** في

طريق التوصل الى العلم بالطبيعيات وتحديد المبادي والاسباب لها اعلم ان علم الطبيعي

علم جزئي موضوعه الجسم من جهة ما هو واقع في التغير يبحث فيه عن اللواحق الذاتية له او للنوع

منه او للاحق ذاتي له او لنوع من هذه صورا كانت او اعراضا او مشتقة منها والجسم الجوهر

الذي يمكن ان يفرض فيه امتداد ثم آخر متقاطع له على زوايا قوائم وثالث متقاطع لهما وكونه

بهذه الصفة هو صورته التي بها صار جسما وليست جسميته منوطة بالامتدادات الموجودة

او المفروضة بالفعل فربما تغيرت تلك والجسمية باقية وكل من الجسم بالجهة المذكورة وبالجهة

من تلك الجهة يسمى طبيعيا بالنسبة الى الطبيعة وستعرفها اذ بعضها امور موضوعات لها وبعضها

آثار تصدر منها واذ سيتضح في العلم الاعلى ان للامور الطبيعية لها مباد واسباب وقد تبين ان العلم

بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق من جهة العلم بمبدئه وسببه فلا بد في معرفة الامور الطبيعية ان

تعرف مباديها واسبابها واما آنيتها فيسلم ههنا وقد تبين في العلم الاعلى واما ماهيتها فتوضح ههنا

واذا كانت مباد واسباب مشتركة يعرف بها الامور العامة من الطبيعيات ومختصة يعرف بها الخاصة

منها فينبغي ان يبتدء في التعليم بالمشتركة فان العامة كالجنسيات اعرف عند العقل

من الخاصة كالنوعيات وان كان الامر في الطبيعة بالعكس فان الغاية التي تنحوها الطبيعة

هي النوعيات دون الجنسيات والاتم النظام بوجودها والشخصيات ايضا ليست

مقصودة الا في الطبائع الجزئية الخاصة والا انتقض النظام لفسادها واما العقل فلا يدركها

بنفسه بل اذا اشترك قوة نفسانية تدرج فالشخصيات اعرف اذ منها ينتزع الكليات ومع ذلك

فالحس والتخيل انما يبتديان من تصور شخص هو اكثر مناسبة للمعنى العام حتى يبلغا تصور الشخص الاخص

فان ادراكها شبح زيد من حيث هو هذا الجسم اسبق منه من حيث هو هذا الحيوان او هذا الانسان

او زيد فلنذكر مبادي الموضوع الاعم فالجسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان فيه الهيولى والصورة ويخصان باسم
المبادي وآخران خارجان الفاعل والغاية ويخصان باسم الاسباب له من جهة ما هو
متغير او مستكمل او كائن زيادة مبدأ رابع وهو العدم **اقول** قد عرفت في كتاب البرهان
ان من العلوم ما هو كلي ومنها علوم جزئية فالعلم الذي نحن بصدده اعني الطبيعي علم جزئي موضوعه
الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير او انه يقبل الحركة والسكون او انه ذو طبيعة وتشعر
الطبيعة ويبحث فيه عن اللواحق والعوارض الذاتية للجسم من تلك الجهة او لنوع منه ولواحق ذاتية
له او لنوع منه فالاول نحو قولنا كل جسم فله حيز طبيعي والثاني نحو ان الهواء حار رطب والثالث
نحو ان الحركة تكون في مقولات اربع والرابع نحو ان الحركة الطبيعية كلما ازدادت قربا الى الحيز
الطبيعي ازدادت سرعة ثم اللواحق الذاتية قد تكون صورا كقولنا كل جسم طبيعي فيه مبدأ
ميل فمبدأ الميل صورة والصورة وان كانت جزءا مقوما للجسم فهي الصورة لكن الصورة النوعية
تكون من لواحق الجسم الطبيعي المطلق وصور المركبات تكون لاحقة لموادها التي هي في نفسها اجسام
وقد تكون اعراضا كما في قولنا كل جسم فله شكل طبيعي وقد تكون مشتقة اما من الصور كما في
قولنا الجسم المحدد للجهات يجب ان يكون فلكيا او من الاعراض كما في قولنا كل فلك متحرك بالاستدارة
والجسم هو الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة خطية مستقيمة متقاطعة على زوايا قائمة
فما يفرض فيه اولا يسمى بالطول وما يفرض فيه ثانيا مقاطعا له على قوائم يسمى بالعرض وما يفرض ثالثا
مقاطعا لهما كذلك يسمى بالعمق فهذا معنى قولهم الجسم هو الجوهر الطويل العريض العميق ولا يعنى بالفرض ههنا
ما يعم فرض المحالات حتى ينتقض الرسم بالمفارقات بل التقدير والتعيين للبعض بتقدير الوهم فيما يحتمل
تقديره والتعيين في الشيء مع بقاء حقيقة ذلك الشيء واورد لفظ الامكان تنبيها على ان التسمية ليست منوطة

بالامتدادات الثلثة الموجودة بالفعل او المفروضة كذلك حتى لو لم يكن هناك امتداد خطى موجودا
او مفروضا لكن يمكن فرض الامتدادات الثلثة كفى ذلك فى الجسمية وايضا ان كانت الامتدادات
موجودة او مفروضة بالفعل فتغيرت فى الوجود او الفرض لم يتغير الجسمية وانما لم نقل يمكن ان يكون
فيه الامتدادات لعدم امكانها بالفعل بحسب نفس الامر فى بعض الاجسام كالمحدد للجهات
لكن بالتوهم والتخييل مجال فرضها فيه وكل من الجسم من حيث وقوعه فى التغير وبالجهة من هذه
الجهة من الصور والاعراض يسمى طبيعيا النسبة الى الطبيعة وستعرفها وانما نسبت اليها لان هذه
الامور بعضها موضوعات للطبيعة كالاجسام وبعضها آثار تصدر منها كاللواحق والوجه فى كون
الاجسام موضوعات للطبيعة مع ان الطبيعة اما نفس الصورة المقومة او كانها جزء منها يعرف
مما ذكرته فى كون الصور من لواحق الاجسام ان اختلج فى صدرك ان الطبيعة اما نفس الصورة
او كانها جزء منها كما مر آنفا وسياتى توضيحه فلا تكون الصور موضوعات لها ولا آثارا فاعلم ان الصورة
الانسانية التى فى زيد ليست اثر الطبيعة الشخصية التى لزيد كالجزء من صورته بل هى اثر للطبيعة
التى فى الام مثلا وقس على هذا واعلم انه سيتضح فى العلم الاعلى ان الامور الطبيعية لها مبادئ
واسباب وقد تبين فى كتاب البرهان ان العلم بكل ما له مبدء وسبب انما يتحقق ويكون علما يقينيا
من جهة العلم بمبدءه وسببه فلا بد فى معرفة الامور الطبيعية من حيث حدودها التى هى مبادئ
تصورية لهذا العلم ومن حيث احكامها التى هى مسائل له من معرفة مباديها واسبابها اما
انية هذه المبادى والاسباب فيتسلم ههنا وتبين فى العلم الاعلى فيكون من المبادى التصديقية
لهذا العلم وكذلك ما يجب ان يعلم من احوالها المبحوث عنها فى العلم الاعلى حتى يعلم احوال الامور
الطبيعية واما ماهيتها فتحقق وتوضح ههنا وتكون من المبادى التصورية ثم اذا كانت هناك مبادئ
واسباب مشتركة بين الطبيعيات وتعرف بها الامور العامة منها ومبادى واسباب مختصة تعرف بها

الامور الخاصة بها فينبغي ان يبتدا في التعليم بالمبادي والاسباب المشتركة التي تعرف بها الامور العامة

فان العامة كالجنسيات اعرف من الخاصة كالنوعيات وذلك واجب في الجنسيات والنوعيات

اذا عرف النوعيات بحدودها المشتملة على الجنسيات فان المعرفة بجزء الحد اقدم من معرفة المحدود واما

سائر الامور الخاصة والعامة فلها اسوة ما بها فان الاعم لوروده بمبادي واثار اعم من الخص بمبادي جهات كثيرة

يكون اعرف غالبا من الاخص بالجملة فكذلك ما يكون وسيلة الى معرفة الاعم من مباديه واسبابه

ينبغي ان تقدم على ما يكون وسيلة الى معرفة الاخص من مباديه واسبابه وما ذكرنا من اعرفية الاعم من الاخص

انما هو عند العقل وذلك هو المنظور ههنا واما عند الطبيعة فالامر بالعكس فان الغاية التي تقصدها

الطبيعة بالذات انما هي النوعيات دون الجنسيات فان النظام انما يتم بالانواع فيقصدها

الطبيعة الكلية واما الاجناس فانما تقصدها الطبيعة بالتبع ولو كانت مقصودة بالذات لتم النظام

بها ووقفت الطبيعة عندها والمقصود بالذات اعرف مما يقصد بالتبع وما ذكرنا من اعرفية

الاخص عند الطبيعة من الاعم انما هو بين الانواع والاجناس فلا يرد ان الامر بين الشخصيات

وبين الكليات النوعية او الجنسية ليس كذلك فان الشخصيات ليست مقصودة بالذات في الطبيعة

اللهم الا في الطبيعة الجزئية الخاصة ولو كانت الشخصيات مقصودة بالذات في الطبيعة الكلية

لا تنقض النظام الكلي بفسادها واما النسبة بين الامور العامة كالجنسيات والنوعيات وبين الاشخاص

في الاعرفية عند العقل فلان العقل اذا اعتبر عرفانه بمجرد العقل اذ العقل لا يدرك الشخصيات المجردة

ذاته بل باشتراك قوة نفسانية واما اذا اعتبر عرفانه بالاشتراك فالاشخاص اعرف اذ منها تنتزع

الكليات لكنه مع ذلك يكون ما هو اشبه بالمعنى العامي اعرف فان الادراك بالحس والتخيل

وان كان مما يبتدي من الشخص لكن من شخص هو اشد مناسبة للمعنى العامي ثم يتدرج حتى يبلغ التشخص

الصرف فانا اذا لاحظنا شبح زيد مثلا فادركنا اياه من حيث هو هذا الجسم يكون اسبق من ادراكه

من حيث هو هذا الحيوان وهذا اسبق من ادراكه من حيث هو هذا الانسان وهذا اسبق من ادراكه من
حيث هو زيد وكل من هذا الجسم وهذا الحيوان وهذا الانسان وزيد وان كان معنى شخصيا لكن زيدا
هو التشخص الصرف واما ما قبله فتشخص منتشر فان التشخص المنتشر يطلق على معنيين بنحو من الاشتراك
اللفظي احدهما فرد غير معين من كلي كحيوان ما انسان ما او رجل ما اعني مفهوم الفردية مضافا الى
مفهوم جنس طبيعي او نوع او صنف كذلك فمعنى انسان ما انسان واحد بالعدد كائنا من كان
فيمكن في نفس الامر ان يكون زيدا او عمرا او غيرهما والثاني فرد معين غير معلوم التعيين فهو في نفس الامر
اما زيد او عمرو او غيرهما ولا يصلح ان يكون ايا ما كان من هؤلاء لكنه يصلح عند الذهن ان يكون
ايا ما منهم صلوحا ناشيا من الشك والتجويز الذهني فلنذكر مبادي الموضوع الاعم لهذا العلم
اعني الجسم من حيث وقوعه في التغير فنقول ان الجسم من حيث هو جسم من غير لحاظ معنى زائد عليه
له مباد اربعة اثنان منها داخلان في قوامه وهما الهيولى والصورة واثنان خارجان هما الفاعل والغاية
ويخص الداخلان باسم المبدئية والخارجان باسم السببية ولما كانت هذه الاربعة مبادي للجسم
من غير لحاظ معنى زائد عليه يكون مبادي له من حيث هو واقع في التغير بالطريق الاولى وله من حيث
ما هو واقع في التغير او من حيث هو متشكل او كائن باي واحد من هذه الثلثة قيد ثم مبدأ زائد
هو العدم ولهذا انخرط مع الاولين تبعا لهما في الدخول والاختصاص باسم المبدائية فهو مبدأ
بالعرض كما ستيضح **قلت الفصل الثاني** في الكلام في كل منها اما الهيولى
فهي ما من شانه ان يحل فيه امر اما صورة جوهرية جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها بالهيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر وتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له موضوعا ومن جهة
اشتراك الصور فيها مادة وطينة ومن جهة ابتداء التركيب منها وانتهاء التحليل اليها عنصرا
واسطقسا وربما يخص الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومنها الهيولى الاولى القابلة

للصورة الجسمية والنوعية للبسائط واما قبولها الصور للمركبات فبالواسطة ولتقنع ان هذه الهيولى
لا تتقوم بدون الجسمية ولا النوعية وانها لا تتكون ولا تفسد لكن هناك هيوليات اخر
تتكون وتفسد كالخشب للسرير وتخصص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية والمادة ربما تعمم حتى
تطلق ايضا على ما يقبل امرا لا يحل فيه كالبدن للنفس الناطقة ولها بالنسبة الى المركب منها
ومن امر المقبول وهي بالعلية البتة فانها جزء من قوامه يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل
ونسبته الى المقبول وتتصور على انحاء اما ان لا يتقوم واحد منهما بالآخر ولا يظهر لهذا وجود
فما كان له مثال فكانه النفس والمادة الاولى ان قومتا الانسان واما ان تكون متقومة
بالمقبول وهو ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان تقوم مادة بمفارقة او مخالطة
وهذا المقبول يسمى صورة بالتخصيص واما ان يكون المقبول متقوما بالمادة وهي متقومة في ذاتها
غير مفتاقة اليه وهذا المقبول يسمى عرضا عاما بالتخصيص والمادة قد تكفي لوجودها ان تكون جزءا
ماديا لما هو ذو مادة وقد لا تكفي بل لا بد ان يكون معها غيرها وح فاما ان تحصل ذو المادة
من الاجتماع فقط كالعسكر من اشخاص الناس ومن الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات
والاخشاب ومع الاستحالة كالكائنات من العناصر **اقول** اما الهيولى فالذي نعني بها ههنا
هو ما يحل فيه امر اما صورة جوهرية سواء كانت جسمية او نوعية واما هيئة عرضية وتسميتها هيولى
من جهة انها بالقوة قابلة لذلك الامر ولها اسماء اخر من جهات اخر فتسمى من جهة انها بالفعل حاملة له
موضوعا لانه وضع لان يحمل عليه شيء ومن جهة اشتراك الصور فيها مادة وطينة اما المادة فلانها
في الاصل الزيادة المتصلة بالشيء فيكون مشتركا فيها الكل بما يمكن ان يرد عليه ايضا يشاركها
في الاشتقاق المد للنفس الذي يشترك فيه صور الحروف باسرها واما الطينية فلانها يشترك
فيها الصور الظروف التي تتخذ منها بل وصورة الانسان مثلا على ما ورد في الكتاب المنزل

انا خلقنا الانسان من سلالة من طين ومن جهة ابتداء تركيب المركب منها عنصرا فانه الاصل
في الاصل ومن جهة انتهاء تحليله اليها اسطقسا اذ الاسطقس البسيط اجزاء المركب وربما تخصص
الهيولى بما يقبل صورة جوهرية ومن الهيولى بهذا المعنى الاخص الهيولى القابلة للصورة
الجسمية النوعية التي للبسائط واما قبولها لصور المركبات فبالواسطة فانها بعد ان تتصور
بصور البسائط تستعد لقبول صور المركبات وهذه الهيولى اعني الاولى هي السبب المادي
القريب للجسم من حيث هو جسم وللكل من الاجسام البسيطة بخصوصها ايضا واما للمركبات فمادة بعيدة
ومن الاصول الموضوعة ههنا المبرهن عليها في الفلسفة الاولى ان الهيولى الاولى لا تقوم
بدون الجسمية ولا بدون نوعية من النوعيات المحصلة لنوع نوع وانها لا تتكون ولا تفسد
ولكن هناك هيوليات غير الاولى تتكون وتفسد وهي اجسام في انفسها كالخشب للسرير
وكما تخصص الهيولى بالقابل للصورة الجوهرية تخص الموضوع بما يحمل هيئة عرضية فاذا
قيس الى مقبول واحد لم يمكن ان يكون شيء هيولى وموضوعا معا لكن يجوز ان يكون قابل
واحد هيولى وموضوعا معا بالقياس الى مقبولين كالعناصر بالقياس الى نوعيات المركبات
والى هيئات عرضية تحملها هي والمادة ربما تعمم حتى تطلق على ما يقبل امرا يكون متعلقا وان
لم يكن حالا فيه كالبدن للنفس الناطقة ومن ههنا يقال في الفلسفة الاولى كل حادث مسبوق
بمادة ومدة والنفس الانسانية حادثة على راي المشائين والمادة التي هي مسبوقة بها انما هي
البدن وللمادة نسبة الى المقبول واخرى الى المركب منهما ومن المقبول وهذه النسبة
بالعلية البتة فان المادة جزء من قوام المركب يكون بها بالقوة وبالمقبول بالفعل فهما علتان
داخلتان في قوامه والاولى تتصور على انحاء مختلفة فانه اما ان لا يتقوم شيء من المادة
والمقبول على الآخر ولا يفتقر اليه في التقوم ولا يظهر لهذا وجود في الواقع فان كان له مثال في الوجود

فكأنه النفس والمادة الاولى ان قومنا الانسان فان الانسان يكون بالمادة الاولى بالقوة وبالنفس بالفعل مع ان المادة الاولى متقومة بالنفس بل بالصورة العنصرية الحالة فيها والنفس الانسانية متقومة بالمادة الاولى بل هي مفارقة لها بالقوام وان كان البدن شرطا في حدوثها لكن المادة الاولى مادة بعيدة للانسان واما القريبة فهي البدن المشتمل على الاعضاء والقوى والمتقومة بالنفس واما ان تكون المادة محتاجة في التقوم الى المقبول والمقبول ليس وجوده متعلقا بالمادة لكنه يلزمه اذا وجد ان يقوم مادته بمفارقة كما في النفس والبدن المقومين للانسان او بمخالطة كما في الصور الجوهرية الحالة وهذا المقبول المقوم للمادة تسمى صورة بالتخصيص وان كانت الصورة ربما تطلق على كل مقبول واما ان يكون المقبول محتاجا في التقوم الى المادة والمادة متقومة في ذاتها غير محتاجة اليها وهذا المقبول يسمى عرضا بالتخصيص وان كان العرض ربما يطلق على كل مقبول والمادة قد تكفي بوحدتها ان يكون جزءا ماديا لما هي مادة له وهو ذو مادة بالقياس اليها كمواد البسائط وقد لا تكفي بل لا بد وان يكون معها غيرها حتى اما ان يحصل ذو المادة من اجتماع المواد فقط كالعسكر من اشخاص الناس او من الاجتماع والتركيب فقط كالبيت من اللبنات والخشبات او من الاجتماع والتركيب مع الاستحالة كالكائنات من العناصر وكالترياق من اخلاطه فانها وان اختلطت لا يكون ترياقا بالفعل ما لم يأت عليها مدة يفعل بعضها في بعض ويستقر على كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها **قلت** واما الصورة فنعني بها هيئة تحصل في مادة سواء كانت جوهرية او عرضية وتعم فتتناول النفس الناطقة وربما تخص بالجوهرية ومنها الجسمية التي للجسم من حيث هو وتخص من الجوهرية بالنوعيات وربما تخص ايضا بالشكل وبهيئة الاجتماع وبصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال للنوع ولحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا كان او جنسا وللمعقولات المفارقة

وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب تعرفان مما ذكرنا في المادة ولنضع ههنا ان من الصورة ما يتكون و يفسد ومنها ما ليس كذلك **اقول** اما الصورة فنعني بها ههنا هيئة تحل في المادة فيحصل منهما مركب سواء كانت جوهرية كصور العناصر او عرضية كصورة السرير والصورة قد تعم فيراد بها ما يحصل للقابل و يتعلق به وان لم يحل فيه فيتناول النفس الناطقة بالقياس الى البدن والى المركب منهما وربما يخص اسم الصورة بالجوهرية فلا يسمى الاعراض صورا ومن الصور الجوهرية الصورة الجسمية التي للجسم من حيث هو جسم وهي الامتداد الممكن من فرض الابعاد المتقاطعة على قوائم وربما يخص تخصيصا زائدا على ذلك فيراد به النوعيات من الجوهرية وربما يخص ببعض العرضيات فانه قد يخص بالشكل وكانه المعنى الاصلي وقد يخص بهيئة الاجتماع وقد يخص بصورة النظام المستحفظ كالشريعة وربما يقال الصورة للنوع وان كان مركبا من المادة والصورة وكان ذلك من اطلاق اسم العمدة من الاجزاء على الكل و يقال لحقيقة كل شيء جوهرا كان او عرضا نوعا او جنسا وكانه لما كانت الصورة هي الجزء العمدة من حقيقة ما يتركب من المادة والصورة فتجوز اولا بارادة تلك الحقيقة منها ثم توسع ثانيا بارادة الحقيقة مطلقا منها وايضا يقال للمعقولات المفارقة للمادة اذ هي كانها صور مجردة عن المواد وللصورة نسبة الى المادة واخرى الى المركب منهما وتعرف النسبتان مما ذكرناه في المادة فالنسبة الى المركب تكون بالعلية القريبة لانها جزء له يكون به بالفعل كما ان المادة جزء له يكون بالقوة وربما تكون بالعلية البعيدة ايضا فان الصورة الجوهرية تكون علة مقومة للمادة وهي علة مقومة للمركب والنسبة الى المادة تتصور على الانحاء الثلثة المذكورة في المادة ولكن ما نضع ههنا ونبرهن عليه في الفلسفة الاولى ان من الصور ما تكون وتفسد كصور العناصر ومنها ما ليس كذلك كصور الافلاك **قلت** اما العدم فلا نعني به العدم

المطلق بل عدم شيء عن قابل له موجود وكونه مما لابد منه للمتغير او المستكمل بين اذ التغير ان يزول
عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له
ما لم يكن من غير زوال امر وجودي عنه كالساكن يتحرك فتبين انه لابد فيهما من سبق عدم لما يكون
عن قابل له واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل له يوضع
ههنا ويبين في الفلسفة الاولى وانما يكون العدم مبدا ان سمي كل ما يحتاج اليه الشيء من غير
انعكاس مبدا له والا فالعدم لا يجامع ما هو عدم له والهيولى تفارق الصورة والعدم
بانها تجامع كلا منهما وهما لا يجتمعان والصورة تفارق العدم بان لها وجودا زائدا على ما
للهيولى بخلافه فانه يعقل حال متعانقة وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة
وكانت القوة على قبولها موجودة واذ وجود العدم بالعرض فكونه وفساده بالعرض فكونه
فساد الصورة وفساده كونها **اقول** لما كان العدم مع كونه لابد منه في ان يكون
الجسم متغيرا او نحو ذلك كما سيظهر مقارنا في الوجود الذي له وان كان بالعرض لهيولى الجسم
لا مفارقا كالفاعل والغاية وان لم يكن مجامعا في الوجود للجسم من حيث انه متغير او نحوه
بل تقدمه كما سياتي وكان ايضا كانه ماخوذ في ماهية الجسم المتغير مثلا انخرط في سلك
المبادي للجسم المتغير ونحوه دون سائر الاسباب فبالحري ان يذكر مع الهيولى والصورة
فنقول انا لا نعني به العدم المطلق بل عدم شيء كالصورة عن قابل له موجود كالهيولى
ولابد منه للجسم من حيث هو متغير او مستكمل او كائن اما المتغير والمستكمل فسبق العدم من
قابل موجود عليهما بين وذلك لان التغير ان يزول عن الشيء ما كان له ويحصل له ما لم يكن له
كالثوب يسود بعد بياضه والاستكمال ان يحصل له ما لم يكن من غير زوال امر وجودي
والكائن لابد من زوال عدم اعني عدم ما حصل له كالساكن يتحرك فالحركة لا تخلف امرا

وجوديا هو ضد له او كالضد كما يخلف السواد البياض والصورة المائية الهوائية بل انما تخلف

العدم المقابل له فتبين انه لابد في كل من التغير والاستكمال من سبق عدم لما يحصل عن

قابل له موجود قبل حصوله ولا اشكال في ان الجسم متغير او مستكمل بالهيئات العرضية

وكذا الصور المركبات فان المواد التي تحصل فيها صور المركبات كالعناصر اجسام باقية بعينها

واما صور البسائط فلا يتاتى الاستكمال بها ولا التغير للاجسام البسيطة المتقومة بها لكونها

انما تحصل بحصول صورها واما الهيولى فتلك الصور انما تحصل فيها بعد زوال صور كالاضداد

لها عنها فتكون الهيولى متغيرة بها لا مستكملة اللهم الا ان يقال للجسم البسيط انه متشكل او متغير

بالصورة حيث تم وكمل وجوده بها او تغير في نفسه بها ويكتفي فيما يشعر به الاستكمال والتغير

من سبق وجود المتكمل او المتغير على ما استكمل او تغير به بسبق وجود هذا الجسم بالقوة من حيث

سبق مادته واما الكائن اي الحادث فسبق العدم عليه بين لكن سبق القابل لما يكون

حتى يكون الكائن مسبوقا بالعدم الذي كلامنا فيه اي العدم عن قابل موجود ليس

ببين بل يوضع ههنا ويبين في الفلسفة الاولى ثم انه انما سمي العدم مبدء لان اصطلح على

كل ما يحتاج اليه الشيء من غير ان يحتاج هو الى هذا الشيء مبدأ لهذا الشيء واما ان خص

المبدء بما يكون كذلك مع كونه مجامعا لما هو مبدء له في الوجود فلا يكون العدم مبدء

له في الوجود فلا يكون العدم مبدأ لما هو عدم له كالصورة او الهيئة ضرورة استحالة

مجامعته اياه فلا يكون مبدأ للجسم المستكمل او المتغير او الكائن اذ كل من الاستكمال

والتغير والكون انما هو بالتلبس بتلك الصورة او الهيئة فلا يجامعه العدم ثم الهيولى تفارق

كلا من الصورة والعدم بانها تجامع كلا منهما ولا شيء منهما يجامع الآخر والصورة تفارق

العدم بان لها وجودا زائدا على الوجود الذي للهيولى بخلاف العدم فانه ليس له وجود زائد على

للهيولى في الاعيان بل انما يقتبس وجود الهيولى الى هذه الصورة اذا لم تكن موجودة وكانت القوة على قبولها موجودة يتعقل عدم الصورة من موجود قابل لها فهذا العدم وجوده بالذات انما هو في الذهن لكن لمجرد تعمل من الذهن بل هو موجود في الاعيان بالعرض من حيث وجود قابل للصورة بدون الصورة فلا يمكن ان يكون له كون وفساد بالذات بل انما يتكون ويفسد بالعرض فتكونه فساد الصورة وفساده كونها فان القابل لوجود الصورة هو القابل لوجود العدم وبه يكون العدم موجودا بالقوة وانما يكون بالفعل اذا كان القابل موجودا بدون الصورة فاذا كانت الصورة فسد العدم واذا فسدت كان **قلت** والاشتراك في هذه الثلثة ليس على ان الاجسام كلها تشترك في هيولى واحدة بالعدد او صورة او عدم كذلك اذ من الاجسام ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلى الاخرى ومنها ما ليس كذلك فلا يكون للقسمين هيولى واحدة لعينها نعم سيلوح ان الاجسام القابلة للكون والفساد ليس لها هيولى واحدة واما عدم الاشتراك في الصورة الواحدة بالعدد فظاهر وكذا في العدم المضاف اليها بل معنى الاشتراك فيها ان للاجسام كلها هيولى وهي واحدة بالعموم وان تعددت بالعدد وكذا الصورة والعدم **اقول** لما ذكرنا هذه المبادي المشتركة للاجسام والاشتراك على نحوين فانه قد يكون في واحد بالعدد كالشمس وقد يكون في واحد بالعموم وذلك بان لا يكون هناك امر شخصي يشترك فيه المشتركان بل لهذا امر ولذاك امر آخر لكن ينتزع من الامرين امر كلي يشملها فذلك الامر الكلي يشترك فيه المتشاركان اذ لكل منهما فرد منه فاشتراك الاجسام في الهيولى ليس من النحو الاول اذ الاجسام على نحوين منها ما هي قابلة للكون والفساد اي ما هيولاه بحيث تتخذ صورة وتخلى اخرى ومنها ما ليس كذلك بل تستديم هيولاه صورة واحدة فلا يكون للقسمين هيولى واحدة

بالعدد والا لكانت هيولى بعينها مستعدة لصورة وغير مستعدة لها نعم سيلوح لك ان الاجسام
القابلة للكون والفساد لها هيولى واحدة بالعدد وكذلك اشتراك الاجسام في الصورة
وفي العدم ليس من النحو الاول فان عدم اشتراكها في صورة واحدة بالعدد ظاهر وكذا في العدم
الذي كلامنا فيه اعني المضاف اليها فانه اذا تعددت الصورة تعددت الاعدام المضافة اليها
بل الاشتراك في هذه الثلثة من النحو الثاني فان الاجسام كلها تشترك في انه لا بد لها من الهيولى
وهي معنى واحد مبهم وان تعدد في الوجود وكذلك تشترك في انه لا بد لها من الصورة والاعدام
المستكملة والمتغيرة اذ الكائنة لا بد لها مع ذلك من العدم ولكل من الصورة والعدم معنى واحد و
ان تعددت افراده **قلت** واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في غيره من حيث هو
غيره ولو بالاعتبار ويراد بالحركة مطلق الخروج من القوة الى الفعل ومبدأ الحركة في غيره اما مهيئ
ليصلح المادة او متمم يعطي الصورة ولعل معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل
للاجسام بالحقيقة لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان
يحقق ذلك وما كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة بل عسى ان يكون
علة لها ايضا علية خاصة فلا بحث للطبيعي عنه اصلا نعم ان كان منها بما هو فاعل الكل منها سوى
نفسه كان يبحث عنه واما الواحد بالعموم المحمول على كل من الفواعل الجزئية لها فجاز ان يبحث عنه
كيف يجب ان يكون في قوته وكيف يكون نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات هو الطبيعة
وحدت بانها مبدأ اول الحركة ما هي فيه وسكونه بالذات لا بالعرض اي الفاعل القريب
للحركة ان كانت هناك حركة في مقولة ما ذاتية لا قسرية ولا عرضية او للسكون كذلك
وليتضح ذلك بانه قد يقع من الاجسام افعال وحركات فيظن بعضها صادرة من اسباب خارجة
عنها كصعود الحجر وبعضها عنها انفسها اما لا الا على طريقة واحدة او متفننة الطرائق اما لا بارادة

كاستحالة البذور والنطف نباتات وحيوانات او بارادة كتحرك الحيوانات الى جهاتها المرادة

يجوز نهج بين القسمين فيما يلزم طريقة واحدة ايضا ثم ما يدرينا ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة

كما ظنناه من صدوره عن المتحركات انفسها فلعل هناك محركا من خارج غير محسوس او محسوس الذات

غير محسوس التاثير ولكن يجب ضع ههنا ويبرهن في العلم الاعلى ان مبادي هذه الحركات انما هي قوى في

تلك الاجسام اما قوة تحرك على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية

او لا على نهج واحد من غير ارادة وتسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية وقد تعمم الطبيعة

فتطلق تارة على كل قوة يصدر عنها فعلها بلا ارادة فتشمل النفس النباتية واخرى على كل قوة

يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فيكون العنكبوت انما يشبك بالطباع لكن

التي تخص عنها ههنا والاجسام الطبيعية طبيعية بها هي الطبيعة بالمعنى الاول وهي ربما تكون

هي الصورة بعينها كما في البسائط وربما تكون كانها جزء منها كما في المركبات ثم الطبيعة

تقال على وجه جزئي وهي الخاصة بشخص شخص وعلى وجه كلي اما بحسب نوع كما نقله من مبدأ مفيض

للتدبير الواجب في استحفاظ نوع او على الاطلاق كما نقله من مبدأ مفيض للتدبير الواجب في

استحفاظ الكل على نظامه لا وجود لها بين قوات قائمة في الاعيان بل انما هو في التصور

اقول واما الفاعل في الامور الطبيعية فيراد به مبدأ الحركة في آخر غيره من حيث هو غيره ولو كان

المغايرة بالاعتبار كما اذا عالج شخص نفسه فانه انما يعالج ويحرك الى الصحة من حيث هو طبيب وانما يتعالج و

يتحرك من حيث هو عليل والعليل ايل من حيث هو عليل غير طبيب من حيث هو طبيب يراد بالحركة الوا

ههنا مطلق الخروج من قوة الى فعل سواء كان الى صورة جوهرية او هيئة عرضية بتدريج او دفعة و

مبدأ الحركة اما يهيئ لصلح المادة لقبول الصورة فانها وان كانت في حد ذاتها مستعدة

لقبول الصورة حتى يصير بالفعل صورة جوهرية كانت او هيئة عرضية الا من جهة اليها لكن تمامه لا يكون الا بلية

١٧

١٨

الاستعداد فيكمل الفاعل استعدادها ويجعلها اقرب الى القبول مما كان وان لم يكمل الاستعداد بعد وانما يتمم بعطي الصورة لكن سيلوح في الفلسفة الاولى بان معطي الصورة المقومة للانواع الطبيعية وهو الفاعل بالحقيقة للاجسام لا يكون من الطبيعيات وليس على الطبيعي بعد ان يضع ان ههنا مهيئا ومعطيا ان يحقق ذلك لخروجه عن صناعته ثم الفاعل المشترك للطبيعيات لا نعني به الفاعل الواحد بالعدد فانه ان كان للطبيعيات فاعل واحد بالعدد لا يكون من الطبيعيات البتة والا كان فاعلا ايضا لنفسه فلا يبحث الطبيعي عنه من حيث انه من الطبيعيات بل سيلوح لك في الفلسفة الاولى ان علية ايضا للطبيعيات ليست علية خاصة فكانه علة لها علة لمباديها ايضا فلا يمكن ان يشتغل الطبيعي به من جهة انه يتعرف به الطبيعيات من حيث هي طبيعيات تعرف المعلول من علتها الخاصة بها ولا من جهة ان كونها ذوات ذلك الفاعل من اعراضها الخاصة بها نعم ان كان من الطبيعيات بانه فاعل لكل منها سوى نفسه كان للطبيعي ان يبحث عنه من حيث انه من الطبيعيات البتة ومن حيث انه عسى ان يكون علة لما سواه منها علية خاصة واما الفاعل الواحد بالعموم اعني الفاعل الكلي المقول على كل واحد من الفواعل الجزئية فان عليته للطبيعيات علية خاصة فلينظر فيه انه كيف يجب ان يكون في قوته وفي نسبته الى معلوله والفاعل المشترك للطبيعيات بهذا النحو من الاشتراك هو الطبيعة وليس اثباتها على الطبيعي كما سنشير اليه بل انما عليه ان يسلم وجودها ويتعرف ماهيتها وحدها المعلم الاول بانها مبدأ اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض والمراد بالمبدأ الفاعل لما قيل انها مبدأ للحركة والسكون لا يعني اية حركة كانت واي سكون كان كما ستعرف ومن الحركات والسكونات ما تتقابل فلو اريد بالمبدأ المبدأ التام لم يتخلف عنه الحركات والسكونات ولزم اجتماع المتنافيات فالمراد انه مبدأ غير تام لها ويكون مبدأ للحركة في مقولة بشرط الحالة الغير الملائمة فيها وللسكون

بشرط الحالة الملائمة فيها والمراد بالاول القريب الذي لا واسطة بينه وبين التحريك مثلا احترز
به عن النفس فانها تكون مبدأ لبعض حركات ما هي فيه لكن بواسطة والمراد بالحركة مطلق
الحركة في اية مقولة كانت اما في الكم فكتخلخل الهواء بالطبيعة بعد ما تكاثف بعارض واما في الكيف
فكتبرد الماء بعد ما تسخن واما في الاين فكهبوط الحجر واما في الجوهر لو كانت فيه حركة فكالتجدد وكذا
المراد بالسكون في اية مقولة كان فان قلت ان اريد ان الطبيعة ما يكون مبدأ اول لكل
حركة تكون فيما هو فيه وسكون كذلك اي ما لا يكون في الجسم الطبيعي حركة في مقولة ولا سكون
فيها الا ويكون هو مبدأه الاول فلا يكون في الحيوانات طبيعة اذ ليس فيها شيء يكون مبدأ
لكل حركة وسكون فيها فان المبدأ الاول لحركاتها الارادية غير ما هو المبدأ الاول لحركتها التي
ليست بارادة وان اريد انها ما يكون مبدأ اول لحركة ما فيه وسكونه في الجملة انتقض الحد
بالنفس الحيوانية فانها مبدأ اول للحركات الارادية واما ما ظن ان النفس انما تحرك بتوسط الطبيعة
فلم يرتض به الشيخ قائلا ان الطبيعة لا تستحيل محركة للاعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس ولو استحالت
الطبيعة كذلك لما حدث الاعياء عند تكليف النفس اياها خلاف مقتضاها ولما تجاذبت مقتضى
النفس ومقتضى الطبيعة واما ان النفس تحرك باحداث الميل فالطبيعة ايضا كذلك فان اعتبر الميل محركا
لم تكن شيء من الطبيعة مبدأ اول وان لم يعد محركا بل امرا به يتحرك المحرك كما هو الحق فيكون التحريك باحداث
الميل كما لا يضر في كون الطبيعة مبدأ اولا كذلك لا يقدح في كون النفس كذلك فهما سيان قلت
لعل المراد ان الطبيعة ما يكون مبدئيته لكل ما يكون هو مبدأ له من حركة ما فيه وسكونه اولية والنفس
الحيوانية وان كان مبدئيتها للحركات الارادية اولية فليست مبدئيتها لحركات النمو والسكون اولية
بل باستخدام الطبائع والكيفيات انما الاشتباه في النفس الفلكية فان الشيخ صرح ان الطبيعة المحددة للجهات
هي التي تفعل افاعيلها على نهج واحد لا بارادة فهي مقابلة للنفوس الفلكية والارضية كما

ستشير اليه واطلق النفس حيث استدل اخراجها عن الحد الى قيد الاولية فالظاهر منه خروج النفس
الفلكية النفس بقيد الاولية على انه ليس في الحد قيد آخر يخرجها لكنها تحرك الجرم السماوي بارادة جزئية
تابعة لتصور جزئي انما يتاتى بقوى جسمانية هي بمنزلة الخيال فينا فان لم يعتبر تلك القوة محركة
بل آلة كانت النفس هي المبدأ الاول فكيف تخرج بقيد الاولية وان عدت تلك القوة محركة
قريبة كما يقع في عباراتهم انتقض حد الطبيعة بها ولا يمكن ان يقال انها هي الطبيعة الفلكية اذ
هي اذا عدت فاعلة كانت فاعلة بارادة بخلاف الطبيعة وان ادعى ان تحريك
النفس الفلكية او تلك القوى انما هو باستخدام الطبيعة الفلكية التي لا شعور لها فهي المبدأ الاول
طولب البرهان على ذلك قوله ما هو فيه احتراز عن المبادي الصناعية والقسرية والمحركة
بالحقيقة في الحركات القسرية وان كان طبيعة المقسور بتسخير القاسر اياها والقاسر انما هو
من المعدات لكن لما كانت الاوهام تذهب الى كون القاسر هو المحرك احترز عنه بذلك
وقوله بالذات يحتمل التعلق بالمحرك اعني المبدأ اي ما يكون تحريكه ومبدئيته بالذات لا عن
تسخير قاسر وبالمتحرك اي ما يكون مبدأ لحركة ما يتحرك بالذات لا عن قاسر خارج وبالجملة فاحترز
به عن طبيعة المقسور بالقياس الى الحركة القسرية فانها لا تسمى طبيعة بالقياس اليها وقوله لا بالعرض
ايضا يحتمل الوجهين اي لا يكون تحريكه بالعرض ولا يكون مبدأ الحركة ما يتحرك بالعرض و
بالجملة فاحترز به عن طبيعة المتحرك بالعرض فانها لا تسمى طبيعة بالنسبة الى حركته العرضية سواء
كانت الحركة عرضية من كل وجه كحركة جالس السفينة فان طبيعة الجالس تتحرك بالعرض لحركته بحركة
السفينة اي لتفاوت نسبته الى الامور الساكنة كالاشجار النابتة على الشط بالمحاذاة
مثلا او ذلك لان طبيعته توجب الثقل الموجب للاعتماد على السفينة والاستقرار عليها الموجب
لتحركه بحركة السفينة لكن طبيعة الجالس لا تسمى طبيعة بالقياس الى هذه الحركة اذ انما اقتضتها بالعارض

حركة السفينة او كانت عرضية من وجه كحركة صنم من النحاس الى سفل الثقلة فهذه الحركة من حيث

انها حركة صنم عرضية والطبيعة مبدء لها بالعرض فلا تسمى طبيعة بالنسبة اليها وهي بعينها

من حيث انها حركة جسم او نحاس غير عرضية وان شئت ان يتضح امر الطبيعة عندك مزيد

وضوح وتميز فرط امتياز فاستمع انه لا شك في انه قد يقع من الاجسام سيما التي قبلنا افعال

وحركات بحيث يصح ان ينسب تلك الافعال والحركات اليها فيقال مثلا صعد الحجر او هبط ومشى

وتحرك الحيوان فنظن ان بعض تلك الافعال والحركات صادرة عن اسباب خارجة عن الاجسام التي تلك

الافعال والحركات قائمة بها كصعود الحجر اذا رماه احد الى فوق وبعضها عنها انفسها وهذا اما ان

يكون الى نحو طريقة واحدة او يكون بتفنن الطرائق مختلفها وابدا اما ان يكون لا بارادة كاستحالة

البذور نباتات والنطف حيوانات فان ذلك تشتمل على حركات مختلفة كمية وكيفية من غير ارادة

او يكون بارادة كتحرك الحيوانات بالحركات الارادية الى جهات مختلفة واما اللازم طريقة واحدة

فانما نجد منه في الاجسام التي قبلنا ما يصدر لا بارادة كهبوط الحجر لكن الرامي الى المنع من تجويز

فيه ايضا فليس ينقبض عن ان يكون منها ما هو لازم طريقة واحدة ما يصدر عن ارادة وان لم يكن

وقف بعد على البرهان المورد في موضعه على ان الامر كذلك وان الحركات الفلكية المتشابهة انما

تصدر بارادة ثم بما ذكرناه من حصر التقسيم الاول ايضا انما هو قبل العثور على البرهان القائم عليه

يتبادر الى الرأي على سبيل الظن والتخمين دون الجزم اليقين فانه ما لم يتبين ان الامر فيما لا نجد له اسبابا خارجة

كما ذكرناه من صدوره عن الحركات انفسها فلعل شيئا محركا خارجيا غير محسوس الذات او محسوس الذات

غير محسوس التأثير فان المحرك قد يكون محسوس الذات لكن لا يتوقف على تأثيره في بادي الرأي فانك اذا

رأيت الحديد يتحرك الى المغناطيس ولم تك قبل ذلك واقفا على طبيعة المغناطيس فلعلك لا تتفطن لكون

المغناطيس هو المحرك ولكن انما يسلم هذا التسليم الاصول الموضوعة وبين عليه في العلم الاعلى ان مبادي

هذه الحركات التي لا تجد لها اسبابا من خارج انما هي قوى في تلك الاجسام اي متعلقة بها
اعم من ان تكون حالة فيها اولا فتلك القوى تكون على ما اشعرناك اربعة انحاء اما قوة تحرك
على نهج واحد من غير ارادة وتسمى طبيعة او عن ارادة وتسمى نفسا فلكية او لا على نهج من غير ارادة و
تسمى نفسا نباتية او عن ارادة وتسمى نفسا حيوانية فوضح بذلك امتياز الطبيعة عن المبادي
الخارجية وعن النفوس الارضية والسماوية هذا وقد تعمم الطبيعة عن هذا المعنى فتطلق تارة على كل قوة
تصدر عنها فعلها بلا ارادة وان لم يكن الا على طريقة واحدة فتشمل النفس النباتية وتارة على
كل قوة يصدر عنها فعلها من غير روية وان كان بارادة فتشمل نفوس الحيوانات ايضا
بالقياس الى افعالها الارادية الصادرة عنها من غير روية فيكون العنكبوت انما ينسج بالطبع
لكن الطبيعة التي نبحث عنها ههنا والاجسام الطبيعية سميت طبيعية بالنسبة اليها انما هي الطبيعة
بالمعنى الاول الاخص ثم الطبيعة ربما تكون هي الصورة بعينها كما في البسائط العنصرية فان طبيعة
الماء هي صورته التي اقامت هيولاه نوعا وهي غير محسوسة ويصدر عنها آثار محسوسة وانما تصدر
عن الطبيعة الواحدة الآثار الكثيرة في جوهر الماء بجهات كثيرة فالبرودة مثلا بالقياس
الى المتأثر عنه والرطوبة بالقياس الى المؤثر فيه المتشكل به والميل بالفعل بل التحريك ان لم يمنع
مانع بالقياس الى الحيز الغريب والتسكين بالقياس الى الحيز المناسب وقد تكون كالجزء من
الصورة كما في المركبات فان الاجسام المركبة ليست انما تحصل حقيقتها بالقوة المحركة لها
بالذات الى جهة وان كان لابد لها منها بل كان صورها تجتمع من عدة معان تتحد كالاسباب
المتضمنة للقوى الطبيعية وقوى النفس النباتية والحيوانية والطف وكيفية هذا الاجتماع
تبين في الفلسفة الاولى ثم الطبيعة يقال على وجهين جزئي وهي الخاصة بشخص شخص
من افراد الانواع الطبيعية المتكفلة بنظم مصالح الشخص على سبيل التسخير من المبدإ المتعالي

المبدء المتعالی عن الطبیعیات وکلی وذلک اما بحسب نوع نوع مثل ما نقله من مبدء مفیض للتدبیر
الواجب فی استحفاظ النوع من حیث هو نوع او علی الاطلاق کما نقله من مبدء مفیض للتدبیر
الواجب فی استحفاظ الکل علی نظامه لا وجود للطبیعة الکلیة بحسب نوع او علی الاطلاق
فی الاعیان بان یکون لها ذوات قائمة فیها بل انما وجودها فی التصور وذلک انه کما ان
العنایة العالیة دبرت حال شخص شخص بان ابدع طبیعة فیه مقتضیة لما یلائمه ویصلح له کذلک
دبرت نظام کل نوع بل نظام الکل لکن لا بان تخلق طبیعة واحدة فی جسم مقتضیة لمصلحة النوع
او الکل ولا بان تخلق طبائع ساریة فی اشخاص نوع او فی الاجسام کلها یکون کل منها مقتضیة
لنظام النوع او الکل بالذات بل بان ابدع المواد القابلة واودع فیها الطبائع الفاعلة بحیث
یؤدی اجتماعها وترتیبها علی نمط خلقها الی حفظ نظام النوع او الکل وان لم یکن ذلک مقتضی
واحد منها بالذات فالطبیعة الارضیة انما تطلب السفل لا لکونه ملائما لنظام الکل بل لانه ملائم
للارض والناریة انما تروم نحو المحیط لانه ملائم للنار لکن باقتضاء تلک وتلک واقتضاء تلک
بهذا ینتظم صلاح الکل ویمکن نشو النباتات وتعیش الحیوانات الغالبة علیها طبیعة الارض فالامر
المعقول للمبادی الفیاضة من صورة النظام الاکمل لکونه مقتضیا لفیضان النظام فی الانواع
او الاعیان علی تلک الصورة کانه یسمی طبیعة علی ضرب من التمثیل او تقدر هناک طبیعة
مدبرة للکل او للنوع من حیث هو نوع او کل علی نحو من التخییل وقد تسمی طبیعة الجرم الاول من
الاجرام الاثیریة التی هی الاصل فی استحفاظ النظام طبیعة کلیة واما ما نقل عن البعض الاوائل
من ان کلا من الطبیعة الکلیة التی بحسب النوع والتی علی الاطلاق قوة موجودة فالاولی ساریة
فی اشخاص النوع والثانیة فی الکل وما نقل عن آخرین من ان کلا منهما واحد فی ذاته وفیضانه
عن الواحد الحق ویتقسم بانقسام الکل ویختلف فی القوابل کالشعاع المنحدر من الشمس

علی الاجسام المختلفة الاستعدادات لقبول النور فانه لم يمكن ان مزاياه الا فيما لا يصغی اليه

قلت ومن الالفاظ الماخوذة من الطبيعة الطبيعی وقد عرفته والمالطبيعة وهو الجسم المتحرك او

الساكن بالطباع واما بالطبيعة وهو ما وجوده او قوامه بالفعل عنها كالاشخاص والانواع الطبيعية واما بالطبع

وهو كل ما يلزمها وما يجری مجری الطبيعی وهو ما توجبه الطبيعة بذاتها والخارج من المجری الطبيعی اعنی ما هو

بسبب غريب او ما هو بها لكن لا لذاتها بل لعارض فی المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والسليم

ههنا انه لا يكون عن المبدا الاول فعل فی الاجسام الطبيعية خارج عن مجری طباعها الا علی سبيل التادی

والتوليد وربما يكون الخارج عن مجری الطبيعة الجزئية غير خارج عن مجری الطبيعة الكلية كالموت الخارج

عن مجری طبيعة زيد مثلا فان للطبيعة الكلية فيه مقاصد كتخليص النفس للسعادة التی لها خلق البدن

واما تخلفها فی البعض فلسوء الاختيار وكاخلاء المكان لتكون من شخص آخر ليسوا بحار بدوام العدم

من هو لا بالخلود **اقول** هناك الفاظ مستعملة فيما بينهم ماخوذة من الطبيعة منها الطبيعی وقد عرفته

ومنها ماله الطبيعة وهو الجسم المتحرك بالطباع او الساكن كذلك ومنها ما بالطبيعة وهو ما وجوده

بالفعل او قيامه بالفعل من الطبيعة اما بالوجود الاول كالاشخاص الطبيعية او بالوجود الثانی كالانواع

الطبيعية ومنها ما بالطبع وهو كل ما يلزم الطبيعة ومنها ما يجری مجری الطبيعی وهو ما يوجبه الطبيعة

بذاتها من غير اعتبار عارض غريب يقابله الخارج عن المجری الطبيعی وهو ما يكون بسبب غريب او يكون

بسبب الطبيعة لكن لا لذاتها بل لعارض فی المادة القابلة لفعلها كالراس المسفط والاصبع الزائدة

فهما وان كانا بالطبيعة او الطبيعة اقتضتهما لكن ليسا علی المجری الطبيعی اذ لم تقتضيهما لذاتها بل

لعارض كون المادة فی كيفيتها او كميتها بحيث تستعد لذلك ومما ينبغی ان يسلم ههنا

ويتبين فی الفلسفة الاولی انه لا يكون من المبدا الاول تعالی مجده وملائكته الذين يفعلون

ما يامرون فعل قسری فی الاجسام الطبيعية خارج عن مجری طباعها الا علی سبيل التادی والتوليد

من الافضال الطبيعة واعلم انه قد يختلف الحال بالنسبة الى الطبيعة الجزئية والكلية فيكون الشيء خارجا عن المجرى الطبيعي بالقياس الى الطبيعة الجزئية دون الكلية كالموت فانه خارج عن المجرى الطبيعي بالنسبة الى الطبيعة الشخصية اذ ليس لها فيه غاية بل هو فقدانها لكنه غير خارج عن الطبيعة الكلية اذ لها فيه مقاصد منها تخليص النفس للسعادة التي انما خلق البدن لتكون آلة الى نيلها فان صرف اللحاظ عن الجزء الخسيس من الانسان ولم ينظر الا الى النفس كان ذلك غاية للطبيعة الكلية بحسب النوع البتة من هذا الوجه لانها الكمال بالنسبة الى الفطرة النوعية واما تخلصها في البعض حيث يكون الموت في حقه توريطا في درك الشقاوة فذلك لسوء الاختيار لا الطبيعة النوع ومنها اخلاء المكان فانه لولا الموت وكانت الاحياء مخلدين كان المكان مشغولا بهم وبمصالحهم ولم يفضل الا ما يسع اقل قليل بالنسبة الى ما يمكن ان يوجد من اشخاص النوع الذين يسوءنا اختصاصهم بدوام المعدوم من هؤلاء الاحياء بدوام الوجود فاوجبت الحكمة المقتضية للجود المراعية للعدل ان يمضي هؤلاء بحينهم ويخلفهم امثالهم **قلت** واما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة والغاية الحقيقية للجسم ما لاجله طبعت الصورة في المادة وقس حال الغاية في الاشتراك على الفاعل وهما كانهما مبدءان غير قريبين وانما القريب المادة والصورة والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان والغاية من حيث شيئيتها وتصورها علة لفاعلية الفاعل وقد يتفق ان تتحد الفاعل والغاية والصورة بالماهية فالصورة الانسانية من الابوين هي المبدء لتكون الصورة الانسانية في النطفة ونفسه هي التي تتحرك النطفة اليها وهي التي تحصلت في المادة فتقومت بها انسانا فاذا قيست الى المادة او المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركة كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تبتدئ وغاية من حيث انها اليها تنتهي **اقول** اما الغاية في الطبيعيات فما لاجله الحركة اعني بها كل خروج من القوة الى الفعل والغاية

الحقيقية للجسم بالاجله طبعت الصورة في المادة والاشتراك في الغاية ليس على ان غاية واحدة بالعدد ويشترك فيها الطبيعيات بأسرها فانها ان كانت كذلك كانت خارجة عن الطبيعيات و لعل عليتها للطبيعيات لا تكون علية مخصصة بل الاشتراك فيها على ان لكل من الطبيعيات غاية والغاية واحدة بالعموم يشمل الغايات الجزئية على قياس ما عرفت في الفاعل ثم الفاعل والغاية كانهما مبدءان غير قريبين فيما القريب للمادة والصورة حتى لو فرض انحيازهما عن الفاعل والغاية استغنى المركب والفاعل علة للغاية في الوجود في الاعيان بتوسط المعلول فان الغاية علة لفاعلية الفاعل لكن لا من حيث وجودها في الاعيان حتى يدور الامر بل من حيث شيئيتها والشيئية معنى غير الوجود ومن حيث وجودها في ذهن الفاعل ثم قد يتفق ان يكون الفاعل والغاية والصورة متحدة بالماهية فان صورة الانسانية هي المبدء الفاعل لتحرك النطفة الى الانسانية وكونها فيها وهذه الصورة الكائنة في النطفة هي التي تحركت النطفة اليها وهي التي حصلت في المادة فهو منتهيها انسانا فاذا قيست الى المادة او الى المركب كانت صورة واذا قيست الى الحركات كانت فاعلة من حيث ان الحركة منها تنبعث وتبتدي وغاية من حيث انها اليها تنتهي وتنقطع قلت وكل من مبادي الاربعة للجسم تكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالقوة او بالفعل وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما مركبا او بسيطا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا اقول كل من المبادي الاربعة التي للجسم من حيث هو جسم يكون اما بالذات او بالعرض وايضا اما بالفعل او بالقوة وايضا اما قريبا او بعيدا وايضا اما بسيطا او مركبا وايضا اما خاصا او عاما وايضا اما جزئيا او كليا فهذه ستة تقاسيم كل الى اثنين متقابلين ويتداخل اقسام تقسيمين فالمادة بالذات بالاجل نفسها يقبل الشيء كالمادة الاولى للصورة الجسمية او النوعية كالعناصر للصورة المعدنية مثلا

والتي بالعرض فنحو ان يوجد المادة مع صورة تضادّ الصورة التي اخذت للمادة مادة لها او للتي
بها فتزول لحلولها كالنطفة للانسان فليست مادة حقيقة له لفساده عند كونه او مع صورة لا تضادّ
الاخرى لكنه ليست داخلة في كون المادة مادة كالطبيب للتعالج فانه انما يعالج من حيث هو عليل لا من حيث هو
طبيب والصورة بالذات ما يكون جزءا لحصول الماهية صورة له واخذت من حيث هو كذلك نحو الصورة
الذهبية للذهب والتي بالعرض ما تقارنها اما نافعة كصفار الزيبق والكبريت او لا ككثير من اعراض
اللازمة او المفارقة للذهب والفاعل بالذات ما يكون مبدءا للفعل واخذ من حيث هو مبدء
كالنار للتسخين والذي بالعرض فمنه ما يزيل ضدا فيقوي الضد الآخر فينسب اليه فعل ذلك
الآخر كقولنا السقمونيا يبرّد فانه يسهل الصفراء فيقوي البلغم ويبرّد ومنه ما يكون مبدءا
للفعل باعتبار واخذ باعتبار آخر كقولك الطبيب يبني من حيث هو بنّاء لا من حيث هو طبيب ومنه
ما يكون متجها بالذات الى غاية ويعرض لها غاية اخرى مثل الحجر شجّ فانه بذاته يهبط فاتفق
ان كان في ممرّه هامة فاتى عليها بثقلها فشجّها وقد يعد منه ما لا يكون مبدءا اصلا بيد انه كثيرا
ما يتفق عند حضوره حصول خير او شرّ فيظن ان حضوره هو السبب في ذلك فيتفاءل به او يتطير
منه والغاية بالذات هي التي يتجه اليها الحركة لاجل نفسها كالحصول في الحيز الطبيعي للنقلة الطبيعية
والصحة للمعالجة والغاية بالعرض منها ما يقصد لا لذاته بل للغاية بالذات كشرب الدواء
لدفعه وانما الغاية بالذات هي الصحة ويسمى مثل الشرب بالنافع ومثل الصحة بالخير
ومنها ما يلزم الغاية كالتغوّط للاكل فان الغاية هو كف الجوع والتغوّط لازم له وقد يعرض
كالجمال للرياضة فان غايتها هي الصحة والجمال قد يعرض الصحة ومنها ما يعارض
الغاية الذاتية والغاية الذاتية قد توجد معها وقد لا وهي كالشجة لهبوط الحجر و
قتل الانسان لحركة السهم المرمي الى الصيد والمادة بالفعل كهيولى الاولى

للشيء الاول كبدن الانسان لصورته والمادة بالقوة كالنطفة للصورة الانسانية والصورة بالفعل

ظاهرة والصورة بالقوة من جهة فكقوة الكتابة مع عدمها بالفعل للكاتب والفاعل بالفعل

كالنار بالقياس الى احراق ما يحرقه بالفعل وبالقوة كالنار بالقياس الى احراق ما يقوى

على احراقه ولا يحرقه بالفعل وتختلف القوة بالقرب والبعد كقوة الصبي على الكتابة وقوة

من له ملكة الكتابة عليها والغاية بالفعل وبالقوة كالصورة بالفعل وبالقوة وقوة العلة

بازاء قوة المعلول وفعليتها بازاء فعليته والمادة القريبة كالاعضاء للبدن والبعيدة

كالاخلاط والاركان له والصورة القريبة كالتثليث للمثلث والبعيدة كذي الزاوية

له والفاعل القريب كالقوة المحركة التي في الاوتار والعضلات لتحريك الاعضاء والبعيد

كالنفس له والغاية القريبة كالصحة لشرب الدواء والبعيدة كالسعادة له والمادة البسيطة

كالهيولى الاولى للصورة العنصرية والمركبة كالاعضاء للبدن والصورة البسيطة

كصورة الماء والمركبة كصورة الانسان فكانها تجتمع من عدة صور وقوى والفاعل

البسيط كالجاذبة للجذب والمركب كالجاذبة والماسكة للجوع والغاية البسيطة كالشبع للاكل

والمركبة كالجمال وقتل القمل للبس الحرير والمادة الخاصة ما يختص بالصورة ولا يصلح لما عداها

من الصور كبدن الانسان لصورته والعامة كالخشب للسرير والكرسي والصورة الخاصة

كفصل الشيء لكن باعتبار انه صورة لا فصل فبينهما فرق والعامة كجنس الخاصة للشيء والفاعل

الخاص كالدواء الذي شربه زيد لصحة بدنه والعام كالهواء المغير لاشياء كثيرة والغاية الخاصة

كلما زيد لحركته لصديقه اليه والعامة كاسهال الصفراء لشرب السقمونيا فانه غاية له ولشرب

البنفسج والمادة الجزئية ما تكون مساوية لما بازائها من ذي المادة في العموم والخصوص

كالمادة الشخصية للمادي الشخصي والنوعية للنوعي كهذا الخشب لهذا الكرسي

لهذا الكرسي او الخشب للكرسي والكلية ما يكون اعم كالخشب لهذا الكرسي او الجسم للكرسي والصورة الجزئية والكلية لاتخالف الخاصة والعامة والفاعل الجزئي كهذا الطبيب لهذا العلاج فهو جزئي وان كان عاما لانه انما يكون فاعلا لهذا العلاج يكون فاعلا لغيره والكلي كالطبيب لهذا العلاج والغاية الجزئية كقبض يده على فلان غريمه المقصود من سفره والكلية كانتصافه من الظالم مطلقا

قلت الفصل الثالث في البخت والاتفاق وما يتصل بهما فقد جرت العادة بذكر ذلك ههنا ان من الاقدمين من انكر ان يكون للبخت معنى قائلا ان من الغباوة ان نجد لشيء اسبابا موجدة فنعدل عنها ونرتاد عللا مجهولة من البخت والاتفاق فمن حفر بيرا فعثر على كنز او زلق فيه جرم الاغنياء بان البخت السعيد او الشقي لحقه ولم يلحقه بخت البتة بل كل من تحفر الى الدفين ينال وان تميل على الزلق في تشقير نزلق عنه ومنهم من اثبته وعظم امره فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان ينال العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبد وزعمت طائفة انه صدور الشيء لا بالسبب فقد يتقر الطيس ولشابهه يكون تكون العالم كذلك دون الامور الجزئية وانبا قليس واشباهه لا يقدمون على جعل العالم كذلك ولا ينكرون الفاعل البتة ولكن يرون الامور الجزئية الطبيعية كائنة لا الغاية بل لضرورة المادة اليس ان الشمس اذا تبخرت تخلص البخار الى الجو البارد ويبرد فصار بالثقيل فينزل مطرا بالضرورة فكيف يرخص الفطانة ان يظن ان ذلك للمنافع المترتبة عليه وقس على ذلك وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية ولو كان كذلك لم تقع تشويهات والزوائد والموت واما النظام المشاهد في تكون الامور الطبيعية وسلوكها الى ما يوجبه الضرورة فلا ينبغي ان يغتر به اذ بازائه نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية الموت وهو لا يصلح ان تروم الطبيعة وهؤلاء لم يعلموا ان للمادة وان كانت لم تقبل الا تلك الصورة لكن لم تحصل هذه الصورة لهذه المادة لان المادة لم تقبل الا اياها

بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لاختصاصها بقبول هذه الصورة وليس لذات
الطبيعة الروية لم يكن الفعل الصادر عنها متوجها الى غاية فان الروية لاختيار الفعل من
بين افعال يجوز اختيارها الكل منها غاية ولو سلمت النفس عن النوازع المختلفة لكان يصدر
عنها الفعل على نهج واحد من غير روية والصناعة اذا صارت ملكة لم تحتج فيها الى الروية
ولا ريب في انها لغاية والقوة النفسانية اذا حركت عضوا فانما تحرك العضل والوتر
فيتبعه تحريك ذلك العضو والنفس لا تشعر بتحريكها العضلة مع ان ذلك الفعل اختياري واما
التشويهات ونحوها فمنها ما هو قصور وعدم فعل ولا تضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك
كل مادة الى الغاية ولا ان عدم افعالها غايات ومنها ما هي زيادات فهي لغايات فان المادة
اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها ونظام الذبول متأد
الى غاية فان له سببا مركبا من الحرارة والطبيعة البدنية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة والطبيعة
غايتها حفظ البدن ما امكن بالبدلات لكن كل ثان من البدل تقع الاستعداد فيه اقل من سابقه
فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول وانما تضمن ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها
لا لفعل غيرها ثم نحو الذبول والموت وان لم يكن غاية بالقياس الى بدن زيد فهي غاية حقيقية في
النظام ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النبات لم يرتب في ان الامور الطبيعية تساق
في الكون الى غاية وخير ومع ذلك لا ننكر ان فيها امورا ضرورية يحتاج اليها للغاية او تلزم
الغاية والتحقيق ان الامور التي لا تكون متوقعة بالقياس الى شيء اذ هي غير دائمة ولا اكثرية بالقياس
اليه يقال لها انها كائنة بالاتفاق بالقياس اليه فان لم يكن له تأدية اليها لم يكن سببا
اتفاقيا وكان هناك سبب غيره وان كانت يقال انه سبب اتفاقي لها وصدورها منه انما
بانضمام ضميمة اليه فيصير بتلك الضميمة موجبا لها اذ سيلوح في الفلسفة الاولى ان الشيء

بالمرحتى لم يوجد فاذا نسبت الى المجموع لم يقل لهما الاتفاق وانما ذلك اذا نسب اليه
بدون تلك الضميمة فالعثور على الكنز اذا نسب الى حفر الارض لبناء البيت مثلا كان بالاتفاق
وكان الحفر سببا اتفاقيا له وان نسب الى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق و
كان السبب معه جبالة وكان البخت اخص منه فانه انما يقال لما يؤدى الى شئ يعتد به ومبدءه ارادة
من مختار من الناطقين وسعادة البخت ان يؤدى الى غاية محمودة وشقاوته ان يؤدى
الى غاية مذمومة وما لا يكون سببا البتة لكن قد تكرر عند حضوره حصول اسباب سعادة
او شقاوة فيشعر من حضوره عودا عتيدا يقال له الميمون او المشؤم واما ما سببه طبيعية فيقال
له الكائن من تلقاء نفسه اقول لما ذكرت المبادى العامة للطبيعيات وحصرت في اربعة
او خمسة وهناك شئ عم انه لا يجب ان يكون للطبيعيات تلك المبادى بل يجوز ان يكون الحدوث
البخت والاتفاق اى بلا علة فاعلية وغاية او بلا غاية او غير عم ان من المبادى البخت
والاتفاق ايضا فبالحرى ان نذكر البخت والاتفاق وما يتصل بهما وتحقيق الامر في ذلك على ما
قد جرت العادة به لكن الموضع الاصلي له هو الفلسفة الاولى فنقول ان من الاقدمين من انكر
ان يكون للبخت والاتفاق معنى محقق فانه يفهم منه هو ان يكون هناك علة مجهولة بسبب الاسباب الا انه
ويعبر عنها بالبخت والاتفاق كان يقال لمن حفر بئرا فعثر على كنز او زلق فيه انه بخت سعيد
عثر على الكنز او شقي حتى زلق في البئر والقول بهذا مما يأتي ممن له تمسك فان هناك اسبابا موجبة
يتفطن لها من له فطانة ولا يعدل عنها بالعلة المجهولة الا ذو غباوة فان من يحفر البئر في موضع
فيه كنز دفين يوصله حفره في ذلك الموضع الى الكنز ومن يميل على زلق في شفير بئر تلقيه ميلة فلك
الى البئر وهؤلاء قد اصابوا في ان للاشياء اسبابا موجبة البتة يتفطن لها من تيسر له لكن لا يلزم
من ذلك ان لا يكون للبخت والاتفاق معنى محقق اصلا ومنهم من اثبت البخت والاتفاق وعظم امرهم

فقالت فرقة انه سبب الهي يجل عن ان تناله العقول حتى ان منهم من اتخذ باسمه صنما يعبده ولهؤلاء
لعلهم لم يتفطنوا في الاكثر الاسباب الحقيقية المختلفة وخطؤا في نسبتهم كل ما لم يدركوا سببه الى
واحد غير السبب الذي ربط بحكمته كل شيء بسببه وزعمت طائفة ان البخت هو صدور الشيء
لا لسبب وهؤلاء قد افترقوا ففرقة منهم كذيمقراطيس وتلميذه فلوحوش شباحها يرون
تكون العالم كذلك من غير سبب جعله لا غاية مقصودة لكن يرون الامور الجزئية مثل الحيوانات
والنباتات كائنة باسباب مقتضية لها وهم قد خالفوا البداهة في تجويز الترجيح بلا مرجح و
سينكشف في الفلسفة الاولى ما عم الامر عليهم وفرقة اخرى كانبادقلس واتباعه لا يقدمون
على القول بتكون العالم كذلك لا ينكرون لفاعل ولكن يرون الامور الجزئية التي في عالم الطبيعة
كائنة عن الاسطقسات لا لغاية بل لضرورة المادة وذلك لان الشمس مثلا اذا بخرت
فوصل البخار الى الجو البارد فبرد وصار ماء ثقيلا فينزل مطرا بالضرورة فمع اتفقن بهذا
السبب الضروري لا يحصل لفطانته ان يظن ان ذلك انما هو لما اتفق لصلاح الارض للنباتات
واعداد اقوات الحيوانات وكما انه يصلح كذلك فقد يفسد البيادر وقس على ذلك سائر الاسباب
الطبيعية التي يتوهم انها الغايات كاعضاء الحيوان يتوهم انها على ما هي عليها من المقادير والاشكال
لاغراض ومصالح ليست كذلك بل لاتفاق ملاقاة مواد قابلة لصور مخصوصة مع الفواعل
مثلا ان المادة التي خلقت منها الثنايا انما تقبل الحدة فاستحدت والمادة التي خلقت
منها الاضراس بخلاف ذلك فيتوهم ان ذلك انما هو لمصلحة القطع وهذا لمنفعة الطحن قالوا
وكيف تفعل الطبيعة لاجل شيء وليست لها روية حتى تقصد غاية وتختار مصلحة ولو كانت
انما تفعل للمصالح المرعية لم يقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولم يقع الموت و[illegible]
اعترض القائلون بالغايات من النظام المشاهد الذي يتفق في تكون الامور الطبيعية

وسلوكها الى ما توجبه الضرورة المادية فلا ينبغي ان يغتر به او بازائه نظام الفساد فلو كان النشو
مثلا الغاية هو بلوغ المقدار اللائق بالنوع كان الذبول لغاية هو الموت لكنه لا يصلح لان
تروم الطبيعة لمضادتها اياها فكما لا يكون نظام الفساد دليلا على مراعات الغايات فنظام
الكون ايضا كذلك وهو لا يساعدهم على ان المادة ليست تقبل الا الصورة التي تليق بها
لكن ذلك لا يوجب ان تكون الصورة لضرورة المادة ولا تكون مقصودة لذاتها او لغاية
مترتبة عليها فمادة الثنايا وان لم تقبل الا صورة الحدة لكن لم تصور بتلك الصورة لانها
لم تقبل الا اياها بل هناك صنعة حكيم اقتضت ان يكون في الثنايا حادة فاتت هناك بمادة
صالحة للحدة مختصة بها وكذا الحال في الاضراس كما انه لما قصد في البيوت الى جدران
مقلة والى سقف مظلة اتى للاولى باحجار ثقيلة ترسب وترسو وللثانية بخشب خفيفة تعلو
وتطفو لا انه انما حصلت هذه الصورة لضرورة ثقل الحجر وخفة الخشب ليتأمل في بقعة واحدة
اذا سقطت فيها حبة برة انبتت سنبلة برة او حبة شعيرة انبتت سنبلة شعيرة فمن المعلوم
ان المادة من الاجزاء الارضية والمائية ليست تتحرك بذاتها عن اماكنها فتنفذ في جوهر البرة
او الشعيرة وتربيهما ثم اما ان يكون في تلك البقعة اجزاء مختلفة منها ما يصلح لتكون البرة
واخرى لتكون الشعيرة فتجذب القوة الكامنة في البرة مثلا ما يصلح لها من الاجزاء
باذن ربها دائما او اكثريا فتلبسها هناك صورة ما فتكون تلك القوة تحرك المادة
بذاتها الى تلك الصورة الجوهرية وسائر ما لها من الهيئات كالكيفية والشكل والاين
ولا يكون ذلك لضرورة المادة وان كان لا بد من قابليتها واما ان تكون
ما يصلح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة فيكون سقوط ضرورة المادة اظهر فلا جرم
ان تحريك الطبيعة للمواد انما هو على قصد طبيعي مستمر على الدوام او الاكثر فمن الظاهر ان

اذ لم تكن لمعارضته ولا معاوقة انما هو الى خيرات وكمالات هي الغايات الطبيعية واما توهم
ان الطبيعة اذ ليست لها روية لا يكون فعلها متوجها الى غاية فالجواب عنه بمنع الملازمة فان
الفاعل اذا كان ذا قوى متخالفة ويكون هناك افعال مختلفة ذات غايات متفاوتة
يجوز اختيار الفاعل كلا منها لمناسبته به باعتبار قوة فقد يفتقر الى الروية لاختيار فعل من بينها
وترجيحه على سائرها لا لكون الفعل ذا غاية واما اذا تعين الفعل المناسب يكون القصد متوجها اليه
بلا تردد ولم يحتج الى روية ولو سلمت النفس الانسانية عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفننة
من جهة القوى المتخالفة لكان يصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير روية مع كون فعلها
ذا غاية ومما يتضح به وجود الغاية لافعال صادرة من غير روية التأمل في حال الصناعة
فانها متجهة الى غاية من غير روية وهي اذا صارت ملكة لم يحتج فيها الى روية بل التمرن فيها
يتبلد اذا روى فان من يضرب العود لو روى في اختيار ضربة ضربة ورام الوقوف
على عدد النقرات يتبلد يده وقد يقرر الشبهة بانه لو كانت لافعال الطبيعية غايات
يجب ان يكون غاياتها موجودة من حيث هي علة من غير ان يتوقف وجودها من يده
عليها لاستحالة كون المعدوم علة للموجود ولاستحالة توقف وجود العلة من حيث هي علة على
وجود المعلول ووجود الغايات في الخارج متوقفة على وجود المعلولات وليس للطبيعة
شعور حتى يكون الغايات موجودة في اذهانها ويجاب بان للطبيعة شعورا ضعيفا
انا لا ادري ذلك موافقا لاصولهم ولا اجتر على التزامه لا سيما للطبائع البسيطة
العنصرية واجيب بان الطبائع خلقها ربها الحكيم متجهة في افعالها الى غاية متصورة
للملائكة العلوية المسيطرة على النظام من العقول النورية والنفوس الاثيرية
وسنشير الى تحقيق الامر في ذلك في الفلسفة الاولى ان شاء الله تعالى

واما قولهم لو كانت الطبيعة تفعل لمصالح مطلوبة لها من الخيرات والكمالات لم تقع التشويهات والزوائد في الخلقة ولا الموت فالجواب ان التشويهات ونحوها منها ما هو قصور عن بلوغ الغاية الطبيعية كالقصور عن تمديد المادة الى المقدار اللائق لنقصانها او غلظها او لضعف القوة او تحيرها واضطرابها فتكون اصبع قصيرة مثلا او هو عدم فعل كعدم توليد الطبيعة اللحية في الكوسجين والنطفة في الخنثيين ونحن لا نضمن ان الطبيعة تستطيع ان تحرك كل مادة الى الغاية المقصودة بل يجوز ان تقصر عن ابلاغها اياها ولا ان لاعدام افعالها غايات بل انما ندعي ان للغايات لافعالها ومنها ما هي زيادات وهي الغايات وان لم تكن غايات ذاتية بل تعارض في المادة فان المادة اذا فضلت حركت الطبيعة فضلها الى الصورة التي تستعد لها ولا تعطلها واما قولهم ان بازاء نظام الكون نظام الفساد فلو كان النشو لغاية كان الذبول لغاية فالجواب ان نظام الذبول ايضا لغاية وان لم يكن غاية بحسبه للطبيعة الموكلة بالبدن انما كان يجب ان يكون غاية لها لو كان السبب فيه هو مجرد تلك الطبيعة لكن له سببا مركبا من الحرارة وتلك الطبيعة ولكل منهما غاية فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وتلك الطبيعة غايتها حفظ البدن با امكن بامداد بعد امداد لكن كل ثان من المدد يقع الاستمداد به اقل مما وقع من سابقه لما يذكر في العلوم الجزئية فيكون ذلك سببا بالعرض لنظام الذبول ونحن لا ندعي ان لكل حاصل للامور الطبيعية غاية للطبيعة التي فيها بل انما ندعي ان فعل كل طبيعة يكون لغاية لها فلا ضير ان يكون فعل غيرها لا لغاية لها والذبول من حيث انه ذو نظام ويتجه الى غاية وان لم يكن فعل الطبيعة البدنية لكنه فعل الطبيعة الكلية ونحو

الموت وان لم يكن نافعا بالقياس الى بدن زيد فلا يكون غاية لها لكنه واجب في نظام الكل فيكون
غاية للطبيعة الكلية كما عرفت ومن تدبر في منافع اعضاء الحيوان واجزاء النباتات
على ما اشير الى بعض منها في الكتب المشرحة فبلغت الافهام مرتبت في ان الامور الطبيعية
تتساق في الكون الى غاية وخير ولم يحسب كما حسب الذين قيل لهم افحسبتم انما خلقناكم
عبثا ومع ذلك فلا ننكر ان في الامور الطبيعية اشياء توجبها ضرورة المادة وتحتاج
اليها للغاية كالسوداء الطبيعي فانها علة الدم وثقله ولا بد من حدوثها عند النضج
الكبدي من جهة مادة الغذاء المشتملة على الاجزاء الكثيفة ومع ذلك فيحتاج اليها لتدخل
في غذاء الاعضاء الصلبة كالعظام ليغتذي الطحال وغير ذلك او يلزم الغاية ولا تكون
مقصودة بوجه كشعر الابط والعانة وذلك كتخطيط القدم على الارض عند الخروج الى اخذ
الغريم في الارادية وهذا كله كان كلاما في احتجاج المخطئين في امر البخت والاتفاق
وازاحة شبههم واما تحقيق الحق في ذلك فهو ان الامور الطبيعية وان كانت بحيث لا يكون
شيء منها بلا سبب ولا تكون ايضا بسبب مغاير للاسباب المذكورة من البخت والاتفاق
لكن بان لا يكون متوقعة منها بالقياس الى شيء لكونها غير دائمة ولا اكثرية بالقياس اليه وان كانت
دائمة او اكثرية بالقياس الى سببه الذاتي يقال لها بالقياس الى ذلك الشيء انها كائنة
بالاتفاق وذلك الشيء المقيس اليه لا يكون سببا مؤديا دائما او في الاكثر الى تلك الامور
والا لم يكن غير متوقعة منه فح ان لم يكن مؤديا اليها اصلا لم يكن سببا اتفاقيا فلا يقال
ان اكل فلان سبب اتفاقي لخسوف القمر ويكون لا محالة للكائنة بالاتفاق سبب
غير المقيس اليه لا يكون هي بالقياس اليه كائنة بالاتفاق وان كان
مؤديا لكن على القلة او التساوي يقال انه سبب اتفاقي لها

وإذ ليس موجباً لها فلا بد في صدورها منه من ضميمة تنضم إليه حتى يصير بتلك الضميمة موجباً لها إذ سلف في الفلسفة الأولى أن الشيء ما لم يجب لم يوجد فإذا قيست تلك الأمور إلى مجموع ذلك السبب والضميمة لم يقل إنها بالاتفاق لأنها ليست غير متوقعة بالنسبة إليه وإنما إذا قيس إليه دون تلك الضميمة فكل ما يقال إنه صادر بالاتفاق يكون له البتة سبب حقيقي إذا نسب إليه لم يكن اتفاقياً فالعثور على الكنز إذا نسب إلى حفر الأرض لبناء البيت مثلاً كان بالاتفاق لأنه ليس بالقياس إليه متوقعاً لا دائماً ولا أكثرياً والحفر سبب اتفاقي له لكونه مؤدياً إليه في الجملة وإن نسب إلى حفر غائر في موضع قد دفن فيه كنز لم يكن بالاتفاق لكونه متوقعاً بل واجباً بالقياس إليه ولم يكن الحفر المذكور سبباً اتفاقياً بل موجباً ومن أحاط علماً بمجاري الأسباب كلها بحيث لا يشذ عنه شيء لم يكن عنده أمر اتفاقي من جهة إحاطته إلى الكل بل كان واجباً عن سببه ثم البخت كأنه أخص من الاتفاق فإنه إنما يقال حقيقة لما يؤدي إلى شيء يعتد به ومبدؤه إرادة من مختار من الناطقين وسعادة البخت أن يؤدي إلى غاية محمودة وشقاوته أن يؤدي إلى غاية مذمومة فإن استعمل البخت السعيد والشقي في غير الناطقين كان مجازاً وما لا يكون سبباً أصلاً ولو بالعرض لكن قد تكرر عند حضوره حصول أسباب مسعدة أو مشقية فيستشعر من حضوره عوداً ما يجيء من السعادة والشقاوة يقال له الميمون أو المشؤوم وأما ما مبدؤه طبيعة أو إرادة فيقال له الكائن من تلقاء نفسه علّقت

الفصل الرابع في دخول العلل في الجواب عن طلب اللم وتعيين أشد العلل اهتماماً في هذا العلم

الجواب الحقيقي عن السؤال بلم إنما هو بذكر العلل كلها إلا أن يتضمن السؤال بعضها فتبقى البقية لكن قد يكتفى بالبعض وإذا تضمن السؤال الفاعل فهذه يجاب بالغاية فإنها علة لفاعلية الفاعل لا بالصورة إذ السؤال كأنه لطلب سبب صدورها عن الفاعل فلا يغني ذكرها اللهم

الا اذا كان خيرا بالذات وذكر المادة مع الاستعداد يكفي في الامور الطبعية دون الارادية فيها تأدية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاؤها واذا تضمن الغاية يجاب بالفاعل او بالمادة مضافة الى الفاعل لا بالصورة واذا تضمن الصورة فبالغاية او الفاعل دون المادة الا مع ذكر الاستعداد وملاقاة الفاعل والاستعداد الاصل ذاتي للهيولى فلا يسئل عنه بل من الاستعداد القريب انما يكون بصورة فيجاب بالغاية او الفاعل للصورة فانه الفاعل له او بالمادة كما اذا كان السؤال عن استعداد مركب من مادة ثانية او بالصورة المقربة واحرى العلل بان يهتم به الطبيعي هو جزءا الجسم المادة والصورة لكن اكثر ما يفيده المادة العلم من حيث القوة والصورة العلم من حيث الفعل وما افسد رأي من اهمل امر المادة فان الصورة الطبعية لا تتصور الا في المادة ولا توجد الا في مادة مخصوصة واذا كان لبعض العلوم التعليمية المناسبة للطبيعي كالهيئة لا يعرض فيها عن المادة صفحا فما ظنك بالطبيعي نوحيا تها اقول لما كان وجود الامور الطبعية منوطا بالعلل فانه اذا سئل عنها بلم فالجواب الحقيقي ان يذكر العلل الحقيقية كلها فاذا ذكرت مختومة بذكر الغاية الحقيقية وقف السؤال الا ان يكون بعضها متضمنة في السؤال فانما يؤتى في الجواب بالبقية بأسرها لكن قد يكتفى بالبعض كما قد تقام العلة الغير الحقيقية مقام العلة الحقيقية فاذا تضمن السؤال الفاعل كان يقال لم قاتل فلان فلانا يجاب بما له علية لفاعلية الفاعل كالغاية نحو ان يقال لكي ينتقم فقد عرفت انها علة لفاعلية الفاعل وكالمشير في الامور الارادية كان يقال لانه اشار عليه فلان فانه نبه الفاعل على الحاجة الى الغاية وكالباعث المتقدم كان يقال لانه غصب حقه فان ذلك هو المحقق للحاجة الى الانتقام فكل ذلك له نحو

من العلية لصورة الاختيار التي تنبعث منه لفعل الاخير ولا يجاب بالصورة اذا السوال
كانه تطلب سبب صدورها عن الفاعل اما صريحا كما اذا كان السوال عن الصورة ودلالته
كما اذا كان عن المركب بالجملة فلا يعني ذكرها اللهم الا اذا كان خيرا مطلوبا بالذات او
مظنون الخيرية لانها مطلوبا بالعيرة او مظنون المنفعة فح يجوز ان يكتفى بذكرها لا من حيث
انها صورة موجودة لان السوال كان عن سبب جودها بل من حيث انها ماهية مطلوبة
وهي من هذه الجهة غاية فيعود الى الغاية وذكر المادة حيث تعرض في السوال للفاعل
غير كاف فاذا قيل لم تحجر فلان هذا الخشب لم يقنع ان يقال لانه كان عنده خشب
واما ذكرها مع الاستعداد فيكفي في الامور الطبعية وذلك لانه يكفي في تكونها
ملاقاة المادة المستعدة للفاعل فاذا تعرض في السوال للفاعل كفى في الجواب
استعداد المادة واما في الامور الارادية فلا يكفي ذلك بل لا بد من ارادة الفاعل
وتصعب فيها تادية العلة بتمامها فان الارادة انما تنبعث بعد توافي امور قلما تيسر احصاءها بكليتها
واذا تضمن السوال الغاية كما اذا قيل لم صح فلان يجاب بالفاعل نحو ان يقال لانه شرب الدواء او
بالمادة مضافة الى الفاعل نحو ان يقال لان المزاج بدنه قوة الطبيعة لا بالصورة ولو تضمن السوال الصورة
يجاب بالغاية او الفاعل كما اذا قيل لم تكون البحار فيقال لتكون عنه مطر او لتلطيف
الحرارة وقلبها اياها من الاجزاء المائية هواء صاعدا الى فوق بالطبع مصعد البخار
من اجزاء اخر مائية تلطفت بالحرارة ولا يكفي ذكر المادة الا مع ذكر الاستعداد
والملاقاة للفاعل كان يقال لان الرطوبات السفلية تلطفت بالحرارة الحاصلة
من اشعة الاجرام النيرة واعلم انه لما كان اصل الاستعداد اعني امكان قبول الصورة
ذاتيا للهيولى لا يكون ثبوته لها معللا بعلة فلا يسأل عنه بلم بل انما يسأل عن الاستعداد

بمعنى التهيؤ ما كان او متغايرا بالة في الجملة وانما يكون التهيؤ للصورة اللاحقة للهيولى فربما

الى الصورة التي اعتبرت الهيولى مستعدة لها فيجاب بالغاية كما اذا سئل لم كان

بدن الانسان قابلا للموت فيقال لتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن وبالفاعل

التي بها حصل الاستعداد فانه الفاعل للاستعداد بتوسط تلك الصورة كما اذا سئل لم كانت

المرآة قابلة للشبح فيقال لان الصاقل صقلها او بالمادة كما اذا كان السوال عن

استعداد شيء مركب من مادة ثانية اما مع صورة ثانية او مع المواد الاخر ويكون الاستعداد

لاشياء من تلك المادة وحدها او مع المواد الاخر كما اذا سئل لم كان القدح قابلا للصدع

فيقال لانه من الزجاج او يسأل لم كان بدن الحيوان قابلا للموت فيقال لانه مركب من

الاضداد او بالصورة التي بواسطتها حصل الاستعداد كما اذا سئل لم صارت هذه الحديدة

لا قابلة للشبح فيقال لانها مرآة مصقولة ثم لما كانت المادة والصورة هما المبدءان

الداخلان في تجوهر الجسم وقد عرفت ان ما سواهما من المبادي كانه مبدء بعيد

فيهما احرى بان يهتم بهما الطبيعي الباحث عن الاجسام الفاحص عن اللواحق الذاتية

لكن اكثر ما يفيده المادة العلم بالشيء من حيث القوة في وامكانه وجوده في نفسه في لوازمه

الذاتية واكثر ما يفيده الصورة العلم به من حيث الفعل لذلك فيكون الاهتمام بها

في الغاية القصوى والفائدة الحاصلة من قبلها اشرف واعلى وقوم من الطبيعيين

قد اهملوا امر المادة قائلين بان المقصود بالذات ابحاث الصورة واما المادة فانما قصدت

لتعلم فيها الصورة وآثارها فمن احاط علما بالصورة استغنى عن الالتفات الى المادة

لكان المحصل عنها مشتغلا بما لا يعني وهذا رأي فاسد فان الصورة الطبيعية لا تتصور الا في

محل ثم انها ليست تصلح ان تعرض لاي مادة كانت بل لمثلها كما يحكم في بادي الرأي

باختصاصها بموادها كالصورة الانسانية يستحيل ان توجد في مادة خشبية ومنها ما لا يوجب

النظر اختصاصها بموادها كالسواد والبياض ليست كالصورة التعليمية فانها لا تحتاج

تصورها الى ان تتصور في محل واما النظر فهو وان حكم بانه لا بد لها من موضوع فليس يوجب اختصاصها

بمادة مخصوصة فالنظر في صورة الطبيعية تحتاج الى لحاظ المادة واذا كانت ماهيات

النوعيات مفتقرة في التحصل الى مواد مخصوصة فما لم يتحقق ذلك من حالها لم يستكمل العلم

بها وكيف تحقق ذلك مع اهمال المادة واذا كان بعض الصناعات التعليمية التي ليست

مثل الهندسة والحساب تعليمية محضة بل لها مناسبة مع الطبعي كالهيئة لا يعرض فيها عن

المادة اعراضا تاما فما ظنك بالطبعي نفسه وانما كانت الهيئة مناسبة للطبعي من حيث

ان موضوعها اعني الاجسام الاول العلوية والسفلية داخلة تحت موضوع الطبعي

لكن الطبعي ينظر فيه من جهة اشتماله على طبيعة والهيئة تنظر فيه من جهة ما يتكمم هو وعوارضه

وقد يعرض ان يشتركا في بعض المسائل ككروية جرم العالم والارض لكن الطبعي يعطي

برهان اللم اذ مقدماته ماخوذة مما توجبه الطبيعة فنقول ان فعل الطبيعة الواحدة في المادة

المتشابهة يستحيل ان يكون مختلفا بان يكون هناك زاوية وخط مستقيم ونحو ذلك

والهيئة برهان الان اذ مقدماته رصدية مناظرية او هندسية ماخوذة من المحاذيات وآثار

هولاء قوم منهم الطبعيين اغفلوا المادة ورفضوا الصورة زاعمين انا اذا احصلنا المادة مافات

عنا بعد الا اعراض لواحق هي غير منضبطة وقد قاس بعضهم الصناعة الطبعية في

ذلك على بعض الصنائع العملية قالوا ان مستنبط الحديد مثلا انما يقصد تحصيل الحديد

لا تحصيل ما يطرء عليه من الصور قال الشيخ ويشبه ان تكون المادة التي قصر عليها هولاء

نظرهم هي الجسمية المنطبعة دون الاولى وكانهم عن الاولى غافلون جدا

فهذا الرأي اشد فسادا من الاول فانا لو اهملنا الصورة لم تقف على خصائص الامور الطبيعية
ونوعياتها التي هي صورها وايضا ان ارادوا بالمادة الاولى الغير المصورة فقد قنعوا
من العلم بمعرفة ما لا وجود له بالفعل بل هو في ذاته امر بالقوة ثم ان السبيل الى اثباته انما هو
بلحاظ الصور والاعراض فاذا اعرض عن ذلك فمن اين السبيل الى اثباته وان ارادوا المصورة فلم
يتحرجوا اعمارا من الخروج عنه من لحاظ الصورة وقياسهم ذلك فاسد فان الحديد ليس موضوعا
لصناعة مستنبطه بل هو غاية في صناعته وموضوعه الاجسام المعدنية التي تشتغل بتحجيرها و
تذويبها وفعله هو صورة صناعية فصاحب الصناعة التي موضوعها الحديد كالقين فانما
يبتدي صناعته بعد تحصيل الحديد بالتصرف فيه حتى يعطيه صورة هذا التقرير بافادة الشيخ
في تفصيلهم وكذلك ان تفصيلهم بسبيل آخر وهو ان الطبيعي يلاحظ الصورة من جهتين جهة كونها
سببا للجسم وجهة كونها من اللواحق الذاتية له فان رفضوا الصورة من الجهة الاولى
لم يبق في ايديهم من موضوع الصناعة الا الهيولى الاولى وسدوا على انفسهم السبيل
الى نيل الغرض اذ الهيولى لا تبصر افتقارا بل بتوسط صورة ما وان رفضوها من الجهة الثانية
لم يكن لهم ان يبحثوا عن لواحق الجسم ولا الهيولى لكونها صورا فلم يكن شيء منها موضوعا
لصناعتهم بل غاية ما لهم ان يثبتوا وجود الهيولى لو امكن لهم ذلك وان راموا رفضها
من الجهتين كان الامر افحش ولا يخفى عليك الجواب عن قياسهم على هذا السبيل قلت

المقالة الثانية في اللواحق العامة للاجسام وفيها ابواب الباب الاول

في تناهي الاجسام ولا تناهيها في الانقسام والاعظام وفيه فصلان الفصل

الاول في عدم تناهي الاجسام وما يتحد وحدها في الانقسام وتبيين فيه
ابطال الجسم المفرد وبطلان الاجزاء التي لا تتجزى الجسم المفرد اعني غير المتالف

غير المتألف من الاجسام تحصل في الواقع كما هو عند الحس و الا تألف في الحجم من اجزاء بالفعل فان كانت
متحيزة في الجهات ولو وهما كانت اجساما فلم يكن المؤلف منها مفردا وان كانت غير متحيزة
بنحو من انحاء القسمة ولو في جهة فان لم تتلاقى في تلك الجهة لم يحصل تأليف ولا حجم فيها ولا
يحصل جسم وان تلاقت فاما بالاسر فيتداخل ولا يحصل حجم او لا بالاسر فيتجزى في جهة فرضت
غير متجزية فيها واقوى شبهات القائلين بالجزء الذي لا يتجزى هو ان الموجود من الزمان هو حاضر
وهو لا ينقسم فكذا الحركة الواقعة فيه فكذا المسافة المنطبقة هي عليها وسينجلي لك ذلك ثم كما امتنع
التألف في الحجم من اجزاء غير متجزية ولو فرضا امتنع التحليل فيه اليها لما ذكر فلا تقف القسمة الى حد
لا يمكن بعده ويذهب تجزية الخردلة والجبل الى انصاف وانصاف انصاف لا الى نهاية
والا كان كل ما يخرج الى الفعل متناهيا ويكون اقسام الخردلة اصغر من اقسام الجبل و لا نظن
انه يلزم ان لا يلحق السريع البطيء بل الواقف اذ لا يقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها
ولا يقطع نصفها الا بقطع نصفه وهلم جرا الى ما لا يتناهى فلا يتأتى في زمان متناه اذ يدفعه ان
ليس هناك نصف ولا ربع بالفعل بل اذا فرضت القسمة وهي كما لا تقف في المسافة المتناهية
كذلك في الزمان المتناهي ومن ظن ان كل ما يمكن الانقسام اليه مما لا يتناهى فهو حاصل
بالفعل يلزمه من حيث لا يدري القول باجزاء لا تتجزى ولكن غير متناهية ويزيد عليه مع
ما مر انها ان تداخلت لم يحصل حجم وان تماست امكن من تأليف متناهية
منها حصول حجم في الجهات فلا يكون كل جسم من غير متناهية ثم ان الحجم
يزداد بازدياد الاجزاء فان كانت الاجزاء غير متناهية فالحجم كذلك
فلا يكون الجسم المؤلف منها متناهيا وكانك علمت مما علمت
ان المقادير والحركة المنطبقة على المسافة

والزمان المنطبق على الحركة تضاهي الاجسام في هذه الاحكام ان ليس للمسافة وما ينطبق عليها جزء اول **اقول** واعلم ان اتصال الجسم المفرد مبني على عدم التالف في الجسم من الاجزاء بل يكاد ان لا يكون فرق بينهما في المؤدى ثم اذا كان النظر في الجسم المفرد لم يتصور هناك التالف في الجسم الا من اجزاء لا تتجزى اما في الجهات او في بعضها اذ ما يتجزى في الجهات يكون جسما لا محالة فلا يكون المؤلف منه مفردا فاذا بطل تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى ثبت اتصاله وبطل الاجزاء التي لا تتجزى اذ الجزء حقيقة انما يكون جزءا حقيقة اذا كان منه التاليف نعم ربما يطلق ايضا على ما يمكن اليه التحليل فح انما يبطل اذا بطل تحليل الجسم اليها ايضا وذلك كانه لازم مما سبق فاذا بطل التالف منها والتحليل اليها بطلت الاجزاء التي لا تتجزى من حيث انها اجزاء مطلقا تاليفية كانت او تحليلية وهذا ما اردناه ببطلانها في العنوان واما بطلان جوهر متحيز بالذات لا يمكن قسمته بنحو ما اصلا سواء كان عدم امكان تجزيته في الجهات كلها او بعضها فسياتيك في العلم الاعلى ثم لما كان امكان القسمة الوهمية في الجهات للجسم من الضروريات وثبت امتناع تحليله الى اجزاء لا تتجزى ثبت عدم انتهائه في الانقسام بمعنى عدم وقوف القسمة الى حد لا يمكن بعده وهذا هو الذي ترجمنا الفصل به صالة وهو بالحقيقة لازم من اتصال الجسم فان المتصل وان لم يكن وجوب كون الاقسام الممكنة فيه قابلة للقسمة بقوته لكنه لازم له حتى رسم المتصل بالمنقسم الى اشياء تقبل القسمة اي يجب ان يكون انقسامه الى امور منقسمة فلا ينقسم الى غير منقسم ثم ان اتصال الجسم مع عدم وقوف قسمته الى حد يلزمه كون تلك الاقسام الممكنة الغير المتناهية غير حاصلة فيه بالفعل لكن من الناس من ظن خلاف ذلك فلزمه القول بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى غير متناهية فابطل ذلك ببيان مستانف مع بطلانه

بتمام هذا اجمال ما ذكره في هذا الفصل ثم ان الاتصال جوهري للجسم فان استصعب انه كيف
يطلب اثباته له بالبرهان في علم فضلا عن الطبيعي الباحث عن عوارض الجسم من حيث الحركة
والسكون او نحو ذلك بعد تصوره والتصديق بانيته فالجواب انه ربما يتصور الجسم الموضوع
من غير ملاحظة الاتصال في مفهومه كما ان كثيرا من مثبتي الجزء يرسمونه بالطويل العريض العميق
ويحصلونه من اجزاء اربعة او ستة او ثمانية ومنهم من يرسمه بالجوهر المنقسم يحصله من جزئين
وحينئذ جاز ان يطلب اتصاله بعد تصوره والتصديق بانيته ثم النظر في ان الجسم
متصل بذاته والاتصال جوهري له انما هو في الفلسفة الاولى ولا يكون من الطبيعي البتة
فان شيئا من العلوم الجزئية لا ينظر في تجوهر حقيقته فضلا عن تجوهر موضوعه واما النظر في انه
متصل فقط من غير ان ينظر في كونه متصلا بذاته وان الاتصال جوهري له فذلك ايضا
من الفلسفة الاولى فان الاتصال ان امكن ان يجعل عارضا للجسم من جهة ما هو متصور لا من حيث
الاتصال او التالف من الهيولى والصورة لكن لا يكون عارضا له من جهة الحركة والسكون
او من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على مادة الا انه ربما يستدل عليه من جهة الحركة وما يتعلق
بها فيتعلق بهذه الجهة بالطبيعي واما تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى او عدم تالفه منها فانه
نظر في تجوهر الجسم وتحقيق حقيقته سواء ادى النظر الى التالف او الى اللاتالف وان مفهوم
التالف من الاجزاء وان لم يكن داخلا في حقيقة الجسم عند مثبتيها لكن بملاحظة التحقيق
جوهريته ولو تبعا فلا ينظر فيه بعد ذلك من حيث انه عارض وعدم التالف منها والحكم
ان يلاحظ عند تصور الجسم بالحقيقة عند نفاة الجزء لكنهم ينظرون فيه في مقابلة المثبتين حتى
يتقرر الامر في تجوهره ومن هٰهنا قال المعلم الثاني على ما نقل عنه ان النظر في كون
الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى او غير مركب وكذا في كونه مركبا من الهيولى والصورة

هو النظر في نحو وجوده فيكون كلاما من الآلهي فربما يقال من ان عدم التألف من عوارض الجسم

الطبيعي فيكون النظر فيه من الطبيعي فاورد عليه انه ان اخذ عدم التألف بمعنى السلب

فلا يختص بالجسم فلا يكون من عوارضه الذاتية وان اخذ بمعنى عدم الملكة لم يكن من عوارض

الجسم الا لاستحالة تركيبه منها بل يمكن ان يتصور الجسم لا من حيث الاتصال او التألف

من الاجزاء وينظر في انه هل يمكن ان يكون التألف من الاجزاء من لواحقه من هذه الجهة

اولا وبعد فلا يكون من الطبيعي الا من جهة الاستدلال عليه من سبيل الحركة وما يحذو

حذوها والذي يكاد كلام الشيخ يشعر به وقد اقتفينا اثره هو ان الذي يرام ههنا

عدم تناهي الاجسام في الانقسام واما الاتصال وعدم التألف من الاجزاء

ونحو ذلك فمن لوازمه ويلتصق به وبعد استيفاء الكلام في المرام لا يبقى كلام في

ذلك ليستأنف فيما بعد الطبيعة ثم اللاتناهي في الانقسام اي قبول القسمة لا الى

نهاية ان اعتبر من جهة الفك او اختلاف الاعراض وجعل اللاتناهي في القسمة

الوهمية توطئة له فلا شك في كونه من احوال الجسم من جهة الحركة واشتماله على المادة

واما اذا اعتبر من جهة الوهم واكتفى عليه ههنا كما فعلنا فانما يتعلق بالطبيعي من جهة الاستدلال

عليه بالحركة والسكون وما يتبع ذلك كالتماس والتداخل وكذلك اللاتناهي في الصغر

كما قد يشعر كلام الشيخ يكون النظر فيه ايضا وكما انه ينظر في الفصل الثاني في التناهي

في العظم ولنرجع الى التفصيل بما في المتن فنقول من رأس لا شك في ان من الاجسام ما هو مؤلف

من الاجسام ليس بينها اتصال حقيقي كالحيوان المركب من الاعضاء المركبة اولا والمفردة

ثانيا ومن الاركان ثالثا فلا ينافي دعوى اتصال الجسم عموما من احد ثم لا انحصار في امكان

ان يتركب جسم ولو تركيبا غير طبيعي من جسمين متماثلين بسيطين واعني بالجسم البسيط ما لا

ما لا يكون مركبا من اجسام مختلفة القوى وذلك كان تتركب من جزئين من الارض متماسين

من غير ان يتصلا فيكون المركب بسيطا غير متصل فلا يمكن ان يدعي اتصال الجسم البسيط

ايضا على العموم بل اما ان يدعى اتصال الجسم البسيط الفلكية والعنصرية في الجملة وح

يزاحمه القول بتركب كل من الاجسام الفلكية والعنصرية من اجسام صلبة صغار غير صالحة

للقسمة الانفكاكية وان كانت قابلة للوهمية كما يراه شيعة ديمقراطيس واما ان

يدعى اتصال الجسم المفرد اعنى ما لا يكون مولفا من الاجسام كما فعلنا نحن فلا يزاحم

ذلك راى اولئك ولذلك لم ننتهض لابطاله ههنا وبعد ذلك نقول ان الجسم

المفرد متصل في الواقع كما هو متصل عند الحس لان الحس يغلط فيحكم بالاتصال لعدم دركه

المفاصل وذلك لانه لو لم يكن متصلا كان ذا مفاصل ومولفا في الحجم من اجزاء بالفعل

وانما قلنا في الحجم لان الاتصال لا ينافي التالف من اجزاء بالفعل لا في الحجم كالهيولى و

الصورة فاما ان يكون تلك الاجزاء متجزية في الجهات ولو وهما فيكون اجساما وهو باطل

لان المولف منها لا يكون مفردا وكلامنا فيه واما ان لا يكون متجزية بنحو من انحاء القسمة

لا قطعا ولا كسرا ولا وهما ولا فرضا سواء كانت كذلك في جهة فقط فيكون سطوحا او

جهتين فقط فيكون خطوطا وينسب ذلك الى بعض الاوائل او في الجهات كلها فيكون جواهر

فردة كما يراه جمهور المتكلمين من الهند وشرذمة من الاوائل من اليونانيين وهذا اعني كون

الاجزاء غير متجزية ولو في جهة ايضا باطل لانها اما ان لا تتلاقى في جهة لا تتجزى فيها وح لا يحصل منها

تاليف ولا حجم في تلك الجهة فلا يحصل منها جسم او تتلاقى في تلك الجهة فاما ان تتلاقى بالاسر

فيتداخل بعضها في بعض وتتحد في الحيز فلا يحصل منها حجم او لا بالاسر بل يكون شيء منه مشغولا

بالملاقاة وشيء منه فارغا فيتجزى في جهة فرضت غير متجزية فيها هف لا يقال تلاقي الاجزاء بالاطراف

فاللازم من ملاقات الجزئين لا بالاسر ثبوت الطرفين لكل لاجزئين لانا نقول ان كانت الاشارة
الى طرف عين الاشارة الى الآخر لم يمكن ان يرى احدهما مشغولا بالملاقاة والآخر فارغا
عنها والا كان محل الطرفين المتمايزين في الاشارة منقسما ولو بالقوة وقابلا للفرض
فيه شيء دون شيء وقد اكثر القوم في ايراد الحجج القاطعة على ذلك وفي ما ذكرناه كفاية و
للقائلين بتالف الجسم من اجزاء لا تتجزى شبهات جلها واهية واقوى شبههم ما ينسب
الى [illegible] زينون الاكبر وطالما اعتصم المتكلمون منهم الامام الرازي وهو انه
لو لم يكن الحاضر من الزمان موجودا انتفى الزمان راسا وتقرير الملازمة بوجهين الاول انه
منحصر في الثلاثة لكن الماضي والمستقبل معدومان قطعا فلو انعدم الحاضر ايضا انتفى
الزمان بالكلية الثاني انه منحصر فيهما وانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الاخيرين لان الماضي ما كان حاضرا
فزال والمستقبل ما يتوقع ان يحضر ولم يحصل بعد فانتفاء الحاضر يوجب انتفاء الزمان
مطلقا لكنه موجود بالضرورة فالحاضر موجود وهو غير منقسم اذ لو انقسم فاما ان يكون جميع
اجزائه حاضرا فيلزم اجتماع اجزاء الزمان او لا فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا هف واذا كان
الموجود من الزمان هو الحاضر غير منقسم كان الموجود من الحركة وهي الواقعة في الزمان الحاضر
ايضا غير منقسم وكذا المسافة المنطبقة هي على الحركة الموجودة عليها ويكون هناك آنات متتالية
يتركب منها الزمان واجزاء غير منقسمة متتالية من الحركة بازائها اجزاء كذلك من المسافة
فاجزاء المسافة ان كانت جواهر فردة يتالف منها الجسم الذي يتحرك عليه فهو المطلوب وان كانت
نقاطا متتالية يجب ان يكون محالها جواهر فردة ويظهر من ذلك الجواب بالنقض عن الاستدلال
المذكور على نفي تالف الجسم من اجزاء لا تتجزى فان قيل ما يلزم من تتالي النقاط وما ذكرتم من
وجوب قسمة الجزئين عند تماسهما الا بالاسر جار فيه فما هو الكلم فهو جوابنا وستجيء حل الشبهة في اول الفصل

۴۹

فصول بأسباب الحركة ومحصلية إليه إن يريد بالحاضر الآن الحاضر فلا نسلم أنه منقسم من الزمان فإنه غير منقسم
أصلا والزمان كما سيلوح متصل كما عرفت لا ينقسم إلى ما لا ينقسم أصلا بل الآن طرف للزمان
وفصل مشترك بين أجزائه كالآن سبب انقطاع أو قسمة وليس للزمان انقطاع ولا انقسام إلا بحسب الفرض والوهم
فليس منه كالآن بالفعل البتة نعم إذا فرض انقسامه إلى قسمين كالماضي والمستقبل الفرض منهما أن يكون مبدءا لأحدهما
ومنتهى للآخر كالآن الحاضر بين الماضي والمستقبل ثم لا يمكن أن يفرض آن آخر يلوه وإذا ما يفرض الفرض الانقسام
أو الانقطاع عند غير الحد الأول فيكون لا محالة بينهما زمان ثم الماضي والمستقبل من الزمان من الحركة القطعية
المستمرة وإن لم يكونا موجودين بالفعل ذا أجزاء بالفعل في المتصل لكن لهما نحو الوجود الذي للأجزاء المقدارية
التحليلية للمتصل الموجود بالفعل لا يلزم من عدمهما في الآن الحاضر بل الآن مطلقا عدمهما مطلقا بل الماضي
من الزمان موجود إلا أن النحو من وجوده على أن يكون وجودهما ظرف لا زمان في الآن والحركة الماضية موجودة في الماضي من الزمان
ومستقبلة منهما في المستقبل منه وأما قول القائل الماضي كان حاضرا فعدم والمستقبل معدوم متوقع حصوله
فباطل عند إرادة الآن بالحاضر وإن يريد بالحاضر الزمان القليل الذي يكتنف الآن الحاضر من بين الجانبين والتشبث بانقسامه فلا
عدم انقسامه لا ضير في عدم كونه حاضرا بتمامه بالحقيقة وكما يمتنع تألف الجسم في الحجم من أجزاء لا تتجزى
في الجهات كلها أو بعضها الشيء من أنحاء القسمة امتنع التحليل إليها في الحجم لما ذكر في امتناع
التألف منها لأن الأجزاء التحليلية الحجمية يجب بالضرورة أن تكون بحيث لو فرضت موجودة بالفعل
يحصل منها الحجم فيجب أن تكون بحيث تتلاقى ولا تتداخل وح يلزم الانقسام وإذا
ثبت ذلك بطل أن يكون في الجسم أجزاء لا تتجزى لا بالفعل ولا بالقوة وحينئذ ظهر أن الجسم قابل
للانقسام إلى ما لا نهاية له بمعنى أنه لا تقف القسمة على حد لا يمكن بعده لا كما ظن محمد بن زكريا الرازي
ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني أنه وإن كان متصلا في نفسه لكنه غير قابل لانقسامات غير متناهية
وهما شيئان ربما يتمسك بهما القائلون بتألف الأجسام من أجزاء لا تتجزى القائلون بتحليلها إليها العدم قبولها

لانقسامات غير متناهية وان كانت متصلة في انفسها وهما انما تدلان على القدر المشترك بين
المذهبين اعني وجوب تناهي القسمة الى اجزاء لا تتجزى من غير دلالة على كون تلك الاجزاء
موجودة بالفعل او تحليلية موجودة بالقوة الاولى ان الاجسام لو كانت قابلة لانقسامات
غير متناهية لذهبت تجزية الخردلة والجبل في الحجم لا الى نهاية فيلزم تساويهما والجواب انا لا نقول
بوجود الاقسام الغير المتناهية فيهما بالفعل لا بامكان خروج الانقسام اليهما من القوة
الى الفعل حتى يلزم عدم تناهي كل منهما في الحجم كما ستقف عليه فيلزم عدم تفاوتهما بالعظم
والصغر من سبيل جريان التطبيق بل نقول ان انقسامهما لا تقف الى حد ولا يلزم من
ذلك تساويهما اذ اقسام الخردلة من الانصاف وانصاف الانصاف تكون اصغر
كل مرتبة مما يحاذيها في المرتبة من اقسام الجبل فيكون الجبل اعظم بكثير من الخردلة فانه و
ان لم يكن اكثر اجزاء منها لكن اجزاءه اعظم احجاما من اجزائها وربما وقفت القسمة الفكية
او الكسر في الخردلة قبل وقوفها في الجبل لا بالنظر الى طباع الجسم بل لعدم مساعدة الالات
مثلا وربما تقرر الشبهة بانه لو ذهبت قسمة الخردلة لا الى نهاية لزم تغشية اديم الارض من اقسام
الخردلة اذ يمكن قسمتها الى صفائح غير متناهية تعم وجه الارض بل تفضل عليها والجواب
لزوم امكان ذلك بالنظر الى قوة القاسم ومساعدة الالات وتميز الحس بين مواقع القسمة
ممنوع وبالنظر الى طباع الجسم مسلم وبطلان اللازم غير ضروري ولا مبرهن عليه قال الشيخ
وليسلم لهم وجود الجزء مع ذلك فليسلم ان الخردلة تنقسم الى اجزائها التي لا تتجزى في صغرها
بحيث يكون عدد الموجود منها في الخردلة تغشي الارض كلها لو بسطت عليها واحدة
بعد واحدة فما كان يدريهم ان هذا حق او باطل فعسى ان يكون في الخردلة من الاجزاء التي لا تتجزى
ما تبلغ كثرته الى ان تغشى بها صفحة الارض ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزى حتى يعرف بكم

بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تغشية الارض بل لا يكون
في ايديهم اذا سلم ان الاجزاء المجردة لتغشي الارض غير التعجب ما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير
موثوق فالذي لا يكون عيّنا الاستحالة مع تناهي الانقسام فكيف يبين استحالته استحالة لا تناهي
الانقسام الثانية انه لو كان الجسم منقسما الى لا نهاية وجب ان لا يلحق سريع بطيئا بل و اتفاق بكان لا
تقطع ما بينهما من المسافة الا بقطع نصفها ولا نصفها الا بقطع نصف ذلك النصف ثم جرا الى لا تناه من
انصاف في انصاف فلا يتاتى قطع ما بينهما من المسافة في زمان متناه والجواب انا لا نقول ان في الجسم
بالفعل ما لم يحصل هناك نصف ولا ربع بالفعل بل انما يكون اذا فرضت القسمة ولا يمكن خروج التقسيمات الغير المتناهية
والانقسامات التي يحيلها من القوة الى الفعل حتى يلزم ان يكون المسافة المشتملة عليها غير متناهية فلا يمكن ان تقطع
زمان متناه واما الانقسامات بمعنى الاقوفها على حد لا يمكن بعده فلا يلزم منه امتناع قطع المسافة في زمان
متناه لانها كما لا تقف في المسافة المتناهية كذلك في الزمان المتناهي فان المسافة والحركة والزمان متطابقة و كل
منها متناه غير مشتمل بالفعل على الاجزاء لا تقف قسمتها على حد لا يمكن بعده واذا فرض قسمة في واحد منها فبازائه
قسمة يفرض من اقسام في الباقيين اعلم ان بعض الناس كانكسا فراطيس فيثاغورس من الاوائل والنظام من المتكلمين
لما وقفوا على ادلة نفاة الجزء ولم يقدروا على التشكيك فيها ادعنوا بها فامنوا بان الجسم قابل للقسمة لا الى نهاية لكنهم
لم يفرقوا بين القوة والفعل فتوهموا ان القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل فالجسم عندهم مؤلف من اجزاء
غير متناهية بالفعل فتلك الاجزاء اما مفردة او منتهية الى المفردات ضرورة وجود المفرد بالفعل في الكثرة
وعلى التقديرين ففي الجسم مفردات غير متناهية ولما كانت القسمة انما ترد على اجزاء موجودة بالفعل ولا اجزاء
موجودة بالفعل في المفرد فلا يكون المفرد قابلا للقسمة فالاجزاء المفردة الغير المتناهية في الجسم غير قابلة للقسمة فهم
هربوا من القول بالجزء الذي لا يتجزى ثم لزمهم القول بها غير متناهية فهم كما اشتهر من هرب عن المطر وقف تحت الميزاب
الجزء الذي من اصحاب الجزء عن القائلين بان تأليف الاجسام من الجزء الذي لا يتجزى وهي متناهية عندهم ومنهم لا

ضرب مثل في الاقدمين وكذلك في المحدثين اما في الاقدمين فاصحاب الجزء اوردوا على هولاء ارخيوشا
سريع العدو ويجب ان يلحق سلحفاة بطيئة الحركة فالتجاء انكساغورس من هولاء الى الطفرة وهي ان الجسم
قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد مبدء حركته ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط واما
في المحدثين فانه لما ضيق اصحاب الجزء على هولاء بانه يجب ان لا تقطع ذرة من قطع نعل السير
بعلبها المحاذية لها تشبه انكساغورس من هولاء واطنب النظام الى القول بالطفرة واورد لذلك
مثالا من قبل ان الدائرة القريبة من طرف الرحى والدائرة الاخرى القريبة من
المركز وذكر انه لو كان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط لقطعا
معا مسافة واحدة ومحال ان يسكن الجزء في الوسط لانه متصل يلتزم بعضه بعضا فتعين ان
الذي في الوسط يتحرك ويقل طفراته مع ان الذي عند الطرف يتحرك ويطفر اكثر حتى يحصل في بعد
اكثر من بعد الذي في الوسط ولما استشنع اصحاب الجزء الطفرة ولم يمهم هذا الكلام ولم يجوزوا ان
تكون حركة متصلة اسرع من حركة بلا توسط سكون اضطروا الى ان يجعلوا الذي على الوسط ان يسكن
سكونات اكثر من سكونات الذي على الطرف واضطروا الى تمكين المتوسط من السكون والى ان حكموا
بان الرحى تتفكك عند حركة بعض اجزائها من بعض فلا يلزم احدها ان يتحرك مع الآخر بل يسكن احدها
ويتحرك الآخر فلم يزل احدهما في شناعة الطفرة والآخر في شناعة التفكيك ويبطل مذهب هولاء بجميع
ما مر في ابطال تألف الجسم من اجزاء لا تتجزى ان تلك الاجزاء ان اخلت كلا او بعضا لم يحصل
حجم من الاجزاء المتداخلة وكان وجودها كعدمها واصحاب هذا الرأي انما وقعوا في القول بالاجزاء
لاعترافهم بان القسمة المقدارية في الجسم لا الى نهاية مع توهمهم انها انما تكون الى اجزاء بالفعل ولا شك
في ان الاجزاء المتداخلة لا يكون لها قسمة مقدارية فهي ساقطة عن الاعتبار فالتداخل هادم
للزوم ان يشنع اليه النظام ان التداخل بل تماسّت امكن من تأليف متناهية منها حصول حجم في

في الجهات وأقل ما يمكن فيه ذلك ثمانية على ما يراه الجبائي وذلك بأن يوضع جزآن فيحصل الطول
وآخران على جنب ذلك فيحصل العرض وأربعة فوقها فيحصل العمق أو ستة على ما يراه العلاف بأن
يوضع ثلثة على ثلثة أو أربعة على ما يختاره بأن يوضع جزآن ويجنب أحدهما ثالث وفوقه آخر فلا يكون
كل جسم من أجزاء غير متناهية وبهذا القدر يبطل كلية رأيهم لا رأيهم بالكلية فإذا أردنا إبطال رأيهم بالكلية
أضفنا إلى ذلك أن الجسم الذي حصلناه من أجزاء متناهية العدد متناه في الحجم قطعاً والأجسام
التي أجزاؤها عندهم غير متناهية العدد هي أيضاً متناهية في الحجم بالحس وبرهان تناهي الأبعاد لأن
الحجم إذا كان إنما يحصل من الأجزاء ويزداد بازديادها وينتقص بانتقاصها وكان الجزء الواحد
حاصلاً للحجم لو تكررت غير متناهية العدد ضرورة أن الواحد كلما تألف عن الآحاد يجب أن يكون
نسبة حجم جسم حصلناه إلى حجم جسم من الأجسام الغير المتناهية الأجزاء كنسبة عدد الأجزاء إلى عدد
الأجزاء لكن نسبة العدد إلى العدد نسبة متناه إلى غير متناه فيكون نسبة الحجم إلى الحجم كذلك لكنها نسبة متناه
إلى متناه لتناهي الحجمين هف والأحسن أن يقال إن الجسم إذا كان الحجم يزداد بازدياد الأجزاء فإذا بلغ
ازدياد الأجزاء إلى اللاتناهي بلغ ازدياد الحجم أيضاً إلى اللاتناهي فيكون كل مؤلف من الأجزاء
الغير المتناهية غير متناهي الحجم لكن الأجسام كلها متناهية في الحجم فلا شيء منها بمؤلف من الأجزاء الغير المتناهية
فبطل رأيهم بالكلية وقد سددنا من قبل طريق هربهم إلى التداخل ثم إنك عسى أن تعلم مما قد علمت
في الأجسام من اتصالها وامتناع تألفها من أجزاء لا تتجزى متناهية أو غير متناهية وتحليلها
وقبولها القسمة لا إلى نهاية من غير وجود الأجزاء فيها بالفعل أن مقدار الجسم أي الجسم التعليمي الذي
هو كمية الجسم مقدار صورته الاتصالية الممتدة في الجهات والسطح الذي هو طرف الجسم التعليمي من جهة انقطاع
امتداده في جهة فيكون ممتداً في جهتين والخط الذي هو طرف السطح من جهة انقطاع امتداده في جهة
فيكون ممتداً في جهة وكذلك الحركة المنطبقة على المسافة وكذا الزمان المنطبق على الحركة تشابه الأجسام

فیما ذکر من الاحکام وتبیّن من ذلک ان لیس لشیء من المسافة والحرکة وزمانها جزء اول اللهم

الا بحسب الفرض والاشکال بالفرض وان لا یمکن فرض قسمته الی جزئین متقدم ومتاخر ویکون

جزءه المتقدم اولی منه بالاولیة وہکذا الاٰل نهایة وسیاتیک ما یعرض من الشبهة فی اتصال

الحرکة والزمان وحلّها **قلت الفصل الثانی** فی احالة اللاتناهی فی العظم والتماد

فی الاجسام والکمیات المادیة المجتمعة المتسقة النظام یجب ان یکون کل جسم مقدار وعدد ماد

مجتمع الاحاد متسق النظام متناهیاً بالفعل والا فلیفرض اب بعداً او عدداً مادیاً مجتمع الاحاد ومرتبها

غیر متناه بالفعل فی جهة ب وتفرز منه اج جزءاً محدوداً فاذا فرض تطبیق ج ب علی اب او بالعکس

اب بحیث ینطبق ج علی ا فان لم یتفاوتا فی الجهة الاخری تساوی الجزء والکل وان انقطع ج

ب دون اب یکون متناهیاً ولا یزید علیه اب الا باج المتناهی فیکون متناهیاً الیه الاجر

البرهان فی عدد غیر مجتمع او غیر متسق اذ تطبیق جزء علی آخر لا یتم تطبیق الباقی علی التباو واما

تجشم تطبیق جزء جزء تفصیلاً فلا قدرة علیه للوهم والحکم العقلی الاجمالی لا یظهر به الانقطاع بل

مجرد التفاوت وایضاً لنفرض خط اب غیر متناه فی جهة ب وخط ج ه موازیاً له متناهیاً فی جهتین

من طرف ه الذی بازاء جهة ب الی اب مع ثبات الطرف الآخر بحیث المسامتة لکن لا یتاتی حدوثها

مع غیر المتناهی الا لما قالوا من انه لا بد یحدوثها من اول نقطة یکون معها وکل ما تفرض فی غیر المتناهی

اول نقطة المسامتة فهی مسبوقة باخری کانت المسامتة معها قبل فانه انما یلزم ان یکون لها اول

نقطة لو کان لها اول آن الحدوث ولیس کما لیس للزاویة بل لما اقول من انها لو حدثت لکانت

فی ای آن تفرض مع نقطة ولا یتصور الا بالمرور علی تمام ما قبلها اعنی بانقضاء المسامتة علی ما قبلها

من الخط الغیر المتناهی فی جهة عدم التناهی لا یتاتی ذلک فی الزمان المتناهی بهذا تخلص بطال

لا تناهی الابعاد مطلقاً ولم نفرض خطان خارجان من نقطة کساقی مثلث ولا یزال الانفراج بینهما یزداد

بزيادة الامتداد فلو بلغ الامتداد الى نهاية بالفعل كان الانفراج كذلك مع انحصاره بين الحاصرين
وخروج الامتداد عن التناهي بالفعل دون الانفراج المتزائد معه غير متصور ولو فرضت زاوية الانفراج
كثلثي قائمة او ازيد حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد او ازيد كان الامر اظهر وهذا يختص بابطال لاتناهي
الابعاد فيما فوق جهة اقول الفحص ههنا عن امكان اللاتناهي او استحالته ووجوب التناهي انما
هو في الاجسام وما يتبعها واما النظر في الامور الغير الطبيعية وانها هل تكون غير متناهية في العدد
او القوة فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع والشيخ مع ذكره البراهين تناول ذلك على ما صرح بذلك
في الشفاء ثم ما ينظر فيه من اللاتناهي ليس بمعنى السلب المطلق بان لا يكون الشيء ذا كم اي لا يوجد له
ما يعد به سواء كان ذا وضع كالنقطة او لا كالمفارق ولا بمعنى ان لا يكون للشيء نهاية بالفعل
ولكن من شانه ان يعرض له نهاية بالفرض كما يكون اذا عد بواحد وضعي نفد البتة كالدائرة
بل المعنى ان الشيء مع كونه في نوعه بحيث يكون له نهاية لكونه من الكميات او المتكممات لا تكون
له في شخصه نهاية بالفعل ولا بالقوة وذلك بان يكون بحيث اذا عد بواحد طبيعي او وضعي لم ينفد
البتة فنقول يستحيل اللاتناهي بهذا المعنى ويجب التناهي ولو بالقوة في الكميات والمتكممات
المتصلة القارة وكذا في المنفصلة المادية المجتمعة المتسقة اي المرتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا بخلاف
المنصرمات من الزمان والحركة وبخلاف الاعداد الغير المادية والاعداد المتعاقبة وغير المتسقة والبراهين
المستنبطة في ذلك كثيرة جدا واقتصرنا منها على ثلثة لكونها كالامهات الاول بالتطبيق وهو
انه لو لم يكن كل جسم ومقدار وعدد مادي مجتمع الاجزاء مترتبها متناهيا فليكن آب بعدا كان او عددا
ماديا مجتمعا متسق النظام غير متناه بالفعل في جهة ب وناخذ منه آج جزءا واحدا واذا فرض
تطبيق جب بالجزء على آب بحيث ينطبق ج على آ فان لم يتفاوتا في الجهة الاخرى يساوى الكل والجزء
هذا خلف والا انقطع جب دون آب فيكون جب متناهيا ولا يزيد عليه آب الا بآج المتناهي فيكون آب ايضا

استنا هيا هف وكذا لو فرض التطبيق بان يسامي ج ب على اب يظهر الخلف ويجب ان يعلم ان ليس المراد بالتطبيق

الايقاع بادر منه وعهد في العلوم التعليمية استعماله فيه من ايقاع المحاذات في الخارج او الوهم من

متجانسين من الكميات بالذات او بالعرض بحيث اذا اخذ من احدهما بعض معين تحليلي او فرضي

وقع في امتداد الاتصال او الاتساق كان بحذائه بعض معين يماثله من الآخر ثم انما يظهر الخلف فيهما

بلزوم انقطاع الجملتين الناقصة والزائدة واذا اتى التطبيق بينهما في آن او زمان متناه ولا خفاء في ان العقل

يحكم حكما كليا بامكان التطبيق في زمان متناه بين كل متجانسين مشخصين من المقادير والاعداد المادية

المتسقة المجتمعة الوجود في الخارج من حيث هما كذلك وان كانا غير متناهيين بتطبيق المبدأ بحيث

ينطبق الامتداد على الامتداد فان امتنع ذلك لامر خارج لم يقدح ويكفي في هذا الحكم ملاحظة

العقل اجمالا الجزئيات مفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة باعتبار فرض صدقه عليها

وان لم يتجز ارتسامها في العقل لكونها جزئيات مادية ولا في القوى الجسمانية المتناهية المقادير

لكونها غير متناهية وهذا كما ان العقل يحكم بان كل جسم مشخص فله حيز معين ووضع معين يباين به في الاشارة

سائر الاجسام من المبين ان الجسم المشخص لا يرتسم صورته في العقل ولا يكون للمفهوم الكلي المرتسم في العقل

من الجسم وضع ولو وجد في الذهن غير المتناهي من المقادير والاعداد مجتمعة متسقة جرى التطبيق الوهمي فيه

فالبرهان ينهض على استحالة وجود ما يكون فردا لمفهوم غير المتناهي من المقادير والاعداد المذكورة في الخارج

والذهن معا وان لم يكن تصوره مفهوم غير المتناهي اذ لو استحال التصور استحال الحكم باستحالته ولا ينهض البرهان على استحالة

اللاتناهي في الاعداد المتعاقبة في الخارج اذ لا يحكم العقل فيها بامكان التطبيق الخارجي في زمان

متناه لكونه فرع الوجود في ذلك الزمان وكذا في المجتمعة الغير المترتبة اذ لا يتصور فيها تطبيق المبدأ

على المبدأ والامتداد على الامتداد ليظهر الانقطاع في الجانب الآخر لان لا امتداد في الاعداد ومع

الاتساق وبعبارة اخرى لا شك في زيادة احدى الجملتين على الاخرى بتطبيق المبدأ ينتقل

نحو خاص ١٢ نظام

الزيادة فيها الى التساق الى الجهة الاخرى واما بالا التساق له فهناك مجرد الحكم بالتفاوت والتفاضل
لا يوجب الانقطاع اذ لا يتميز الوسط ههناك عن الطرف اللهم الا اذا تجشم تطبيق جزء بجزء مفصلا
فيقع في التطبيق ترتب ولا يتناهى في زمان متناه واما توهم استحالة وجود غير المتناهية مطلقا
في الخارج لجريان التطبيق الوهمي فيها ففاسد اذ التطبيق الوهمي انما يكون بين الصور المرتسمة
في الذهن فيجاز الى ما يرتسم منها في الذهن في زمان متناه الا قدر متناه وان كانت في الخارج
غير متناهية فكذا توهم استحالتها في الخارج بناء على حكم العقل بامكان التطبيق فيها بملاحظتها اجمالا
وذلك لانه ان اريد بالتطبيق ما يعم التطبيق الخارجي والوهمي فلا نسلم حكم العقل بامكان ايقاع ذلك في
زمان متناه بين الاعداد المتعاقبة او غير المتسقة وان اريد به حكم العقل بان في الجملة الزائدة
ما يعادل الناقصة وزيادة فذلك حكم بالتفاضل ولو ظهر منه الانقطاع كفى في مؤنة اقامة
البراهين كيف وليس في العقل امتداد والانقطاع انما يكون بعد الامتداد وقد تفطن ان
اشتراط الاجتماع في الوجود مع الاتصال او الاتساق لا يمنع من جريان البرهان في امتداد الزمان
والحركة وسلسلة الحوادث المتعاقبة لتاتي التطبيق فيها باعتبار اجتماعها من حيث الوجود في عالم الدهر
والحضور عند الباري فيقتضي تناهيها في جانب المضي وانت تعلم ان الغرض من التطبيق بين
المتصلات الغير القارة في سنخ حقيقتها او الاعداد المتعاقبة في نحو وجودها الزماني
بحسب الخارج فمن المحالات التي لا تصلح ان تبتني عليه لزوم الانقطاع في الواقع وان كان بل عبارة الذهن
فانما يتاتي فيما ارتسم من تلك الامور في الذهن فيدل على تناهي ما ارتسم منها في الذهن دون
ما وجد منها في الخارج ثم انه لو كفى الاجتماع في الدهر او في الحضور عند البارئ لانتهض البرهان على
تناهيها في جانب الابد وهذا كما يخالف اصول الفلسفة يضاد قوانين الملة وحاول التفصي عن
ذلك بعض من قلد الاقدمين باثره السابقين لان الاباء لا تناهي الزمان في جانب الازل يوجب كون

غير المتناهي من الزمان والحركة والحوادث المتعاقبة موجود بالفعل بسبيله البرهان واما اللاتناهي في جانب

الابد فانما هو بمعنى عدم الوقوف على حد لا يستمر بعده ولا يلزم منه ان يكون الخارج من القوة

الى الفعل الحاضر عند الباري عز اسمه غير متناه بل ليس لغير المتناهي امكان الفعلية فالخارج الى الفعل الحاضر

عند الباري تعالى يكون متناهيا ابدا لكن لا الى نهاية معينة وزيفه بان اللاتناهي بالفعل على

سبيل عدم الوقوف على حد بعينه انما يعقل مع التدريج ولا تدريج في الوجود الدهري ووعاء الدهر والحضور

عند الحق فما وجد من الزمان تدريجا يكون وجوده بماضيه ومستقبله في وعاء الدهر دفعة واحدة

دهرية وكذا حضوره عند الباري تعالى وثانيا بان للموجودات الامور التدريجية اعتبارين احدهما

كونها واقعة في وعاء الدهر حاضرة عند المبدا الاول والثاني كونها واقعة في افق التقضي والتجدد

وليس فيها باعتبار الاول تعاقب وترتب مما ذلك باعتبار الثاني فالمستقبل من الزمان والزمانيات

ان اخذ بالاعتبار الاول حكم بانه غير متناه لم ينتهض البرهان على احالته لانه وان وجد فيه الاجتماع

لا يوجد فيه الترتب وان اخذ بالاعتبار الثاني حكم بانه متناه لا الى نهاية اخيرة لا يستعد الحكم التناهي

انما يجري فيما خرج الى الوجود بالفعل في افق التغير والتعاقب لو كان لا مجال على التدريج فالماضي

والمستقبل متساويان في امتناع اللانهاية بحسب الكلية بهذا يحصل كلامه في الافق المبين قيل اي شك لا

في عدم جريان البرهان في التدريجيات بالاعتبار الثاني لعدم الاجتماع بذلك الاعتبار وتساويهما

في ذلك الماضي والمستقبل ولا يتصور فيه الفرق فيما يكون غير المتناهي في جانب الماضي على تقدير ازلية

الزمان خارجا من القوة الى الفعل بخلاف المستقبل ولهذا انما ينبغي هو نفسه انتهاض البرهان في

الماضي على اجتماعه في الدهر والحضور عند المبدع واذ قد اعترفت بها بعدم نهوض البرهان بهذا الاعتبار

في المستقبل لفقدان الترتب فلا فارق في استواء الماضي والمستقبل في ذلك لم يبق اذن في اليد

اعتبار ينتهض به البرهان على احالة اللاتناهي في الماضي دون المستقبل ولعل لكلامه وجها سكت

احصله هذا وكانك قد دريت بما وعيت من معنى التطبيق ان هذا البرهان مما يجري في الماديات
والمتمسك به في ابطال التسلسل العلل لاثبات المبدء الاول من تشويشات المتاخرين وتهويشاتهم
وان غلب عليك التقليد وآثرت تقليد الاموات على الاحياء فقد ذكرنا اسفلنا نقلا عن الشيخ
فقلده دون مولانا رضا مع تعرضه ههنا لبرهان التطبيق وتعويله عليه كما نص على عدم تناول هذا البرهان
للامور الغير الطبيعية كان ذلك حكما منه على هذا البرهان بعدم تناوله لتلك الامور فلزم سقوط ما حاول
من ابطال عدم تناهي النفوس المفارقة بهذا البرهان والزام الفلاسفة لتحقق ما اشترطوا في جريان البرهان من
الاجتماع والاتساق فيها اما الاجتماع فلبقائها بعد خراب البدن واما الاتساق فباعتبار ترتبها في
حدوثها الثاني برهان المسامتة وتقريره على طبق كلام القوم انه لو امكن وجود بعد غير متناه فلنفرض
خط آب غير متناه في جهة ب وخط ج د موازيا له متناهيا في الجهتين ولكن نصف قطر من كرة
مركزها ج فاذا فرض تحرك الكرة على نفسها تحرك ج د من طرف د الذي بازاء جهة ب الى ب
مع ثبات طرف ج اعني مركز الدائرة فصار ج د مسامتا لآب الغير المتناهي اي بحيث لو اخرج لقاطعه
على نقطة ولو بعد الاخراج بعد ما كان موازيا له فيكون المسامتة حادثة ويكون لامحالة في آن
حدوثها على نقطة لا يكون المسامتة عليها مسبوقة بالمسامتة على نقطة اخرى لكن لا يتصور ذلك في
الخط الغير المتناهي اذ كل نقطة فيه تفرض المسامتة معها ولا يكون لامحالة بزاوية حادثة عند المركز
والزاوية قابلة للقسمة الى غير النهاية ويكون المسامتة بهذه الزاوية مسبوقة بالمسامتة ببعض تلك
الزاوية على نقطة قبل تلك النقطة فلا يمكن حدوث المسامتة مع الخط الغير المتناهي هف وبرهانه انما يتم لو
وجب ان يكون للمسامتة الحادثة اول آن توجد فيه حتى تكون المسامتة فيه على النقطة غير مسبوقة بالمسامتة
على نقطة اخرى وليس كذلك اذ المسامتة انما تكون بالحركة فكما لا يكون للحركة اول آن توجد فيه ضرورة
ان ما لا آن لا يصلح ان يقع طرفا لها كذلك للمسامتة المتعلقة بها وان شئت مزيد تفصيل فاعلم ان الحادث

في حدوثه على ثلثة انحاء الاول ان يكون حدوثه دفعة سواء لم يمكن تقاربه بالنظر الى نفس ماهيته
كالآن او امكن لكن لم يتحقق كموافاة الحدود المفروضة في المسافة فانها لا تبقى زمانا عند استمرار
الحركة والا انقطعت الحركة وكمسامتة الخط المفروض حركته بها لنقطة من الخط الآخر فانها
لا تبقى زمانا مادامت الحركة وكل من الآن والموافاة والمسامتة المذكورة وان لم يكن من
الموجودات بالفعل دون اعتبار معتبر لكن في آن لا يقصر تاو تبقى زمانا بعد ما احدث في آن كالعلوم
الكائنة وكالوصول الى منتهى المسافة وكمسامتة الخط النقطة عند انقطاع الحركة عند مسامتتها
والثاني ان يكون حدوثه على سبيل التدريج سواء كان على وجه التصرم والتقضي كالزمان و
ما يكون وجوده فيه على سبيل الانطباق عليه كالحركة بمعنى القطع وما يكون وجوده بها على
سبيل الانطباق عليها كالاصوات فلا يكون شيء من هذه الامور موجودة في آن اصلا الا في
طرفه او طرف زمان وجوده ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو حدوث
فيه نعم هناك آن هو آن بداية زمان فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة
والصوت او لا على جهة التصرم والتقضي بل يكون حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا او يجتمع الجزء اللاحق
مع السابق كانفراج الزاوية بعد تمام الحدوث كقدر معين من الزاوية حصل من افتراق خطين
ينطبق احدهما على الآخر بتحرك احدهما من طرف مع ثبات طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون له
اول آن ابتدء فيه الحدوث نعم الاول آن تم فيه الوجود والثالث ان يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا
على سبيل التدريج بل يكون الوجود في زمان مقطوع من جهة البداية من غير انطباق عليه فلا يكون
موجودا في طرفه ويكون موجودا فيه بتمامه في كل آن وجزء يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط
وما يكون وجوده بها الا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية الحادثة من حركة احد الخطين
المنطبقين على طرف مع ثبات طرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة الخط المفروض

حركة بها للخط الآخر النقطة فيه بهذه المسافة هي التي كلما فيها لا يكون لهذا ايضا اول آن
الحدوث او وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدء هذا الزمان
فكان في ذلك الآن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى
يكون هذا الآن اول آن حدوثه بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن بينه وبين ذلك الآن
زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن ان يفرض قبل كل آن يوضع لابتداء الحدوث آن
هو اولى من هذا بان يكون اول حدوثه اذا تحقق ما ههنا في هذا المقام وتنقح الكلام فنقول كما تختلف
الحوادث في اول الوجود تختلف الزائلة منها في آخره اما الامور التي لا يكون لوجودها
امتداد اصلا كالآن والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدما وآخر مؤخرا فلا اول لها
ولا آخر ان اريد بالاول والآخر المتقدم والمتأخر ولك ان تقول اولها هو آخرها ان اريد
بالاول السابق عليه وبالآخر اللاحق به واما الامور التي يمتد وجودها سواء كان حدوثها
دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على سبيل التصرم اولا هذا ولا ذاك فقد عرفت ان الزمان منها وما
ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون لوجوده اول آن او آخر
آن واما ما عدا ذلك فانك تحكم انه دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود كالسرير فانها تعتقد في
آن وهي موجودة فيما قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الفساد ولا فصل بينهما زمان
حتى يكون ذلك آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية وان لم
منطبقة عليها ومسامتة المحيط للخط الزائلة بالموازاة والا فلها آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة
الى المسامتة هذا تمام الكلام في اول آن الوجود وآخره واما العدم فما يكون وجوده دفعيا
كالآن والآنيات والصورة لا يكون له آخر آن العدم السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان
تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة التوسطية وما يحصل بها كالمسامتة

الخط الملحوظ وبالجملة ما ليس له اول آن الوجود فله آخر آن العدم السابق واما ما يكون وجوده
بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر معين من الزاوية الحاصلة
بالحركة فللسابق من عدمه راسا آخر آن لا للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام
في آخر آن العدم السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا
يكون له اول آن وكذا كل انعدام يحصل بنفس الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة و
لامحالة لوجودها آخر آن الزمان وما ينطبق عليه وكل ما يكون انعدامه بانقطاع الحركة كالحركة
التوسطية وكالصورة الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية او يكون انعدامه مع اوانه
حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عنده او استمرت بعد يكون لعدمه اللاحق
اول آن وانما آثرنا التفصيل مع انه افضى الى التطويل لما فيه من عصمة الاقدام من ان تزل وافهام
من ان تضل فليكن منك على ذكر وقد لاح لي [illegible] ربي الحجة في تقويم البرهان مع اقامة الحجة
وهي انه اذا تحرك الخط الموازي للخط الغير المتناهي مع ثبات طرف منه يزول الموازاة وتحدث
المسامتة قطعا لكن حدوثها بعد الموازاة مع الخط الغير المتناهي محال اذ لو حدثت لكانت
في اي آن يفرض مع نقطة من خط الغير المتناهي لا يتصور المسامتة مع تلك النقطة الا بالمرور على
تمام ما قبلها اعني بانقضاء المسامتة مع ما قبلها من خط الغير المتناهي في جهة عدم التناهي بالتدريج
ولا يتاتى ذلك في زمان متناه فلك ان تقول انه يلزم ان يكون زمان المسامتة غير متناه في جانب [illegible]
فلا يكون حادثا او انه يلزم ان يكون بين حالتي الموازاة والمسامتة مع اية نقطة تفرض من الخط الغير المتناهي
زمان غير متناه او انه يلزم ان لا يخرج المسامتة من القوة الى الفعل لانها لا تكون الا على نقطة ما ولا تكون على نقطة
ما الا بالمرور زمان غير متناه بعد الموازاة فيكون فيه الخط مسامتا للخط الغير المتناهي لكن لا على نقطة مبدأ
البرهان حينئذ ابطال للاتناهي في الابعاد مطلقا ولا يبتني على ابطاله في الابعاد والتناهي البرهان السلمي

وتقريره على ما كان في سالف الزمان هو انه لو امكن وجود بعد غير متناه في جهتين فليفرض خطان
غير متناهيين خارجان من نقطة كساقي مثلث ولا يزال البعد بينهما يزداد بزيادة الامتداد فلو امتدا
الى غير النهاية كان البعد بينهما كذلك مع انحصاره بين حاصرين واعترض عليه الشيخ في الشفاء بانا
لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما في الباب ان يكون التزايد الى غير النهاية لكن ليس
يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو لا يزيد على البعد الذي تحته متناه
الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه لا بد وان يكون متناهيا وهذا كالعدد يقبل الزيادة
الى غير النهاية مع ان كل مرتبة من مراتبه في النظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة اخرى
تحتها الا بواحد والجواب ان العقل يحكم قطعا بالتلازم بين لا تناهي الامتداد بالفعل وبين لا تناهي الانفراج
المتزايد معه كذلك اي خروج الامتداد الى اللاتناهي بالفعل يوجب خروج الانفراج المتزايد معه عن التناهي
ومما يصلح تنبيها على ذلك انه لا ارتياب في ان انفراج خطين محيطين بزاوية لا الى نهاية انما يمكن اذا كان هناك
سطح غير متناه في الجهتين فلو لا استلزام اللاتناهي في الامتداد اللاتناهي في الانفراج لم يحتج الى لا تناهي
السطح في الجهتين ويكون كل من الابعاد المعينة المفروضة بين الخطين ازاء الزاوية متناهيا انما يكون السر فيه
اليسر لذلك فان حصر ذلك في امكان اللازم لم يقدح في المقصود وبالجملة فاللانهاية فيهما فرضت حاصلة
بالفعل في الخطين فيجب ان يكون الانفراج بينهما ايضا كذلك بخلاف الاعداد فان اللانهاية هناك ليست
بالفعل بل هي لا تقفية بمعنى ان كل مرتبة يفرض منها يمكن ان يزاد عليها ولا ينقطع النظام
عنده وقد يقرر بفرض زاوية الانفراج كثلثي القائمة حتى يكون الانفراج بقدر الامتداد وازيد
من ثلثيها حتى يكون الانفراج ازيد من الامتداد وحينئذ يكون الامر اظهر وهذا البرهان كما مر اشارة الى ان
البيان يختص بابطال اللاتناهي فيما فوق جهة **قلت الباب الثاني** في المكان وفيه فصلان

الفصل الاول في انية المكان وتحقيق ماهيته كما ذكر ان من الفطريات ان هناك

ما يسكن الجسم فيه وينتقل عنه واليه ويسمى المكان والتقلة تشاهده به ولولاه لم يكن فوق ولا تحت ولم يتحقق

الحركات الطبيعية بالصعود والهبوط وقد بلغت قوة امره الى ان تخيل العامي امتناع وجود

شيء لا في مكان ويوجب بعداً قائماً بنفسه حتى يوجد فيه الاجسام ثم المكان يطلقه العامة

تارة على ما يستقر عليه الجسم وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون السهم ينفذ في مكان

فاذا توسعوا اطلقوه على الوسع الشيء لو مع غيره واذا تضيقوا خصوه بما يختص به وبهذا يبحث عنه

ويتيسر لك مما علمت من لوازمه الانتقال الى انه حاو يختص بالجسم من غير دخول فيه او قيام به

اما البعد غير مادي مساو له في اقطاره او السطح الباطن من الجسم الحاوي له المماس للظاهر منه واما

جسم الحاوي فمن تزعزع يسيراً من العامية يجد نفسه لغوا في الاحاطة فلا يجعله مكاناً حقيقة بهذا المعنى

بل سطحه والاول باطل لان المكان اما فراغاً موهوماً ليس لشيء في الخارج وقد لاح بطلانه واما بعداً

مجرداً موجوداً وهو ايضاً باطل اذ يكون متناهياً بالبرهان التناهي فيكون متشكلاً لكنه بذاته ولوازمه

لا يرجح لحد دون حد فلا يكون الشكل له من ذاته او لوازمه فيجوز تبدل شكله المستلزم لجهة القوة المحوجة الى

المادة فلا يكون مجرداً وايضاً المانع من التداخل في الاجسام طبيعة البعد لا المادة فلو وجد مجرداً

منع من ان يحله ابعاد الجسم فلا يكون مكاناً له فالحق هو الثاني واما قول اصحاب البعد ان

وجوده ولوازمه مع الجسم فطري ولذا سموه منفطوراً وانه لو كان المكان هو السطح لم يكن لبعض الاجسام

مكان فان لكان الطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح متحركاً فالجواب منع الاول بل الوهم لاختلاف

الاجسام متينة لتعاقبها او انقطاع بعضها ببعض بخلاف الابعاد فيظنها الثابتة لما تقتضيه ولا زائدها

على فرض الهواء وايضاً انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد البعد مع تقلب الجسم بلا عكس والتزام الثاني والمكان

الوهم لعدم الفه الاجسام مكاناً يوجب المكان للكل منع الثالث فان المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدءاً لانتقال وهو لا

كذلك الطير فهو ساكن ان زيد به ما لا يتبدل نسبته الى امور ساكنة او الذي لو خلي وحاله لم يتحرك عليه كانه

حفظه اوليس ساكنا ايضا ان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا **اقول** ههنا مقامان المقام
الاول في ماهية المكان اعلم ان الشيء قد يتصور بعارض فيبحث عن وجوده قبل تحقيق ماهيته فالمكان
يتصور بما يسكن فيه الجسم وينتقل عنه واليه ويتكلم في وجوده وان لم يعلم بعد ان ماهيته اي شيء
فنقول كاد ان يكون وجوده فطريا وان خالف فيه كثير فنفاه بعضهم واثبته آخرون
في التوهم دون الخارج فكان توهمه للاجسام عندهم وذلك من قبيل توهمه للباري تعالى عند
هؤلاء على نحو من توهم المناطق والمراكز للافلاك ويشهد على وجوده اولا النقلة فانها موجودة
بالضرورة وهي مفارقة شيء لشيء وكل ما سوى المكان مما يبقى معها فهي مفارقة المكان وثانيا
ان الشيء انما يصير فوق وتحت بالمكان فلولاه لم يكن هناك فوق ولا تحت والتالي باطل
بالضرورة وثالثا انه لولا ان هناك امكنة موجودة متمايزة لم تختلف الاجسام في حركاتها الطبيعية
بان يتحرك بعضها صاعدا بالطبع الى فوق وبعضها هابطا الى تحت فيكون مطلوب هذا ومهروب
ذلك لكنها مختلفة قطعا فان قلت بان النقلة مفارقة لوضع وترتيب للجسم مع غيره من الاجسام
وصيرورة الشيء فوق او تحت انما هو بذلك والمطلوب او المهروب بالحركة الطبيعية ايضا ذلك
فاقول ذلك الوضع والترتيب المكان بحيث يكون الاجسام متراكمة بحيث يكون جسم محاطا بالكلية
بجسم او اجسام يكون لا محالة سطح او سطوح من وراء محيط بالجسم احاطة تامة ويسكن الجسم فيه وينتقل عنه فقد ثبت
المكان والا فيكون الاجسام متباينة ويكون بينها فضاء مقداري يمكن ان يتحرك اليه الجسم
ويسكن فيه ويختلف بالضيق والسعة لا مجرد اختراع الوهم فلا يكون لا شيئا محضا بل اما موجودا
بالفعل او بالقوة في محل قابل فيكون هو المكان اذ لا يجب هنا ان يكون سطحا النهاية ولا
بوجوده ان يكون بالفعل في الخارج فان السطح الذي يستحق انه المكان لا يوجب وجوده بالفعل
حين تقييده التحرك على ان ذلك الفضاء يجب ان لا يكون ماديا والا كان جسما وثبت المكان

الاجسام وعاد الى الاول واذا لم يكن له مادة قابلة فلو لم يكن موجودا بالفعل كان لا شيئا محضا

وقد لاح بطلانه هٰهنا وقد بلغت قوة امر المكان فى ظهور انيته الى ان التخيل العامى يمنع وجود شىء مطلقا

لا فى مكان ويوجب بعدا قائما بنفسه حتى يكون مكانا يوجد فيه الاجسام اما كونه بعدا فللتخيل انطباقه

على ابعاد المتمكن واما قيامه بنفسه فللسبقة بالوجود على الاجسام وامتناع قيامه بغير الاجسام المقام

الثانى فى تحقيق ماهيته اعلم اولا ان العامة يطلقون المكان تارة على ما يستقر عليه الجسم كالارض

وتارة على ما يكون فيه وان لم يستقر عليه فيجعلون للسهم حين تحركه ينفذ فى مكان مع عدم

ما يستقر عليه وحينئذ قد يتوسعون فيطلقونه على ما يسع الشىء ولو مع غيره كالبيت والدار حتى

كرة العالم وقد يتضيقون اذا لاحظوا تمايز الاجسام فى الامكنة فلا يكون مكان جسمين كما لا يكون

جسم فى مكانين فيخصونه بما يسع الجسم لا يسع معه غيره هٰذا الفحص عن حقيقته ولعلك تيسر بما

علمت من لوازمه الانتقال الى لوازم اخر يكون تشريكا لاقتناص حقيقته الاول انه حاو لذلك

من كونه بحيث يسع الجسم الثانى انه يختص به وذلك من كونه بحيث لا يسع معه غيره الثالث

انه غير داخل فى ذلك الجسم ولا قائم به وذلك من كونه بحيث ينتقل عنه الجسم واليه اذا عرفت

ذلك فهٰهنا احتمالان ينافى فيهما ذلك قبل التوغل فى النظر وذلك لانه لما كان حاويا للجسم

وغير الوضعى كالمفارق او الوضعى الغير المنقسم كالنقطة او المنقسم فى جهة كالخط لا يمكن احتوائه

على الجسم بالكلية تبين ان يكون وضعيا منقسما اما فى الجهات كما يقوله اصحاب البعد او فى جهتين

كما يقوله اصحاب السطح فعلى الاول يجب ان يكون بعدا مجردا عن المادة والا فان قام بمادة الجسم

المتمكن قيام صورة او مقدار لزم دخوله فى ذلك الجسم او قيامه به وان قام بمادة اخرى

لم يكن حاويا للجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فلا يكون مكانا له فيجب تساويه

للمتمكن فى اقطاره اذ لو نقص لم يحوه ولو زاد لم يختص به وعلى الثانى لم يجز ان يكون

قائما بنفسه لما تعرّف في موضعه ولا ان يكون قائما بذلك الجسم لما مر فيجب ان يكون قائما بغيره
فذلك الغير ان لم يكن حاويا لم يحو السطح ايضا فهو اذن سطح الحاوي ولا يمكن ان يكون هو السطح الظاهر
منه او الباطن الغير المماس كمقعر حاوي الحاوي فانه حاو ايضا والا لم يختص فيجب ان يكون
هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي وقد اتضح بهذا ان ما نقل عن قوم من
الاوائل من انه هيولى لانها تقبل التعاقب او صورة لكونها اول حاو محدد او انه السطح مطلقا
للبسيط تام محيطا كان او حاويا حتى يكون للجرم الاقصى مكان يتحرك فيه هو السطح المحوي عنه
ابدا لابد وان يكون لكل جسم مكان او ان حركة الفلك اينية فلابد لها من مكان كله باطل لا يخفى ان
الحق دائر بين الاحتمالين ثم يقال يحتمل ان يكون المكان نفس الجسم الحاوي لا سطحه لانا نقول كل
من رجع وتدرج قليلا من العامية وان لم يرتق باذيال الخاصية يعلم ان حجم الحاوي لغو في
الاحاطة فلا يجوز ان يكون المكان حقيقة بهذا المعنى جرم الحاوي بل سطحه كما انه لا يجعل الجسم
الاسفل مكانا بالمعنى الاول اعني ما يستقر عليه الجسم بل سطحه فلنشتغل في الاحتمالين فنقول ان الاول اي
كونه بعدا آخر بازاء مساويا للجسم في اقطاره باطل لانه اما ان يكون فراغا موهوما ليس بشيء في
الخارج على ما يراه المتكلمون وقد تبين بطلانه واما ان يكون بعدا مجردا موجودا كانه برزخ بين
المفارق والمادي كما هو رأي جمهور الاشراقيين وهو المشهور من افلاطون فالمكان قد يعبر عنه
بما مر من انه هيولى او انه صورة وربما يأول ذلك بانه يسمى البعد المجرد تارة هيولى لقبوله التعاقب
كالهيولى وتارة صورة لتجرده لكن احتواء الجسم مثلها وهو ايضا باطل لوجهين الاول منهما ان البعد
المجرد مطلقا وذلك يجب ان يكون متناهيا لبرهان التناهي فيكون متشكلا لكنه بذاته ولوازمه لا يرجح له
حد دون حد فان طبيعة البعد بلوازمها موجودة في كل جزء فلو اقتضى حدا او شكلا معينا كان للجزء ما للكل
ولم يكن كل جزء فاذا لم يكن الحد والشكل من ذاته ولوازمه جاز بالنظر اليه تبدل شكله

المستلزم لجهة القوة الموجبة الى المادة على ما ستقف عليه بالجملة ليس البعد الا صورة جسمية مقدارا

لها ولو امكن توهم المقدار مجردا عنها وقد قامت البراهين على لزوم الهيولى لها وعلى ما قررنا

البرهان ههنا لا يكاد يتصور احتمال مخالفة البعد المجرد للابعاد الجسمانية بالماهية شيئا والثاني

منهما يبطل كون المكان بعدا مجردا وذلك لان الاجسام متمانعة عن التداخل بالضرورة وامتناعها

عنه ليس للمادة ولا لسائر الصور والاعراض التي انما تقبل الوضع بالعرض بل لطبيعة البعد

والامتداد الا يرى ان الخط والسطح اذ ليس لهما امتداد ان في بعض الجهات دون بعض فاذا اضيف

اليها بعد يجانسها في جهة الامتداد وزاد او لم يدخل المضاف في تلك الجهة في المضاف اليه

بخلاف جهة اللاامتداد والجسم اذ هو امتداد في الجهات يزيد بالزيادة في اي جهة كانت فلا

يدخل فيه ما يجانسه في جهة اصلا وبهذا يجب ان يكون حال ذلك البعد مع الابعاد الجسمانية

لا يجدي تجريده عن المادة وحجر اطلاق الجسم عليه شيئا فلو وجد بعد مجرد يمنع من ان يدخله الاجسام

فلا يكون مكانا واعلم ان الوهم اذ قد رسخ فيه تخيل البعد المجرد ونفوذ الاجسام فيه فيراه ادا سمع

البرهان القاضي باستحالته فيجده يكاد يوسوس في زيرك يكيده ان البعد المجرد يجوز ان يخالف البعد الجسمي

بالماهية فلا يلزم من امتناع تداخل الابعاد الجسمية بعضها في بعض امتناع حلول الابعاد الجسمية في البعد المجرد

فينبغي ان لا تصغي اليه وتعلم ان طبيعة البعد المقداري الممتد في الجهات نوعية محصلة انما تختلف

دون الفصول على اني اقول ان خالفا بالماهية لكنهما يشتركان البتة في نحو الممسوحية والمساحية

تتناولهما على السواء ولا تختلف باختلافهما في الماهية ولذا يمسح احدهما بالآخر ويعرف

قدر البعد الذي بين اطراف الاناء بمساحة الماء الذي يسعه وبالعكس ويجري بينهما

نسبة المساواة والمفاوتة كما بين جسمين ولو جسم وسطح او سطح وخط فاذا زيد

احدهما في المساحة على الآخر زادت المساحة واذا انقص نقصت فكما ان المساحة

بعد جزء من مساحة البعدين و مساحة جسم جزء من مساحة جسمين كذلك مساحة لبعد او مساحة جسم
جزء من مساحة مجموع بعد و جسم فلو تداخلا كان الكل مساويا للجزء في المساحة فاستقم ثم ان الاجزاء
المفروضة في البعد المجرد متمانعة عن التداخل فيما بينها فلان يمنع من ان اخلها الابعاد الجسمانية
اولى فلعل هاهنا ما يقنع الناظر وان لم يفحم المناظر واذا بطل الاحتمال الاول السفسطية تعين الثاني وهو
ان يكون المكان هو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي كما هو راي المعلم الاول و
المشائين فـ اعلم ان لاصحاب البعد مقالات منها ما يكاد يزيغ المتعلم او تعلقه لو لم ننبه
على فساده فلنورده اولا و نبطله ثانيا قال اصحاب البعد الموجود منهم خاصة ان وجوده
و لو مع الجسم وكذا حلول الاجسام فيه مفطور عليه البداهة فان الناس كلهم يحكمون بان بين اطراف
الاناء بعدا يتعاقب عليه الماء والهواء و يبقى بعينه معهما فلا يكون هو القائم بهما بل هو المكان
لهما و ح لا يحتاج في اثباته الى برهان و ما اورد لابطاله سفسطية تعارض حكم الفطرة فلا يتكلف الجواب عنه
وكانهم من بينها سموه مفطورا اي مفطورا عليه البداهة او ارادوا انه مفطور عليه لا انه موهوم لا انا
او انه اول ما فطر من ذوات الاوضاع حتى ان الشيخ حكى ان اسطودوس الشاعر لما اراد ان يجله
في شعره عن ترتيب الخلقة لم ير ان يقدم على وجود المكان شيئا فقال ان اول ما خلق الله تعالى المكان
ثم الارض الواسعة وقالوا كلهم لو كان المكان هو السطح المذكور فلو حوى كل جسم بجسم لذهبت
الاجسام لا الى نهاية وهو باطل فيجب ان ينتهي الى جسم لا يحويه جسم فيلزم ان لا يكون له مكان
وقالوا ايضا انه لو كان المكان هو السطح المذكور يكون الحركة هي المفارقة من سطح كذلك
الى آخر فالطير الواقف في الهواء مع هبوب الرياح يكون متحركا لتبدل السطوح المحاذية
وهو الهواء عليه وكذا الحجر الواقف في الماء الجاري وقالوا ايضا لو كان المكان هو السطح لكان للسماء
المجوف ظاهره بكرة ما بين سماكنا وان سطح مشارق الارض و مغاربها والجواب عن الاول اعني ما ادعاه

اصحاب البعد للوجود من فطرة البداهة عليه منع ذلك بل انما هو من اغلاط الوهم لان
الاجسام مختلفة والابعاد متماثلة واذا تعاقبت الاجسام على مكان تعاقبت ايضا ابعادها
لكن الوهم تنبه لتعاقب الاجسام لتخالفها ولم يتنبه عليه الامر في الابعاد لتشابهها فيظن ابعادها بعينها
باقية وكذلك يتنبه لانقطاع جسم بجسم آخر يخالفه فيجد مكان الاول بدون الثاني ومكان الثاني
بدون الاول ولا يتنبه لانقطاع بعد بآخر لتشابه الابعاد فيجد البعد متصلا واحدا فاذا المكان
فيتوهم ان المكان هو البعد وههنا سبب آخر وهو انه انما يدرك العامي من الهواء البعد دون الجسم فيجد
البعد مع فقد الجسم بلا عكس كما سياتي وعن الثاني وهو الزام ان لا يكون مكان لبعض الاجسام الزام
ذلك فان بطلانه غير ضروري ولا مبرهن عليه نعم الوهم انما الف من الاجسام بالمكان فيزعم
ان كل جسم له مكان بل يزعم ان كل موجود له مكان فكما لا يكون زعمه هذا حجة لا يكون ذلك
حجة ايضا وعن الثالث وهو حديث الطير منع لزوم تحركه يمتنع ان الحركة حقيقة هو مطلق تبدل
الامكنة على المتمكن بل المتحرك بالحقيقة ما يكون مبدء الاستبدال فيه ولا كذلك الطير المذكور
فلا يكون متحركا وسياتيك زيادة تحقيق لهذا ان شاء الله تعالى واما انه هل يكون ساكنا فان اريد
بالساكن ما لا يتحرك ومن شانه الحركة او ما لا يتبدل نسبته من امور ساكنة او الذي يحفظ على
حاله وترك عليه مكانه حفظه كان ساكنا وان اريد به ما يكون في مكان واحد زمانا فليس
بساكن كما انه ليس بمتحرك ايضا والتقابل بين الحركة والسكون ليس بمنع ارتفاعهما على انه ان سلم
ان الحركة هو مجرد تبدل المكان فليكن الطير المذكور متحركا بهذا المعنى وانما يستشنع اهل العرف
ذلك لفهمهم من المتحرك غير هذا الا العدم تبدل الامكنة عليه العبرة للمعاني دون الالفاظ ولو حسبوا
عدم تبدل الامكنة عليه فاي حجة في حسبانهم وعن الرابع وهو لزوم سكون المسافر انه ان يريد بالسكون
ما يقابل الحركة الاينية الحقيقية فلزومه لا نسلم بطلانه والضرورة انما تقضي بكونه متحركا في

في الجملة وان اريد به ما يقابل الحركة مطلقا فلا نسلم لزومه فانه متحرك في الوضع بالنسبة الى الامور الخارجية وفي المكان نظر في اعني ما يكون فيه الجسم ولا يكون مختصا به كالصندوق للدرة

قلت **الفصل الثاني** في ابطال الخلاء واذا تحقق ان المكان هو السطح المذكور فلا يجوز خلو عن متمكن الا لمحشو به اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا مجردا وقد ابطلناه ومما يبكت به اصحاب الخلاء انه لو كان لم يمكن فيه حركة على خلاف ما يقولون به اذ لو فرض فيه حركة قاطعة مسافة محدودة بميل معين ولتكن لا محالة في زمان وفرض حركة بمثل ذلك الميل في مثل تلك المسافة في ملاء ويكون البتة زمانها ازيد من زمان الاولى وفرض ايضا حركة في ملاء ارق منه يكون نسبة مقاومته للمتحرك الى مقاومة الملاء الاول كنسبة زمان الحركة في الخلاء الى زمان الحركة في الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت حسب تفاوت المقاومة لزم ان يكون زمان الحركة في الملاء الارق كزمانها في الخلاء فتكون الحركة مع المعاوقة مثلها لا معها ولا يحتاج في هذا الى ان يحيل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود اذ يكفينا انه لزم على تقدير وجود الحركة في الخلاء مساواة حركة لا في معاوقة الحركة في معاوقة على النسبة ما لو كانت موجودة واول ما ورط اصحاب الخلاء في القول به ان ما ليس بمبصر ليس بجسم في الظن العامي فما فيه هواء ليس فيه جسم عندهم فانما هناك ابعاد خالية واذ نبهوا بان اللمس مما يحكم بوجود الهواء بمقاومته اللامس فمنهم من رجع ومنهم من اصر زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فانه ملاء مخالط للخلاء والشبهات اضطرته الى اثباته نحو انه لولاه لم يزد حجم الماء المنجمد بالاذابة ويلزم تحرك العالم بتحرك جسم اذ انما يتحرك الى ملاء يجب انتقال المالي له عنه لا الى مكان هذا والا دار بل الى آخر حركة كذلك وايضا يجب ان يملا ما خلاه وهلم جرا وانه اذا رفعنا باطن اصبعنا وقعه سطح املس بحيث لا يتخللها ثالث فانما يتقلل ما يجاورهما من الاطراف فتخليه على الطرفين

يجب خلو الوسط ويخلى الاوليان بان الجسم بمادته قابل للتقادير المختلفة فجاز ان يتخلخل او يتكاثف اى
يقبل مقدارا ازيد او انقص فيتخلخل الماء بلا اذابة وربما تقف قدام المتحرك ويتخلخل خلفه والثالثة
بان ارتفاع الاصبع انما هو بالحركة ولا بد لها من زمان فيتحرك فيه الجسم من الطرف الى الوسط

اقول اصحاب البعد الموهوم قاطبة مع بعض اصحاب البعد الموجود منهم ابو البركات من
متفلسفة بغداد جوّزوا الخلاء اعنى مكانا ليس فيه متمكن والبعض الآخر منهم لا مع اصحاب السطح كافة
احالوه واذ قد حققنا ان المكان هو السطح المذكور نقول فى احالة الخلاء انه لو جاز خلو ذلك
السطح عن متمكن فحشوه اما ان يكون لا شيئا محضا وهو باطل لقبوله المساواة والمفاضلة او بعدا
مجردا وقد ابطلناه ولو شئت قلت لمن الناس من عبر بنا على ان المكان هو السطح ان الخلاء ان جاز فلا يكون
لا شيئا محضا لانه يقبل المساواة والمفاضلة فان سلبوا عنه ذلك لا يكون لنا كلام معهم
لانا انما نمنع وجود المكان خاليا عن المتمكن والامكنة متفاوتة فى المقادير فلا يكون لا شيئا
محضا بل بعدا مجردا وقد ابطلناه او سطحا فننقل الكلام الى حشوه والحجة التى توجب تمسكت
اصحاب الخلاء ويشترك فى التمسك بها اصحاب البعد والسطح انه لو كان خلاء فليفرض فيه حركة
قاطعة مسافة محدودة بميل معين فتكون لا محالة فى زمان وليفرض حركة بمثل ذلك الميل
مثل تلك المسافة فى ملاء ويكون النسبة زمانها ازيد من زمان الاولى وحركة اخرى بمثل ذلك
الميل فى مثل تلك المسافة فى ملاء ارق من الاول يكون نسبته متفاوتة المتحرك الى تقادير الملاء
الاول كنسبة زمان الحركة فى الخلاء الى زمان الحركة فى الملاء الاول ولا شك ان الزمان يتفاوت
حسب تفاوت المقاومة فيلزم ان يكون زمان الحركة فى الملاء الارق كزمانها فى الخلاء فيكون الحركة مع
المعاوقة مثل الحركة لا مع المعاوقة لا يقال انما لزم المحال من فرض الحركة فى الخلاء لا من مجرد فرض
الخلاء فجاز ان يكون المحال هو الحركة فيه لا لنفسه لانا نقول اولا ان الحجة كما اشرنا اليه مبنية

مبنية على اعتراف الخصم بجواز الحركة في الخلاء وثانيا انا كما اومانا اليه نمنع بطلان خلو المكان
مع بقاء امارات المكان فيه فلو التزم احد بانه على تقدير الخلو ينسلخ عن امارات المكان فلا كلام
معه وقد يقال ان الحركة في الخلاء وان لم تكن في نفس الامر لكنها ممكنة بالضرورة على تقدير
وجوده بل لو وجد المكان الخالي لكانت الحركة فيه اسهل فليتامل فيه واعترض على الحجة
بان الخ لم يلزم من مجرد فرض الحركة في الخلاء بل انما مع فرض المعاوقة على نسبة مخصوصة
فجاز ان يكون الخ هو تلك المعاوقة او اجتماعها مع الحركة في الخلاء والجواب انا لا نحتاج
الى ان نجعل للمعاوقة على النسبة المذكورة استحقاق وجود لانا نقول ان زمان الحركة
في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في معاوقة ما لو كانت موجودة وهذه المقدمة صادقة
او صحتها صدقها وكل حركة في الخلاء فهي حركة في عدم معاوقة وهذه المقدمة ايضا صادقة
وكل حركة في عدم معاوقة فليست مساوية لحركة في معاوقة على نسبة ما لو كانت موجودة
فيلزم من هذه المقدمات ان لا حركة في الخلاء بهي مساوية الزمان لزمان حركة في معاوقة
ما لو كانت موجودة ويلزم منها ومن الاولى ان لا شيء من الحركات في الخلاء بحركة في
الخلاء هف كذا ذكره الشيخ اقول يمكن تحرير الجواب بنمط اخر بانا لو جعلنا الخ اللازم
حملية هي ان الحركة مع معاوقة مثلها لا معها وعلى ما ذكرتم فان ذلك لا يلزم من فرض
تحقق الخلاء والحركة فيه فقط بل مع فرض معاوقة مخصوصة ايضا فجاز ان يكون استحالة اللازم
لاستحالة المعاوقة المخصوصة لا لاستحالة الخلاء او الحركة فيه لكنا نجعل الخ اللازم صدق شرطية
هي انه لو امكنت معاوقة مخصوصة كانت الحركة في معاوقة كهي لا معها فلا يرد ذلك لان هذه
الشرطية كاذبة بالضرورة ولازمة لتقدير وجود الخلاء والحركة فيه على ما بينا فيلزم بطلان ملزومها
ولا يتوقف لزومها على امكان معاوقة مخصوصة كيف ولا يستلزم صدقها تحقق ذلك الامكان

اذ صدق الشرطية لا يستلزم صدق المقدم لا يقال لا نسلم كذب الشرطية لان تاليها
محالا لكن لما كان المقدم محالا جاز ان يستلزم المحال فيصدق الشرطية لانا نقول بما ذكرت
وان كان المشنعون بالجدال يتوسلون به الى التشكيك حيثما كان على عميا لكن يجب
ان يعلم ان الاستدلال باستحالة التالي على كذب الشرطية بل نعلم كذبها بالضرورة كما نعلم
كذب قول القائل لو كان الجسم عرضا لكان واجبا بالذات وليس كل محال يستلزم
كل محال وقد اعترض ابو البركات على الحجة بانه يجوز ان يكون قدر معين من الزمان بازاء
نفس الحركة فيكون ذلك محفوظا في الحركات ويزيد قدر آخر بالمعاوقة ويتفاوت القدر الزائد
بتفاوتها فالحركة في الخلاء مثلا يكون على القدر الذي بازاء نفس الحركة والحركة في الملاء
الغليظ على ذلك القدر مع زيادة وفي الملاء الرقيق على ذلك القدر مع زيادة اقل من
الزيادة الاولى بقدر نقصان معاوقة هذا الملاء من معاوقة الملاء الاول وهذا الاعتراض
في غاية السقوط لانه لما كان استحقاق القدر المعين من الزمان لنفس الحركة فلنفرض حركة
في ذلك الزمان ويكون لا محالة في مسافة ومنطبقة على الزمان والمسافة وكل منهما يقبل
القسمة لا الى نهاية وبانقسام ايهما شئت ينقسم الباقي منهما وينقسم الحركة ايضا فيكون
في جزء من الزمان وجزء من المسافة جزء من الحركة وجزء ما حركة ايضا وقد وقعت حركة
في اقل من ذلك الزمان فلم يكن استحقاقه لنفس الحركة ثم ربما يناقش بان قطع مسافة
معينة في خلاء كان او ملاء يكون لا محالة بميل معين فيمكن ان يكون زمان الحركة بذلك
الميل والمسافة ويكون ذلك محفوظا في كل حركة بذلك الميل في ذلك القدر من المسافة ويزداد
الزمان باعتبار معاوقة قوام الملاء للميل ويتفاوت بها الزائد بتفاوتها والجواب ان الحركة في
اية مسافة كانت انما تستدعي مطلق الزمان لا اي قدر يفرض من الزمان بازاء نفس الحركة

في مسافة يمكن ان تقع حركة في تلك المسافة في اقل منه بازدياد القوة والطبيعة انما تقتضي الحصول
في المكان فكيف تقتضي التراخي فيه لكن لما كانت مفارقة للمكان لا تتمكن من الوصول اليه دون
الحركة اقتضت الحركة في المسافة التي بينهما واما تحديد زمان تلك الحركة فكلا فان اي
حد يفرض منه تكون الحركة في اقل منه اسرع وهي بالطبيعة اليق وليس للسرعة حد ينتهي
اليه فالميول الطبيعية لا يمكن ان تتحدد بها حد من السرعة وان اختلفت قوة وضعفا
وانما يظهر التفاوت بينها عند المعاوقة فيختلف انكسارها بالمعاوقات وحينئذ تتحدد حد
من السرعة وتتفاوت بتفاوت المعاوقة فاذا فرضت حركة في مسافة معينة بحد من
السرعة متعين باعتبار قوة الطبيعة ومعاوقة المعاوق فلا محالة تتحدد بها زمان منطبق
على المسافة محدود وباعتبار المسافة والقوة والمعاوقة فاذا انتصفت المسافة مثلاً
مع اتحاد القوة والمقاومة تنتصف الزمان واذا انتصفت القوة مع اتحاد المسافة
والمقاومة تنتصف السرعة وتتضاعف الزمان واذا انتصفت المقاومة تتضاعف
السرعة وتنتصف الزمان وبالجملة اذا اختلف اي واحد من الثلثة فقط اختلف الزمان
بحسبه كان الكل انما تحدد به لان قدرا منه يكون بازاء الباقيين فيكون محفوظا وقدرا آخر بازاء
المختلف فيختلف بحسبه فقد لاح انه لا بد في تحديد الزمان في الحركات الطبيعية من معاوق وكذا في
القسرية اذا كان لقاسر طبيعة بقي ههنا اشكالان جميعهما ولهما انهم يستعملون هذه الحجة
في مقامين تارة في اثبات المعاوق الخارجي وابطال الخلاء بفرض حركة في خلاء وحركة
في ملائين يكون نسبة معاوق الارق منهما الى معاوقة الآخر كنسبة زمان الحركة في الخلاء
الى زمان الحركة في الملاء الآخر فيكون زمان الحركة فيه كزمان الحركة في الخلاء فيكون الحركة
مع معاوقة مثلها بلا معاوقة كما عرفت وتارة في اثبات المعاوق الداخلي

في الحركة القسرية ووجوب ميل طبيعي وذلك بفرض تحريك قاسر واحد جسماً خالياً من مقاومة وميل
طبيعي في مسافة محدودة وثانياً مع معاوقة ميل طبيعي وثالثاً يكون نسبة ميله الى ميل
الثاني كنسبة زمان الحركة الخالي الى زمان حركة الثاني فيكون زمان حركته كزمان حركة الخالي
وتكون الحركة مع معاوقة كلا معها ويرد عليه في المقامين ان الحجة انما تنهض على اثبات
مطلق المعاوق لا على خصوص شيء من قسميه ولا على كون المعاوق الخارجي ملاء فنقول
في المقام الاول ان فرضت الحركة في الخلاء بلا معاوق نمنع جواز ذلك اذ لا بد في تحديد
زمان الحركة من معاوق وان فرضت مع معاوق داخلي او خارجي غير قوام الملاء فالحركة
في الملاء ان فرضت بدون ذلك المعاوق فلا استحالة في مساواة زمان الحركة في
الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء اذ كل منهما مع معاوق لكن المعاوق في احدهما
خارجي اعني قوام الملاء وفي الاخرى غيره داخلي او خارجي وان فرضت معه فلا نم
لزوم مساواة زمان الحركة في الملاء الارق لزمان الحركة في الخلاء لان الزمان قد تعين
قدر منه بازاء تعين المسافة والقوة المحركة والمعاوق المشترك ويكون هذا القدر محفوظاً
في الحركات ويزيد في الملاء بسبب مقاومة قوام الملاء قدر آخر ويختلف هذا القدر الزائد باختلاف
قوام الملاء فيكون في الملاء الارق اقل منه في الملاء الغليظ وحينئذ لا يكون زمان الحركة
في الملاء الارق مساوياً لزمان الحركة في الخلاء لان نسبة زمان الحركة في الملاء الارق
الى زمان الحركة في الملاء الغليظ كنسبة مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الارق الى
مجموع المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ لا كنسبة فضل المعاوق في الحركة في الملاء الارق
على المعاوق في الحركة في الخلاء الى فضل المعاوق في الحركة في الملاء الغليظ على المعاوق
في الحركة في الخلاء حتى يكون زمان الحركة في الملاء الرقيق كزمان الحركة في الخلاء ولو كان

لنسبة زماني حركتين كنسبة فضل للعاوقين فيهما على المعاوق في ثالثة لم ينحصر عدد المعاوقات

في حد اذ كلما فرض اشتراك ثلث حركات في معاوقات مخصوصة واكتفي في احدها

تلك المعاوقات وفرض في اخرى معاوق زائد على حد من القوة وفي الثالثة

معاوق ضعيف يكون نسبته الى المعاوق الاول كنسبة زمان الحركة الاولى الى زمان الحركة

الثانية والتقدير ان نسبة الزمان الى الزمان كنسبة فضل المعاوق الى فضل المعاوق

لزم الخلف وفي المقام الثاني ان الحركة بلا مقاومة الميل الطبيعي ان فرضت بلا معاوق

اصلا نمنع جوازها وان فرضت مع معاوق خارجي كقوام الملاء مثلا فالحركة مع معاوقة

الميل ان فرضت بلا معاوقة خارجية فلا استحالة في مساواة زمان الحركة مع معاوقة

الميل الطبيعي الاضعف لزمان الحركة بلا معاوقة الميل اذ كل منهما معاوق لكن المعاوق

في احدهما داخلي وفي الاخرى خارجي وان فرضت معه فلا نم لزوم مساواة زمان الحركة مع معاوقة

الميل الاضعف لزمان الحركة بلا مقاومة ميل بمثل ما عرفت واظن ان الحجة اذا استعملت في ابطال

الخلاء في الامكنة المتحددة كما بين السماء والارض كادت ان تتم بشهادة البديهة بانه ان حدث هناك

خلاء وارسل فيه حجر منفصل من الارض تحرك لا محالة الى السفل وليس هناك معاوق داخلي

لتيقن ان الطبيعة في البسيط لا يتصور فيها المعاوق الداخلي والا كانت هناك قوتي

متخالفة او قتضت قوة واحدة امرين متضادين ولا خارجي ايضا لان المعاوق الخارجي

اما قوام الملاء وقد فرض عدمه واما غيره والضرورة قاضية بعدم توقف حركة ذلك الحجر

من الارض على معاوق غير الملاء فيلزم ان تكون حركته بلا معاوق اصلا فليتامل فيه واما

اذا استعملت في ابطال الخلاء مطلقا فلا تتم لجواز ان لا يكون فيه حركة طبيعية لشيء من

اجزائه بل ارادية او قسرية راجعة اليها وحينئذ يجوز ان يتجدد الارادة حال الحركة بسرعة

والبطوء على ما جوز لكن الشيخ قال ان النفس ايضا انما تحرك باحداث ميل مختلف بالشدة والضعف
حتى ان ذلك يحس مع تسكين المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعا اذا قوم فمنعت
الحركة وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي انتهى ولا تتم
الحجة البتة اذا استعملت في اثبات الميل الطبيعي الذي هو معاوقة الملاء موجودة لاستحالة
الخلاء فيه بما غنى عن المعاوق الداخلي في تحديد قدر من الزمان ولا يلزم مساواة زمان
الحركة مع معاوقة الميل لزمان الحركة بلا معاوقة الميل واي فرق بين الحركة الطبيعية في الملاء
والحركة القسرية المفروضة بلا معاوق طبيعي في الملاء ايضا فان كلا منهما حركة تقتضي
مع وجود معاوق خارجي وعدم معاوق طبيعي فما بال الاولى جارت دون الثانية هذا
ما لاح لي الى الآن ولعل الله تعالى يحدث بعد ذلك امرا واما بيانه ان المعاوق الخارجي والداخلي
الذي يحيلونه بحذاء انما يكسر من قوة الميل او لضعف القوة الطبيعية للمتحرك او القاسر كضعف قوة
الماء عن قوة الارض مثلا ايضا يكسر قوة الميل فان عنوان طبيعة المتحرك والقاسر مع حد من القوة
لا يكفي في تحديد الميل لانها وان كانت في غاية الضعف انما تقتضي الحصول في المكان
على اقصر ما يمكن فلكن مع المعاوق الذي يثبتونه ايضا كذلك لان الميل المتصل بذلك
المعاوق ميل طبيعي او قسري حدث فيه ضعف بسبب ذلك المعاوق فهلا قالوا ان ذلك الميل
انما تقتضي الحصول في الحيز في اقصر ما يمكن والتعيين الزمان فعليهم بيان الفرق بين الصورتين
وهذا المقام لغموضه حقيق بتامل دقيق عسى الله ان ياتي بالفتح او امر من عنده كذا قيل
اقول لعل الفرق ان الطبيعة قوية كانت او ضعيفة تقتضي الحصول في المكان فلا تقتضي
وليس هناك امر آخر تقتضي التراخي واما في صورة المعاوق فالطبيعة تقتضي الحصول
والمعاوق يمنعها فاذا لم يقو على منعها بالكلية اوجب التراخي بقدر قوته وهذا ظاهر جدا

جدا في المعاوق الخارجي لا سيما الملاء فانه ليس ثمة ميل بنفسه بل الميل بحاله والمعاوق
بنفسه المعوقة عن مقتضاه من عدم الحركة واما المعاوق الداخلي في الميل القسري مثلا فيكسر قوة
الميل ويتحد به فيميل ضعيف مجازا ان ينسب الى عدم تحدد الزمان به واعلم انه كما ذكره
الشيخ اول ما خيل الخلاء لاصحابه هو الهواء وذلك ان الظن العامي يكون ان ما ليس بجسم ولا
جسم فليس بموجود ثم ظنهم في الاجسام الموجودة هو ان يكون مبصرة وما ليس بمبصر ليس بجسم فيخيلوا
الهواء جسما والاناء الذي فيه الهواء ليس فيه عندهم متمكن بل ابعاد خالية فاول من رام
تنبيههم اراهم ان الازقاق المنفوخة تقاوم اللمس فاظهر لهم باللمس ان الهواء جسم ومن الذين
اراهم ذلك من رجع عن تخيل الخلاء اذ ما كان يظنه خلاء صار ملاء ومنهم من اصر على تخيله
زاعما ان الهواء وان لم يكن خلاء صرفا فهو ملاء يخالطه الخلاء بشبهات اضطرته الى اثباته منها
انه لولاه لم يكن حجم الجسم يزداد تارة وينتقص اخرى من غير مداخلة جسم آخر والتالي باطل فان
الماء المنجمد يزداد حجمه بالاذابة والمذاب ينتقص حجمه بالانجماد اما اذا كان هناك خلاء صح ذلك
بتباعد الاجزاء حتى يكون بينها خلاء تارة وتقاربها بحيث تملاء ذلك الخلاء اخرى ومنها
انه لولاه لتحرك العالم بتحرك جسم لان المتحرك انما يتحرك في مكان يملاءه جسم آخر فلا
يمكن ان ينتقل اليه ما دام المالي له فيه لامتناع تداخل الاجسام بل ينتقل المالي له عنه ولا يكون انتقاله
الى مكان هذا والا دار لتوقف انتقال هذا من مكانه الى مكان ذلك على انتقال ذلك من مكانه
الى مكان هذا وبالعكس فليتامل في ذلك بل انما يكون انتقاله الى ملاء آخر فالمالي لهذا الملاء يجب
ان ينتقل الى ملاء آخر الى ان يتموج العالم كله من قدام المتحرك ايضا يجب ان يملاء المكان الذي
خلاه المتحرك غيره ولا يكون المالي له ما كان ثانيا لما انتقل اليه هذا المالي فقط بل غيره وكذا الكلام
في مكان ذلك الغير وهلم جرا الى ان يتموج العالم كله من خلف المتحرك مثلا ومنها انا اذا فرضنا

سطحين انطبق احدهما على الآخر ثم رفعنا احدهما عن الآخر دفعة كما اذا لمسنا بباطن اصبعنا صفحة
ملساء ثم رفعناه دفعة عنها يلزم الخلاء بينهما ضرورة ان الهواء الذي يملأ الفضاء الذي حصل بينهما
انما ينتقل الى الوسط من الاطراف بالتدريج فحين كونه على الطرف يكون الوسط خاليا واعلم
ان الامام الرازي اثبت استواء السطح بان عدم استوائه اما لاختلاف اجزائه في الارتفاع
والانخفاض او لمسامات فيه والاول انما يكون بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض لا
على الاستقامة بل على الزاوية ولابد من الانتهاء الى سطوح صغار مستوية والا لذهبت الزوايا
الى غير النهاية وحصول المسامات وان جاز لكن لابد من ان يحصل بين كل منفذين سطح
متصل والا لزم كون السطح مركبا من نقط متفرقة انتهى ونحن لانجادل الامام في ثبوته
على ان الشبهة لاتتوقف الا على وجود سطحين منطبقين يمكن ان يفترقا وان لم يستويا وجه
لو جادلناه لم يكد سعيه يرجع الى طائل لجواز ان لايكون اختلاف الاجزاء في الارتفاع
والانخفاض بسبب سطوح صغار تتصل بعضها ببعض على الزاوية بل يمكن ان لايكون
هناك الا سطح واحد منحن فيه تقعيبات وتقعيرات من غير زاوية بحيث لايماس السطح
المستوى او المستدير الا على نقطة او نقاط وتحل الشبهتان الاوليان بتمهيد ان الجسم بماذاته
قابل للمقادير المختلفة على ما يتضح في العلم الاعلى فجاز ان يتخلخل اي يقبل مقدارا ازيد بلا انضمام
جسم ولا وقوع فرجة خالية بين اجزائه او يتكاثف اي يقبل مقدارا انقص من غير انتقاص
جزء منه ولا اجتماع اجزائه بعد الانفراج كما سياتي وحينئذ فالجواب عن الاولى ان الماء
يتخلخل بالاذابة ويتكاثف بالانجماد وعن الثانية انه يتكاثف الجسم الذي قدام المتحرك فيتخلى
عن بعض مكانه للمتحرك ويتخلخل الجسم الذي خلفه فيملأ مكان المتحرك من غير ان يتخلى عن شيء
من مكانه وتحل الثالثة بان ارتفاع السطح انما يكون بالحركة ولابد لها من زمان فيتحرك في

في ذلك الزمان جسم من الطرف الى الوسط وتحقيقه ان اللامماسة الحاصلة بعد المماسة وان كانت
حاصلة في زمان الحركة وكذا في آن يفرض في ذلك الزمان غير الآن الذي هو طرفه من جانب البداية وليس
حصولها على سبيل التدريج والانطباق على الحركة حتى لا يكون طرف حصولها آنا اصلا لكنها انما تحصل
بالحركة وليس لحدوثها اول آن بل كل آن يفرض في زمان الحركة كان قبله قدر من الحركة فكانت فيه
اللامماسة فيجوز ان تحرك فيه الجسم المائي من الطرف الى الوسط فعليك بالتامل الصادق **قلت**

الباب الثالث

في الحركة بالشعر به بمعونة الحس بحيث تنخرط عند العامة في المحسوسات وانكا
ضنينا عن اداب النظر في اقتناصه بيان الالفاظ المستعملة بما تطلق بنحو من الاشتراك على
معان مختلفة فاذا ريم البحث عنه فحق تعيين المراد الى قول ضابط بفصل للمفهوم الجملي وان
لم يكن في نفسه اوضح بل مساويا لذلك الجملي وحق تجنب عما يشبه الدور تمييز اللازم وتمهيدا لما
ان تبتني عليه الاحكام وتمرينا للمتعلم لصناعة التعريف وذلك مثل تفسيرنا الحركة فان الموجودات
يستحيل ان يكون منها شئ بالقوة من كل جهة والا كان كونه بالقوة ايضا بالقوة بل منها ما هو
بالفعل من كل وجه وما هو بالفعل من جهة وبالقوة منها من اخرى فهذا قد يكون خروجه الى الفعل
دفعة وقد يكون بتدريج وهذا ما نعني بالحركة وان كانت تطلق على كل خروج على خروج اين
ولو لا ان الدفعة والآن والتدريج وقولنا يسيرا يسيرا انما يدرك عند درك الزمان و
الزمان عند درك الحركة لكان علينا ان نقول انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا
في آن او تدريجا او يسيرا يسيرا لكن كل ذلك ينطوي على نحو دور فسلك مسلكا آخر وذلك ان كل ما هو
بالقوة من جهة وله ان يتدرج اليه فكما ان حصوله له كمال له كذلك تدرجه اليه هذا اول بالنسبة الى ذلك وكماليته
للشئ انما هو من حيث كونه بالقوة في ذلك وفي هذا ايضا فانه انما يكون متحركا بالفعل ما دام هو بالقوة فيما يتحرك
اليه غير واصل اليه بعد وهو ايضا بالقوة ظاهر في حصته من الحركة لنفسها غير فارغ بعد عن تحصيلها بخلاف

سائر الكمالات فالحركة هي كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة لا من اي جهة كانت
فانه يكون لما بالقوة كمال آخر جوهري او عرضي لا يتعلق بكونه بالقوة ثم ان اسم الحركة يطلق على
معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر المتصل المعقول اتصاف المتحرك به بين المبدء و
والمنتهى بالضرورة وهي الوصول الى المنتهى وهي وان كانت موجودة في الاعيان لكن لا
على قرار الذات واحتشاد الاجزاء بل على التقضي والتصرم على حد وظرفها اعني الزمان فلا ترتكز
هي ولا شيء من الاجزاء المفروضة فيها المأثلة في الحقيقة لها بحسب وجودها العيني موجودة
في آن وانما لها الوجود القائم الحاصل في آن في الاذهان فقط وثانيهما الحركة بمعنى التوسط
وهي كون الشيء بين المبدء والمنتهى بحيث يكون في كل آن يفرض بعد المفارقة عن المبدء
وقبل الوصول الى المنتهى في حد من المسافة لم يكن فيه قبل ولا يكون بعده وهذا
معنى واحد غير منقسم دائم للمتحرك ما دام متحركا وليس وجوده في الزمان على سبيل الانطباق
عليه بل كل آن يفرض في ذلك الزمان يكون موجودا بعينه فيه وقد يتشكك في وجودها
بان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد ولا يوجد الشيء قبل وجود جزئه
واذا وصل انتهت الحركة وبان الجسم موجود في آن انتقاله من السكون الى الحركة ولا يتصف
بواحد منهما فيلزم الواسطة وفي اتصالها بانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا
بل احديهما فقط ولا يتصل موجود بمعدوم وبان الحاضر هي الموجودة وهي غير متجزية ويلحقها
حاضرة اخرى كذلك فتركب الحركة من امور غير متجزية وفي وحدتها بانه كيف يتأتى حقيقة
من امور يستحيل اجتماعها في الوجود وبان وحدتها بتوسط وحدة الزمان والمتحرك ما دام
متحركا كان شطر من حركته مضى وشطر يأتي فلا يتأتى جدرها الا ها ويزاح الاول بانها موجودة
لا في آن الانتهاء ولا في شيء من الآنات المفروضة في زمان وجودها بل في كل ذلك

الزمان والوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وبذلك ينحل الثاني فان الجسم من حيث

وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة والسكون والواسطة انما يلزم لو انتفيا عما يصلح

للاتصاف بهما والثالث بانهما موجودة بوحدتهما في زمان واحد فان انقسمت كانقسام

الى ماضية ومستقبلة لم تكن واحدة منهما معدومة مطلقا بل في الآن وانما يمتنع الاتصال

بين الموجود والمعدوم الصرف والرابع فانه لا حاضرة بمعنى الواقعة في آن حاضر وكل

من الماضية والمستقبلة توجد في الماضي والمستقبل وان عدمتا في الآن والخامس اذ ليس هناك

امور بالفعل يلتئم منها حركة واحدة بل الوهم يحللها الى اجزاء ممتنعة الاجتماع وانما يستحيل ذلك

فيما هو قار الذات موجود اي آن او في زمان بلا انطباق عليه والسادس اذ الانقسام

الى المضي والاستقبال بالنسبة الى آن مفروض لا ينصادم وحدة الزمان والحركة وبالجملة

فانما ينهض الا فيه على نفي الوجود في آن بالحركة الواحدة المتصلة ونحن لا نثبت لها وجودا

كذلك انما ذلك للحركة التوسطية **اقول** الحركة وما ضاهاها مما يدرك بمعونة الحس ينخرط

عند العامة في المحسوسات وان لم يكن محسوسا بالذات هي وان كانت لجلائها غنية

عن اعمال الفكر في اكتسابها لكن ربما يكون الالفاظ المستعملة بازائها تطلق باشتراك او نقل

او تجوز على معان مختلفة بحيث ربما يقع اشتباه في المراد بها لهذا العارض فاذا اريد البحث

عنها في تعليم الفلسفة قصد في تعيين المراد بها الى قول ضابط اي مطرد ومنعكس يكون فيه

تفصيل للمفهوم الجملي لذلك الاسم ليرتفع الاشتباه ويتميز المراد وان لم يكن هذا القول

في نفسه اعرف من المعرف به بل ربما يكون اخفى منه لولا ذلك العارض وربما يكون فيه تمهيد

لما يبنى عليه الاحكام اذ ربما يكون للشيء احكام مبنية على جهات متضمنة في مفهومه لا يتبين

ثبوتها له الا اذا فصل الى تلك الجهات وهذا القول وان لم يكن حدا او رسما حقيقيا

لكن يراعى فيه ما يراعى في التعريفات الحقيقية كالطرد والعكس كما مر وكالاحتراز عما يشبه الدور
من حيث نفس المحدود فيه صريحاً او ضمناً تمريناً للمتعلم بصناعة التعريف على انه عسى ان يقع
التمييز اذا اخل بالشرط وذلك مثل تفسير الحركة فان الاشياء الموجودة لا يمكن ان يكون شيء منها
بالقوة من كل وجه وهذا وان كان حقه ان يسلم ههنا ويبين في الفلسفة الاولى لكن
نقله المؤنة في بيانها نقول لو كان شيء بالقوة من كل وجه لكان وجوده في نفسه بالقوة
فلا يكون شيئاً موجوداً بالفعل هف ولكان كونه بالقوة ايضاً بالقوة وهو مع انه خلاف
المفروض يستلزم كون القوة حاصلة له وغير حاصلة بل الموجودات منحصرة في قسمين منها
ما يكون بالفعل من كل وجه كالباري تعالى ومعلولاته المفارقة ولا يتصور ذلك ههنا الى
ان يصدق به حيث تبرهن ومنها ما يكون بالفعل من وجه ولا اقل من كونه موجوداً
او متصفاً بالقوة ويكون بالقوة من وجه آخر ثم من شان كل ذي قوة ان يخرج منها الى
الفعل المقابل لها وما امتنع الخروج اليه بالفعل فلا قوة عليه فقد يكون خروجه اليه دفعة وقد يكون
بتدريج ومنها الاخير هو الذي يراد بالحركة عند الفلاسفة ولا تتحقق الا في مقولات اربع بعد
الجسمانيات قد يطلق على كل خروج كون دفعياً في كل مقولة وقد يطلق على الخروج الاني تعالى الا وكان يجب علينا
ان نقول في تفسير الحركة انها خروج من قوة الى فعل لا دفعة او لا في آن او تدريجاً او يسيراً يسيراً الوا
ان التدريج وقولنا يسيراً يسيراً لو خذ في حدهما الزمان والدفعة لو خذ فيها الآن والآن لو خذ
في حده الزمان والزمان لا يدرك الا بدرك الحركة فكل ذلك يشتمل على نحو من الدور
فلذلك سلك المعلم الاول في تعريف الحركة مسلكاً آخر وذلك ان كل ما هو بالقوة من جهة انه
يتحرك ويتدرج الى ذلك الوجه حتى يكون له بالفعل فلما ان حصل له بالفعل كمال له اذ هو مراده من
نحو من القوة وتحل نحو من الفعلية كذلك تحركه وتدرجه اليه اذ هو فعلية بازائها قوة

قوة فربما يكون للمتحرك بالقوة ثم يصير بالفعل وايضا انما يصل المتحرك الى كماله الذي يتحرك اليه بالتحرك

وما به يصل الشيء الى الكمال كمال له وهذا الكمال اعني التحرك اول بالنسبة الى ذلك الكمال الذي يتحرك

اليه وكماليته لهذا الشيء انما هو من حيث كون الشيء بالقوة من وجهين احدهما من جهة كونه بالقوة في

ذلك الكمال الذي يتحرك اليه اذ لو لم يكن له قوة عليه بل كان ممتنعا له او حاصلا بالفعل لم يتحرك اليه

وثانيهما كونه بالقوة في هذا الكمال الذي هو التحرك فان المتحرك اذا صار متحركا بالفعل فهو وان كان

معنى التوسط الذي نشرحه حاصلا له تاما بالفعل لكن يظن بحسب ظاهر الامر انه يكون بعد بالقوة متحركا وذلك

من جهة الحركة المتصلة التي سننبيها فانه ما لم يصل الى المنتهى لم يحصل الحركة المتصلة بتمامها واذا وصل انقطعت

فهو ما دام متحركا غير فارغ بعد عن تحصيل الحركة وهذا بخلاف سائر الكمالات فالحركة كمال اول لما هو بالقوة

من جهة ما هو بالقوة فليست الكمالات التي لا يتقدم عليها كمالات اخرى حتى تكون هي اول بالنسبة اليها لا سيما اذا كانت

متفرعة عن كمالات اول حركة ولا الكمالات التي هي لما هو بالفعل من كل وجه ولا التي هي لما هو بالقوة

من وجه لكن لا من جهة ما هو بالقوة اذ ربما يكون لما هو بالقوة كمال جوهري كالانسانية او عرضي كالسواد

لا يتعلق بكونه بالقوة بل يكون غير مناف للقوة ما دامت موجودة ولا للكمال اذا حصل او اذا تحققت

مفهوم اسم الحركة فاعلم انه يطلق على معنيين احدهما الحركة بمعنى القطع وهي الامر الممتد من المبدأ الى المنتهى المعلوم

بالضرورة اتصاف المتحرك بها بين المبدء والمنتهى وبها الوصول الى المنتهى ووجودها في الاعيان

لكنه لا على قرار الذات واجتماع الاجزاء حتى تكون موجودة في آن ما البتة بل على التقضي والتصرم

فلا يكون موجودة الا في زمان فكل من الحركة القطعية والزمان امر ممتد منقسم في ذاته منطبق على الآخر

بحيث اذا جزى احدهما تجزى الآخر بحسبه فيكون كل جزء من الحركة واقعا في جزء بإزائه من الزمان و

كل آن يفرض في الزمان فانه موسط فالزمان بحسب وجوده في الاعيان لا جزء له ليس طرفا للحركة

بحسب وجودها في الاعيان لا جزء منها بل هو حد مشترك بين جزئين مفروضين في الزمان يكون احدهما قبله وماضيا

بالنسبة الیه الی الآخر بعده ومستقبلاً کذلک وتنقسم الحرکة ایضا الی ماضیه ومستقبله باعتبار
انقسام ظرفها ویکون عروض هذه القبلیة والبعدیة لاجزاء الزمان اولا وبالذات ولما فیها من الحرکة ثانیا
وبالعرض ولا یکون الزمان کالحرکة ولا شیء من اجزائهما موجودا فی آن اصلا وهذا هو معنی کون الزمان و
الحرکة غیر قارین فی الاعیان وانما لهما الوجود القار فی الاذهان فقط والمعلم الاول والشیخ الرئیس اذ
ینفیان الوجود القائم فی الاعیان عن الحرکة القطعیة ویثبتانه لها فی الاذهان فقط انما یعنیان نفی الوجود
الحاصل فی الآن عنها فی الاعیان کما تشیر الیه کلامهما والثانی من المعنیین للحرکة الذی بالحری ان یکون
الاسم واقعا علیه هو التوسط وهو کون الشیء بین المبدء والمنتهی بحیث یکون فی کل آن یفرض بعد المفارقة
عن المبدء وقبل الوصول الی المنتهی فی حد من المسافة لم یکن فیه قبل ولا یکون فیه بعد لانا نعلم قطعا ان
للمتحرک فی زمان التحرک فی کل آن یفرض فی ذلک الزمان حالة لا تکون له فی زمان السکون ولا
فی الآنات المفروضة فیه وتلک الحالة لیست هی الحرکة القطعیة لانها لا توجد هی ولا شیء من ابعاضها
فی آن بل هی ما ذکرناه وهذه حالة واحدة بسیطة مستمرة ما دام الشیء متحرکا ولیس فیها تغیر اصلا نعم
یتغیر حدودها بالعرض لکن لیس کون المتحرک متحرکا لانه فی حد معین من الوسط والا لم یکن متحرکا عند خروجه
منه بل لانه متوسط علی الصفة المذکورة وتلک الحالة ثابتة فی جمیع حدود ذلک الوسط ولا ان
ان ههنا حدودا مشخصة موجودة بالفعل واکوانا فیها کذلک فی آنات کذلک وان
الکون بین المبدء والمنتهی امر عام لکل من تلک الاکوان فلا یکون موجودا بالفعل الا متخصصا
باحدها فانه لو کان کذلک لزم اما تشافع الآنات وترکب المسافة من اجزاء لا تتجزی
واما ابتنات الحرکة فیما بین الآنات بل لیس هناک الا کون واحد فی زمان واحد متعلق
بمتحرک واحد فی مسافة واحدة فهو امر شخصی غیر منقسم مستمر الوجود لکن علی سبیل السیلان بحیث
ان فرض فی المسافة اجزاء اختلف نسبة ذلک الکون الواحد الی تلک الاجزاء ولیس

ذلك اختلافا يوجب تكثر المعنى في نفسه البتة ولا ايضا يوجب انقسامه كما يوجب في الحركة القطعية اذ ليست نسبة هذا المعنى الى المسافة نسبة الانطباق ولا وجوده في الزمان كذلك بل انما هو بعينه موجود في مسافة ما وزمان يقطع فيه المتحرك تلك المسافة كذلك هو بعينه موجود في كل جزء يفرض في تلك المسافة وذلك الزمان بل في كل حد يفرض في المسافة وكل آن يفرض في الزمان فانه وان لم يكن في وجوده هذه الحالة من مسافة وزمان ممتدين على الاتصال لكن ليس كل ما لا يوجد الا ويوجد شيء معه لا يوجد الا فيه ثم ههنا شكوك صعبة قد عرضت لبعض اليونانيين كزينون وليس هو زينون الاكبر وكان برمانيدس من مشائخهم من اصحاب افلاطون حتى توهموا ان لا وجود للحركة المتصلة الواحدة ووجوه الشبهة نحو نفي وجود الحركة تارة ونحو نفي اتصالها اخرى ونحو نفي وحدتها ثالثة والمرجع واحد اما التشكيك في وجود الحركة فمن وجهين الاول ان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى فبعض اجزاء الحركة البتة لم يوجد بعد والشيء لا يوجد قبل تمام وجود اجزائه فلا وجود للحركة قبل الوصول واذا وصل المتحرك الى المنتهى انقطعت تلك الحركة قطعا فلا وجود لها في آن الوصول وبعده ايضا فانتفى وجودها مطلقا والثاني ان الجسم موجود قطعا في آن انتقاله من السكون الى الحركة وهو في ذلك الآن غير متصف بواحد منهما فيلزم الواسطة بينهما وهي منتفية عند القائلين بوجودها واما التشكيك في اتصالها فمن وجهين ايضا الاول انها منقسمة عندكم الى ماضية ومستقبلة ولا توجدان معا فان كانت واحدة منهما موجودة تكون الاخرى معدومة ولا يمكن اتصال بين الموجود والمعدوم والثاني ان الموجود منها هي الحاضرة ضرورة ان الماضية زالت والمستقبلة لم توجد بعد والحاضرة غير متجزية والا فلا يكون اجزاؤها مجتمعة ضرورة بل يكون بعضها ماضية وبعضها مستقبلة فلا تكون بتمامها حاضرة وهف واذا كانت الحاضرة هي الموجودة بالفعل تكون متحازة في الوجود ثم اذا زالت هذه تلحقها حاضرة اخرى غير منقسمة وهكذا

فتركبت الحركة من امور غير متجزية متحازة في الوجود واما التشكيك في وحدتها فمن وجهين

الاول ان الحركة تمتنع اجتماع اجزائها في الوجود ومن المستحيل ان تتألف حقيقة وحدانية

من امور ممتنعة الاجتماع الثاني ان وحدتها مشروطة بوحدة الزمان كما سيأتي فلو كانت

واحدة كانت في زمان واحد ولا شيء من الحركة كذلك اذ كل حركة فانما يتوهم لها وجود ما دام

المتحرك بين المبدء والمنتهى وهي حينئذ منقسمة الى ماضية زمانها ماض ومستقبلة زمانها مستقبل

فلا تكون في زمان واحد فهذه ستة شكوك ويندفع الاول بان ما ذكرتم انما ينفي وجود

الحركة في آن الحصول وكذا في كل آن يفرض في زمان كون المتحرك بين المبدء والمنتهى

ولا يلزم منه انتفاء وجودها في ذلك الزمان على سبيل الانطباق عليه بحيث يكون مجموعها موجودا

في مجموعه واذا انقسمت في الوهم يكون كل جزء من الحركة في جزء من الزمان ولا تكون تلك الحركة ولا شيء

من اجزائها التي كل منها حركة ايضا في آن اصلا الا في آن هو طرف ذلك الزمان او في آن

يفرض فيه حدا مشتركا بين جزئين منه فان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن فربما يكون الشيء موجودا

في الآن دون الزمان وربما يكون بالعكس وربما يكون موجودا فيهما وقد عرفت ذلك فيما مر وربما يكون

موجودا مع علوه عن الزمان والآن كما ستنكشف لك بعد وبهذا يندفع الشكوك الباقية ايضا

اما الثاني فلما عرفت ان الآن لا يكون ظرفا للحركة فالجسم من حيث وجوده في آن لا يصلح للاتصاف بالحركة

فلا يصلح للاتصاف بالسكون ايضا اذ السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة ولا يلزم من خلو الموضوع

عنهما وانما يلزم لو انتفيا عما يصلح للاتصاف بهما واما الثالث فلان الحركة موجودة بوحدتها

في زمان واحد وليس في الحركة ولا في الزمان اجزاء بالفعل ولا آن فيه ايضا فاذا فرض آن في الزمان

وانقسم الزمان به في الوهم الى ماض ومستقبل كانت الحركة ايضا ماضية ومستقبلة ولم تكن واحدة

منهما معدومة مقابلة في الآن مع الاخرى وانما يمتنع الاتصال بين الموجود والمعدوم الصرف

لا بين موجودين في زمانين متصلين لا يكون شيء منهما موجودا في آن ولا في زمان الآخر و
استوضح ذلك بحال الجسم بالقياس الى المكان فانه متصل واحد موجود في مكان
واحد فاذا جزئ في الوهم الى جزئين كانا غير مجتمعين في المكان ويكون كل منهما موجودا
في مكان يوجد فيه الآخر وكذا في الحد المشترك بين المكانين ولا يلزم من اتصالهما اتصال
الموجود بالمعدوم مطلقا واما الرابع فلما عرفت من انه لا حركة في آن فلا يكون هناك
حركة حاضرة اي واقعة في آن حاضر بل هي اما ماضية بالنسبة الى ذلك الآن او مستقبلة
فكل من الماضية والمستقبلة وان كانتا معدومتين في الآن فهما موجودتان في الزمان
الماضي والمستقبل لا يقال اذا قيل بالوجود في الماضي فاما ان يراد ان وجوده مقارن
بوصف المضي فيكون موجودا ومعدوما معا اذ لا معنى للمضي الا الانقضاء او ان وجوده
كان مقارنا بوصف الحضور ثم زال وجوده بزوال الحضور فيجب ان يكون موجودا
في آن فما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا في الماضي وتفصيله ان وجوده
لو كان مقارنا بوصف المضي فهو متصف في الآن بالمضي فيلزم ان يكون موجودا في الآن
وان كان مقارنا بوصف الحضور لزم ان يكون له وجود في آن من الآنات وقس
على ذلك حال المستقبل وبعبارة اخرى الشيء اذا استلزم احد الصفتين ولم يجامع
وجوده شيئا منهما لم يوجد اصلا والحركة تستلزم المضي او الاستقبال اذ هي لا تتصف
بالحضور اصلا ولا يجامع وجودها شيئا منهما لانها ماضية الآن ليست بموجودة الآن ومستقبلة
الآن ليست بموجودة الآن فلا وجود لها في الخارج اصلا لانا نقول الزمان والحركة متصلان
في انفسهما فليس فيهما ماض ولا مستقبل الا اذا فرض آن في الزمان فيكون ما قبله من الزمان ماضيا وكذا
الحركة الواقعة فيه وما بعده مستقبلا وكذا الحركة الواقعة فيه فكل من الماضي والمستقبل

٨٩

اثما اتصافه بالمضي او الاستقبال بالاضافة الى ذلك الآن لا مطلقا والحكم بالمضي والاستقبال
بالاضافة اليه ثابت له في نفسه دائما لا في ذلك الآن فقط والانقضاء انما هو بالنسبة الى
التقدم على ذلك الآن فانما ينافي الوجود فيه فالماضي من الزمان موجود في نفسه
لا في ذلك الآن ولا في شيء من الازمنة والحكم عليه بالمضي والانقضاء بالنسبة
الى ذلك الآن صادق في ذلك الآن وفي جميع الازمنة والماضية من الحركة موجودة
في الزمان الماضي والحكم بمضيها بالنسبة الى ذلك الآن صادق فيه وفي جميع الازمنة
وقس عليه الاستقبال واما الخامس فلان الحركة ليست بمركبة من اجزاء موجودة
بالفعل اصلا لكنها لاتصالها يمكن للوهم ان يحللها الى اجزاء واذ هي غير قارة الذات
لا توجد في آن البتة بل وجودها في الزمان على سبيل الانطباق عليه فيكون اجزاؤها
التحليلية ممتنعة الاجتماع بل بعضها متقدمة على بعض آخر ولا استحالة فيه بل انما المستحيل
ذلك فيما يكون قار الذات موجودا في آن او في زمان من غير انطباق عليه واما السادس
فلان الزمان ليس في نفسه منقسما بالفعل الى ماض ومستقبل حتى يصادم ذلك وحدة
الزمان ووحدته بالشرط في وحدة الزمان عن الحركة بل كل من الزمان والحركة
المنطبقة عليه متصل واحد في نفسه يجوز للوهم ان يحللها الى شيئين او اكثر واعلم انه لما كان
مرجع هذه الشكوك واشباهها الى نفي الوجود في الآن عن الحركة القطعية المتصلة الواحدة حاول
المعلم الاول حل ذلك بان الوجود القائم في الاعيان للحركة التوسطية دون القطعية
واقتفى في هذا الحكم اثره الشيخ الرئيس واتباعه واما امثالنا فانما نقول بالوجود القائم
الحاصل في الآن للحركة التوسطية ولا تنهض الشكوك فيها اذ هي موجودة بعينها في زمان
كون المتحرك بين المبدء والمنتهى وفي كل آن يفرض في ذلك الزمان وليست بمتصلة

ولا منفصلة بل هي غير متجزية واما الحركة القطعية فلا تثبت لها في الاعيان وجودا قائما حاصلا
في الآن وتشكيكهم انما تبطل الوجود المستكمل في الآن وزعم المتفلسفة من المتأخرين
انهم راموا نفي وجود الحركة القطعية عن الاعيان مطلقا وان لا وجود لها الا في الاذهان
وتوهموا ان ذلك هو سبيل التفصي عن الشبهات وهو محجة المتفلسفة ومذهب الفلاسفة
بل زعم كثير منهم ان الموجود من الزمان ايضا هو الآن السيال الذي هو بازاء الحركة
التوسطية ويرتسم منه في الاذهان زمان ممتد كما يرتسم من الحركة التوسطية حركة قطعية
والموجود في الاعيان انما هو راسمهما ولعمري ان ذلك كله فرية على الفلاسفة بلا مرية
كما تفطن بذلك قبلي بعض خيرة اللاحقين بالمهرة السابقين والدليل على ذلك
اولا انه خلاف ما مهدوه من الاصول في كثير من الفصول فهم يقسمون الكم الموجود في
الاعيان الى القار وغير القار ويصرحون بوجود الزمان الممتد في الاعيان ويستدلون
عليه كما ستقف عليه في موضعه ثم انهم اطبقوا على ان الزمان هو مقدار للحركة المنطبقة
عليه قائم بها وهذه الحركة هي القطعية فيجب ان تكون هي ايضا موجودة في الاعيان
واطبقوا على انهما غير قارين وما ذلك الا بحسب الوجود العيني واما الوجود الذهني
فهما قاران فيه لقرارهما وان كان حدوث ارتسامهما في الذهن تدريجا وثانيا ان التشكيك
ناهض في اتصال الوجود تدريجا مطلقا سواء كان في الاعيان او في الاذهان فهم لو
بارتسام الحركة والزمان في الاذهان تدريجا فلا يجدي نفي الوجود العيني شيئا ويجب عليهم
في تفكيك عقدة التشكيك ان الوجود مطلقا اعم من الوجود في الآن وحينئذ تندفع
الشبهة عن وجود الحركة والزمان في الاعيان **قلت** واذ لا بد لها من قابل هو المتحرك
وفاعل هو المحرك ولا تجدان لامتناع ذلك مطلقا كما تبين في الفلسفة الاولى وخصوصا

٩١

لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم قابل لها وليس فاعلا لها لكن النسبة لاستواء المهروب عنه والمطلوب اليه و
كذا لا بد من مبدء ومنتهى بالفعل او بالقوة وتكون منه واليه ويجب ان لا يجتمعا من حيث هما
كذلك وان جاز ان يتحدا بالذات وكذا من مسافة او ما يجري مجريها تقع هي فيها و
من زمان تقدرها فهي متعلقة بهذه الستة وهي وان لم يعلم فيها صريح النطق الطور والبراءة
عن شبهة التشكيك فهي احرى بان تكون مقولة ان ينفعل عبارة عنها لا عن النسبة اليها اذ
يبعد ان تعد النسبة اليها مقولة دونها مع انها لا تندرج في مقولة واما ما يظن من ان الحركة
في كل مقولة هي من تلك المقولة فمن كل من الكم والكيف والاين والوضع ما هو سيال
هو الحركة في تلك المقولة بل من الجواهر ايضا سيال هو الحركة في الجوهر فمن خلف القول
فان التسود واشتداد الموضوع في السواد لا سواد يشتد اذ لم يبق السواد الاول عند
الاشتداد فقد فسد ولم يشتد وان بقي فلم يكن سيالا كما زعموا على ان كلا من المراتب كيفية بسيطة
مخالفة بتمام ذاتها لخاصة فيكون اختلافها بالفصول على ما تبين في مظانه فلا يبقى النوع
فضلا عن الفرد والحصة من الجنس لا تبقى مع تبدل الفصول بل لا تبقى هي ولا الحصة من
النوع مع تبدل التشخصات ومراتب التزيد في الكم وان كانت مشتملة على القدر الاول مع
زيادة لكنها متمايزة في الوهم دون الوجود فيكون بعد تمام الزيادة فرد منه غير ما كان قبل الاخذ
فيها ويفرض في كل آن بينهما غير ما يفرض في آن آخر وبالجملة فلا يكون للمتحرك حينما يتحرك امر
محصل بالفعل مما يتحرك فيه بل له حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ويفرض له في كل آن يفرض
فرد متوسط بين ما يتحرك منه وما يتحرك اليه مغاير لما يفرض في آن آخر اما بالنوع او الصنف
او الشخص فهذا معنى الحركة في مقولة وقد لاح بذلك انها لا تتاتى في الجوهر اذ لا بد لها
من موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته غير متحصل له بالفعل حينما هو متحرك فرد مما فيه

الحركة والهيولى لا تحصل بصورة موجودة بالفعل فان استمرت بعينها لم تكن حركة والا تبدلت

ذات الموضوع ولم يكن للحركة موضوع باق محصل بخلاف الاستحالة مثلا اذ الموضوع لا يحتاج

فى قوامه الى الاعراض فجاز ان لا يكون له حين التحرك امر محصل بالفعل من الكيفيات المتوسطة

ولا كذلك الهيولى بالنسبة الى الصورة فاذن خروجها من صورة الى اخرى لا يكون الا دفعة

الا ان الحال فى نحو تقلب المنى فى اطواره حتى يتكون حيوانا ربما توهم ان فى الجوهر حركة لكن

للمنى تكونات فصل ما بين كل اثنين منها استحالات فى الكيف والكم فانه يستحيل يسيرا يسيرا وهو منى

الى ان تخلع عنه صورة المنوية ويصير علقة ثم كذلك الى ان يصير مضغة وبعدها عظاما وعصبا

ونحو ذلك ثم الى ان تقبل صورة الحيوان فهناك حركات وتكونات كثيرة واما المقولات الاخر

كمتى وان يفعل وان ينفعل فلا حركة فيها ايضا وانا اطلعك على حقيقة الامر فى ذلك وهو ان التدرج

لا يمكن ان يفرض فرد منه فى آن بل ان كان له متى فبازاء الزمان فلا يكون الموضوع بحيث يفرض

له فى كل آن يفرض فرد منه لا يوجد قبل ولا بعد فلا حركة فيه واما الحركة التوسطية فهى ان لم تنطبق

على الزمان لكنها باقية بشخصها فى زمان التحرك فلا يكون للمتحرك فى كل آن فرد منها لم

يكن قبل ولا بعد واما ما يتوهم من ان الشئ ربما يكون لا يفعل او لا ينفعل ثم يتدرج منه الى ان يفعل

او ينفعل وايضا قد يتدرج من فعل او من انفعال الى ضده وكذا من ضعيف بطئ من جنسهما الى

شديد سريع وبالعكس ففى المقولتين حركة فسخيف اذ التدرج فى الاول انما هو فى اكتساب الهيئة

التى بها يصح ان يصدر الفعل والانفعال واما الثانى فبين الضدين منهما زمان سكون

عند منتهى الاول واما الثالث فالتدرج فيه انما هو فى السرعة والبطوء وهما كيفيتان واما

الاضافة فهى لا تتحقق بذاتها بل تلحق بمقولات اخر فان كانت الحركة فيها حقيقة بالذات

كانت فيها بالعرض والا فلا والجدة انما كانت نسبة للجسم الى ما يشمله وينتقل بانتقاله

فالتبدل انما هو اولا في المكان وانما تتاتى الحركة في البواقي من المقولات وهي ظاهرة في
الاين وكذا في الكيف لكن الشيخ توهم ان لا حركة في الكيف الا في المحسوسات منه فان قسيم الحال
والملكة موضوعه النفس لا الجسم ونحو القوة واللاقوة يتبع اعراضا للموضوع يصير ببعضها مستعدا
للقوة وببعضها اللاقوة فيختلف الموضوع واما الاشكال فلا يقبل التشدد والتضعف فيكون
دفعة ولا ندري ماذا يقولون في نحو الاستقامة والانحناء وليس كما ظنوا فان الموضوع
للحال والملكة نفسا كان او بدنا او بهما معا يتدرج له من جهة ما هو بالقوة كمال وحديث تبدل
الموضوع في نحو القوة واللاقوة يوجب ان لا يكون النمو والذبول حركتين ونحيل ما ان الموضوع
طبيعة النوع الحافظة للاعراض فما دامت باقية فالموضوع ثابت نعم يشبه ان يكون الانتقال
في الشكل دفعة واما الكم فانما يكون الحركة في المتصل القار منه اما بزيادة تنضاف او بنقصان
ينقطع كما في النمو والذبول او لا بذلك بل بمجرد تبدل المقدار كما في التخلخل والتكاثف ولا
ضير في تبدل الاين في الكل ولا في تبدل القوام في التخلخل والتكاثف اذ لا حجر في اجتماع حركتين
واما الوضع فالحركة فيه كالنهوض الى القيام من القعود وان كان ذلك مع تبدل في الاين
على ان حركة الفلك وضعية ولا اينية ثم **اقول** ههنا مباحث المبحث الاول ان الحركة متعلقة
بستة امور وذلك لانه لا بد لها لكونها عرضا من قابل هو المتحرك ولامكانها من فاعل هو المحرك
ولكونها خروجا من قوة الى فعل تدريجا لا بد لها من مبدء ومنتهى بهما ما منه وما اليه من مسافة
وما يجري مجراها متوسطة بين المبدء والمنتهى يتدرج فيها بما هي فيه الحركة ومن مقدار للتدريج
هو الزمان ثم القابل والفاعل لا يتحدان اما اولا فلامتناع ذلك مطلقا كما سيتبين في
الفلسفة الاولى واما ثانيا فلامتناع ذلك ههنا خصوصا لان الجسم الطبيعي من حيث هو جسم
قابل للحركة اي بما هو بالقوة فيه من كم او كيف او اين او وضع وليس بفاعل لتلك الحركة والا كان

كل جسم متحركا دائما فان كان المدعي هو ان القابل المجرد ذاته لا يكون فاعلا فان كان ذلك بسبب فمنعه
زائد ولو بشرط فهم البيان ان كان المدعي ان ذات القابل لا تكون هي العلة الموجبة البتة ولو
بشرط لكن المناقشة فيه لجواز ان يكون الجسمية موجبة للحركة بشرط يوجد دائما في بعض فيتحرك
دائما او احيانا في بعض فيتحرك احيانا ويفقد دائما في بعض فلا يتحرك لكن الفطرة
الجيدة كانها تكفي المؤنة في ذلك فان الجسم من حيث هو جسم يستوي اليه نسب الكيفيات
والمقادير والاين والاوضاع مثلا فلا يكون هو بنفسه طالبا لبعض وهاربا عن بعض
باي شرط اخذته واما المبدء والمنتهى فربما يكونان بالفعل كما في مسافة محدودة بالفعل
ابتدأت الحركة من احدهما وانقطعت عند الآخر وربما يكونان بالقوة اما قوة قريبة وذلك
ككل حد من الحدود المفروضة في المسافة التي يتحرك الشيء فيها وقد وصل اليه لكنه لا يقف
عنده فانه انما يصير منتهى بالفعل لو فرض الانقطاع واما قوة بعيدة كحد يستقبل بعد لا يبلغه المتحرك
الآن ليستوفي المسافة اليه حتى يمكن فرض الانقطاع عنده ثم المبدء والمنتهى ربما كانا ضدين
كالسواد المحض والبياض الحق وربما كانا بين الضدين كحدين من الحدود المتوسطة بين الضدين
الحقيقيين وربما لم يكونا كذلك لانه لا بد وان يكونا بحيث لا يجتمعان من جهة بانهما مبدء
ومنتهى البتة ويوجد بينهما من تلك الجهة امر متوسط فيجوز ان يكون لنقطة مبدء ومنتهى لحركة واحدة
كما في حركة الفلك مثلا فيكون منها واليها لكن باعتبارين ويكون بينهما تقدم وتاخر و
مسافة متوسطة البحث الثاني انها من اية مقولة هي لعل المذاهب في ذلك ثلثة الاول
انها نفس مقولة ان ينفعل والثاني انها واقعة بالاشتراك او بالتشكيك على حركات كل منها داخلة
في مقولة مباينة لمقولة اخرى تنسب اليها الحركة بانها واقعة فيها فان كلا من الكم والكيف
والاين والوضع منه قار ومنه سيال بل الجوهر ايضا منه قار ومنه سيال فالسيال من

كل مقولة هي الحركة في تلك المقولة والثالث انها ليست في شيء من المقولات الا انها القائل
على ما تحتها من الحركات بالتشكيك الكمالي الذي اخذ في رسمها معنى مشكك فلا يمكن ان تعد
مقولة اي جنسا عاليا لان المشكك لا يكون ذاتيا على ما تبين في موضعه فنقول اما المذهب
الثاني فباطل البتة لان محصله ان الحركة في الكيف مثلا هي كيف يشتد فالتسود سواد يشتد
وهو باطل بل التسود ليس هو اشتداد السواد بل اشتداد للموضوع في سواده اذ ليس هناك
سواد يشتد بل انما يشتد الموضوع في السواد ولو كان السواد يشتد فالسواد الاول اما ان يكون باقيا
عند الاشتداد او لا فان كان الثاني فالسواد لم يشتد لانه يشتد اذ لا بد للاشتداد من موضوع باق
بتمامه معه وان كان الاول لم يكن السواد سيالا كما زعموا على ان كلا من مراتب الاشتداد كيفية بسيطة
ذاتها مخالفة للسواد الاول ولسائر تلك المراتب بتمام ذاتها انحاء صنفه وليس شيء منها مركبا من السواد الاول
وزيادة منضافة اليه ومثل هذا الاختلاف لا يكون الا بالفصول على ما تبين في موضعه فلا يبقى النوع
الاول عند الاشتداد فضلا عن الفرد الاول والحصة من الجنس لا تبقى بعينها مع تبدل الفصول عليها بل
لا تبقى ايضا ولا الحصة من النوع مع تبدل التشخصات ايضا كما تبين في موضعه هذا واما الكم فلان مراتب
التزيد فيه وان كانت منقسمة في الوهم الى القدر الاول مع زيادة عليه لكن الزيادة فيه غير متمايزة في الوجود
فلا تكون خارجة عن تمام التشخص فيكون الحاصل بعد تمام الزيادة فردا من الكم غير ما كان قبل الاخذ في التزيد
وينفرض في كل آن بينهما فرد غير ما ينفرض في آن آخر وقس عليه الحال في الاين والوضع بالجملة فلا يكون المتحرك
حينما يتحرك فرد يحصل بالفعل ما يتحرك فيه اذ قد عرفت ان ينفرض في كل آن من الآنات المفروضة في
زمان التحرك فرد من الافراد المتوسطة بين المبدء والمنتهى غير ما ينفرض في آن آخر منها فلا يكون
هناك فرد واحد باقيا ما دام متحركا ولا يمكن ان يكون كل من تلك الافراد حاصلا بالفعل
لانها آنيات فيلزم تتالي الآنات ثم هي غير متناهية ومحصورة بين المبدء والمنتهى

فيلزم انحصار غير المتناهي بالفعل بين حاصرين ولأن كون البعض بالفعل دون بعض لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح

بقي ان لا يكون شيء منها حاصلا بالفعل المحض بل للمتحرك من المقولة التي فيها الحركة حالة بين ما بالقوة

ومحضه بالفعل بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد منها غير ما يفرض في آن

آخر سواء كانت الافراد من صنف او نوع او لا كذلك فظهر بذلك ان معنى كون الحركة

في مقولة هو هذا لا ان تكون المقولة موضوع الحركة ولا ان تكون الحركة داخلة في تلك المقولة واما

المذهب الثالث فيلزمه ان لا تكون المقولات منحصرة في العشرة اذ اقسام الحركة ليست داخلة في

شيء منها وانما ذكر وان الحركة مقولة على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك فلا يكون ذاتية لها فلا

يمكن ان تعد جنسا فلفظ الكمال الواقع في رسم الحركة وان كان وقوعه على الجواهر والتسعة الباقية

بالتشكيك لكن الحركة المرسومة بالكمال الاول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ليس وقوعها

على ما تحتها من الاصناف بالتشكيك بان تكون تلك الاصناف متخالفة بالتقدم والتأخر في نفس

معنى الحركة فليس كون النقلة حركة مثلا علة لكون الاستحالة كذلك وان جاز ان يكون وجود النقلة سببا لوجود

الاستحالة كما ان وجود زيد سبب لوجود عمرو ابنه وليس كون زيد انسانا سببا لكون عمرو كذلك

فبالحري ان يكون الحق حينئذ هو المذهب الاول كيف لا وهو ان ينفعل ما هي نفس الحركة او النسبة اليها على الاول

ان كانت نفس الحركة المطلقة فهو المطلوب وان كانت نفس حركة ما كالنقلة والاستحالة وجب ان يدخل في

عدد المقولات فانه اذا كانت النقلة مقولة يجب ان تكون الاستحالة ايضا كذلك على التناسب يلزم ان يكون هذا

عدد والنسبة الى الحركة مقولة وايضا الحركة نفسها او لم يعدها مقولة ولا تدخل تحت مقولة ان ينفعل

الثالث انها اي مقولة تقع هي فيها الا ان تقع فنقول اما الجوهر فلا حركة فيه حقيقة وان كان قد يقال ذلك فيه

قولا مجازيا وذلك لانك قد عرفت ان الحركة تقتضي ان يكون للمتحرك فيها حالة بين ما بالقوة ومحضه بالفعل

فلا يكون له ما يحصل بالفعل مما فيه الحركة بل تمام المتوسط بين المبدء والمنتهى بحيث في آن يفرض

97

في زمان التحرك يفرض له فرد منه مغاير لما يفرض في آن آخر من غير ان تكون تلك الافراد حاصلة
بالفعل وهذا انما يتصور فيما اذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما فيه الحركة اذ لا بد للحركة من
موضوع باق متحصل بالفعل في ذاته فاذا امكن تحصل ذات الموضوع بدون تحصل ما يتحرك فيه جاز
ان يبقى الموضوع متحصلا بالفعل في نفسه ولا يكون له من الحال فيه فرد متحصل بالفعل في زمان التحرك كما
في الاستحالة فان الموضوع هو الجسم وهو غني في تحصله عن الكيف المستحال فيه فاما اذا كان ما يتوهم موضوعا
للحركة انما يتحصل بما يزعم الحركة فيه كالجسم والهيولى بالنسبة الى الصورة فانها جزء مقوم له
وتحصلها بالذات علة لتحصل الهيولى المبهمة في ذاتها بالعرض فلو فرضت في الجوهر حركة يكون المتحرك
لا محالة متقدما عليها بالتحصل بصورة ما فاما ان يبقى تلك الصورة بعينها حيثما هو متحرك فلا يتحرك فيها
والجوهر باق بعينه فلا حركة فيه او تزول فتزول ذات الموضوع هذا اذا كان هو الجسم وتحصله انما كان
هو الهيولى وبالجملة فلم يبق الموضوع متحصلا بذلك التحصل فلا بد ان يتحصل بالفعل بصورة متحصلة اخرى
ولا يكون مما فيه الحركة فرد محصل ما دامت الحركة فالطبيعة الجوهرية اذا فسدت تفسد دفعة واذا حدثت
تحدث دفعة ولا يوجد بين قوتها الصرفة وفعلها الصرف كمال متوسط فهذا انما يوجب الفحص المغاير الا ان
في نحو تقلب المني في اطواره المتعاقبة حتى يكون حيوانا ربما يتوهم ان انتقال المادة من صورة الى
اخرى يكون تدريجا حتى ظن ان في الجوهر حركة لكن الواقع هو ان للشيء مثلا تكونات وانتقالات
من صورة الى اخرى دفعة فيكون بين كل اثنين منها استحالات وانتقالات في الكيف تدريجا
وهو متوسط في الكم ايضا كذلك فلا يلزم تتالي الآنيات ولا توقف الطبيعة عن التاثير والمادة عن التاثر
وذلك ان المني يستحيل اولا في الكيف والكم يسيرا يسيرا وهو بعد مني الى ان يخلع عنه الصورة المنوية
ويصير علقة ثم يستحيل وهي علقة الى ان يخلع عنه الصورة العلقية ويصير مضغة وكذلك المضغة تستحيل حتى تخلع عنها صورة
وتصير عظاما واعصابا وعروقا ورباطات وغير ذلك ثم يستحيل كذلك حتى تصير حيوانا فهاهنا حركات كالاكم وتفاوت فيه

كثيرة تشبه الحال فيها القرب للمنتقل حتى في الكون من المنتقل اليه بواسطة الاستحالة فيظن حركة واحدة متصلة واما
المقولات التدريجية وهي متى ان يفعل وان ينفعل فالمشائي التحرك فيهما ايضا وانا اطلعك على جلية الامر في ذلك وهو
انك قد عرفت ان المتحرك في مقولة يكون بحيث يفرض له في كل آن يفرض في زمان التحرك فرد من تلك المقولة لم يكن
قبل ولا يكون بعد والامر التدريجي اما ان يكون نفس الشيء فلا يكون له متى آني لا زماني او ان يكون متى له الزمان كالفعل
والانفعال بالجملة لا يمكن ان يكون ضمنه في آن اصلا فلا يكون المتدرج بحيث يفرض له في كل آن فرد منها فلا يكون
التحرك فيه وبعبارة اخرى لا يمكن ان يفرض فيه افراد ولو كان له افراد ايضا لم يمكن ان يفرض شيء منها في آن نعم
يمكن ان يفرض له اجزاء متماثلة ومتمايزة للكل لكن لا يكون شيء منها في آن بل يكون الانتقال من حد الى مجاور فيه فبطل
بذلك امتناع الحركة في الحركة القطعية واما التوسطية فهي وان لم تكن تدريجية منطبقة على الزمان لكنها كما عرفت باقية
بشخصها في زمان التحرك موجودة بعينها في كل آن يفرض في ذلك الزمان فلا يكون المتحرك منها في كل آن فرد لم يكن
قبل ولا يكون بعد فلا حركة فيها ايضا واعلم انه قد يظن ان في ان يفعل وان ينفعل حركة لوجوه ثلثة الاول ان الشيء ربما
يكون لا يفعل ولا ينفعل بالفعل ثم يتدرج يسيرا يسيرا الى ان يصير يفعل او ينفعل فيكون الفعل او الانفعال آنيا الى ذلك
التدرج كالسواد للتسود والثاني ان الشيء ربما يكون يفعل فعلا او ينفعل انفعالا كالتسخين او التسخن ثم يتدرج الى ان يفعل
او ينفعل ضد ذلك الفعل او الانفعال كالتبريد والتبرد والثالث ان الفعل والانفعال قد يكون ضعيفا بطيئا فيتدرج
يسيرا يسيرا الى ان يشتد ويسرع وبالعكس والجواب اما عن الاول فلان التدرج هناك ليس في نفس الفعل او الانفعال
بل في الكيفية بسببها يصح الفعل او الانفعال واما عن الثاني فان التسخين والتبريد وكذا التسخن
والتبرد لا يتصلان بل يكون بينهما زمان سكون عند منتهى الاول منهما كما سيلوح لك واما عن الثالث
فقال الشيخ لا نعرف بعد حال الاستحالة من المستعد بالقوة الى الكمال حتى يصل يسيرا يسيرا الحركة الى الكمال
لها بالقوة من حيث هو بالقوة لكن لك في السرعة والبطوء ليسا بحركتين ولا صفتين لا لانفعاله بل
هما نسبتين وكيفيتين عرضتين لها او الفعل والانفعال التي هي عند ذلك ان تقول عليه انه لا بد للحركة كما مر

مرارا من موضوع حاصل بالفعل باق يكون له في كل آن فرد مما يتحرك فيه لم يكن قبل ولا يكون بعد
فيجب ان يكون الموضوع للحركة في السرعة او البطوء حاصلا بالفعل باقيا ويكون له في كل آن فرد
من السرعة او البطوء والذي سنح لي في التفصي عن ذلك هو ان يقال ان موضوع الحركة او الفعل
او الانفعال هو الذي يتحرك من الابطاء في الحركة الى الاسراع فيها او بالعكس او ان الحركة
التوسطية تتحرك من سرعة الى بطوء مثلا وليس لك ان تقول فليكن موضوع التوسطية متحركا
فيها من سريعة الى بطيئة فتكون في الحركة التوسطية حركة وذلك لما عرفت من انها باقية بشخصها
وستعرف ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يضر في وحدة الحركة واما الاضافة فقال الشيخ تشبيه
ان يكون حال الانتقال فيها انما هو من حال الى حال في غيره وان اختلف في بعض المواضع فيكون
التغير بالحقيقة اولا في مقولة اخرى عرضت لها الاضافة اذ الاضافة من شانها ان تلحق مقولات
اخر والتحقق بذاتها فاذا كانت المقولة مما يقبل الاشد والاضعف عرض للاضافة مثل ذلك
فانه لما كانت السخونة تقبل الاشد والاضعف كان الاسخن يقبل الاشد والاضعف فيكون
موضوع الاضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولا اوليا فتكون الحركة في الامر العارض له الاضافة
بالذات واولا وفي الاضافة بالعرض وثانيا انتهى اقول في توضيح الحق انه كما ان الحركة
قد يكون موضوعها اولا وبالذات شيئا ثم العقل اذا لاحظ معه ما هو متعلق به تعلقا مخصوصا
يجده متحركا البتة بنفس تلك الحركة بالعرض كحركة الجالس في السفينة من غير ان تكون هناك
حركتان متغايرتان بالذات في الاعيان احدهما موجبة للاخرى كحركة يد الرامي
لحركة المرمى كذلك قد تكون الحركة في مقولة اولا وبالذات ثم العقل اذا لاحظ مع
ذلك مقولة اخرى متعلقة بتلك المقولة تعلقا مخصوصا يجد فيها الحركة البتة بنفس
تلك الحركة بالعرض من غير ان يكون هناك حركتان بالذات في الاعيان

يكون احدهما موجبة للاخرى كالاستحالة في السخونة للتخلخل والوجدان شاهد بان كون الحركة في الاضعية انما
بنفس الحركة في السخونة عند لحاظ الاضافة الى سخين ضعيف مع لحاظها الا ان كل حركتين بالذات في الاعيان
تكون احدهما بسبب الاخرى فلا تنزل فان ذلك منزلة واما الجدة فقال الشيخ اني الى هذه الغاية لم اتحقق
الذي يقال ان هذه المقولة تدل على نسبة الجسم الى ما يشمله وينتقل به في الانتقال فيكون الجسم النسبة على الوجه
الاول انما هو في السطح الحاوي في المكان فلا يكون فيها على ما اظن لذاتها ولا حركة انتهى الكلام
فيها لتعرف بما مر في الاضافة وانما تاتي الحركة في المقولات الاربعة الباقية وهي ظاهرة في الاين
وتسمى نقلة وكذا في الكيف وتسمى استحالة لكن خالف فيه قوم سياتي الكلام معهم وههنا قوم سلموا الاستحالة
في المحسوسات دون ما عداها قائلين ان قسيم الحال والملكة موضوعه نفس الجسم وموضوع الحركة وما تكون
هي فيه انما يكون جسما واما نحو القوة واللاقوة فتتبع اعراضا طارية على الموضوع
يصير بعضها موضوعا للقوة وبعضها موضوعا للاقوة فيختلف الموضوع الموضوع في الحركة وما تكون
هي فيه يجب ان يكون باقيا بعينه واما الاشكال فلا تقبل التشدد والتضعف حتى يتصور فيها الحركة بل
تكون دفعة قال الشيخ ولا ادري ما يقولون في نحو الاستقامة والانحناء فليس الامر كما ظن هؤلاء
اما في الحال والملكة فلان الموضوع سواء كان نفسيا او بدنيا او بهما معا يوجد له شيء بالقوة كمال اول
ولا نعني بالحركة الا هذا على انه يتبين لنا ان الموضوع للحركة وما يكون هي فيه يجب ان يكون جسما واما في القوة واللاقوة
فليس تقسط ما ذكروا في ذلك من حيث تبدل الموضوع او لا بالنقض فان تبدل الموضوع على ما ذكروه صح في النمو
والذبول كما في القوة واللاقوة انما تبدل الاعراض في النمو والذبول بنقصان اجزاء وتنقص مع انهم
يكونهما حركتين ثانيا بالجملة ان الموضوع طبيعة النوع الحاملة للاعراض فما دامت الطبيعة باقية فالموضوع باق
يشتبه على ان يتعال في الشكل انه دفعة واما الكم فانما تكون الحركة في المتصل لقارسة اما بزيادة تنضاف الى الاول او تنفصل
منه على التدريج كما في النمو والنقصان بقطع منه على التدريج كما في الذبول فطبيعة النوع هي الموضوع وتعينها

١٠١

لا يتوارد الاشخاص فانه ليس مثال الشخص الانساني الباقي بعينه مدة عمره ان يتواردها هيئة وذبل الحرسي لا زيادة
والنقصان بل بحجم وتبدل المقدار الحاصل في التخلخل والتكاثف بحقيقتين بحجمها ولا شيء من ذلك في النمو والذبول
والتكاثف يتبدل المكان لكن من كان باقيه ولا انه يتبدل الفراغ في التخلخل والتكاثف فيكون في الوضع
فيكون لنا حركتين في الكيف وذلك لانهما يتبدل الاين ايضا في القوام يتبدل الكم ايضا وكلا منافيه وموضع التبدل
في الكم يجوز ان يكون له تبدل آخر في الاين او الكيف بجامع الاول ويكون الاول حركة في الكم والآخر في
الاين او الكيف اذ لا يمنع من اجتماع حركتين في مقولتين في موضوع واحد ان الوضع فالحركة فيه كالنهوض اي
القيام من القعود ولا يضر في ذلك تبدل الاين ايضا كما عرفت على انه قد يتبدل الوضع من غير تبدل
في الاين كما في حركة الفلك فلا شبهة في تحقق الوضعية هناك **قلت** والسكون يقابل الحركة تقابل العدم
والقنية دون التضاد فان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولو كان السكون ضدا لها
كان ايضا كمالا ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة او كمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول
يوجب ان يتقدم السكون حركة حتى يكون ثانيا لها والثاني ان يتعقب السكون كمالا حتى يكون اول
بالنسبة اليه وكل منهما بين غير واجب ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله كما ان الحركة في مقولة
من تلك المقولة كذلك السكون فيها **اقول** لا خفاء في ان السكون يقابل الحركة ولا شبهة في ما يقابل
لا تقابل العدم والملكة او تقابل التضاد والثاني باطل لانك قد عرفت ان الحركة كمال اول لما هو بالقوة من جهة
ما هو بالقوة فكذا ان في السكون ما يقابل لها ولو كان ضدا لها لكان ضدا له امرا وجوديا بحذائه اي فيكون كمالا
ثانيا لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة وكمالا اولا لما هو بالفعل من جهة ما هو بالفعل والاول يوجب ان يتقدم
حركة حتى يكون السكون كمالا ثانيا بالنسبة اليها وذلك ليس بواجب والثاني يوجب ان يتأخر
السكون كمالا حتى يكون السكون كمالا اولا بالنسبة اليه وهذا ايضا غير واجب فان السكون من حيث
هو سكون لا يستدعي كمالا ثابتا حرم عن سكونه او لم يثبت شيء من الشرطين الاول والثاني في حد السكون لها

١٠٢

للملازم العينية شرط التقابل فلو اوردنا ان ناتي في حده بما يقابل الكمال وجدناه القوة وحينئذ يلحق السكون
بالعدميات فتعين ان التقابل بينهما هو تقابل العدم والملكة وايضا قد عرفت ان الحركة كمال اول فيكون هي
الملكة ويكون السكون هو عدم الحركة عما من شانه الحركة ونعني بكونه من شانه الحركة ان يكون متلبسا بما يلحق به
الحركة من نحو الزمان وما فيه الحركة من اين او وضع او كم او كيف فما يتعالى عن ذلك لا يكون ساكنا كما هو
ليس بمتحرك وكذلك الجسم في الآن كما مر ثم لكل صنف من الحركة سكون يقابله وذلك التقابل فالمقابل للنقلة
هو السكون بمعنى عدم النقلة عما من شانه النقلة لا الكون في مكان واحد في زمان كما قد يقال وقس على
هذا كما عرفت ان الحركة في مقولة ليست من تلك المقولة لكن السكون في مقولة ليس بمقابل السكو
لكونه عدميا اولى من الحركة بان لا يكون من هذه المقولات فالسكون في الاين مثلا ليس اينا مستمرا كما
قد يقال بل سكون في اين عدم حركة فيه قلت الفصل الحركة تكون واحدة بالعدد ولا بد لذلك من
وحدة ما سوى المحرك من الامور الستة بالعدد ولكن لاستتباع وحدة ثلثة منها اعني المتحرك والزمان وما فيه
وحدة الباقيين يكتفي باشتراط وحدة الثلثة وفي غير المسافة يستتبع وحدة ما فيه وحدة المبدأ والمنتهى ولا
بوحدة المحرك لانه لو جاز تعاقب محركين في مسافة بحيث لا يكون بين تعطل الاول وابتداء الثاني
زمان فاتصل الزمان بدا اتصلت الحركة متصلة واولى الحركات بالاتصال المستوية كالدورية الفلكية
علما لو جعلنا المكانية فان الطبيعية تشتد اخيرا والقسرية تفتر اخيرا واولى المتصلة بالوحدة التي على الا
او الاستدارة لمن توهم وجود المنفصلة على الراد ذيه واولى ذلك التامة واولى التامة ما ليس من
شانها ان يزاد عليه بلا تكرير وهو المستديرة اذا تمت الدورة وقطعت الدائرة فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لا الشيء غير انها دائرة والمستقيمة اذا استوفت المسافة كقطر العالم فليس تماميتها وعدم
قبول مسافتها الزيادة لنفس الاستقامة وتكون واحدة بالنوع وان الاضافة الى الموضوع عارضة
للاعراض انما تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة

في وحدة الحركة كذلك فليس وحدتها بالنوع معتبرة في وحدتها كذلك لازمة لا تختلف بالنوع بل ان كان

ولا بد فيها بالتشخص فلا يوجب البتة مخالفة متنوعة فنسبي الحركة انما تختلف نوعيتها باختلاف الامور المقومة

لماهيتها وهي ما فيه وما منه وما اليه فاذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق الآخران اختلفت

كذلك كما اذا كانت حركة من مبدء الى منتهى على مسافة مستديرة واخرى على مستقيمة فيتبع

ان الاختلاف بالاستدارة والاستقامة ينبئ عن اختلاف الخطين بالنوع واذا اختلف

ما منه واليه وان اتفق ما فيه اختلفت بالنوع كالصاعدة والهابطة فان اختلاف الطرفين بالمبدئية

والمنتهائية وان كان اختلافا بالعرض لكن اختلاف الحركة من هذه الجهة ذاتي فان تقويم الطرفين

للحركة ليس من حيث ذاتيهما فقط بل من حيث المبدئية والمنتهائية واما الاختلاف في ان تكون قسرية

او طبيعية ففي امور خارجية وان كانت لازمة واما السرعة والبطوء فهما اضافتان تعرضان

بالاضافة الى حركة وتختلف حال حركة بعينها في ذلك باختلاف المضاف اليه لا يختصان

بجنس ويقبلان الاشد والاضعف فلا يكون الاختلاف بينهما نوعيا كيف والحركة الواحدة

بالاتصال تتدرج من سرعة الى بطوء او بالعكس وتكون واحدة بالجنس القريب كما اذا كانت في اللونية

وبالجنس الاعلى كما اذا كانت في الكيف **اقول** الحركة تكون واحدة بالعدد وبالنوع وبالجنس

القريب وبالجنس الاعلى ويعتبر في كل وحدة ما يناسبها فالشخص يعتبر في الشخصية ويقابل كلا من الوحدات

كثرة والمتكلم اولا في وحدتها بالعدد فنقول من البين ان سوى الامور الستة التي قد عرفت ان الحركة

متعلقة بها لا مدخل لوحدتها او كثرتها في وحدة الحركة وكثرتها واما الامور الستة فما سوى المحرك

منها لا بد من وحدتها بالعدد في وحدة الحركة بالعدد اما المتحرك فلانه اذا تعدد تعددت الحركة

ضرورة امتناع قيام حركة واحدة بموضوعين واما الزمان فالموجود منه في الاعيان انما هو

شخص واحد بالفعل ذاهب متصلا في ذاته لا الى نهاية في الجهتين لكنه يتكثر في الوهم بالقياس

الى مبادي امور كائنة او غاياتها مثلا فيتوهم فيه آنات تتكثر بها في الوهم دون الاعيان
وكذلك الحركة المنطبقة عليه كما تعرض لحركة الافلاك بالقياس الى الشروق والغروب
لكن اذا كانت الحركة واقعة في جزئين مفروضين من الزمان يفصلهما جزء او اجزاء منه وكانت
منبتة في البين لم تكن واحدة بالعدد في الاعيان البتة لعدم الوحدة الاتصالية والوحدة العددية
في المتصلات ملازمة للاتصالية فهذا هو المعنى بتعدد الحركة بتعدد الزمان واما ما فيه الحركة
فتعدده يوجب تعدد الحركة بالضرورة وان اتحد ما منه الحركة واليه فان الحركة من مبدء مسافة
الى منتهى على الاستقامة تخالف الحركة منه اليه اذا كانت على الاستدارة والحركة من البياض
الى السواد من طريق الدكنة تخالف الحركة منه اليه من طريق الصفرة ثم الحمرة ثم القتمة واذا
جرى في مسافة متصلة الى اجزاء وهمية كان حال الحركة باعتبارها كحالها باعتبار الزمان فان كانت
متصلة كاتصال المسافة لم يوجب تكثر المسافة في الوهم تكثر الحركة الا في الوهم واذا كانت واقعة
في جزئين من المسافة يفصلهما جزء او اجزاء منها وكانت منبتة في البين كانت الحركة متعددة
بالفعل في الاعيان واما ما منه الحركة واليه فتعددهما يوجب تعدد الحركة وان اتحد ما فيه الحركة
ضرورة ان الصاعدة مثلا غير الهابطة فلا حاجة وجوب وحدة هذه الخمسة بالعدد في وحدة الحركة كذلك الا انه
اذا اشترط وحدة المتحرك والزمان وما فيه الحركة استغني عن التصريح باشتراط وحدة ما منه واليه ضرورة ان المتحرك الواحد
في زمان واحد في مسافة واحدة لا تكون له حركتان مختلفتان في ما منه وما اليه فليس يمكن ان يصعد
واحد ويهبط مثلا بعد اشتراط وحدة ما فيه الحركة في غير المسافة يغني عن اشتراط وحدة المتحرك
والزمان ايضا فان المتحرك في الكم او الكيف مثلا وان لم يكن له حين ما يتحرك كم او كيف واحد
محصل بالفعل بل له في كل آن يفرض في زمان الحركة فرد من ذلك غير ما له في آن آخر الا ان له
من ذلك امر واحد مبهم يتحرك فيه ولا يكون ذلك الامر المبهم الواحد بوحدته الشخصية المبهمة لمتحرك آخر

البتة ولا كذلك المتحرك في زمان آخر غير الزمان الذي فرضناه ولا تحرك فيه بخلاف المسافة فانها يجوز
ان تبقى بعد القطع واحدة بخصوصها فيتحرك فيها ذلك المتحرك مرة اخرى او يتعاقب عليه متحركان او ل
هذا اذا جعل ما فيه الحركة في الاينية هو المسافة المكانية المعينة كما هو الظاهر في بادي الرأي واما اذا
بغير المتحرك فيجوز ان تبقى بعد القطع ويتعاقب عليه متحركان واما اذا جعل الاين المبهم القائم بالمتحرك
فوحدته تستلزم وحدة المتحرك والزمان البتة لعدم جواز قيامه بخصوصه بموضوعين متعاقبين عليه و
لا بقائه بعد انقطاع الحركة ولا عوده بعد العدم وبعد التنزل عن ذلك فاشتراط وحدة ما فيه الحركة مع
وحدة الزمان يغني عن اشتراط وحدة المتحرك اذ لا يجوز ان يقطع متحركان في زمان واحد مسافة واحدة
بعينها فضلا عن ان يجيئا على كم او كيف واحد الا ان الغرض هو التنبيه على التفصيل مع ان هذا كله رد
الى الاجمال ومثل ذلك مثل اشتراط الوحدات الثمانية في التناقض وردها الى وحدة الموضوع و
المحمول والنسبة او الى وحدة النسبة واما المحرك فللنزاع مجال في اشتراط وحدته لا بمعنى انه هل يجوز ان يجتمع
عدة على تحريك شيء بحيث تكون الحركة الصادرة مستندة الى المجموع تلك العدة فانه لا خفاء في جواز
ذلك بل بمعنى انه هل يجوز ان تكون الحركة متصلة واحدة بالتشخص وتكون بعضها صادرة عن محرك
وبعضها عن محرك آخر فمنع ذلك قوم وناقش فيه الشيخ بانه ان امكن ان لا يكون بين تعطل المحرك
الاول وابتداء تاثير الثاني زمان فاصل بل اتصل زمان الحركة ومسافتها فبالحرى ان
تكون الحركة واحدة في ذاتها وان كانت منقسمة من حيث المقايسة الى تاثير المحركين فان الوحدة
بالاتصال قد تنقسم بالمقايسة انقساما لا يقطع الاتصال هذا محصل كلامه ولا يلزم عليه توارد
المؤثرين على اثر واحد لان اثر كل منهما مغاير لاثر الآخر لكن تغاير الا بحسب تمايزهما بالذات
والانفصال بينهما بالفعل فلا ينافي كون المجموع واحدا بالوحدة الاتصالية المستلزمة للوحدة
الشخصية والمؤثر في المجموع هو مجموع المحركين لا كل منهما على الاستبداد لان علة المجموع مجموع علل

الاجزاء فان قلت فلتكن النهاية في الحركة القطعية لانقسامها واستناد كل قسم منها الى محرك لا في
التوسطية لعدم انقسامها فلا يمكن استنادها الى المجموع لعدم اجتماعها في التاثير ولا الى كل لامتناع
توارد المؤثرين على اثر ولا الى واحد دون الآخر لامتناع الترجيح بلا مرجح ولا استنادها الى الاول
ابتداء والى الثاني بقاء كما قد قيل لامتناع توارد المؤثرين على اثر ولو على التعاقب كما ستستيقن
ذلك في الفلسفة الاولى قلت لعل التحقيق هو ان المحرك كالطبيعة او القاسر ليس هو العلة
الجاعلة للحركة بالحقيقة بل العلة الجاعلة هو المبدء واما المحرك فهو من متممات العلة لكن
لا من حيث خصوص وحدته الشخصية بل من حيث العموم والحركة التوسطية وان كانت واحدة
بالشخص لكن الواحد بالشخص لاسيما اذا كان وحدته الشخصية مبهمة كالحركة التوسطية جاز ان يستند
الى علة جاعلة واحدة بالشخص انما يتم عليتها بواحد بالعموم فاذا انتهى تاثير المحرك الاول
وابتداء تاثير الثاني فانما يتبدل خصوصية المحرك وهي ملغاة في تتميم العلة وجهة التاثير انما المعتبر
في ذلك وحدته العامة منضمة الى وحدة الجاعل بالشخص فالمؤثر باق من غير تبدل ولا
يلزم تعاقب المؤثرين على اثر واحد وهذا كالهيولى الواحدة بالشخص بوحدة مبهمة تستند الى
المفارق الواحد بالشخص مع مطلق الصورة لا مع صورة مخصوصة فاذا فسدت صورة وكانت
اخرى لم تتبدل علة الهيولى ولم يتعاقب عليها مؤثران ثم اولى الحركات بالاتصال المستديرة التي
لا اختلاف فيها بالسرعة والبطوء فان الاختلاف بذلك وان لم يقدح في الاتصال لكن الاستواء
اولى به ووجود المستديرة ظاهر في الفلكية الوضعية وقلما توجد في المكانية فان الطبيعة تشتد اخيرا لتسخن الملاء
المقاوم والغريبة القسرية تفتر اخيرا لمصادمة الطبيعة واولى الحركات المتصلة بالوحدة التي على الاستقامة
او الاستدارة او بالتحيري مجردها دون ما يكون على الزاوية وهذا لو امكن الاتصال على الزاوية كما يتوهم وقد
وان لم يكن ذلك كما ستبين فلا وحدة الا اذا كانت الحركة على الاستقامة

107

او الاستدارة او ما يجري مجريهما ثم اولى ذلك بالوحدة ما تكون تامة مستوفية للمسافة فان من خصائص
الواحد ان يكون تاما والناقص بعض الواحد واولى التامة ما ليس من شانه ان يزاد عليه بلا تكرير
وهذه الحركة المستديرة اذا تمت الدورة في الوضعية وقطعت الدائرة في الاينية فان الدائرة
لا تقبل الزيادة لنفس صورة الاستدارة لا لشيء غير كونها دائرة والمستقيمة اذا استوفت
المسافة كقطر العالم فليس تمامها لنفس كونها مستقيمة ولا عدم قبول مسافتها للزيادة لنفس
الاستقامة واما ما يقال من ان الدائرة وان كانت تامة فليس يجب ان تكون الحركة عليها
تامة بل الحركة على المستقيمة تتناهى وتتم وعلى المستديرة لا تتناهى ولا تتم فساقط لان المستديرة
اذا تمت دورة ابتدأت من راس فيكون كل دورة واحدة وكلامنا فيها واما وحدة الحركة
بالنوع وكثرتها كذلك فانما تتعدد بوحدة الفصل الذاتي وكثرته فالمتحرك والزمان لا ينظر في
ذلك الى حالهما اما المتحرك فلان الاضافة الى الموضوع عارضة للاعراض غير ذاتية لها انما
تدخل في قوام التشخص دون النوع فوحدة المتحرك بالشخص وان كانت معتبرة في وحدة الحركة بالشخص
فليس وحدة المتحرك بالنوع معتبرة في وحدة الحركة بالنوع واما الزمان فلانه لا يختلف بالنوع
البتة بل هو واحد بالشخص ايضا الا انه ربما يطرء عليه قسمة بالمقايسة وفرض الآنات فيه فيكون
هناك في الوهم كثرة شخصية وهي لا توجب مخالفة نوعية على ان الزمان ليس من مقومات
الحركة فلو كان يجري فيه اختلاف بالنوع لم يورث ذلك اختلافا نوعيا في الحركة بل الحركة
انما يختلف نوعها باختلاف نوعي واقع في احد الامور المقومة لماهيتها وهي ما فيه الحركة وما منه وما اليه فاذا
اختلف واحد من الثلثة بالنوع في نفسه او في شرائط واحوال داخلة في تعلق الحركة به اختلفت
الحركة بالنوع فضلا عن ان يختلف الثلثة جملة فانه اذا اختلف ما فيه بالنوع وان اتفق ما منه و
ما اليه كانت الحركة مختلفة بالنوع كحركة من مبدأ الى منتهى على الاستقامة واخرى من ذلك

ذلک المبدء الی ذلک المنتهی علی الاستدارة فان المسافة ههناک مختلفة بالنوع اذ الاستدارة والاستقامة
فی الخطوط لما ستعرف اما متصلان او لازمان لفصلین فالاختلاف بینهما ینبئ عن الاختلاف بالنوع واذا اختلفا
بما منه وما الیه وان اتفق ما فیه فتختلف الحرکة وذلک ظاهر فی الحرکة الکمیة والکیفیة لوضوح ان الاختلاف
بین النمو والذبول وکذا بین التسود والتبیض نوعی انما یقع الشک فی المکانیة کالصاعدة والهابطة فربما
یظن ان الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث انهما طرفان للمسافة ولا اختلاف بینهما فی ذلک بالنوع
فان عرض لاحد الطرفین ان کان قریبا من جهة الفوق وللآخر ان کان بعیدا عنها فذلک لا یوجب اختلافهما بالنوع
فضلا عن ان یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما کذلک واما الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة فظاهر ایضا
فان طرفا واحدا یکون مبدءا بالقیاس الی حرکة ومنتهی بالقیاس الی اخری فلا یوجب ذلک اختلافهما بالشخص
فکیف یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع وحل الشک ان الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة وان کان
عارضا للطرفین من المسافة من حیث هما طرفان لکن الحرکة انما تعلقت بالطرفین من حیث ان حقیقتها
تتضمن تقدما وتاخرا فانها مفارقة وقصد فیجب ان یکون من مبدء الی منتهی بالفعل او بالقوة فتتعلق
الحرکة بهما من حیث وصف المبدئیة والمنتهائیة فاختلاف الطرفین فی ذلک وان کان بعارض
لکنه یوجب اختلاف الحرکة المتعلقة بهما بالنوع لاعتبار الطرفین فی مفهوم الحرکة من حیث عروض العارضین
لهما وذلک کالاختلاف فی التحدد بالاطراف لا یوجب اختلافا نوعیا فی الشمع وتختلف بحسبه الاشکال
المتعلقة بالشمع اختلافا نوعیا هذا ما حققه الشیخ ثم الاختلاف بالمبدئیة والمنتهائیة انما یوجب الاختلاف بالنوع
فی المستقیمة واما المستدیرة المکانیة والمستدیرة الوضعیة خصوصا ما یکون منها لجسم متشابه الاجزاء
جسم کذلک او فی جسم کذلک فلا فان المبدء ههناک یکون هو المنتهی اذا لم تنقطع الحرکة قبل الدورة اما اختلاف
الحرکتین فی کون احدهما قسریة والاخری طبیعیة فهو اختلاف فی امور خارجة عن ماهیة الحرکة لانه
لازمة فلا تختلف نوعیتها والاختلاف بالسرعة والبطوء او بان یکون نوعیا لانهما اصناف یعرضان الحرکة باعتبار ما فیه

الى حركة اخرى وتختلف حال حركة بعينها في السرعة والبطوء باختلاف المضاف اليه فتكون سريعة
بالقياس الى حركة وبطيئة بالقياس الى اخرى ولانهما لا تختصان بجنس واحد بل ينقسم كل جنس من
الحركات اعني الكمية والكيفية والاينية والوضعية الى سريعة وبطيئة ولانهما يقبلان الاشد والاضعف
فتكون حركة اشد سرعة او بطوءا من اخرى سريعة او بطيئة بالقياس الى ثالثة فلا يكونان فصلين للحركة لان
الامور الاضافية لا تكون فصولا ذاتية لغير اضافي ولان الفصل الواحد الذاتي لا يكون مقسما لاجناس
مختلفة ولان الذاتي لا يقبل الاشد والاضعف فظهر ان الاختلاف بالسرعة والبطوء لا يكون نوعيا
كيف والحركة الواحدة بالاتصال ربما تتدرج من سرعة الى بطوء كما في القسرية او عن بطوء الى سرعة
كما في الطبيعية ولا الواحدة بالجنس فانها تكون باعتبار وحدة ما فيه الحركة وحدة بالجنس القريب او البعيد
وذلك كالتسود والتبيض يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان احد بالجنس الاقرب اعني اللونية
والتسخن ايضا يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس القريب هو الكيفية المحسوسة فانها
جنس قريب بالنسبة الى الجنس الاعلى اعني الكيفية وان كان بعيدا بالنسبة الى الجنس الاقرب اي اللونية والتسود
والتصلب الاخذ في الصلابة من اللين يشتركان في الجنس باعتبار ان ما فيه الحركتان واحد بالجنس الاعلى
اي الكيفية قلت **فصل** في مضادة الحركات ولا مضادتها والمماثلة بينها بالسرعة والبطوء والمساواة
السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر او التي تقطع ازيد منه في مثل زمانها والاخرى
هي البطيئة والقاطعة للمثل في مثل الزمان هي المساوية وانما تتأتى هذه المقايسة بين حركتين يمكن ان يقال ان تقع
واحدة منهما اي ما تقع فيه الاخرى اما بالزيادة والنقصان والمساوات كما بين الكميات او بالشدة والضعف
والمساوات كما بين الكيفين الاولى هي المعتبرة في الحركات الكمية وكذا في الاينية والوضعية لكن المسافة
فيهما هي على وجه خاص كما بين خطين مستقيمين ينطبق كل منهما بتمامه على الاخر فيتساويان او يفضل احدهما
على مطابق الآخر فيتفاضلان بعيدة كما بين مثلث ومربع اذ يمكن ان يقطع المثلث قطوعا [illegible]

الى نظام يكون فيه مربع يساوي الاول او يتفاضلان كما بين خطين مستقيم ومستدير فانه وان لم يكن
ان يجعل احدهما ما يؤدي الى تطبيقه على الآخر لكن قد يتوهم ان يصير المستقيم مستديرا او بالعكس فهي المقايسة بينهما والتي
هي المعتبرة في الحركات الكيفية وهي ايضا قريبة كما بين سوادين او بعيدة كما بين سواد وبياض من حيث كونهما
في الغاية او من حيث بعدهما عن الوسط او من الطرفين فالحقيقية من المقايسة هي القريبة من القبيلتين
ثم اولى البعيدتين من الاولى والباقيتان مجازيتان مع البعد بهما بعيدة الثانية ثم ان المقايسة
وان كانت انما تجري بين متجانسين من الحركات لكن الوضعية لتضمنها اينية للاجزاء بفرض التجزية
فقط او مع توهم المكان بما يقاس اليها اينية مستديرة بل مستقيمة ايضا **اقول** مضايفة الحركات
هي المقايسة بينهما في السرعة والبطوء فالحركتان ان كانتا بحيث ان فرض تساويهما في المسافة
او ما يجري مجراها مما يقع فيه الحركة وتقطعه كانت مدة واحدة منهما اقصر من مدة الاخرى فتلك الواحدة
هي السريعة ويلازم ذلك انهما بحيث ان فرض تساويهما في المدة كان ما تقطعه الواحدة اكثر مما تقطعه الاخرى
فالوصفان لازمان للسريعة يجوز ان تعرف بكل واحد منهما فيقال السريعة هي التي تقطع مثل ما تقطعه الاخرى في زمان اقصر
او التي تقطع ازيد مما تقطعه الاخرى في مثل زمانها والاخرى القاطعة مثل ما تقطعها صاحبتها في زمان اطول
او القاطعة لاقل مما تقطعه صاحبتها في مثل زمانها هي البطيئة وان كانتا بحيث ان فرض تساويهما فيما تقطعانه تساويا
في المدة او ان فرض تساويهما في المدة تساويا فيما تقطعانه فالحركتان متساويتان وبالجملة فهذه مقايسة بين حركتين باعتبار المسافة
او المقادير فيما تقطعانه فانما تجري في حركات يكون لما تقطعها بحيث يجري فيها المقايسة بالزيادة والنقصان وهي الكمية من حيث الزيادة
والنقصان والمساواة المقابلة لهما واما الكيفية من حيث الشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما او لا
تكون على جهتين قريبة اذا كانت بين كميتين يمكن ان ينطبق كل منهما على الآخر تماما فيتساويان او ينطبق
بعض من احدهما على تمام الآخر وذلك كما بين خطين مستقيمين وبعيدة اذا لم يمكن ذلك بينهما حقيقة بالفعل
ولكن يمكن ذلك بالقوة اما حقيقة كما بين مثلث ومربع او تقريبا كمثلث انه مساو لمربع

مع انه لا يمكن ان ينطبق بالفعل كل واحد منهما على الآخر وايضا يقال للمثلث انه زائد على مربع مع انه لا يكون

بحيث يمكن ان يقع المربع بحيث ينطبق كله على بعض من المثلث بل يمكن ان يقطع المثلث قطعا يمكن به

على نظام يكون منه مربع مساو للمربع الاول حيث ينطبق كل منهما على الآخر تماما ويزاد عليه حيث ينطبق

بعضه على تمام الاول واما قوسا كما بين خطين مستقيم ومستدير او بحا يقال ان القوس اعظم من الوتر او ان نسبة

القطر الى المحيط كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين تقريبا مع انه لا يمكن ان ينطبق احدهما على الآخر بالفعل

كلا او بعضا ولا ان يعمل احدهما بالبعض الى امكان تطبيقه على الآخر كذلك لاستحالة تصيير وتره المستقيم

مستديرا او بالعكس مع استحالة التطبيق بدون التوافق في ذلك لكن الوهم ربما تخيل تصيير وتره المستدير

مستقيما فح يمكن التطبيق البتة او تصيير وتره المستقيم مستديرا وقد يمكن التطبيق ح ايضا كما اذا كان القوس

فيهما على نحو واحد وكذا الحال في المقايسة بين زاويتين مستقيمة الخطين وبين زاوية تكون من مستدير

ومستقيم كما بين محيط الدائرة والخط المماس لها فيقال انها اصغر من كل زاوية مستقيمة الخطين حادة وكما

بين المحيط والقطر فيقال انها اعظم من كل حادة مستقيمة الخطين على انه لا يمكن بين الزاوية المستقيمة الخطين وبين الخطين المذكورين

نسبة المساواة البتة ومن ههنا يقال انه ربما يكون بين شيئين من الكم نسبة المفاضلة بدون ان يمكن بينهما نسبة المساواة

اصلا والتحقيق ان هذه المقايسات مبنية على التوهم والثانية يكون ايضا على جهتين قريبة كما بين زاويتين وبعيدة

كما بين سطح وجسم باعتبار كونهما على النهايتين الحقيقيتين او باعتبار انهما وان لم تكونا في الغاية لكن بعيدتان عن الوسطى

الجانبين على السواء وان بعد بهما عن الطرفين الحقيقيين على السواء فلاح ان المقايسة بالمساواة والمفاوتة تنقسم

الى قبيلتين الاولى ان يكون في الكم والثانية في الكيف وكل منهما قريبة وهي حقيقية وبعيدة والبعيدة من الاولى

على جهتين احديهما اقرب الى الحقيقة لابتنائها على امكان التطبيق حقيقة وان لم يكن حاصلا بالفعل والثانية بخلافه

لابتنائها على توهم امكان التطبيق دون امكانه في الواقع والبعيدة من القبيلة الثانية ابعد عن الحقيقة

من ثانية البعيدتين من القبيلة الاولى فان الخلاف لا يأبى عن التطابق في السواد

والبياض اقوى مما هو بين خطين مستقيم ومستدير واذا قد عرفت بهذا البيان ان المقايسة بين
الحركات انما تكون اذا كان بين ما تقع فيها من المسافات وما تجري مجريها اما باعتبار الزيادة والنقصان
والمساواة حقيقة وبذلك يقال ان حركة اينية مستقيمة اسرع مثلا من اينية مستقيمة او مجازا
وبذلك يقال ان حركة اينية مستديرة اسرع مثلا من اينية مستقيمة واما باعتبار الشدة والضعف والمساواة
حقيقة وبذلك يقال ان تسود اسرع من تسود او مجازا وبذلك يقال ان تسود اسرع من تبيض
فلاح لك انه لا تقاس كمية او اينية مثلا الى كيفية اذ لا يمكن بين ما تقع فيه الكمية والاينية مثلا وبين ما تقع
فيه الكيفية احد الاعتبارين فان ما تقع فيه الكمية او الاينية وان كان قابلا للزيادة والنقصان والمساواة المقابلة
لهما لكن ما تقع فيه الكيفية لا يقبل ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار وما تقع فيه الكيفية
وان كان قابلا للشدة والضعف والمساواة المقابلة لهما لكن ما تقع فيه الكمية او الاينية لا يقبل
ذلك فلا يمكن المقايسة بينهما بهذا الاعتبار ايضا وبذلك لاح ان الكمية لا تقاس مع الا
اذ ما تقع فيه النمو والتخلخل مثلا مقدار مجسم وما تقع فيه النقلة سطح بل خط فان الجسم وان كانت
نقلته في سطح لكن انما يعتبر في السرعة والبطوء جهة طول الحركة ويلغو العرض عن الاعتبار
وبالجملة فلا تتيسر المقايسة بين جسم وبين سطح او خط وعلى هذا ينبغي ان لا تقاس الاينية
الى الوضعية لكن الوضعية للكل تتضمن اينية للجزء اما بمجرد فرض الجزء كما اذا كان للكل مكان
لكن لا تفارقه فاذا فرض فيه جزء يكون له مكان كانه جزء مكان الكل ويتحرك فيه في ضمن
تحرك الكل في الوضع واما بفرض الجزء مع توهم المكان كما اذا لم يكن للكل مكان كالفلك
الاعلى فبمجرد فرض الجزء فيه لا يكون للجزء مكان حتى يتحرك فيه الا انه ان توهم له مكان
كان الجزء متحركا فيه في ضمن تحرك الكل في الوضع فقط فبهذا الاعتبار تكون الوضعية كانها مجانسة
للاينية فربما تقاس الى الوضعية اينية مستديرة او مستقيمة كما تقاس حركة الفرس على محيط الارض بالاستدارة حركة

السهم في الجو بالاستقامة الى حركة الفلك لكن التنافي بين مسافتي الوضعية والاينية المستديرة قد يكون
قريبة وبين مسافتي الوضعية والاينية المستقيمة لا تكون الا بعيدة **قلت الفصل** في تضاد
الحركات اذ من شرط التضاد التجانس والحركات المتخالفة بالجنس لا تتضاد كيف وربما تجتمع وحينئذ
تتنافى فذاك بخارج والمتجانسة قد تتضاد كالتسود والتبيض فتضادها لا محالة لتعاندهما فيما تعلق به وذلك
من جهة المتحرك كيف والضدان من شأنهما ان يتعاقبا على موضوع واحد لا المحرك فان الاضداد قد
يجوز ان تحرك حركة متفقة ثم الصاعدة والهابطة المتضادتان في الاطراف تتضادان في فرض
المحرك واحدا ولا الزمان لعدم التضاد فيه على انه عارض للحركة فلا يستدعي تضاده تضادها
بالطبع لا بالعكس فيجوز ان تتضاد الحركتان مع وحدته كالمذكورتين فانما تضادهما لما منه وما اليه معا
لا لاحدهما فان الحركتين المتضادتين في المبدء دون المنتهى وبالعكس لا تكونان في غاية الخلاف و
ذلك بان تتضاد الاطراف من الحركتين اما بالذات كما في التسود والتبيض او بالعرض اما بالاينين
الى الحركة لكون احدهما في غاية القرب من الفلك والاخرى في غاية البعد او بالقياس اليهما لكون احدهما
مبدء والاخر منتهى في المستقيمة اذ لا يمكن ان يكون المبدء فيها هو المنتهى فاذا تبادلت المستقيمتان في
الاطراف كانت المضادة بين الاطراف بالعرض من الحركتين بالذات وتعلقهما بالطرفين لكونهما مبدء
ومنتهى لذاتيهما ثم تانك المستقيمتان قد تتضادان بالعرض ايضا من جهة تضاد الاطراف بالعرض لا بالقياس
الى الحركة كالصاعدة من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز والمستديرة لا تضاد حركتها لعدم
تضاد الاطراف وان تبادلتا في المبدء والمنتهى فان المبدء في المستديرة لا تضاد المنتهى بل يتحدان
ان لم تنقطع الحركة قبل تمام الدورة وبالجملة انها تضاد المستقيمة من حيث تضاد المسافتين بالاستدارة
والاستقامة فاسد اذ لا يكون موضوع الشكلين واحدا فلا تتضاد فضلا عن الحركتين **اقول** لما تقرر في
موضعه ان التضاد انما يكون بين انواع حقيقية متجانسة فالحركات المتخالفة بالجنس كالاينية في مقولة متى

لا تضاد كيف وربما تجتمع فان الاستحالة والنقلة والنمو قد توجد في زمان واحد في موضوع واحد وحينئذ تتباين

الحركات المتخالفة بالجنس ولا تجتمع فذلك لا ينافي تضادها بل الامر خارج كالتبرد والتخلخل فانهما لا يجتمعان لكون التبرد

موجبة للكثافة واما الحركات المتجانسة فقد تتضاد واما الكيفية كالتسود والتبيض فانهما متفقان بالجنس متشاركان

في الموضوع ووجوديان غير معقول احدهما بالقياس الى الاخر ولا يجتمعان البتة وبينهما غاية الخلاف

واما الكمية فكالتخلخل والتكاثف والنمو والذبول واما ما يقال عليه من ان المقدار الصغير ليس بمضاد

للكبير بل مضائف له فالجواب عنه ان الكبير والصغير اللذين يتوجه الحركتان اليهما محدودان بحسب

النوع والطبع وليسا متقابلين بالقياس الى شيء واذا كانت الزيادة بالنقصان فليست الحركة الى الزيادة

بالقياس الى الحركة الى النقصان واما الاينية فكالمستقيمتين المتباينتين في المبدء والمنتهى اعني بان يكون

المبدء في احديهما المنتهى في الاخرى وبالعكس واما الوضعية فلا تضاد على ما سيأتي لكن المنقول انه

لو لم يكن تعاند في شيء مما يتعلق به الحركات لم يكن تضاد بينها بالضرورة فتضادها انما هو لتعاند

فيما يتعلق به من الامور الستة لكن التضاد فيها ليس من جهة المتحرك والتضاد فيه اما اولا فلان الضدين

من شانهما ان يتعاقبا على موضوع فكيف يكون التضاد بين شيئين للتضاد في الموضوع

واما ثانيا فلتحقق التضاد في الحركة مع انتفاء التضاد في المتحرك بل مع الاتحاد فيه كالمستقيمتين

المتباينتين في الاطراف لاسيما الصاعدة والهابطة اذا فرض تواردهما على حجر ويكون احديهما

بالطبع والاخرى بالقسر ولا من جهة المحرك فان الحركتين المذكورتين متضادتان وان فرضتا

عن محرك واحد امكن ذلك او لم يمكن فلا مدخل لتضاد المحرك في تضاد الحركة على انهما اذا

كانت احديهما بالطبع والاخرى بالقسر فهما متضادتان مع انه لا تضاد بين الطبيعة والقاسر

واما ما يقال في الاستدلال على ان الحركة الهابطة للهواء من حيز النار والصاعدة له من حيز

الارض مع كونهما صادرتين عن طبيعة واحدة متضادتان فستعرف ان الحق خلافه

115

ولا من جهة الزمان اما اولا فلعدم التضاد فيه بل عدم التقابل فيه راسا لتشابهه في طباعه واما ثانيا
فلانه لو فرض فيه تضاد لا يكون تضاده مستدعيا للتضاد في طباع الحركة لكونه من عوارضها لا
مما به دخل في تقويمها وتحصيلها بوجه لا من جهة ما فيه الحركة فانه يجوز ان يتضاد الحركتان مع اتحاد
ما في المسافة كالمذكورتين اعني الصاعدة والهابطة المتباعدتين في الاطراف بل سنتلو عليك
ما تقطع به بوجوب وحدة المسافة في تضاد الحركة فلم يبق لمن يستند الا ما منه وما اليه ولا يكون تضاد
في الحركات باعتبار التضاد في احدهما فان الحركتين اللتين يكون مبدءاهما متضادين ومنتهاهما
او بالعكس لا يكونان في غاية الخلاف فلا تتضادان ومن مثلهما تعرف ان حركتي الهواء الصاعدة من حيز الارض
الى حيزه الطبيعي والهابطة من حيز النار الى حيزه الطبيعي لا تتضادان البتة فانه وان كان بين مبدئيهما تضاد
عرضي كما ستعرف فالمنتهى المقصود بالحركة فيهما واحد فيجب ان يكون التضاد في الحركات
من جهة تضاد ما منه وما اليه معا وبما يتصور على وجهين الاول ان يكون كل من طرفي احدهما
مقابلا بالتضاد الحقيقي لنظيره من طرفي الاخرى كما في التسود والتبيض فالمبدءان اي البياض
والسواد ضدان وكذا المنتهيان والثاني ان لا يتضادا بالذات بل بالعرض
وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما في الصاعدة
من المركز الى المحيط والهابطة من المحيط الى المركز من حيث ان المبدئين وكذا المنتهيين
نقطتان وهما لا تتضادان في الطبيعة لكن احدهما في غاية القرب من الفلك فتكون علوا
والاخرى في غاية البعد عنه فتكون سفلا وثانيهما ان يكون ذلك بالقياس الى الحركة كما
في المثال المذكور فان احدى النقطتين تقابل الاخرى من حيث انهما مبدء ومنتهى في الحركتين
والمبدء في المستقيمة لا يمكن ان يكون منتهى فهما متقابلان من هذا الوجه وقياسهما الى ذات
المبدء والمنتهى وان كان قياس المضاف اذ المبدء مبدء لذي المبدء وذو المبدء له

انما هو ذو مبدء بالقياس الى المبدء والمنتهى منتهى لذي المنتهى وذو المنتهى انما هو ذو منتهى بالقياس
الى المنتهى لكن المقابلة بين المبدء والمنتهى ليس بالتضائف فليس المبدء مبدء
بالقياس الى المنتهى ولا المنتهى منتهى بالقياس الى المبدء بل ان كان بازاء كل مبدء
منتهى او بالعكس فانما يعلم ذلك بدليل وتوسط والمتضائفان ايهما علم علم الآخر معه
فاذا كان المبدء والمنتهى في المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وهما وجوديان غير متضائفين كانا متقابلين
بالتضاد واما في المستديرة فيجوز ان يكون المبدء هو المنتهى فلا يتقابلان هناك كما سيأتي
واذا تقابل الطرفان من هذا الوجه وتبادلت الحركتان فيهما كانتا متضادتين لا لان المبدئين
متضادان لكونهما ذينك الطرفين المتضادين من حيث الانتساب الى كل من الحركتين
على حدة وكذا المنتهيان لانهما ايضا ذانك الطرفان بعينهما فافهم واستقم ثم الامر في تضاد
الحركتين عند تضاد الاطراف تضادا حقيقيا كانه جلي لا مرية فيه وانما يشك في الآية
انه كيف يوجب تضاد الطرفين بالعرض تضاد الحركتين بالذات ويندفع ذلك بنحو ما
مر في اختلاف الحركة بالنوع باختلاف المبدء والمنتهى وذلك ان الحركة لما كانت
هربا عن شيء وطلبا لشيء فانما تتعلق بجوهرها بالطرفين لا من حيث ذواتهما بل من حيث
كونهما مبدء الهرب ومنتهى الطلب وهما من هذه الجهة متضادان فتضاد الحركتان تضادا
جوهريا لتضادهما عن هذه الجهة وان كان التضاد فيهما عرضيا ولعلك تتفطن بما قررته
لاندفاع ما قد ظن من ان عروض مفهومي المبدء والمنتهى لذوات الطرفين متأخر عن وجود الحركة
فلا يكون تضاد هذين العارضين علة لتضاد الحركتين بخلاف القرب والبعد من
المحيط فانهما متقدمان على وجود الحركة ومقتضيان لكون الحركتين متضادتين
والظنك قد علمت بما علمت ان كل مستقيمتين متبائنتين في الاطراف متضادتان ليس

التضاد تختص بالصاعدة والهابطة كما ظن ثم المستقيمتان المتضادتان في الاطراف لما انهما
تتضادان بالذات تتضاد الطرفين بالعرض على الوجه الثاني اعني بالقياس الى الحركة كذلك قد تتضادان
تتضادهما بالعرض على الوجه الاول اعني لا بالقياس الى الحركة ايضا كالصاعدة من المركز الى
نقطة المحيط والهابطة من تلك النقطة الى المركز فانهما كما انهما تتضادان من جهة تقابل الطرفين
من حيث كونهما مبدء ومنتهى كذلك تتضادان من جهة تقابلهما
من حيث كونهما في غاية القرب من المحيط وغاية البعد عنه واعلم ان تضاد الحركتين بهذا الوجه تضاد
عرضي لان تعلق الحركة من حيث نفس مفهومها ليس من حيث كونهما في غاية القرب او غاية البعد
فتضاد الطرفين بهذا الاعتبار لا يوجب تضاد الذاتي في الحركتين كيف ولو كان تضاد الحركتين
لتضاد الطرفين من هذا الوجه ذاتيا كما قد ظن لكانت الحركات التي اطرافها متضادة من هذا الوجه
متضادة بالذات فيلزم ان تكون الحركة من المركز الى نقطة من المحيط تضادها كل حركة الى المركز
من اية نقطة كانت من النقاط الغير المتناهية من المحيط فيلزم ان يكون لحركة واحدة اضداد
كثيرة ومن هنا يلوح ايضا ان ليست كل صاعدة وهابطة متضادتين كما تخيلت
ان المستديرة لا تضاد بالذات حركة لا مستديرة ولا مستقيمة لان تضاد الحركات اما
من جهة تضاد المبدء والمنتهى وليس بينهما هناك تضاد لا بالذات لكونهما نقطتين متساويتين
او موضعين كذلك لا سيما اذا كانت المستديرة على جسم متشابه او في جسم كذلك ولا بالعرض
من حيث كونهما مبدء ومنتهى اذ المبدء لا يضاد المنتهى في المستديرة بل يكون هو المنتهى
عند عدم انقطاع الحركة قبل تمام الدور فلا يرد ان المستديرتين المختلفتين بالجهة كالشرقية
والغربية تتضادان فان اية نقطة تفرض واي وضع يفرض مبدء مهروبا عنه للشرقية يكون مبدءا
مهروبا عنه للغربية ايضا اذا كانتا تامتا الدور وتلك النقطة او ذلك الوضع يكون

ايضا مطلوبا فيهما ثم ما يفعله احدى الحركتين في نصف دورة تفعل الاخرى مثلها في نصف
الآخر فلاح ايضا ان الحركة الواقعة على قوس من مبدءه الى منتهاه لا تضاد الواقعة عليه من منتهاه
الى مبدءه وان الحركات الواقعة على القسي المتفاوتة الانحداب المتشاركة في الاطراف لا تتضاد
وان تبادلت في الاطراف وان الحركات الواقعة على تلك القسي لا تضاد المستقيمة الواقعة
على وترها وان تبادلت القوسيات مع الوترية في الاطراف كيف ولو كان هناك تضاد لكان
للواحد اضداد وما ظن من ان القوسيات وان كانت كثيرة فكلها مستديرة ولها من هذه الجهة
وحدة فيجوز ان تضاد الوترية فدفعه الشيخ بان الوترية واحدة بالعدد فضدها لا يكون الا
واحداً بالعدد ووحدة القوسيات انما هي بالعموم واظنه اراد بذلك ان وحدة المستقيمة
نوعية ووحدة القوسيات وحدة جنسية والا فلا يطلب للواحد الشخصي من حيث هو
ضد فان التضاد انما يكون بين الانواع لا الاشخاص من حيث هي اشخاص ثم ان
تلك الوترية يمكن ان تتكثر افرادها بتعدد الازمنة ولا يتعين للضدية بازاء كل فرد منها
فرد من الوترية المتبادلة لها في الطرفين كما لا يتعين للضدية بازاء كل فرد من
السواد فرد من البياض ثم انه قد لاح لك من هذا فساد ما يظن من ان المستديرة تضاد
المستقيمة من جهة الاستدارة والاستقامة وهو فاسد من وجه آخر ايضا وذلك ان الاستدارة
لا تضاد الاستقامة اذ لا يمكن ان يكون موضوع الكيفيتين اعني الاستدارة والاستقامة
واحدا بعينه وكذا الاستدارات المتفاوتة في الانحداب كما سيظهر في موضعه **قلت الفصل**
لا يمكن ان يتصل حركتان متجانستان متعاقبتان على موضوع عن سبب موصل وآخر مزيل
اذ السبب الموصل موجود في آن الوصول ان لم يسمح ميلا ولا يكون في آن الوصول حينئذ الميل
الآخر المزيل ضرورة استحالة اجتماعهما بالفعل ويكون لا محالة لوجود الثاني اول آن لعدم تعلقه

بالحركة بخلاف المباينة ولا بد بين الآنين من زمان ولا يكون فيه حركة لانقضاء الاولى وعدم
حدوث سبب الثانية فبينهما سكون وتشنيع الخصم بان الحصاة المرمية الى فوق لو لاقت في
صعودها رحى هابطة فان سكنت قبل الرجوع اوقفت الرحى تباطل بانها تنقف قبل الوصول
اليها بريحها فترجع واما استدلالهم بانه لو وجب فسببه اما عدمي وهو عدم سبب الحركة لكن سبب الحركة
الهابطة موجود في الحجر المرمي الى فوق او وجودي وهو اما طبيعي او ارادي مع ليسا فيه او قسري
وهو غير واجب فالجواب عنه انه يجوز ان يكون السبب عدميا وهو عدم حدوث الميل الهابطة
لمعاوقة القوة القسرية للطبيعة عن احداثه او عدم شدة الميل فليس كل ميل محركا او وجوديا بان
يكون القاسر افاد قوة محركة وتوسطها قوة مسكنة **اقول** قد اختلف في جواز الاتصال
من غير تخلل سكون بين كل حركتين متجانستين بالجنس القريب اذا تعاقبتا على موضوع وكانتا
بحيث لو جاز اتصالهما من غير سكون لم يكن المجموع حركة واحدة بالشخص اما لكونهما في طريق
واحد كالصاعدة والهابطة في النقلة وكالتسود والتبيض من طريق الغبرة ثم القهوية وبالعكس
في الاستحالة في اللون او لكون الثانية منحرفة عن طريق الاولى الى طريق آخر سواء كان
الطريق موصلا الى مبدء طريق الاولى كالصاعدة على الاستقامة والهابطة على القوس
في النقلة وكالتسود من طريق المذكور والتبيض من طريق القهبة ثم الحمرة ثم الصفرة او لا كالحركة
على ضلع من المثلث ثم على اخرىيه فالحق امتناع الاتصال ووجوب السكون كما ذهب المعلم
الاول واتباعه وفاقا للجبائي من المعتزلة خلافا لافلاطن وحزبه وجمهور المتكلمين اقول وكذا
الحال في كل حركتين صادرتين عن ميلين مختلفين في آن كانتا بحيث لولا تخلل السكون بينهما
كان المجموع حركة واحدة وذلك كالحركة من المحيط الى المركز ومن المركز الى المحيط على قطر واحد
طبعا ثم قسرا او بالعكس وكحركة الهواء من حيز النار الى حيزه طبعا ومن حيزه الى حيز الارض قسرا على خط

خطا واحدا فان البرهان يوجب السكون بينهما ايضا وان كانتا بحيث لا سكون بينهما كان المجموع
حركة واحدة بالشخص وقد نقلنا عن الشيخ في فصل وحدة الحركة ما يومئ الى ذلك واما الحركة الى
للحجر في الهواء فالمار فلا يوجب البرهان فيها تخلل سكون ثم المشهور من الحجج المأثورة عن القدماء
على وجوب السكون هو ان الشيء الواحد لا يجوز ان يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا له
الا في آنين وبين كل آنين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ففيه سكون وقال الشيخ انه حجة
سوفسطائية فانه ان عني بالآن الذي يكون فيه مباينا طرف زمان المباينة اي طرف
زمان الحركة فهو بعينه الآن الذي كان فيه مماسا فلا يمتنع ان يكون طرف زمان الحركة شيئا
ليس فيه حركة بل امر مخالف للحركة وان عني به آنا يصدق فيه القول بان الشيء مباين فحق ان
بينهما زمانا لكنه الزمان الذي يتحرك فيه المباينة الى غاية وليس ذلك الزمان زمان السكون
وخصوصا من يفهم ان الحركة والمباينة وما يجري ذلك المجرى ليس له اول ما يكون حركة و
مباينة وكذلك ان تركوا لفظ المباينة واوردوا بدلها المماسة فانه يجوز ان يكون في طرف
الزمان الذي في كالا مماسة مماسة وقد سلف منا بيان يتعلق بتحقيق هذا المكان فليستعن به على
ان جميع ذلك ينتقض اذا كان المتحرك فيما اعني المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بان صار بعضه اسود
وبعضه ابيض او كان اجزاؤه منضودة على التماس فكان هناك حدود بالفعل لكنه ليس [illegible]
عرض ذلك حيث ان يقع عند الفصول بالفعل ففات ان تكون الحركة ابطا منها لو لم تكن
ان بعضهم قال اما المقطوع فكذلك اما ما يكون النهايات فيه بالفرض كما بين السواد والبياض فان
الشيء يكون بالقياس الى المتحرك احدود بل بالقياس الى تلك الكيفيات وهو بالقياس الى
ذلك متصل كانه لا بياض فيه ولا سواد وهذا ليس بشيء فانه لم يكن المانع الذي اوردوه مرتبا
الى شيء بل كان لوجود مرتبا لا يتصل بالفعل ثم يتصل اليه وينفصل عنه وههنا ذلك الحكم موجود لا شك فيه فهما

حد بالفعل بين السواد والبياض وسلم انه اذا لم يمكن ذلك لم يكن حد بالفعل لهيئة الاطراف

المسافة اما على الاطلاق وهو آخره واما من حيث هو مسافة اعني حيث يقف عليه المتحرك ولكن

لم ينته الى طرف المسافة من حيث هو بعد وايضا النقض بالكرة المركبة على وجه وايضا لو فرضنا

سطح مستو بحيث يلقاه عند الصعود ثم يفارقه فانهما يتماسان عند ذلك السطح بنقطة ولا تبقى مماسته

زمانا فاجاب عنه الشيخ بانه حيث يكون كرة حقيقية لا يكون الا متخيلا بكرة لو احيط بها لكان في

ولا يمكن معها هذا العمل وحيث يمكن هذا العمل فلا يكون كرة حقيقية ولو كانت فربما استحال ان يكون

دفعة وبنزول ووجب ان يقف وقفة ومع ذلك فيجب ان يكون بين الكرة والصفحة ملاء استحالة

لخلاء بسطح فذلك لئلا يلاقي الصفحة وهو كسطح بسطح آخر يلاقي تقبيب الكرة ولم يجز ان يكون في

وجهه نقطة غريبة من جسم آخر فان النقطة لا تتعين لها في السطح وضع متميز عن ان يكون ذلك

البسيط وحج لم يقع مماسة بين الكرة والصفحة بالنقطة على ان هذا التعليق لاحكام طبيعية بامور

رياضية وذلك مع انه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه المراد على ما بيناه الا ان يوجب

منه انفصال الحركتين المذكورتين في الوهم ونحن لا نمنع ذلك في الامور الطبيعية بحسب الوهم

اقول وتبين مما ذكره من حديث الملاء وعدم ان يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر

انه لو تصور النقض بملاقاة محدب حامل زحل مثلا لمقعر فلك الثوابت بنقطة عند الاوج

فالجواب منع الملاقات وان نحن المتمم لا ينفذ عند الاوج بحيث يتمم المحدب نقطة من محدب

الحامل وشهادة الارصاد غير مقبولة في امثال هذه الاحكام اذ ليس لها ادراك الا لات الرصد

فيما فوق فلك الشمس لان رؤية اختلاف المنظر التي يوثر بها نصف قطر الارض فكيف يقبل شهادتها

في تعيين النقطة بالحقيقة هذا وقد يورد النقض بالوصول الى الحدود المفروضة في المسافة

ولا يمكن هناك التزام الوقفات ولا انفصال الحركة ثم سلك الشيخ مسلكا آخر في اثبات

١٢٢

كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل حقيقة انما قاع الشيء القائم ايام المتحرك واحتياجه الى قوة
ممانعة وهذا الميل في نفسه معنى به يوصل الى حدود الحركات وذلك بابعاد من شيء
يلزمه مدافعة لما في وجه الحركة وتقريب من شيء ومع ان يكون الوصول الى حد ما بلا علة هو
موصلة وان تكون هذه العلة غير التي ازالت عن المستقر الاول وهي وان كان انما هي ميلا
بالقياس الى ما يزيل وتدافع لا من حيث هو موصل لكن الموصل هو المزيل بعينه وفساد هذا الميل
ليس بنفس وجود ميل آخر بل معنى آخر ربما قارنه فاذا حدثت بعد وصول المتحرك حركة الى جهة
اخرى تكون لا محالة بحدوث ميل ثم يكون بحدوثه اول آن ان ليس وجوده متعلقا بزمان
وليس كالحركة والسكون بل هو كاللاحركة التي تكون اول حدوثه في آن هو منتهى زمان الحركة و
مبدأ زمان اللاحركة فلذلك لا يحتاج هناك الى آنين بل يكفي آن ولا يعرض محال لان ذلك لا
لا يكون فيه الحركة واللاحركة معا بل احدهما لكن الآن الذي هو اول وجود الميل الثاني غير آن
هو آخر وجود الميل الاول فاذا كان الميل الاول الموجود في آن الوصول باقيا زمانا بعينه
صح السكون والا فاول آن الميل الثاني غير آن الوصول الذي هو آخر آن الميل الاول و
لا تصغ الى قول من يقول ان الميلين يجتمعان بحيث يمكن ان يكون شيء فيه بالفعل مدافعة جهة اولى ومعا
وفيه بالفعل التنحي عنها فلا تظنن ان الحجر المرمي الى فوق فيه ميل سفل البتة بل سبب من شأنه
ان يحدث ذلك اذا زال العائق واذا الآنان متباينان يكون لا محالة بينهما زمان قال
والا يشبه ان يكون الموصل عني به موصلا زمانا لكنا اخذناه موصلا آنا فلا يكون اقرب من الموجب
لعدم السكون ثم اشار الى امكان ارجاع الحجة المشهورة الى نحو ما افاده بقيل فيما نقلناه عنه
كفاية في الهداية للمستبصرين وصيانة عن الغواية للمسترشدين لكن من لم يجعل الله له نورا فما له
من نور والجانب الثاني انه لو وجب السكون بين تينك الحركتين فالتحماه بل الحركة

المرمية الى فوق اذا الافت في صعودها رحى بل جبلا هابطا فلا بد ان تقف ثم تنزل ولا يمكن وقوفها الا

بالقائه الرحى او الجبل او التزامه تشنيع جدا والجواب ان تلك الحصاة او الخردلة قبل الوصول الى الرحى

او الجبل تقف برهة ثم تنزل اما بعد الملاقاة او قبلها فقح اما ان يدير كها الرحى او الجبل بمن خلف تسرعه

حركته الهابطة او لا يدير كها الدافعها الريح اما انه لو كانت الحصاة بحيث لا تقدر الريح على القائها

دون الملاقاة فلعله لا استحالة في التزام القائها الرحى او الجبل على ان المستشنعات في العادة

ربما توجبه الضرورات الطبيعية كضرورات الخلاء والاصوب عندي ان يجاب بان الخردلة او الحصاة

تتحرك بحركة الرحى او الجبل من غير توقف لكن حركة عرضية لان البرهان انما دل على ان الميل الطبيعي

لا يحدث الا في آن بعد آن الوصول فلا يكون من آنين ميل فلا يكون حركة صادرة عن ميل الا يلزم

منه ان لا تكون حركة عرضية اذ هي لا تكون عن ميل فالخردلة بما يحدث فيه ميل هابطا يلازم الموضع الذي

ماسته من الجبل وتتحرك بحركته بالعرض لا يرد عليه انه لو صح هذا يبطل ما هو الغرض من اثبات زمان سكون

بين الحركتين المتصلتين وبيان ان الحركة المحافظة للزمان ليست مستقيمة وذلك لان الحركة الا الى الذاتية قد انقطعت

والحركة العرضية ليست حركة بالحقيقة بل الجسم ساكن بالحقيقة اذ لم يكن يتحرك بالذات وتارة اخرى تمسك بانه

لو وجب السكون فسببه ذلك السبب اما عدمي فهو عدم سبب الحركة لكن الحجر المرمي الى فوق سبب الحركة الى

موجود فيه وهو ثقله الطبيعي او وجودي فالطبيعي او ارادي او الاختياري فقد انهما في ذلك الحجر او قسري وهو

من السبب ان كان عدميا فلا يجب السكون الجواب انه يمكن ان يختار اولا ان سبب السكون عدمي وهو عدم حدوث الميل

وذلك ان القوة القسرية قد احدثت في الحجر ميلا صاعدا فاذا ضعف الميل من الحركة الصاعدة ولم ينتف بالكلية

جاز ان تعوق الطبيعة عن احداث الميل الهابط فهو عدم حصول الميل الشديد فان الطبيعة ان احدثت ميلا لكن الحجر ان يكون

الميل في الشدة ضعيفا لا يقدر على التحريك كان ذلك لضعفه عن مقاومة القاسر حيث يكون سبب السكون معاوقة الميلين

فيكون وجوديا لكن المشاهد انما يعادق بالمشتد الميل وهذا حصل السبب عدم الشدة وثانيا ان السبب وجودي وهو ان ذلك الميل

بان يكون القاسر افاد الحصاة قوة محركة وبتوسط تلك القوة قوة مسكنة **قلت الفصل**
حركة الشيء ذاتية لما كانت قائمة به والا فعرضية والذاتية ان كان مبدؤها من خارج فقسرية
والا فان لم تصدر عن شعور فطبعية والا فارادية متفننة كانت او على وتيرة واحدة والطبعية
الحقيقية الخاصة هي الصادرة عن الطبيعة الخاصة وحدها الى غاية طبعية على الوجه الطبعي وربما تسمى طبعية ما
يصدر عن الطبيعة وهناك زائغ او عائق او لا منها وحدها لكن الى غاية طبعية وربما تكون طبعية لا
بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتكون قسرية طبعية بالقياس الى طبيعة الكل المعتبر مع ملاقاة القاسر فالى طبيعة
الكل وما قد يسمى تسخيرية كالنبض غير خارجة من الاقسام **اقول** اتصاف الشيء بالحركة اما ان يكون بقيام الحركة
فيكون متحركا بالذات وتسمى الحركة ذاتية واما ان يكون لقيامها بما له علاقة معه على انحاء التحقيق فيكون
متحركا بالعرض والحركة عرضية كحركة المحمول في الصندوق بحركته والحركة الذاتية ان كان مبدؤها
المحرك امرا من خارج غير متعلق بالمتحرك تسمى قسرية كتسخين الماء وتحليله بالنار وصعود الحجر
الى فوق ودوران البكرة والا فقد عرفت انه لا يكون المبدأ الجسم بما هو جسم بل معنى
غير الجسمية فذلك المعنى اما قوة تحرك بلا شعور اما على جهة واحدة او على جهات مختلفة
فتسمى الحركة طبعية كهبوط الحجر ونماء الشجر او قوة تحرك بتلك الحركة بشعور اما على جهة واحدة او على
جهات مختلفة فتسمى ارادية كدوران الافلاك والحركات الارادية للحيوان ينبغي ان يعرف ان
الحركة الطبعية الخاصة الحقيقية هي التي تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم متوجهة الى الغاية التي
على الوجه الذي تقتضيها من غير زائغ وعائق فقد تصدر عن الطبيعة الخاصة بالجسم حركة الى
الغاية الطبعية لكن الطارئ ميلا من الواجب بالنظر اليها كالعائق كالماء في الشأن فقد تصدر
الى الغاية الطبعية على زيغ من الجهة المستقيمة كنزول المطر لا على خط مستقيم لمصادمة الريح وقد تصدر
عنها لا الى غاية طبعية كتكون الاصبع الزائدة وقد تكون حركة الى غاية طبعية لكن لا عن الطبيعة

وحدها كحركة الحجر المرمي الى اسفل على خط مستقيم بحيث لا يصدر مثلها عن طبيعة الحجر وحدها فهذه
كلها قد تسمى طبيعية وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس الى الطبيعة الخاصة فتصرف الغذاء
بحسب تدبير القوة الغاذية موجه لتفسيل الغذاء غير طبيعي لكن اذا قيس الى طبيعة البدن كانت
طبيعية بل الاحتراق يكون طبيعيا للخشب عند ملاقات النار بل كل حركة تكون طبيعية بالقياس
الى طبيعة الكل ولعلك قد تنبهت ان ما تسمى تسخيرية وترد على الاقسام كحركة النبض انما هي
قسرية بالقياس الى طبيعة الشريان وحدها طبيعية بالقياس الى الطبيعة العامة للبدن
فان النفس الحيوانية للبدن وان كانت شاعرة لكن صدور حركة النبض عنها ليس من جهة
ما هي شاعرة فان قلت الطبيعة الخاصة الحقيقية لا تكاد توجد لما عرفت انه ما لم يكن معاوق و
لم يتعين بالطبيعة حد من السرعة والبطوء لا توجد الحركة ما لم تتحدد فلا بد من معاوق فلا يمكن
طبيعية حقيقية قلت الامر كذلك ان قصد والآن المعاوقة التي تكون من المادة التي
تحركها الطبيعة اذا لم تكن تلك المعاوقة زائدة على الواجب في المجرى الطبيعي لعلها تعد كلا
معاوقة وذلك كما في النار فان للقوة النامية انما تحرك بالطبع غذاء لعوق طبيعته عن
الى الجهات التي تحركه النامية اليها لكن الغذاء اذا كانت على الحال الطبيعي والمجاري
كذلك كانت الحركة كانها طبيعية حقيقية بالقياس الى النامي اذ حالة الطبيعي بدون تحرك قوته
النامية غذاء فيه معاوقة طبيعية فالحركة المتحددة بالنظر اليها يكون نمار طبيعيا للمركب ان كان
لا يخلو عن عائق بالنسبة الى مجرد القوة النامية وقد تكون قسرية للغذاء وكذلك المعاوقة
التي من مجاورة الهواء في نحو تبرد الماء المتسخن بالطبع هو في حيزه الطبيعي قد زال عنه القاسر تعد كلا
معاوقة فانها لازمة لطبيعة الماء بالعرض فالمعاوقة التي من الهواء والماء وهو على قوامه الطبيعي في سقوط الحجر
فانه انما يتحرك بالطبع اذا لم يكن في حيزه الطبيعي الهواء والماء او يلا طبيعيا يتحرك الحجر فيه بالطبع ان

الحال في ذلك باعتبار سخن الهواء المعاوق رقة وغلظا امتلاء عند بعد الحجر من الارض وقربه منها واما اذا كان
هناك عائق اقوى فلا تعد طبيعية حقيقية لكنها مع ذلك لما كان المبدأ المحرك فيها هو الطبيعة وحدها داخلة في
الطبيعية حيث قسمت الذاتية الى قسرية وطبيعية وارادية واما التي يكون المبدأ فيها مركبا من طبيعة و
قاسر فان اشترط وحدة المبدأ في التقسيم كما هو الظاهر خرجت عن المقسم والا فهي داخلة فيه لا تخرج باعتبار
قيد وحدة الحركة نفسها اذ هي لا تخرج عن الوحدة بتركب مبدأها واما باعتبار بساطة المتحرك في اسم
فمع بعده لا يخرج جهارا فح اما ان يلتزم عدم تباين الاقسام او تعدد قسرية بناء على ان المركب من خارج
وغيره خارج او طبيعية بناء على ان التحريك مخالف لمقتضاها هو المشكل الامر في الصادرة عن طبيعة وارادة
لكن الخطب لبعد الاحاطة بالامرين يرجع الى التسمية وتصحيح القسمة الواقعة قلت الفصل الحركة ا
لا تصدر عن الطبيعة من حيث هي فان الطبيعة ثابتة والحركة القطعية متجددة والتوسطية وان كانت
قارة فهي بسيطة لا تكون عن حالة غير طبيعية فانما تحرك الطبيعة لكونها على حالة كذلك وتجدد القطعية لتجدد
الحالات وبازائها حالة طبيعية تقف الحركة عندها ومن ههنا ان المستديرة المتصلة الدائمة لا تكون
طبيعية بل انما هي دورة ايضا فان المهروب عنه فيها هو المطلوب والتغاير بالاعتبار لا يغاير في
الوضعية مطلقا لا تكون طبيعية للبسيط لاستواء الاجزاء بالاوضاع فالجسم اذا كان القسر به ا
فتحركه جسما وصورة الغالب فيه يقتضي كما او كيفا او اينا او وضعا لا يتحرك بالطبع ان سلم اقتضاء
وان لم يسلم القاسر اما في بدء تكونه او بعده فان زال القاسر ولم يكن ثمه عائق تحرك بالطبع الى مقتضاه
فاذا وصل اليه وقف ثم ان الامر قد يشتبه في انتقال الطبيعة فاذا انزل الماء مثلا فالمطلوب
هو الجهة او المكان او الوصول الى كلية لكن كان المطلوب هو الجهة لم يقف دون حد وقد الارض
وستعلم انه لا يمكن ان يكون للحجر جسمان بالطبع فلا يمكن ان يقال انهما يطلبان حيزا الا ان
غلب وسبق ولو كان هو المكان فقط كان الماء يقف في الهواء حيث ما كان او سطحا او

الحاوي هو المكان الطبيعي له ولو كان هو طلب الكلية كان الحجر المرسل من البير للحضيض ليستقر
هناك لانه اقرب بل المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب بين اجزاء الكل المحصور
ووضع من المحدد للجهات مخصوص والجهة غير مقصودة الا لكون المقصود فيها والكلية ليست مقصودة
لكن المقصود حيث الكلية هناك واذا كان الطلب متوجها الى ذلك فالهرب يكون عن
مقابلاته ولولا الطلب لم يتعين جهة يهرب اليها **اقول** الحركة الطبيعية لا يعني بكونها طبيعية
انها تصدر عن الطبيعة من حيث هي لبطلانه اذ الطبيعة ثابتة فيكون اثرها من حيث هي ايضا
كذلك والحركة القطعية متجددة واما التوسطية فهي وان كانت قارة ثابتة لا يمكن ان تصدر عن
الطبيعة من حيث هي لانها هرب والهرب لا بد ان يكون من حالة غير طبيعية فانما تصدر
عن الطبيعة من حيث انه عرضت لها حالة غير طبيعية واذ قد عرفت انه لا بد للاثر المتجدد
من تجدد في السبب فتفطن ان تجدد الحركة القطعية الطبيعية لتجدد الحالات الغير الطبيعية فان
المتحرك اذ له في مبدأ المسافة حالة غير طبيعية وليس هناك عائق له عن التوجه الى الحالة الطبيعية
فيتحرك اليها بالطبع على النهج الطبيعي فيكون له فيما بين المبدأ والمنتهى ايضا حالة غير طبيعية مما يتحرك
فيه من الكم او الكيف او الاين بحيث يتعرض له في كل ان يفرض في زمان التحرك حالة
مخصوصة متجددة غير طبيعية انما يتحرك اليها لانها لا بد في الوصول الى المطلوب من قطعها فيكون
مطلوبة ما لم يصل اليها لكونها لا بد من الوصول اليها في الوصول الى المطلوب ومهروبة عنها عند
الوصول لكونها ايضا غير طبيعية لا ينال المطلوب الا بتركها ثم اذا كان الهرب من حالة غير طبيعية
يكون لا محالة بازائها حالة طبيعية تكون هي مطلوبة بالطبع فتقف الحركة عندها واما توهم ان الحالة
التي يتحرك اليها يجوز ان لا يصل اليها البتة ففاسد لان ما لا يمكن الوصول اليه للمتحرك
لا يكون كمالا له فلا يتوجه اليه بالحركة الطبيعية وستتضح ان الطبيعة لا تكون دائما ممنوعة

ممنوعة بالحركات عن كمالها فلا يصح ان كل حركة طبيعية يجب انقطاعها فالحركة المستديرة المتصلة
الدائمة وضعية كانت كحركة الافلاك او اينية لو امكنت لا تكون طبيعية بل كل مستديرة تتم
دورة لا تكون طبيعية فان المهروب عنه من وضع او اين هو المطلوب ولا يكون المهروب بالطبع
مطلوبا بالطبع اما التغاير بالاعتبار فلا يعتبر اذ الطبيعة لا تختلف الحال عندها بالاعتبار بل انما
ذلك في الارادية فان قلت أليس كل حد من الحدود المفروضة في المسافة يكون مطلوبا
بالحركة الطبيعية ومهروبا عنه قلت كل من الحدود لا بد من قطعها للوصول الى المطلوب فالمطلوب هناك
ولا يتأتى مثل ذلك ههنا بل الحركة الوضعية مطلقا لا يمكن ان تكون طبيعية لبسيط لاستواء اجزائه فيلزم استواء
الاوضاع الحاصلة بمحاذاة الاجزاء للامور الداخلة في جوفه مثلا او الخارجة عنه بالنسبة اليه فلا يكون هناك
وضع مطلوب ومهروب عنه بالطبع اذا عرفت ذلك فالجسم اذا كان للصورة التي يتجوهر بها او بالصورة
التي يتجوهر بها الجسم الغالب من الاجسام التي تتركب منها تقتضي امرا من المقولات التي تقع فيها الحركة
من كم او كيف او اين فلا يخلو اما ان لا يمكن فوات مقتضاه عنه اصلا فلا يجوز ان يتحرك بالطبع في
تلك المقولة او يمكن فح ان لم يفت مقتضاه لم يتحرك وان فات اما في بدء تكونه كما اذا تكون الهواء في
الماء مثلا او بعد تكونه كما اذا رمي الحجر في الهواء فان لم يكن ثمة عائق لا بد ان يتحرك بالطبع فلا محالة
تحرك بالطبع الى مقتضاه فاذا وصل اليه وقف ثم الامر ظاهر في الاستحالة والكمية واشتبه في النقلة
فانه اذا نزل الماء مثلا فيمكن ان يتوهم ان المطلوب هناك هو جهة السفل او انه المكان الخاص اعني
سطح الهواء المحيط او انه الوصول الى كلية الاسطقس بان يكون المياه المتجزئة تقتضي ان تتصل بكلية الماء
ومعظمه كما عند ثابت بن قرة اما ان المطلوب هو جهة السفل فيدفعه انه يلزم حينئذ ان لا تقف الماء دون
حد وفوق الارض فان قال قائل ان عدم وقوفه دون ذلك اصلا غير لازم وعدم وقوفه بالطبع دون ذلك لازم
وبطلانه مسلم بل الماء والارض كل منهما يطلب المركز فان لم يعق عائق وصل اليه والا وقف والارض

١٢٩

اطلب واسبق فبلغت المركز واستبدت به عاقبت الماء عنه ولو فرض زوال الارض لبلغ الماء المركز فالجواب
انه يكون مع تحيز واحد حسبان انه لبطلانه بالطبع وستعرف بطلانه واما ان المطلوب هو المكان فنقول فيه فمعه انه كان الماء
حينئذ يقف في الهواء حيثما كان او سطح الهواء الحاوي له هو المكان الطبيعي له وذلك حاصل له اينما كان في الهواء
واما ان المطلوب هو الكلية ففيه فمعه انه كان يجب حينئذ ان يتعين لتحيز المرسل من راس الشجر بالانزل اقرب
اليه من حيز الشجر الحركات الطبيعية انما تنحو اقرب الطرق الى المطلوب بل الذي يجب ان يتحقق في ذلك
هو ان المطلوب هو المكان الطبيعي لكن لا مطلقا بل مع ترتيب مخصوص بين اجزاء الكل في القرب والبعد من
الجسم المحدد للجهات والجهة غير مقصودة بالذات بل الكون المقصود وهو ما ذكرنا ويعبر عنه بالحيز الطبيعي
في تلك الجهة والاتصال بكلية الاقسام ايضا غير مقصود ولكن المقصود انما هو واقع حيث الكلية هناك
واذا كان الطلب متوجها الى الحيز الطبيعي مع الهيئة الطبيعية فالهرب يكون عن مقابلاتها اينما اتفق
فاذا كان المكان غير طبيعي وان كان الترتيب طبيعيا هرب عنه مثل الهواء المنتشف الحصول في اجرة
مرفوعة في الهواء فان الاجرة تنشف الماء من اسفل لشدة هرب الهواء من محيط غريب واستحالة
الخلاء ووجوب تلازم الصفائح فيخلف الماء في مسام الاجرة متصعدا لهرب الهواء عنها وان كان
الترتيب قريبا من الواجب كهرب الماء من الهواء وان كان المكان طبيعيا اذ ليس الترتيب حاصلا
كذا حققه الشيخ ولا ينبغي بان يظن ان الطبيعة انما تحرك للهرب عن المنافر من غير ان يكون هناك
طلب للملائم فانه لو كان كذلك لم يتعين للهرب جهة يتحرك اليها دون اخرى **قلت الفصل**
القوة ليست كما ولا متكممة بالذات فلا توصف بالتناهي واللاتناهي لذاتها بل انما باعتبار
تكمم ما هي فيه ان كانت جسمانية وتكون متناهية بهذا الاعتبار البتة في جانبي الزيادة والنقصان لتناهي الابعاد
واستحالة بلوغ المقدار حدا لا يتصور اقصر منه او تكمم ما هي تقوى عليه اي الحركة اما بالكمية المتصلة من حيث مقدار المتحرك او المسافة
وتكون متناهية البتة لما مر ومقدار الحركة اي الزمان في جانب الزيادة فكلما كانت القوة اقوى قلت الحركة مدة

مدة اطول واما في النقصان فكلما كانت اشد قطعت مسافة مفروضة في زمان اقصر وقد لا يتناهى
بحسب ابنوبا المدة كالقوة التي على الحركة السرمدية الحافظة للزمان بخلاف الشدة فانه لا تبلغ الحركة والزمان الا يتصور
اسرع منه واقصر اما منفصلة بالفعل وبالقوة والاقرب منها الى الفعل ما يكون بتكرر المسافة مع الاتصال
كما في الدورية واللاتناهي في العدة المتعاقبة يلازم اللاتناهي في المدة والقوة الجسمانية لو كانت في
غير متناه كانت على غير متناه في العدة والمدة والا لكان جزء من المقوى عليه بازاء جزء من الجسم فاذا ضعفنا
الجزء من الجسم مرة بعد اخرى ينفد ما بازائه من المقوى عليه وفصل من الجسم غير متناه ما في المتناهي فلا يكون الا على متناه
في المدة والعدة المتشابهة المترتبة في ترتيب او ترتيب لا فاذا انتصفت مثلا القوة بتنصيف الجسم تنصف ما
بازائها من الحركة الغير المتناهية في امتداد المدة او سلسلة العدة او سلاسلها اذا لوحظ توزيعها عليها وذلك
الاستناد وذلك محال **اقول** القوة ليست كالكمية لا متكممة بالذات فلا توصف بالذات بالتناهي واللاتناهي
بمعنى العدم دون السلب لاختصاصهما بالكم والمتكمم لكن قد يعرض لها بالقياس الى ما هي او الى ما هي عليه فتوصف بالتناهي
واللاتناهي من تلك الجهة اما باعتبار ما هي فيه فاذا كانت حالة في مادة جسمانية ولا يتصور اللاتناهي بهذا الاعتبار
البتة لا في جانب الزيادة اذ انما كان يتصور لو كانت حلت هي فيه غير متناه في المقدار لكن المقادير متناهية لا في جانب
النقصان اذ انما يتصور لو امكن بلوغ المقدار في النقصان حدا لا يتصور انقص منه لكن كل مقدار فرضته اقصر يمكن قسمته بكون
القسم اقصر منه واما باعتبار ما هي عليه من الحركات فمتكمم القوى تفاوتها بهذا الاعتبار يتاتى في الكمية المتصلة والمنفصلة اما
في الاولى فاما من جهة مقدار المتحرك ومقدار المسافة ولا يتصور اللاتناهي من هذين الجهتين في شيء من جانب الزيادة و
النقصان لمثل ما مر واما من جهة مقدار الحركة اعني الزمان وذلك اما في جانب الزيادة او النقصان فان لم تعين
للحركة قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في استبقاء الحركة مدة اطول فلا كان الاقوى يكون استبقاؤه
الحركة اطول ويسمى الاقوى بحسب المدة وان عين قدر من المسافة ولوحظ حال القوة في الفراغ عن قطعها في مدة
اقصر فلا كان الامر بالعكس ويسمى الاقوى اعني الاقصر مدة والاسرع حركة بالاشد والاقوى من جهة الشدة فان حصل

١٣١

رامیان یقطع سهم احدهما ربع میل فی ربع دقیقة من الساعة وسهم الآخر من میل فی نصف دقیقة کان الاول اقوی
من جهة الشدة فان لم نقو علی انفاذ سهمه نافذا فی الهواء مدة نصف دقیقة کان الثانی اقوی من جهة المدة
ولا نصیر فی کون کل قوی من الآخر من جهتین او قویت حرکة سرمدیة حافظة للزمان فالقوة القویة علیها غیر
متناهیة بحسب المدة واما اللاتناهی بحسب الشدة فانما یمکن لو کانت الحرکة التی تقوی القوة علیها اسرع ما یتصور لان
ذلک اذ کل حرکة تکون فی مسافة وزمان یتصور قطع تلک المسافة فی جزء من ذلک الزمان جزء وهکذا الا
نهایة فلا تکون حرکة الا ویتصور اسرع منها فان لم یمکن ذلک فلیس یقوم الحرکة فلا تکون الحرکة غیر متناهیة فی
بل ولا تنتهی الی نهایة یتصور فوقها او لم یمکن ولیس فرضت حرکة سرعت قطر العالم لم تکن غیر متناهیة وان
لم یمکن زیادة علیها فی امتداد المسافة فلذلک الحرکة الیومیة وان کانت اسرع یمکن لکنها اذ لیست اسرع
ما یتصور فلیست غیر متناهیة فی الشدة واما فی الثانیة فمن جهة تعدد الحرکة اما بالفعل کمن یقوی علی رمی العدد
الاکثر عدة من آخر یکون اقوی منه بحسب العدة واما بالقوة لکن القسمة بالقوة للحرکة تکون بازاء قسمة المسافة
او الزمان ولا تقف الی نهایة فلو اعتبرت هذه القسمة مطلقا کانت کل حرکة غیر متناهیة فی العدة فیکون
القوة علیها غیر متناهیة بحسبها بل انما یعتبر من ذلک ما یکون بفرض احد مقادیر محفوظ العدة به الکثرة
فتتناهی او لا تتناهی لکن اللاتناهی فی العدة بحسب انقسام المسافة بهذا النحو من القسمة یرجع الی لا تناهی
المسافة وقد عرفت استحالته بل الذی یمکن هو ما یکون بتکرر المسافة کما فی المستدیرة والعدة فیها
وان کانت بالقوة لکنها قریبة من الفعل جدا اذ بمجرد فرض نقطة تکون کالمبدأ تنقسم الحرکة المتصلة
الی دورات ومن ههنا ربما یوهم کلامهم ان للافلاک حرکات غیر متناهیة بالفعل قال الشیخ ان
حرکة السماء انما بالمعنی الذی نقول له یعنی التوسط فهی واحدة باقیة فیها ابدا واما الحرکة بالمعنی القطعی فیشبه
ان یکون کل دورة حرکة واحدة ثم الا ان الدورات لا تتحدد الا بالوضع فتلخص ان اللانهایة فی القوة
انما یمکن بحسب المدة والعدة فلینظر انه هل یجوز ان یکون قوة جسمانیة غیر متناهیة کذلک فنقول لو امکن

لو امكن وجود جسم غير متناه وحلول قوة محركة فيه لكانت هذه القوة كما هي غير متناهية بحسب امتدادها بالعرض بامتداد
الجسم كذلك تكون غير متناهية البتة في المقوى عليه من جهة المدة والعدة بل الشدة ايضا فان اللاتناهي
في الشدة وان استحال في ذاتها واستحال اجتماع اللاتناهي في المدة في حركة واحدة لكن جاز ان
يستلزمه المفروض المحال وذلك لانه كلما ازداد الجسم حجما يزداد القوة السارية فيه وكلما ازداد القوة
ازداد ما بازائه من المقوى عليه فاذا بلغ ازدياد حجم الجسم الى لا نهاية كانت القوة وما بازائها من المقوى عليه
كذلك كيف لا ولو كان المقوى عليه في المدة والعدة متناهيا لكان قوة جزء ما من الجسم هي القوة قوية
على جزء من الامر الذي عليه القوة فاذا ضوعف من الفاعل جزء يتضاعف بازائه من ذلك الامر جزء ينفذ
ذلك الامر المتناهي بازاء جملة متناهية من ذلك الجسم تكون قوة تلك الجملة قوية على ذلك الامر المفروض بازاء الكل ف
تبقى من الجسم جملة غير متناهية ويكون لها قوة وتقوى على زائد على المفروض هف واما الجسم المتناهي فلا
يمكن ان يكون القوة الحالة فيه قوية على غير متناه بحسب المدة والعدة المنتظمة المرتبة جدا المدة لانها
لو كانت تقوى على غير متناه فجزء القوة لا بد وان يقوى على شيء من جنس ما يقوى عليه الكل اذ القوة
سارية في الجسم فيكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل ويقوى على من الجنس الذي للكل فاما ان يكون ما يقوى الجزء
على تحريكه هو ما يحركه الكل فان تساويا في تحريكه من ان في العدة والمدة لا يكون للكل فضل على الجزء وان كان
ما يقوى عليه الجزء من العدة والمدة انقص يكون نقصانه لا في جانب المبدأ بل في الجانب الآخر فيكون
في ذلك الجانب متناهيا ثم الكل انما يقوى على ما تزيد عليه زيادة محدودة لان الجسم انما يزيد على جزئه
زيادة محدودة فكذا الحال فيما بازائهما من القوتين باعتبار ما تقويان عليه فما يقوى عليه الكل ايضا متناه واما ان
يكون ما يقوى الجزء على تحريكه اصغر فالكل ايضا يقوى على تحريكه فيتسق الكلام فيه ليظهر الخلف والكلام في هذه
التقديرات كالكلام في التقديرات التي فرضنا في قوام الملازمة في ابطال الخلاء فلسنا نحتاج الى اعادته
المناسبة بالفعل بل نقول بالتقدير مناسبة بحسب الحكم غير متناه على نحو التقديرات التي فعلها اللبيبان وبالجملة ليس

العائق في ذلك من طبيعة القوة ولكن من طبيعة الامور التي ليست توجد فنقول ان ههنا فرقا بحيث لو كانت
الامور توجد على نحو كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا ولو كانت قوة متناهية في جسم متناه لكانت
بحيث لو كانت الامور توجد كذا لكان طباعها يوجب كذا وكذا فتبين انه لا يجوز ان يكون في جسم متناه قوة
غير متناهية بالقياس الى المدة والعدة المتصلة واما بالقياس الى العدة المختلطة فلا يمكن استعمال هذا
البيان بعينه فان العدة المعدودة اذا كانت انقص من عدة اخرى لا يلزم ان تكون متناهية
كدورات الفلك الثامن والواحدات الغير المتناهية فانها انقص من دورات الافلاك الاخرى
والالوف الغير المتناهية واما الزمان فلا يجوز ان يكون زمان متصل معتبر من الآن اقل من غير المتناهي
المبتدي من ذلك الآن الا متناهيا لكن اذا كانت الكثرة المختلطة ملتئمة من آحاد ترتيب كل منها
غير متناه نقول ان القوة الجسمانية اذا لم تقو على ترتيب حد ما بعينه فلا تقوى على ترتيب اثنين فاذا لم تكن
الكثرة منتظمة اصلا الا في ترتيب حد ولا في ترتيب اثنين لم ينتظم منها عدد من العلم فان قيل يجوز ان يكون
لجملة الجسم قوة فاذا قسم بطلت فلم يكن لجزئه قوة من جنس ما للكل كما ان القوى التي توجد في المركبات
بعد المزاج لا تكون لشيء من الاركان التي امتزجت عنها والواحد من المحركين للسفينة لا يقدر على تحريكها
قلنا ان القوة وان كانت للجسم حال اجتماع الاجزاء وامتزاجها لكنها تكون سارية في جملته فيكون البسيط
اذن في حال الامتزاج محلا للقوة الحاصلة بعد المزاج وان لم يحملها حال الانفراد ونحن ناخذ جزء الجسم
معطوبا منها حتى يمكن ان لا يحمل شيئا من القوة بل نعين جزءا منها وهو بحاله فنعرف حال ما يصدر
عن القوة التي فيه وحدها والواحد وان لم يقدر على تحريك السفينة يقدر على تحريك ما يصغر منها فان قيل ما
ذكرتم من البرهان انما ينتقض على قوة تحرك غير الجسم الذي هي فيه لا على قوة تحرك ما هي فيه اذ كل من القوة وبعضها
انما يحرك ما حل فيه من كل الجسم وبعضه فلا كل القوة يحرك بعض الجسم ولا بعضها كله واذا لم يجتمعا على
تحريك شيء واحد لم ينتسق الكلام الى الخلف قلنا ليتذكر حديث اعتبارنا القضية شرطية وتقديرية

ولتقديرية فان قيل القوة الغير الجسمانية القوية على تحريك الفلك بلا نهاية ان افادت فيه شوقا عزيا وميلا
بها يتحرك الفلك فتكون القوة الجسمانية هي المباشرة للتحريك الغير المتناهي وان لم تفد الا الحركة كان الفلك
قسرا وهو لا يدوم عندهم قلنا اذا افادت شوقا وميلا لا تكون القوة الجسمانية مبدأ للحركة الغير المتناهية الا باعتبار
فيها بانفعالات غير متناهية من مفارق ونحن لا نمنع ذلك وان لم تفد شوقا وميلا لم يلزم ان يكون ذلك قسرا
فان القسر ما يكون على خلاف الطبع فان قيل انه ليس من المستحيل ان يبقى جسم ابدا فتبقى قوته دائما فتحرك دائما
كما ان الارض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض سكنت من طبيعتها دائما قلنا ذلك وان لم يكن بينا الاستحالة
لكنه مستحيل لما بينا والسكون ليس فعلا بل عدما على انه من المستحيل دوام الارض وسائر الاجسام القابلة للكون
والفساد فضلا عن قواها هذا تقريب البرهان والتقصي عما يرد عليه على حد كلام الشيخ وذكر انه فتش عن هذا البحث
حق التفتيش مع بنيه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من تخرف في العلوم ويأخذ القوة الغير المتناهية كانها
في نفسها شيء غير متناه ويحتج خلفا بانها يلزم ان تتضعف او تستضعف او تكون لها نسبة اخرى الى العلم
ان القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية بل معنى قوة غير متناهية ان مقابلها من المقوى عليه
غير متناه فيكون غير المتناهي بمرتين وثلثة واربعة واكثر من ذلك من جنس واحد او من اجناس مختلفة فلا يلزم
تضعف الغير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل بل يجب ان
حول ما بيناه انتهى وانا اقدم مقدمتين الاولى ان القوى الجسمانية اذا انقسمت بانقسام المحل في الوهم يكون
كل جزء منها يقوى على شيء مما يقوى عليه الكل ويكون ما يقوى عليه الكل هو مجموع ما يقوى عليه الاجزاء ولست
اعني بذلك انه لا يقوى الكل الا على جملة ما يقوى عليه الاجزاء منفردة فان ذلك مما لا يصدق اذ ربما
يفيد الاجتماع زيادة على ما يقوى عليه الآحاد وربما تكون القوة متعلقة بالجسم بشرط اجتماع اجزائه فلا يصدق
انفراد اجزاء القوة بل اعني انه اذا قسمت القوة في الوهم توزعت في الوهم ايضا الحركة الصادرة عنها على
اقسامها لكن بشرط اجتماع الاجزاء ويكون نسبة قسم من القوة الى كلها كنسبة نصيبه من الحركة الى كلها ولست اعني

بذلك ان كل قسم من الحركة بخصوصه بازاء قسم من القوة بخصوصه بل مجرد ان النصف مثلا بازاء النصف والربع بازاء
الربع والثانية ان توزيع الحركة على اقسام القوة يكون بانحاء مختلفة فان اعتبرت حركة الجسم بسرعة مخصوصة شيئا
وحدانيا ولاحظت تأتى القسمة فى امتداد المسافة او الزمان كان توزيع الحركة من جهة المسافة او الزمان فيكون
بازاء نصف القوة مثلا حركة جملة الجسم بتلك السرعة فى نصف المسافة او المدة ومع انحفاظ السرعة تكون المسافة والمدة
متطابقتين منقسمتين كل منهما بازاء اقسام الآخر ولا يكون من قسمة الحركة من جهة المسافة وقسمتها من جهة الزمان فرق
الا فى اللحاظ والاعتبار وان اعتبرت الحركة بتلك السرعة فى تلك المسافة والمدة شيئا وحدانيا ولاحظت
تأتى القسمة فى امتداد الجسم المتحرك كان توزيع الحركة من جهة الجسم المتحرك فيكون بازاء نصف القوة حركة نصف الجسم
بتلك السرعة فى تلك المسافة والمدة وان اعتبرت حركة جملة الجسم فى تلك المدة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا
ولاحظت تأتى القسمة فى امتداد المسافة يكون التوزيع باعتبار المسافة من غير ان تنتصف المدة بل
ينتقص السرعة لكن هذا لا يكون قسمة لتلك الحركة بعينها على ما هى عليه بالفعل واما اذا اعتبرت حركة الجسم فى
تلك المسافة من غير انحفاظ السرعة شيئا وحدانيا فلا يمكنك توزيع الحركة على اقسام القوة بتقسيم المدة البتة
اذ لا تزيد المدة بازدياد اجزاء القوة بل تنتقص فان قلت ان الحركة الواحدة كيف تتوزع على اقسام
القوة بانحاء مختلفة فادفع بانه لا ضير فى ذلك عند تعدد الاعتبارات وتذكر انا لا نعنى بالتوزيع كون كل
قسم بخصوصه من تلك بازاء قسم بخصوصه من هذه بل ان النصف مثلا بازاء النصف ثم اذا كانت هناك
حركات متعددة بالفعل او بالقوة منتظمة مترتبة سواء كانت فى ترتيب واحد او ترتيبات متعددة فاذا قسمت
القوة ولوحظ تأتى انقسام الحركة فى امتداد سلسلة العدة او سلاسلها اى بحيث يكون بازاء كل قسم من القوة سلسلة الحركات
او كل من سلاسلها بحسب اقسام القوة اذا تمهدت المقدمتان فاقول لو وجدت قوة حالة فى جسم متناه على حركة
غير متناهية بحسب المدة او العدة المنتظمة فى ترتيب واحد او ترتيب كل منها غير متناه ولم تكن احاد ترتيب مختلفة فنصفنا
القوة بتنصيف محلها تنتصف الحركة بانتصاف امتداد المدة او امتداد سلسلة العدة وكذا الحال لو قسمنا القوة

القوة اثلاثا او ارباعا لكن المدة الغير المتناهية والعدة الغير المتناهية لا تقبلان التضعيف في الامتداد
لا سيما اذا كانتا مبتدأتين من مبدأ معين كذا القسمة الى الاثلاث والارباع البتة وكذا الحال
اذا ضعفنا الجسم فالقوة الغير المتناهية فتضعف القوة ويلزم ان يكون ما تقوى عليه من المفروض
او وحدة مفروضة بعد التضعيف ضعف ما كان تقوى عليه من ذلك المبدأ قبل التضعيف او يزيد و
يكون نصفه مما تقوى عليه بعد التضعيف في امتداد المدة والعدة بازاء القوة السابقة والضعيف بازاء
الزائدة فتبين المطلوب باقوم حجة لا يدخنها شبهة ولا تلبيس وسقطت المؤنات التي تكلفها الشيخ
الرئيس ولعل ما ذكرناه هو ما رامه من نسبه الشيخ الى انحراف لكنه اجمل وتسامح فعليك بالانصاف
ثم ما ذكره الشيخ من ان تحريك جزء القوة جسما من مبدأ معين يكون انقص من تحريك الكل اياه من
ذلك المبدأ فينقطع ان اراد به ان يكون هناك حركتان على حدتين من مبدأ واحد احدهما انقص من
الاخرى فينقطع ففيه انه لا يجب ان يكون انقص مدة ونقصان في العدة لا يوجب الانقطاع اذا
كانتا مختلفتين بحسب السرعة كدورات الفلك الثامن بالقياس الى دورات الافلاك الاعلى والشيخ بنفسه
يعترض بمثل ذلك على غيره وان اراد ان تحريك كل القوة من مبدأ يكون شطر منه مبتدأ من ذلك المبدأ
على ذلك الاتساق بازاء شطر من القوة فينقطع لا محالة فذلك مما يكون بما مهدناه من المقدمتين و
لا يحتاج الى تجشم تلك المؤنة التي تحملها **قلت الفصل** وبالحري ان يبين ان كل ما لا يمكن
خلو الجسم عنه كالحيز والمقدار والشكل وبعض الكيفيات فان شيئا منه طبيعي وذلك لان مطلق التحيز مثلا
يمتنع خلو مطلق الجسم عنه فلا يمكن استناده الى ما يمكن خلوه عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها وكالقاسر
ثم اي جسم كان يمكن بالقياس اليه وحده مخلى لطبعه يكون مطلق الحيز له في ضمن معين لا محالة واذا كان حينئذ
الخارج فيكون ذلك من طبيعته فتبين من ذلك انه لا يكون للجسم حيزان مباينان طبعا وان الا لم يترجح له واحد
منهما والطبيعة النوعية البسيطة ان انتفى القاسر بالكلية لم يوجد منها الا فرد واستدعت له مقدارا

وشكلا وحيزا على حسب ذلك ثم اذ فيه قوة التحيز فالحيز الطبيعي له هو حيز جملة اجزائه التي فيه بالقوة وكان
جملة احياز الاجزاء ثم الحيز الطبيعي للجزء المتصل المفروض او المنفصل المحقق من حيث خصوص فرديته
بالفعل هو اقرب حيز اليه على حسب مقداره وشكله من تلك الاحياز من حيث هو اقرب اليه ولا يكون
الاقرب اليه الا واحدا هو الحاصل له ان كان في شيء منها فان نقل منه الى بعض آخر منها بالقسر
صار ما صار اليه طبعيا لصيرورته اقرب اليه ح وان لم يكن في شيء منها فالاقرب اليه هو الاقرب
منها الى حيز ما هو فيه فيتحرك اليه ان لم يعق وتخصيص البعض بالاقرب اليه لشيء من الاسباب التي لا يمكن
بالقياس الى خصوص فرديته فقد انهار اسا واما المركب فلما لم يكن عند عالم يخلق له حيز خارج عن احياز
البسائط ثم تركيبه ان لم يحصل الا بالقسر بالقياس الى طبائع البسائط لكن لا يكون قسريا بالقياس الى
طبيعته ويكون له حيز طبيعي هو حيز الغالب من اجزائه اما مطلقا او من جهة الحيز ولا يكون للمعتدل الحقيقي حيز
طبعيا ولا منافرا بالطبع او حيزه الطبيعي هو ما اتفق حصوله فيه وظني ان الطبعي للمركب انما هو باعتبار
ماله من نسبة الخفة والثقل او بحالة المتوسطة على حسب ما تقتضيه تركيب بسائطه فلا يكون حيز مركبات النار
الساذج او الارض الساذجة البتة وحيز المعتدل هو الوسط بين حيز الخفيف والثقيل **اقول** اذا افضى
الكلام بنا الى ان الحركة الطبيعية انما تكون عن حالة غير طبيعية الى طبيعية فبالحري ان نبين ان كل
معنى عام لا يمكن خلو الجسم عنه بالكلية فان شيئا منه طبيعي له والمراد بما لا يمكن خلو الجسم عنه اعم مما لا يمكن
خلو جسم ما اصلا عنه فيكون لكل جسم شيء منه طبعيا ومما لا يمكن خلو بعض الاجسام عنه فيكون لذلك
البعض شيء منه طبعيا فالاول كالمقدار والشكل والحيز فان الجسم لا بد وان يعرضه المقدار فلا بد وان
يتناهى في الجهات فيحيط به احاطة تامة حد او حدود فيحصل له هيئة من تلك الاحاطة هي الشكل ولا محالة
يكون له حيز يباين به سائر ما يفرض معه من الاجسام في الجهات اما وضع كما في الجسم المحيط بالكل او وضع
اعني مكانا مع وضع بالنسبة الى المحدد والجهات فهذا هو الاعم المراد بالحيز والثاني كالكيفيات الملموسة

١٣٩

الملموسة الاولى للاجسام السفلية وكالالوان والطعوم والروائح لبعضها والصور الربان في الحيز فلو ان

اوجد المادة امتنع خلو الجسم مطلقا عن الحيز مطلقا فلا يكون مطلق الحيز مستندا الى ما امتنع خلو مطلق الجسم

عنه كالطبيعة الخاصة وما يختص بها من لوازمها وكالقاسر مطلقا اذ يمكن وجود مطلق الجسم بدون طبيعة مخصوصة

فرضته وبدون ما يختص بها وكذا بدون القاسر مطلقا ثم نقول ان كل جسم فتخليته مع طبيعته بحيث لا يكون

هناك قاسر يؤثر فيه اثرا غريبا ممكنة بالقياس اليه وان امتنع فلامر خارجي اذ لو خلى كل جسم يكون لا محالة

له حيز معين اذ لابد من مطلق الحيز ولا يمكن ثبوت المطلق الا في ضمن معين ولابد لترجيح ذلك المعين من

مرجح ولا يمكن ان يكون المرجح هو القاسر لفرض التخلية ولا الجسمية المشتركة بل الطبيعة او ما يستند اليها فيكون

ذلك الحيز طبيعيا له ووجود الجسم بدون فاعل والمكان غير ممكن لكن نسبة الفاعل الى جميع الاحياز السواء

فلا يمكن تعيين الحيز منه بالمكن الطبيعة الجسم خصوصية معه ثم انه تبين مما عرفت انه لا يكون لجسم حيزان طبيعيان

متباينان والاكان نسبتها اليها على السواء فلا يترجح له واحد منهما وانما دعانا الى القول بالحيز الطبيعي

وجوب الترجيح ثم ان ههنا تفصيلا وهو ان الجسم بسيط او مركب اما البسيط فاذا وخلى الى طبيعته مخلى من

غير ان يعرض معه كاسر يؤثر اثرا غريبا والحالة غريبة عارضة للمادة سابقة على الطبيعة او طارية بعدها

وكذلك ينبغي ان يتعين لحاظ الابداع فح لا يكون هناك كثرة بالعدد بل انما يوجد منه فرد واحد تقتضيه

الطبيعة مقدارا مخصوصا وشكلا وحيزا مناسبا وهذا هو الحيز الطبيعي الحق ولا يكون الا واحدا لان

الجسم يمكن تجزيته في الوهم بل في الاعيان ايضا من حيث هو جسم وربما يمكن ذلك من حيث خصوص

طبيعته ايضا وبالجملة ففيه اجزاء بالقوة ولكل جزء منها حيز بالقوة ففي حيز الجسم احياز بالقوة وحيز الجسم هو

حيز جملة تلك الاجزاء من حيث الجملة وهذا ظاهر كانه جملة احياز الاجزاء وهذا على سبيل التحليل فلو ان تلك

الاجزاء او وصلت من حيث انها جملة واحدة كانت ذلك الجسم الواحد بعينه كذلك يحمل ان

تلك الاحياز او وصلت جملة واحدة كانت حيز ذلك الجسم الواحد بعينه لكن الامر بخلافه ليس كذلك فان

السطوح المتوهمة فيما بين تلك الاجزاء معتبرة فى احياز الاجزاء المتفرقة و فى مجموع تلك الاحياز المجتمعة و هى
ملغاة راسا فى حيز جملة الاجزاء من حيث الجملة اعنى حيز الجسم ثم الحيز الطبيعى للجزء من حيث هو جزء ما هو
اقرب اليه من الاحياز المناسبة لمقداره و شكله المتوهمة فى الحيز الطبيعى للكل فالجزء المتصل حيزه
هو ما فيه من تلك الاحياز المتوهمة فى الحيز الطبيعى للكل فاذا انتقل عنه الى آخر من تلك الاحياز
اما بالقسر كما اذا انتقل بعض مياه البحر الى موضع البعض بالتموج و اما بارادة من النفس المتعلقة بالكل كما اذا
انتقل بعض اجزاء الفلك الى موضع البعض كان المنتقل اليه هو الحيز الطبيعى لانه صار اقرب اليه فالجزء المتصل
عن بسيط المفارق لحيزه الكلية فى الحيز يطلب الحيز الطبيعى ان يتصل بالكلية على اقرب الانحاء بحيث
يكون الكل بعد الاتصال على الشكل الطبيعى و يكون الجزء فى اقرب حيز من الاحياز المتوهمة فى الكل
فرض الاتصال الى حيزه الذى فيه عند الانفصال و المفارقة فان لم يتيسر له الاتصال لعائق من
خارج او من الطبيعة بالعرض كما فى الاجزاء المنفصلة من الارض فان الطبيعة من حيث هى و ان اقتضت
الاتصال لكن اليبس الطبيعى كما انه يحفظ الاتصال ما لم يطرء الانفصال كذلك يحفظ الانفصال بعد
طريانه بعارض فيمنع من الاتصال من هذه الجهة فح انما يطلب الجزء التماس بالكل و من المنفصل المماس
فى الانتقال عن بعض الاحياز الى البعض على المتصل و بالجملة فيقتضى الجزء من حيث هو جزء هو الاقرب من الاحياز
المناسبة له المتوهمة فى حيز الكل و تعين الاقرب اليه انما يكون من خارج فان قلت طبيعة الكل ايضا يجوز
ح ان لا تقتضى امرا معينا بل ما هو اقرب اليه من عدة احياز متباينة فاذا كان فى احدها كان هو الاقرب اليه فلم يطلب
الآخر و ان لم يكن فى واحد منها طلبت ما هو الاقرب منها الى الحيز الذى هو بالقسر فيه لا يقال اذا كان الحيز
الطبيعى للكل واحدا كان اقرب الاحياز المتوهمة فيه للجزء ايضا واحدا فجاز ان يطلبه الجزء و اما الكل فاذا كان له احياز
متباينة متعددة بحيث يكون نسبته الى كل منها على السوية فلا يتعين الاقرب منها اليه فلا يكون له
حيز طبيعى لانا فرضناه لا اقرب و لا اقرب هناك ثم انه ح ان لم يكن هناك عائق عن التوجه

الى شيء منها لا يتوجه الى كل منها البتة فان لم يتوجه الى شيء منها لم يكن شيء منها طبيعيا وان توجه الى البعض
كان هو الطبيعي لانا نقول ربما يمكن تموج الجزء ايضا بحيث لا يكون الاقرب اليه من الاحياز المتوهمة في حيز الكل
واحدا لكما اذا فرض جزء من النار بحيث ينطبق مركزه على مركز الارض ثم اذا وقع الكل بحيث فرضتم تكون
ح بعض اجزائه اقرب الى بعض الاحياز وبعض آخر الى بعض آخر فاذا كان التجزي اهون على الطبيعة من مفارقة
الحيز ولم يكن الاحياز الطبيعية محددة من جميع الجوانب على السواء تجزى الجسم طلب كل جزء منه ما هو اقرب
اليه واذا كان مفارقة الحيز اهون على الطبيعة من التجزي لم يتجزء وسكن في الوسط لعائق هو تساوي النسبة
كل الجسم الى تلك بعدة مع الاباء عن التجزي كذا اذا كانت الامكنة محددة به من جميع الجوانب على
السواء مع تباينها ان لم يمن ذلك فانه لا يمكنه التجزي ح البتة وذلك كما قال الشيخ انا لو توهمنا النار في
مركز الفلك لا يميل جزء منها الى جهة كان تعين لها السكون لكن القسر لها كانت تقتضي ان يخرج
عن حد في وسطها تنبسط عنها الى الجهات بالسواء الى ان يلقى كل جزء من المنبسط ما هو اقرب اليه من
المكان الطبيعي وحينئذ لا يقدر على النفوذ فيما يحيط به من الماء والهواء اذ النفوذ انما يكون بالخرق والخرق
يكون في جهة وهذا انبساط من جميع الجوانب فيكون سكونه بالقسر ايضا فان الخلاء مما لا يجوز ان يحدث
في الوسط عند الخرق وهذا القسر عارض عن الطبع هو بحسبه جدا فالجواب ان الاقرب من الاحياز انما يتعين
بامر خارج عن الطبيعة فلا ضير في ذلك بالقياس الى الحيز لانه لا يكون مبدعا ولا يمكن بالقياس اليه
تخلية الطبيعة بنفسها بالكلية اذ لو خليت لم يكن هناك جزء بل انما يحصل جزء من الماء مثلا اما بتجزية طارية
على الماء في الاعيان او في التوهم فتتعين مواضع الاجزاء واحيازها بتلك التجزية المحصلة لها واما بخلع ذوة
جسم آخر صورته ولبسها صورة الماء لا محالة كانت لها قبل لبسها بالمائية وضع مخصص لاقرب الاحياز اليها
من جملة الاحياز التي بالقوة في حيز الماء فان لم يتعين الاقرب اليها من تلك الاحياز ولم يتات له التحيز
يسكن بالقسر حيث كان كما ذكرت واما الماء من حيث هو ممكن تخليته مع طبيعته ولا بد حينئذ ان يتعين له حيز لان خارج

واما المركب فلا يكون له حيز على حدة اذ التركيب لا يورث زيادة فى احجام الاجسام فلا يحتاج بسببه الى حيز زائد على احياز البسائط وايضا لا يتصور للمركب وجود مبدع اى وجود محصل من غير سبق زمانى بمادة ثانية فان نوعه ان كان قديما لكنه فى مرتبة مطلق الفردية يكون مسبوقا فى لحاظ العقل بالمادة المتصورة بصورة بل الصور المتخصصة بوضع كل فرد خاص منه يكون مسبوقا بالزمان وبالمادة كذلك مسبوقية زمانية ايضا ويكون اركانه لا محالة ان خليت وطباعها طالبة لاحيازها جائزة عليها الحركة المستقيمة فلو كان له حيز على حدة فاما ان يكون خارج المحدد الذى سبينه وهو باطل اذ لا يكون خارجه جهة فلا يكون فيه جسم يجوز عليه الحركة المستقيمة التى لا بد وان يكون من جهة اولى جهة على انه لا يكون خارج المحدد لا خلاء ولا ملاء كما تبين فى موضعه او داخله فيكون اما بعينه حيز الجسم الآخر ايضا فيكون لحيز واحد جسمان بالطبع وسنبطله او لا وح فلا اقل لنسلم امكان الخلاء فى مرتبة وجود البسائط المتقدمة على مرتبة وجوده المقارنة لمرتبة وجود المحدد وسيأتيك تحقيقه عند الكلام فى امتناع ان يكون الحاوى على الهيولى ثم ان كلامهم قد اضطرب فى ابانة الحيز الطبيعى للمركب حتى ان الشيخ الصناعة رئيس الحكماء قال فى الاشارات انه بالقضية الغالب فيه اما مطلقا واما بحسب مكانه واما بحسب وجوده فيه اذا تساوت المجاذبات وقال فى النجاة ان الامكنة الاولى للاجسام البسيطة لان المركبة اذا ركبت لم تخل اما ان تركب من اجزاء متساوية القوى فيتساوى فيها استحقاق التمكن فى احياز الاجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع من امكنة البسائط ولا ايضا لها بالطبع مكان غير تلك الامكنة لان الاجزاء كلها تتفق فى ان ذلك المكان مكان خارج عن طبعها اذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الاجزاء وليس يحملها الاجزاء مكان خارج عن امكنة الاجزاء الا منها وان لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعى هو مكان الغالب اما اذا كان الجسم المركب من بسيطين فقط فيمكن ان يكون التركيب فيه من قوى متساوية لانه اذا كان مكانا بالبسيطية متجاورين كان مكانه الطبيعى فى الحد المشترك بينهما ولا يمكن ان يتركب من اجزاء متساوية فى القوى فوق اثنين حيث

١٤٣

البتة فان تحرك الى جهة مكان من الامكنة بالطبع فقوة بسيط ذلك المكان فيه غالبة فان سكن في حيز من
الاحياز بالطبع فقوة بسيط ذلك الحيز فيه غالبة بالطبع صح ان لا يتحرك ولا يسكن فاذا لا يتركب من بسائط
فوق اثنين متساوية القوى شيء ولهذا زيادة تلخيص مكانها الكتب المبسوطة وقال في الشفاء ان تركيب المركب
لا يخلو اما ان يكون عن بسيطين او اكثر من بسيطين فان كان من بسيطين فاما ان يكونا متساويين في القوة او احدهما اغلب
فان كانا متساويين في القوة ولم يتفق ان كان وضع احدهما يحاذي جهة الآخر تفرقا ولم يجتمعا الا بقسر
جامع وان توجهت حركاتهما وبعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما وقسر كل واحد الآخر فوقفا الا ان يطرأ
على احدهما معين او يكونا في الحد المشترك من الحيزين فيجوز ان يقفا فيه بالطبع وان غلبت قوة احدهما وقسر على
المزج حال كان المكان الطبيعي مكان الغالب وان كان عن اكثر من بسيطين وفيها غالب فالحيز للغالب وان
تساوت غلب البسيطان اللذان جهتهما واحدة بالقياس الى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب
في اقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب لم يتجاوزه اذا انجذب عنه الى الجانبين ببعد ارادة الاسافية
عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا ينطلب لتخالف الجذبين عسى ان لا يصح امتزاج من الاجسام
البسيطة يتلازم به الا وهناك غالب يجمع ويقسر الاجزاء الاخرى مانعا اياها عن الحركة الى احيازها
الخاصة او يكون الاجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها ان تفعل في الاجسام التي بينها وبين
كلياتها خرقا او تكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك البسائط انتهى وانما قلنا او لم
باسرها بالغاظة لتحيط بها ولا يبقى لك تطلع مستشرف اليها واعتبر التساوي في القوة دون
الحجم والمقدار لان المتساويين في المقدار قد يختلفان في القوة فانه لو اخذ مقداران متساويان
من الارض والنار فربما كان اقتضاء الارضية للميل السافل اقوى من اقتضاء النارية للميل الصاعد
او بالعكس بل ربما كان الناقص في المقدار زائدا في القوة والمراد انه انما اعتبر ذلك لان الماثلة
قد يكون بينهما تخلخلا فلا يقاوم الهواء في طلب المكان الطبيعي مقاومة تامة وان تساويا في الحجم فليتامل

يكاد يلحق بالضروريات ان الاكثر يتبع الخفة والثقل يكون على حسبها ولا خفاء في ان المركب ان فرض
غلبة النار فيه بالاسباغ خفته خفتها وكذا ان فرض غلبة الارض فيه بالاسباغ ثقله ثقلها فلا يكون مكان المركب للنار
او الارض القسم بما اتفق عليه كلمات الشيخ وتقييد الاسباغ ليقبول من ان المركب كالمغلوب لم يبعد كذا لم يمكن الاحتمالات
من ان المركب من العناصر الاربعة على السواء مكانه ما اتفق وجوده فيه وما ينطق به النجاة
من انه لا يكون مكانا طبيعيا الحيز ولا منافرا له بالطبع مما لم يتحقق بعد فان المركب يكون لا محالة
اثقل من بعض العناصر واخف من بعض فلا يوافقه شيء من امكنتها بل يكون مكانه الوسط بين مكانيهما
والكلام المفصل في هذا الباب هو ان المركب ان لم يكن هناك قاسر على المزج طلبت بسائطه
احيازها وانفصلت الا ان يكون التركيب من بسيطين وكان كل منهما في حيزه المركب بين حيزين ان يكون
البعض حائلا بين البعض الاخر وحيزه ويلتقي البعض على مقتضى الاجزاء وحيزه فيقف المركب حيث تتعادل
قوى البسائط لكن لعل الصحيح في الوجهين اتفاقية والوحدة اعتبارية وهناك حيثما ان كل منهما في
حيزه او حيث ان فضا عدا الكل في حيز غريب كما في الوجه الثاني وان كان هناك قوة قاسرة على المزج فالحين له
الحيز من جهته ما يحصل له من رتبته في الخفة او الثقل او التوسط بينهما والضابطة في ذلك ان يفرض النار
اذا كانت على حالتها الطبيعية في درجتين من الخفة والهواء في واحدة منها والارض في درجتين
من الثقل والماء في واحدة منه فان تساوت اقدار البسائط سواء كان التركيب من اثنين او اكثر فحكم
الكل ما عرفت من رتبة فان كان هناك اختلاط بين خفيف وثقيل حسب درجات الخفة الى درجات
الثقل فان تعادلتا اعتدل المركب والا قسم فضل الاكثر على اقل منهما على عدد البسائط
فالخارج من القسمة هو قدر درجة المركب في الخفة والثقل وان لم يكن هناك اختلاط بل
كان التاليف ثنائيا بين خفيفين او ثقيلين فضعف درجات المجموع قدر درجة المركب وان تفاوتت الاقدار
فان كانت النسبة بين الكل على حدة فانكر فرض واحد مقدار بعدد الجميع سواء كان ذلك الواحد

الواحد هو مقدار احد بسائطه اولا فقدّها ان الخطب ان يجعل كل قدر واحد جزءا على حدة ويرجع
الامر الى الضابطة المذكورة في التساوي وان لم تكن النسبة بين الكل عددية لم يمكن تعيين درجة
المركب على الوجه العددي تحقيقا بل غاية الامر استعلام ذلك تقريبا باعتبار نسبة عددية بالتقريب
وارجاع الامر الى تلك الضابطة ولنزيد ذلك توضيحا فنقول اذا تساوت الاقدار فان كان
التركيب ثنائيا اما من الطرفين او الوسطين او كان رباعيا فالمركب معتدل ولا يتصور الاعتدال
مع التساوي في التركيب الثنائي من طرف ووسط بل المركب منهما يكون في درجة ونصف من
الخفة او من الثقل لكونهما متوافقين كالنار والهواء والارض والماء او في نصف درجة لكونهما متخالفين
كالنار والماء والارض والهواء ولا في الثلاثي اصلا بل يكون المركب في ثلثي درجة من الخفة او الثقل
ان كان الساقط من الاربعة احد الطرفين وفي ثلث درجة ان كان الساقط احد الوسطين وان تفاوت
المقادير فلا يتصور الاعتدال في التركيب الثنائي من الطرفين او الوسطين او من طرف ووسط
متوافقين بل انما يتصور في التركيب من طرف ووسط متخالفين اذا كان الوسط ضعف
الطرف واما في الثلاثي فان كان الساقط احد الطرفين فانما يعتدل المركب اذا كان الوسط
المخالف للطرف زائدا على مجموعهما بمقدار الطرف منهما وان كان الساقط احد الوسطين فانما يعتدل
اذا كان الطرف المخالف للوسطين ناقصا عن مجموعهما بمقدار نصف الوسط منهما مثاله ان يكون النار
جزءا والهواء جزءان فان ضم اليهما الماء اربعة اجزاء وبدله الارض جزء يكون المركب معتدلا واما
في الرباعي فيعتدل اذا كان كل من طرف ووسط مساويا لنظيره او كان فضل احد الطرفين على
الاخر نصف فضل الوسط الموافق لذلك الاخر على الموافق له كان يكون كل من النار والارض
جزءا وكل من الهواء والماء جزءين او يكون النار جزءين والارض جزءا والماء ستة اجزاء والهواء اربعة
وما يوازي ذلك لا يكون معتدلا كان يكون النار اربعة والهواء ثمانية والماء جزءين والارض او يكون

المركب في سبعة اعشار من الخفة او يكون النار جزء والهواء جزئين والماء ثلثة والارض اربعة فيكون
المركب في سبعة اعشار درجة من الثقل الى غير ذلك اذا كانت العناصر كلها على قواها الطبعية وينتقص
منه قوة عنصر يجبر نقصانه بالزيادة في مقداره فان قلت ما ذكرت كله انما هو بالنظر الى قوى البسائط
وامتزاجها في المركب لكنه يجوز ان يفيض عليه صورة نوعية تفيده خفة او ثقلا لا على ما تقتضيه الاجزاء
اليس الذهب اثقل من الارض قلت لعل الخفة والثقل على شاكلة الكيفيات الاربعة الاول من خواص
لا تفيدها الصور النوعية في المركبات على خلاف ما تقتضيه امتزاج البسائط كيف لم يحكم
للمركبات من حيث هي مركبات الكلية فلا يكون لها من حيث هي خفة وثقل غير ما تقتضيه اجزاؤها فان
الخفة والثقل انما هما للوصول الى الامكنة الطبعية ولعل الذهب لا يزيد ثقله على ثقل الاجزاء الارضية المنبثة
فيه وان زاد على ثقل ما يوازيه في الحجم من المدرة التي استلزمت تساويها من الاجزاء الهوائية
وما يؤيد ذلك ان الاجزاء الهوائية المائية تزيد حجمها على الاجزاء الهوائية والنارية التي في
قطعة تساويها من الذهب فاذا عرفت درجة المركب في الخفة والثقل فاعلم ان حيز المعتدل
هو الحد المشترك بين الماء والهواء واما غير المعتدل فان كان خفته او ثقله دون درجة يرتفع او
ينخفض عن هذا الحد مركز المركب بقدر ذلك من نصف قطره كان يكون الخفة او الثقل ثلث درجة
فيرتفع المركز او ينخفض بقدر الثلث من نصف القطر فاذا بلغت الخفة او الثقل درجة كان حيز المركب
حيز الهواء او الماء وان كان خفته او ثقله درجة ونصف درجة كان حيزه الحد المشترك بين النار والهواء
او بين الماء والارض فان زاد على ذلك لن يبلغ درجتين ارتفع المركب عن الحد المشترك
بين النار والهواء وانخفض عن الحد المشترك بين الماء والارض بقدر ذلك ان نقص عن ذلك
مع الزيادة على درجة انخفض عن ذلك الحد وارتفع عن هذا الحد فان قلت فعلى ما ذكرت يكون
حيز المركب من النار والهواء والماء اجزاء سواء حيث يرتفع مركزه عن الحد المشترك بين الماء والهواء

١٤٧

بقدر ثلثی نصف قطره ای ثلث قطره لکن ینبغی ان یکون حیزه حیز الهواء اذ الجزء الهوائی یطلب السکون
فیه والناری یجذب الی فوق والمائی الی تحت فالتجاذب من الجانبین لا یبطل السکون
الذی یقتضیه الهواء قلت الماء یقتضی السکون فی حیزه ثم الهواء المساوی له انما یقدر علی اشالته الی
الحد المشترک بین حیزیهما لا الی حیز الهواء نفسه ثم النار لا تقدر علی اشالة هذا المجموع الذی هو ضعفها الی
حیز نفسها ولا الی الحد المشترک بین حیزها وحیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کان ذلک المجموع مساویا
لها وکان حیزه حیز الهواء ولا الی حیز الهواء وانما کان لها ذلک لو کانت جزئین حتی یکون المجموع فی
خفته الهواء فلکیف یستقر فی حیز الهواء بالطبع هو اثقل منه واعلم انه قد یتوهم ان المرکب عن بسیطین متساویین
متمانعین فی الحرکة اذا کان اقرب الی حیز احدهما انجذب الیه لان الحرکات الطبیعیة تشتد عند القرب
من احیازها وتفتر عند البعد وتفصیحه ان الحرکة الطبیعیة انما تشتد عند القرب من الحیز الطبیعی لانه
کلما یقرب یرق ثخن الملاء المقاوم ولان الجسم کلما یتحرک یزداد سخونة فیزداد لطیفة الملاء المقاوم
وعلی هذا الوجه لا یکون الاشتداد منوطا بالقرب بل بامتداد زمان الحرکة وبالجملة هناک
اسراع فی الحرکة الی الجهة التی تتجه الیها بالمیل الطبیعی لضعف یحصل فی المقاوم لا لشدة
فی المیل نفسه والمرکب المذکور انما المیل فیه الی حیز بین حیزی بسیطیه لا الی الاقرب منهما
واما بسیطاه فمیلاهما الی امکنتهما حیثما کانا ولا یختلف المیل نفسه بالقرب والبعد وانما اطنبنا الکلام
فی هذا المقام لانا لم نستفد ممن سبقنا ما نؤمن به ونعول علیه والله یهدی من یشاء والامر کله بیده
قلت وکذا الکل جسم شکل طبیعی والبسائط لا تختلف فی الشکل اختلافها فی الاحیاز بل الطبیعی للکل
هو الکری والقوة الواحدة انما تفعل فی المادة المتشابهة فعلا متشابها والارض انما خرجت
عن الکرویة بالقسر وانما لا تعود الیها بالطبع لمنع یبسها عن ذلک بعرض حافظ للشکل فللطبع ان یکون
وللقسر ان یکون لصعب التقصی عن المنقض کما فی الافلاک من تقرر کرة فیها التداویر والکواکب

مولوی محمد یوسف

مختلفة المقادير متخصصة المواضع ومن اختلاف في المتممات بالرقة والغلظ وانا بعد اعترافي تصبو

مبلغي من العلم اقول ان العناية الالهية لما اقتضت ابداع كرات يكون احياز بعض في جوف

بعض او ثخنه او يكون ثلثة خارجة المراكز شاملة لمركز المحيط او غير شاملة لزم ذلك اقول ومثل ما ذكرنا

في الحيز تبين ان لكل جسم شكلا طبيعيا ومن شك بانه كما ان الفلك لا بد له من وضع ليس له

شيء من الاوضاع طبيعيا فلنجز ان يكون الجسم لا بد له من شكل ولا يكون له شيء من الاشكال طبيعيا

فلنعلم ان الوضع الذي لا بد للفلك منه هو ترتيب تباين به من سائر الاجسام ولا يمكن ان يكون له شيء

منه طبيعيا له بل هو حيزه الطبيعي او جزء من حيزه واما الوضع الحاصل باعتبار نسبة الاجزاء المفروضة

فيه الى غيره فكيف يكون مما لا بد له منه عند فرض تخليته عن جميع ما يجوز تخليته عنه ولا يكون حينئذ

جزء بالفعل فضلا عن نسبته للجزء الى امر آخر وكون الشكل متوقفا على النهاية لا يقدح في كونه لازما للجسم منه

عند التخلية عما يجوز التخلية عنه وقد ثبت وجوب النهاية للجسم ثم البسائط وان اختلفت في بادية

فلا تختلف في الاشكال بل الشكل الطبيعي للكل هو الكري وذلك لان القوة الواحدة انما تفعل في

المادة الواحدة المتشابهة فعلا متشابها وكل شكل غير الكرة ففيه اختلاف الافاعيل وكيف تخص الطبيعة

المتشابهة شيئا من المادة المتشابهة بفعل وشيئا آخر منه بفعل آخر ومن اين كان ذلك اولى بهذا وذلك

بذلك فان كان ذلك من ذات الفاعل او القابل ارتفع التشابه وان كان من خارج فعلى فرض التخلية

عنه يكون شكلا لا يكون فيه هذا الاختلاف فهو الطبيعي فاستقم وقد يعترض بالارض فانها مع طبعها ليست

كرية ولو كان ذلك لقاسر فيجب ان تعود الى الكروية عند زوال القاسر والجواب ان

ذلك لقاسر وانما لا تعود الى الكروية عند زواله لان يبسها يعوقها عن ذلك فان استشكل

بان يبسها طبيعي فكيف تقتضي طبيعة واحدة شيئا وما يعوقها عنه فالجواب ان عوق اليبس اياها

ليس بالذات كيف واذا لم يكن هناك قاسر كانت الارض على الكروية وكان يبسها حافظا لها

١٤٩

لكرويتها حتى لا يزول بادنى قاسر بل بعرض فان من شان الطبيعة حفظ الشكل الحاصل فان كان هو
الطبيعي حفظه وان كان هو القسري حفظه فعوقه عن الطبيعي انما هو لحصول القسري وما يشكل عليه في
الافلاك من تقرير تكثر فيها التداوير والكواكب وباقي المتممات من اختلاف بالرقة والغلظ فربما يكون
في جانب الاوج وغلظه في جانب الحضيض والامر بالعكس في المحوي لصعوبة التفصي عن ذلك
تاهت الافكار فمن زاعم ان ذلك ليس لطبائعها بل لفيضان صورة كمالية زائدة على بعض
من جرمها فيتميز منها كرة متصورة بصورتين هي تدوير او كوكب او فلك خارج المركز فيلزم
ان يبقى في المفروز عنه ثقب واختلاف ثخن ولم يدر ان التصور بصورتين مما برهن على امتناعه
في موضعه وانه كيف يفيض صورة على شيء من مادة متشابهة دون سائرها وليس هناك
استعداد ومن ارجع ذلك الى الفاعل فقد بنى قصرا وهدم مصرا ولو جاز ذلك بطل اصل
الدليل واثلم اصول كثيرة مؤسسة على امتناع ذلك ومن جاهم ان ليس هناك اجزاء
بالفعل والتداوير والكواكب والمتممات والخوارج اجزاء فرضية وهي ربما تختلف في
السرعة والبطوء في الحركات كما في المنطقة والقطب في جهات الحركة كالاوج و[illegible]
على الحكاية وانا بعد الاعتراف بقصوري مبلغي من العلم بل بضعف المنية البشرية عن اكتناه الامر
اقول ان الفلكيات كرات متكثرة من مواد مختلفة اقتضت عناية المبدع ان يكون احياز
بعض منها في اجواف بعض وان يكون احياز بعض آخر في ثخان بعض مراكزها خارجة
عن مركز ما هي في ثخنه شاملة كانت لمركز المحيط او غير شاملة فلا جرم يكون فيما هي فيه ثقب
او اختلاف بالرقة والغلظ ولولا اقتضاء العناية ان يكون في جوف الفلك بعض العناصر
فلك وعنصر كانت مصمتة كالارض فكما ان التجوف في اصل الابداع لمكان جسم آخر مبدع
معه حيزه في جوف هذا لا يوجب كثرا في فعل القوة كذلك حصول الثقب او ثقرات في الثخن

او اختلاف بالرقة والغلظة اذا كانت السطوح كرية والقوم لم يعنوا ببساطة الفلكيات ان الفلك
الكل بسيط غير منتظم من كوكب وعدة افلاك وكيف يسوغ ان يتفوهوا بذلك بل انه ليس فيه
امتزاج اجسام كامتزاج العناصر في المواليد او ان كلا من الكواكب والافلاك الجزئية المفردة
المفروزة عن الكواكب بسيط ليس فيه تالف **قلت** **الفصل** كل حركة انما هي بحالة انبعاثية
نحو الخروج من المبدء الى المنتهى تدافع العائق وهي الميل وربما يحس به مع تخلف الحركة
عنه كما في الحجر المسكن على اليد ثم ما لا يكون فيه ميل من طباعه بالفعل او بالقوة لا يمكن طرد حركة عليه لا
عن طباعه والا فليتحرك من قاسر مثلا في مسافة ما في زمان ما وليتحرك به ايضا في تلك المسافة جسم
في طباعه ميل معاوق وآخر نسبة ميله الى الميل الاول كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول ثم اذا تفاوتت الازمنة على حسب تفاوت الميول المعاوقة كان نسبة زمان
ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميلين بل كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول فتكون الحركة المعاوقة مثلها هذا وهناك القسر المقسور يختلف عليه تاثير الاقوى والاضعف
فالاقوى مطاوع والضعيف معاوق وليست المعاوقة للجسم بما هو هو بل لطباع يطلب القرار
على مكان او وضع وهو المبدء الذي نرومه فنقول كل جسم طبعي ففيه مبدء ميل مستقيم
او مستدير فانه ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فكان بالطباع فذاك والا فلا بد فيه
من مبدء ميل معاوق وايضا اذا فارق حيزه وهو يقتضيه بطباعه مال اليه بطباعه اذا لم يعق
ففيه مبدء ميل مستقيم وان لم يجز عليه الانتقال في الاحياز فالانتقال في الاوضاع
الحاصلة بسبب محاذاة الاجزاء للحاوي او المحوي جائز البتة لاستوائهما فسواء كان ذلك
عن طباعه او لا عنه ففيه مبدء ميل مستدير **اقول** كل حركة فانما هي قطع مسافة
بين المبدء والمنتهى اما مسافة اينية او غيرها وتكون على

على حده بل هو سريع بالقياس الى ما هو دونه وبطئ بالقياس الى ما يكون فوقه في الاحيان او التوهم و
لعل الفطرة السليمة لا ترتاب في ان قطع الجسم شيئا سريعا او بطيئا انما يكون بكيفية حاصلة فيه من المحرك
الداخلي او الخارجي قابلة للشدة والضعف وهي حالة انبعاثية الى الخروج من المبدأ الى المنتهى بحيث
تدافع ما يعوقه عن ذلك هذه الحالة هي المسماة بالميل وهو ربما يوجد ويتخلف عنه الحركة وهذا ظاهر
في الاينية كما نحس من الحجر المسكن في الجو على اليد والزق المسكن في الماء تحت اليد وكذا
في الكمية المستتبعة بها الاينية واما الوضعية فكانها اينية لكل جزء متوهم فيسهل التصديق بالميل
فيه ايضا وانما يحتاج الى تلطيف القريحة في الحركة الكيفية اذا تقرر ذلك فنقول ان كل جسم
طبعي ففيه مبدأ ميل مستقيم او مستدير ولنمهد لبيان ذلك مقدمة وهي ان الجسم الذي
لا ميل فيه بالفعل ولا بالقوة اي الذي ليس فيه مبدأ ميل طباعي لا يتحرك قسرا وذلك لانه حين
احد بما انه لو تحرك بقاسر في زمان ما في مسافة ما فلنفرض تحريك ذلك القاسر بعينه
تلك المسافة جسما فيه مبدأ ميل معاوق فتكون حركته فيها في زمان اطول ثم نفرض تحريكه
ايضا في تلك المسافة جسما يكون نسبة الميل المعاوق فيه الى الميل الاول كنسبة زمان حركة
عديم الميل الى زمان حركة ذي الميل الاول واذ لا شك في ان النسبة بين زماني حركتين متفقتين
في المحرك والمسافة مختلفتين في الميل المعاوق انما هي كنسبة الميلين المعاوقين فنسبة زمان
حركة ذي الميل الثاني الى زمان حركة ذي الميل الاول كنسبة الميل
الثاني الى الميل الاول اي كنسبة زمان حركة عديم الميل الى زمان حركة
ذي الميل الاول فيلزم تساوي زماني حركتي ذي الميل الثاني وعديم الميل فتكون
الحركة مع معاوقة كالحركة بلا معاوقة وقد قدمنا في فصل ابطال الخلاء الكلام على
هذا الوجه بما لا مزيد عليه وثانيهما ان المقسور على الحركة المستقيمة

١٥١

او مستديرة يختلف عليه تأثير القاسر الاقوى والاضعف وما ذاك الا لان القاسر القوى قد طاوعه
الجسم المقسور والضعيف قد عاوقه فذلك الجسم وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم بل لمعنى فيه يطلب
البقاء على حالة من المكان او الوضع وهذا هو المبدأ الذي نحن في بيانه كذا قرره الشيخ في الشفاء
اقول وفيه انه يجوز ان تكون المعاوقة لقوة في الجسم من شانها حفظ حالة حاصلة من طبيعة
او قاسر وابقاؤها من غير ان يكون شان هذه القوة امالة الجسم الى حالة غير حاصلة كما ان البنية
انما تقتضي حفظ الشكل الحاصل من طبيعة او قاسر وليس من شانها اقتضاء شكل غير حاصل
اللهم الا ان يدعى الضرورة في ان الجسم انما يكون في ذاته قوة حفظ حيز اذا كان له في ذاته
مناسبة مع ذلك الحيز بخصوصيته وكونه حاصلا له واذا كان كذلك فاذا فقد ذلك الحيز
بقاسر ثم زال القاسر وليس هناك عائق عن الميل اليه كانت تلك القوة مميلة اليه لا محالة
واما الوضع الذي باعتبار محاذات الاجزاء المفروضة ومماستها الاجزاء حيزه او محاذيه فلا يكون
شيء منه طبعيا ولا مطلوبا بالطبيعة عادمة الشعور بل اذا كان فللنفس شعرة ثم لا يكون مطلوبا
لذاته للنفس من حيث خصوصيته بل على نمط آخر نعم ربما يلزم الجسم وضعا لا لذاته بل بحفظ كل جزء
حيزه الذي يخصص له من خارج وينبغي ان يعلم ان البيان كما ينتهض في تحرك الجسم من سبب
خارج كذلك ينتهض في تحركه من نفس مع اصلة انما تحرك بحدوث ارادة وانزعاج بعد ان كان
ذلك انما يكون حيث تكون حمى ما مختلفة ويكون البدن متأثرا من جسم ما متصلة قبل تلك النفس
ويختلف تحريكها اياه باختلاف ثقله زيادة ونقصانا كما يرى في النفس الحيوانية تختلف تحريكها
لبدنه والقوة واحدة فلا بد في المفصلين من مبدأ متقدم واذا تمهد ذلك فنقول ان الجسم
ان جاز عليه الانتقال من حيز الى آخر فلا يكون ذلك الا بميل مستقيم فما كان عن طباعه
فقد ثبت ان فيه ميلا مستقيما وان كان عن قاسر او نفس تجره

او نفس تجري مجراه فلا بد ايضا من ان يكون فيه مبدأ ميل معاوق بحكم المقدمة الممهدة والقسم محال
لا يكون له حيز طبعي يجوز ان يفارقه فاذا فارقه وهو يقتضيه بطباعه ومن الممكن ان لا يكون هناك عائق
من التحرك اليه يتحرك اليه بطباعه لا محالة فيكون فيه مبدأ ميل مستقيم ولا يجوز ان يكون
العائق ذاتيا حتى يمتنع فقدانه اذ من المستحيل ان يكون في طباع جسم بسيط اقتضاء
حيز والعوق عنه واذا ثبت مبدأ الميل في البسيط ثبت في المركب لبقاء قوى البسائط
فيه ولكونه طالبا للحيز الغالب من بسائطه كما قالوا او لما يناسب مرتبة الحاصلة من التركيب في
الخفة والثقل كما قلت وبالجملة فلا يكون فيه من حيث ذاته بالعوق بالفعل عما يقتضيه من حيث
التركيب قول على قياس ما مر يرد ههنا انه يجوز ان يقتضي الجسم بطباعه حيزا ويكون فيه قوة
حافظة لما حصل له من الاحياز بالطبيعة او قسرا ومبقية عليه فاذا حصل له من قاسر حيز حفظته
وعاقت الجسم بالعرض عن الميل الى الحيز الطبعي كما ان اليبوسة الطبيعية للارض تعوقها عن
العود الى الشكل الطبعي ولا نعني بالحيز الطبعي ما يتحرك او يميل اليه الجسم بالذات ان لم يكن هناك
عائق من خارج بل ما يقتضيه الطبيعة المخلاة فتتحرك او تميل اليه اذا لم يكن هناك عائق اصلا
وان اردتم بالحيز الطبعي ذلك المعنى فثبوته لكل جسم لم يتبين بعد ولا مناص عن هذه
المناقشة الا بما اشرت اليه وان لم يجز عليه الانتقال من حيز الى اخر فنقول يكون له لا محالة
في اي آن يفرض وضع واحد بالعدد فيما يحويه او حول ما يشتمل عليه او في ذلك وحول ذلك
باعتبار نسب الاجزاء المفروضة فيه الى الاجزاء المفروضة في الحاوي له والمحوي او فيهما لكن ليس شيء
من الاوضاع المتصورة بحسب تلك النسب اولى به من غيره اذ ليس كون جزء منه مما يلي
جزء من الحاوي له والمحوي اولى من كون جزء اخر كذلك لعدم الاختلاف في طبائع
الاجزاء في البسيط فيجوز ان يتحرك من وضع الى وضع وذلك بالميل المستدير

فاما عن طباعه ففيه مبدء ميل مستدير او عن قاسر فيكون فيه بحكم المقدمة الممهدة مبدء ميل طبيعي
وان لم يتحرك عنه عليه الانتقال حينئذ فلا يكون ذلك ميلا مستقيما بل مستديرا او لا يتعين ذلك كالارض
مثلا فان الجسم المتشابه الاوضاع في البسيط وجواز الانتقال عليه من بعضها الى بعض وجب
ان يكون فيه مبدء ميل اما مستدير او مستقيم واما تعين المستدير في المحدد ونحوه مما لا يجوز
عليه الانتقال حينئذ فلاستحالة المستقيم هناك فينبغي ان يكون فيه لكون امكان تبدل الاوضاع بقياس
الى ذات الجسم كافيا في اقامة البرهان فلا يتعلق التشكيك بانه ان اريد بالامكان الامكان
الذاتي فمسلم ولا يلزم منه وجود مبدء ميل بالفعل لجواز ان يلزم من امكان شيء وجود مبدء بالقوة
او البعيد فيه بالفعل وان اريد به الاستعداد التام فممنوع واما التشكيك بان تبدل اوضاع البسيط
يجوز ان يكون بحركة عرضية لا ذاتية حتى يجب ان يكون فيه مبدء ميل فجوابه ان تشابه الاوضاع
بالقياس الى ذاته يعطي جواز الانتقال فيها عليه بالذات وبذلك يندفع ايضا التشكيك
بان تبدل اوضاع اجزاء هذا الجسم كما يكون بحركته كذا يكون بحركة الجسم الذي اخذ الوضع
بالقياس الى اجزائه على انه يندفع ايضا باخذ الوضع بالقياس الى اجزاء جسم ساكن من حيث
هو ساكن اذ يجد تبدل اوضاع هذا مع سكون ذلك ممكنا ولا حاجة الى اخذ الوضع بالنسبة
الى الجسم يمتنع عليه الميل المستدير كالارض حتى يرد ان نحو الارض مما يمتنع عليه الميل المستدير طبعا
ويكفي في تبدل الوضع تحركه قسرا واما المعارضة بان الجسم البسيط لو جاز ان يكون فيه مبدء ميل
مستدير جاز ان يتحرك به وتكون الحركة لا محالة على قطبين مخصوصين ومنطقة معينة وهو محال اذ
ليس شيء من النقاط المفروضة والدوائر الموهومة اولى بالقطبية والمنطقة مما عداه فيلزم الترجيح
بلا مرجح فالجواب عنه انه يجوز ان يكون المبدأ نفسا ذات ارادة مرجحة للحركة على قطبين مخصوصين
ومنطقة كذلك لامر يجب ان نعلمه بخصوصه ان كنا لا نستيقن بثبوته وليس يجوز ان

ان يكون هذه النفس تحرك بانزعاج فقصيدة والا كان حكمها حكم القواسر في وجوب مبدء ميل مساوق
في الجسم المتحرك بها **قلت** ولا يجوز ان يجتمع في جسم مبدءان او مبدء للميلين طباعيين مستدير
ومستقيم للتنافي فيهما وامتناع ان يكون في بسيط قوة على متنافيين ولا يلزم ان الجسم يتحرك
بطباعه الى حيزه فاذا وصل اليه سكن فليجز ان يتحرك بالاستقامة الى حيزه فاذا وصل اليه استدار
لان ذلك حيث يكون المطلوب بالذات واحدا وانما يحصل الاختلاف في حالين بالعرض
والمطلوب بالمستقيم هو الحيز ولا يطلبه المستدير على انه لو طلبه لم يكن اذا كان الجسم في حيزه واما المركب
فاذا كان التركيب امتزاجيا ففي كل من البسائط مبدء ميل مستقيم يجوز زواله عن موضعه فلا
يكون في شيء منها مبدء ميل مستدير والمركب من حيث هو مركب تبع البسائط في الزوال عن الحيز
فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير طباعي بل ان استدار لا بالقسر فعن نفس انما تحرك بقصد **اقول**
لا يجوز ان يجتمع في جسم بسيطا او مركب مبدءان متغايران بالذات او مبدء واحد بالذات للميلين
طباعيين مستدير ومستقيم واما اذا كان الميلين احدهما غير طباعي جاز كان المستدير حيوانا بقصده مع
ان فيه مبدء ميل مستقيم لثقله وانما لا يجوز ذلك لان المستقيم يقتضي ايصال الجسم واجزائه الى حيزه
الطبيعي باقرب الطرق وهو الخط المستقيم والمستدير يصرف عنه فهما متنافيان فيمتنع ان يكون في بسيط
قوة على متنافيين فان قلت التنافي انما يوجب امتناع اجتماعهما فلا يمتنع ان يتبادلا
ويقتضيهما مبدء بعينه في حالين مشروطين متنافيين كما ان الجسم المقتضي للميل المستقيم بطباعه يتحرك بطباعه
الى حيزه فيسكن اذا وصل اليه قلت ان الاثرين المتنافيين انما يصدران عن مبدء واحد اذا لم يكونا طباعيين و
الطباع مبدء ذاتيا لهما اذا كانا بالغاية طبيعية ذاتية كالحيز الطبيعي للحركة والسكون الطبيعيين و
الغايات الطبيعية الذاتية لا تتنافى والغاية في الميل المستقيم هو الحيز الطبيعي والمستدير لا يوصل اليه
فلا يكون غاية له على انه لو كانت غاية المستدير هو الحيز لم يستدر الجسم وهو فيه لحصول غايته ان لم ينتف

ثانية مستقيم امتناع الميلان الى الغايتين معا مع تمانعهما وان تنافيا لم يكن احد الغايتين طبيعية فكذا الميل الذي بازائهما هذا كله في البسيط واما المركب فلمتوهم ان يجوز ذلك فيه لعدم امتناع تخالف القوى وتمانعها فيه والجواب ان ذلك ممتنع فيه ايضا لان التركيب الحقيقي انما يكون بالمزج وذلك انما ياتي في البسائط يجوز على كل منها ان يزول عن حيزه حتى ينتقل هو الى حيز غيره او غيره الى حيزه فانه بالمزج يخل عن بعض حيزه ولو بالتكاثف لم ينتقل غيره الى حيزه فلابد في كل منها من مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير واذا جاز على البسائط الزوال عن الحيز جاز على المركب لان حيزه لا يكون خارجا عن احيازها وكل من الاجزاء يجوز ان ينتقل عنه طبيعيا كان له او غريبا وزوال جزء عنه يستلزم زوال الكل مع لا يريبك انه لعل الزوال يجوز بالقياس الى كل من البسائط دون المركب فانك قد علمت ان المركب انما يقتضي الحيز باعتبار قوى البسائط وما يقتضيه مزاجها لا بقوة مستانفة فلاح ان المركب من حيث هو مركب ايضا يجوز زواله عن حيزه ففيه ايضا مبدء ميل مستقيم فلا يجوز ان يكون فيه من هذه الحيثية ايضا مبدء ميل مستدير قلت

الفصل فيما ثبت في طباعه الميل المستدير لا يكون فيه ميل مستقيم كالافلاك وبالعكس كالعناصر فالمتحركات بحسب الجهات الطبيعية اما حول الوسط او عنها او اليه واقدم هذه الاصناف بل الحركات كلها هي المستديرة اذ الكمية لا تتناهى الا مع انها مستقيمة فلا تكون الا متناهية مثلها لتناهي الابعاد ووجوب الوقوف بين حركتين والاستحالة ايضا لا تكون الا بين ضدين فلا يكون شيء من هذه الاحادية بالشخص فتكون مسبوقة بمدة والمدة تفتقر الى حركة سرمدية لعينها فلا تكون الا المستديرة ويجب ان يكون المحرك لها واحدا انما يفعل بارادة دائمة ويكون المتحرك بها اسبق الاجرام وبتحدد به جهات سائر الاجسام اقول كانك قد تنبهت على ان الافلاك المحددة للجهات لما جاز عليه تبدل الاوضاع فلابد فيه من مبدء ميل مستدير اذ لا يجوز عليه الانتقال

من حيزه فلا يكون فيه مبدء ميل مستقيم فانما يكون فيه مبدء ميل مستدير واما سائر الافلاك فلما ثبت
بالارصاد تحركها بالاستدارة ولا قاسر هناك فلا يكون فيها ايضا مبدء ميل مستقيم واما التي في جوفها من
العناصر فيتحرك بالطبع اما نحو الوسط اي المركز وذلك كالنار والهواء او اليه كالماء والارض فالحركات
التي تختلف بها الاشارة الى الشيء او الى اجزائه اعني الحركات الوضعية والاينية ثلثة اصناف
حول الوسط وعنه واليه فان اعتبرت الجهات بالعرض يزيد الحركات على هذه العدة ولكن لا تكون طبعية
ثم ان المستديرة هي اقدم هذه الاصناف بل الحركات مطلقا لان الاينية المستقيمة وكذلك الكمية
المستلزمة لها لا تتصلان الا الى نهاية وذلك لوجوب تناهي الابعاد وضرورة الوقوف بين كل
حركتين ذاهبة وراجعة او منعطفة فلا يوجد في الجنسين حركة شخصية دائمة وكذلك الاستحالة لانها انما
تكون بين الضدين فحكمها حكم الثلثة لا تكون الا حادثة بالشخص وكل حادث كما سياتي مسبوق
بمادة ومدة والمدة لدوام اتصالها الشخصي تفتقر الى حركة دائمة شخصية ولا تكون لما بين الا المستديرة
ووجب ان يكون السبب المحرك لهذه الدائمة واحدا انما يفعل بارادة دائمة لا عن انبعاث قصد
ويكون المتحرك بها هو بالطبع اسبق الاجرام ويتحدد بها جهات الحركات الطبعية المستقيمة لسائر
الاجسام **قلت فصل** والتكلم في الحركة العرضية وهي ان يلزم الشيء للزوم مقارنة لمتحرك
تغير في اين او وضع غيرهما او ليلزم كم او كيف غير عارضين له بالذات وذلك على نحوين احدهما
ان يكون المتحرك بالعرض في جنس مشابه لان يتحرك فيه بالذات ضمن الاين كالجسم المحمول
في الصندوق وفي الوضع ككرة محوية لاخرى وتكون اما مخالفة اياها في المركز او ملتصقة بها نحو الغزار
والمسامير او بالطبع كان تكون ساكنة في نفسها يلزم اجزاءها المفروضة امكنتها الطبعية من سطح
الحاوية ككرة النار مع الفلك او متحركة على محور غير محورها فيلزم قطباها موضعيهما من الحاوية فيتحركان
بحركتها ككرة الثوابت مع الاطلس وثانيهما ان لا يكون من شانه ذلك كالصوت والاعراض

وصف بالعرض بحركة الجسم والجسم يوصف بالحركة وانما الموضوع بالذات عندهم الجسم لكن يمكن ان يجاب

بالمنع **اقول** واذ قد فرغنا عن الكلام في الحركة التي تكون من طباع الجسم فحقيق بنا ان نتكلم في

التي تكون لا عن طباعه وتلك اما بالعرض او بالذات ولنقدم الكلام فيها بالعرض فنقول الحركة العرضية

هي ان يلزم الشيء المتحرك لزوم مقارنة للمتحرك تغير في اين او وضع غيرا او لين او كم او كيف عرضا ضمنيا

لا بالذات ولا يتبدل عليه من جهته بالفعال له انه متحرك بالعرض بما يعرض له بالذات مما يقال انه متحرك

فيه بالعرض كلا اينه او وضعه الاول او كمه او كيفه العارضين له بالذات وهي على نحوين احدهما ان المتحرك

بالعرض في جنس من مقولة من شانه ان يكون قابلا للحركة بالذات في ذلك الجنس وذلك بان يكون يعرض له

بالذات شيء من ذلك الجنس كالاين او الوضع لكنه لم يفارقه بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق اينه او وضعه

مثلا وهذا ملازم له فيلزم ان يقع له لاجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع اليها اشارة غير الجهة التي كان

تقع الاشارة اليه او على وضع بالقياس الى الجهات غير ما كان اما في الاين فكالمحمول في الصندوق

فان مكانه الاول هو الصندوق وهو غير مفارق له ولكن يتبدل الاشارة اليه بتبدلها الى الصندوق

واما في الوضع فكالكرة المحوية لكرة اخرى تتحرك بحركتها وذلك ظاهر فيما اذا كان بينهما التصاق يمنع العزا

والمسامير او كانت للمحوية خارجة المركز فتحصل في قطعتين متساويتين من الحاوية قطعتان غير متساويتين

من المحوية فالمحوية ساكنة كانت في نفسها او متحركة لا بمثل حركة الحاوية يجب ان تتحرك بحركة الحاوية

والا لاعاقت الحاوية عن الحركة واما اذا كانت موافقة المركز فساكنة كانت او متحركة لا تزاحم الحاوية

في الحركة فكيف يلزم من حركة الحاوية حركتها بالعرض ومن ههنا استشكل حركة النار مع الفلك فيقال

انها لا تكون عرضية لموافقة النار مع الفلك في المركز بل اما قسرية فيلزم ان تكون قسرية والمتلو

طبيعية والصاعدة ايضا طبيعية للنار فيلزم ان يكون ميلان مستدير ومستقيم طبيعيين لها و

اللازم باطلان تقدم والجواب انها عرضية وذلك لان الاجزاء المفروضة في الفلك او النار

١٥٩

وان كانت متشابهة في الطبع الا انها تختلف في النسب لو اقعة بين المتصلتين بالقرب والبعد فكل جزء من اجزاء

من النار قد تعين جزء من الفلك كالمكان الطبيعي له لانه الاقرب اليه بالفعل دون غيره فهو يتحرك بالطبع

الى مكانه الطبيعي ويسكن عنده لا انا اياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا يلزم منه ما يلزم من الالتصاق بالغراء

والمسامير فاذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظا لما يلاقيه وليس له شعور بانه لو لم

فاتى عليه جزء آخر بدله يكون هذا ايضا بعد الاتيان عليه مكانا طبيعيا له كما كان للاول قال الشيخ ولو كان الماء

وهو في الهواء مصيبا الترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع اصابته الموضع الطبيعي حتى لم يكن فيه انجذاب ميل ولا

اختلاف اجزاء ما يقوم عليه من الارض لكان يتبع حركة الهواء في اي الجهات تحرك لكن الماء ليس مصيبا اكثر الامر

المكان الطبيعي على الوجه الذي هو طبيعي بل في اكثر الامر له انضغاط ما بعد الى السفل واختلاف في بعض اجزائه

من تحت فاذا تبع الحركة الهوائية تبعها اجزاؤه العالية في كثير من الامر على سبيل التموج واما السافلة

فيعرض لها السبب المقول فيعرض من ذلك كالتميز الجوالعالي مصيب المكان الطبيعي على الوجه الطبيعي فيحق

عليه لزومه والالتصاق به على ان الهواء قد عرض له ايضا بسبب الجبال والرياح امر اوقع تميزا ما في اجزائه

انتهى وقد يشكل جدا امر حركة كرة الثوابت مثلا مع حركة الفلك الاطلس اذ لا يمكن ان يقال هناك ان

لكل جزء من السافل يلزم جزء امن الاعلى بالطبع كيف وهو يتحرك لنفسه بكليته ويستبدل مكانه جزء غيره فلا

عن هذا ما اشار اليه الشيخ في الهيئة من النجاة ان محور حركة الكرة الباطنة اذا لم يكن على محور الحاوية

بل واقعا على نقطتين اخريين هما قطبا حركة الباطنة ويلزمان من الحاوية موضعهما فيزولان مع الهما

يلزم ان تتحرك الباطنة مع حركة الخارجة وتتحرك بحركة نفسها ايضا وثانيهما ان يكون المتحرك ليس من

شانه ان يتحرك بالذات فيما يقال انه متحرك فيه بالعرض وذلك بان لا يكون هو الموضوع الاول

لجنس ما يقال انه متحرك فيه لكنه اما ان يكون متحدا بالموضوع اتحادا بالاتفاق كالصنم يقال انه متحرك

واما المتحرك بالذات هو الجسم غير انه لحوق المكان الجسم بعضا واما ان يكون مباينا له كالحمل في السفينة الا انه مقارن

لدلالة المقارنة جسم بجسم بل لمقارنة الصورة او العرض او غيره بالسبب الجسم حتى تخصص الاشارة الواقعة
اليه واجزاؤه كاجزاء الجسم واين كاينه ووضع كوضعه فاذا تبدل مثلا مكان الجسم او وضعه بالذات يقال
لذلك الشيء ايضا انه انتقل في الاين او الوضع والنفس اذا كانت منطبعة تتحرك بالعرض بحركة البدن فان
لم تكن منطبعة لم تتحرك بحركته ولو بالعرض ثم انه يقال للنفس المنطبعة انها تنتقل بالعرض بنقلة البدن ولا يقال
انها تسود بسواده فيشكل ويطالب الفرق والجواب على ما ذكره الشيخ ان التحقيق المحض لا يفرق بينهما
الا ان الجمهور يحكمون بانه اذا زال الجسم عن اصابة اشارة ما زال ما معه فصار اليه اشارة اخرى تخصه
ولو كان للشيء غير محسوس اما السواد فاذا استقر في الجسم لم يوجبوا حصوله فيما يقارنه اذا كان غير محسوس
كانهم يوجبون التحيز لكل موجود ولا يوجبون السواد الا لقابله وعلى ما ذكرنا من التقسيمين في الحركة الاينية
والوضعية قس الكمية والكيفية فقد يقال للشيء انه يسود بالعرض اذا كان الموضوع للسواد ليس هو هو
بل جسم آخر يقارنه او يخالطه او جسم هو عرض فيه او جسم هو هو في الموضوع وليس هو هو لاجتباله كقول
القائل ان البناء يسود وليس الموضوع للسواد هو الجوهر مع البنائية بل اتفق ان كان موضوعه بدن
فبناء على ان وصف الجسم الابيض بالتسود كانه ليس بالذات بل الموضوع الاول للسواد شيء فيه الا الحجر وهو
السطح وكذلك يقال ان السواد فيه لكونه في الجسم الثاني والقائل فيه وليس الموضوع للمادة هو الجوهر
ماخوذا مع البنائية قلت **الفصل** واما القسرية وهي ما تكون عارضة لذات المتحرك من خارج
فالاولى منها بهذا الاسم ما لا يكون الى غاية طبيعية وهي اما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة كما في الحجر
المجرور على الارض او مضادة كما في المرمي الى فوق والمكانية منها تكون بالدفع او بالجذب واما
حركة المحمول فبالعرضية اشبه والتدوير القسري مركب من دفع وجذب والدحرجة تكون من سببين خارجين
او من ميل طبعي مع دفع او جذب قسري والسبب فيما يكون من القسرية مع مفارقة قوة تفيض على
المتحرك باعداد المحرك وهي تشتد الى الوسط ثم تضعف حتى تفنى ومن السبب في ذلك ان تلك القوة

القوة تاخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة الى الحركات لها لكن القسر المستفاد من المحرك
لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاستعداد في الحركة قال الشارح القوة
بعد ما يتدارك القسر ما يفوته بالضعف بل يوفره فاذا استحكمت جدا لم يلبث القسر بذلك
على ان يضعف هو ايضا لضعف القوة والمحرك وان اشتد استعداد المرمي له ويذكر
فيها التي من تلقاء المتحرك ويراد بها التي لا تكون من سبب خارج ويكون الموضوع لها ان يتحرك
بطبعه حركة غيرها فتدخل فيها النباتية والحيوانية دون الفلكية او التي تصدر عن ارادته
فتخرج النباتية وتدخل الفلكية او التي له ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فكذلك
وان زيد وله ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **اقول** الحركة القسرية كما عرفت
ما تكون عارضة بالذات للمتحرك بها لكن من سبب خارج وهذه تشمل ما اذا كانت الى غاية
طبيعية عن سبب خارجي لكن هذه ربما تسمى طبيعية لكون الغاية فيها طبيعية والاولى باسم
القسرية ما لا يكون الى غاية طبيعية وحينئذ فاما ان تكون خارجة عن الطبع غير مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المجرور على بسيط الارض او تكون مع خروجها عن الطبع مضادة
لما بالطبع كحركة الحجر المرمي الى فوق ثم القسرية كما تكون اينية تكون كيفية كتسخن الماء
وكمية كذبول المرضى ووضعية كدوران الرحى ولنتكلم فيما يختلف بها الاشارة الى
الشيء او اجزائه اعني الاينية والوضعية فنقول الاينية تكون بالدفع وتكون بالجذب
واما التي بالحمل فان كان المحمول لم يتغير اينه الحقيقي اصلا كالمحمول في الصندوق
فالحركة عرضية قطعا وان كان قد تغير اينه كالمحمول على اليد او السفينة فان لبعض
اجزاء اينه كما يلاقيه من سطح اليد او السفينة لم يتغير بهذه الحركة وانما عرضت الحركة
تبعية عروضها لهذا الجزء من اينه فلعله لذلك قال الشيخ واما الحمل فهو

بالتحريك العرضي اشبه ارى ان نحو الحجر بالحبل كانه محمول متحرك بالعرض وانما القسري الحقيقي
المجذوب او المدفوع من غير ان يكون ذلك بتبعية حركة بالملازمة وذلك كالحديد المجذوب
بالمقناطيس وكالسهم المرمي والتحريك القسري على الاستدارة مركب من دفع وجذب
والدحرجة تكون من سببين خارجين تكون من ميل طبعي مع دفع او جذب ثم انهم اختلفوا
فيما يكون من القسرية بان يفارق المتحرك المحرك كحركة المرمي والمدحرج فالحق ان
السبب فيها قوة يستفيدها المتحرك باعداد المحرك اياه لقبولها وتلك القوة مما
يكون اشد واضعف وتثبت مدة قاهرة للطبيعة الى ان تبطلها الطبيعة بمعاونة المصاكات
مما يماس المتحرك ويخترق به وذلك لان الحركة لا بد لها من سبب موجود معها
وليس هناك حركة دافعة او جاذبة او حاملة من جسم آخر يدوم حركة المرمي
بدوامها وتقتضي بانقضائها فهو اذن قوة في المرمي وهي ليست طبيعية ولا ارادية فهي
قسرية مستفادة باعداد القاسر لا بايجاده والا لانبتت حركة السهم بهلاك الرامي
والمخالفون منهم من توهم ان الحركة والاعتماد يعني الميل من طبعهما ان يتولد بعضهما حركة
واعتماد وهؤلاء لا يمنعون ان يعقب الحركة سكون ثم يتولد عن الاعتماد حركة وهو شنيع
جدا فان الحركة الاولى ان كانت علة للثانية بان توجد وجب ان توجد الاولى
مع الثانية وان كانت بان تعدم وجب دوام الثانية لدوام عدم الاولى وان كان
السبب هو الاعتماد الاول فان كان باقيا فكيف يطرأ السكون مع بقاء سبب الحركة
ولا مانع وان انعدم كما انعدمت الحركة الاولى فالكلام فيه كالكلام فيها ومنهم
من زعم ان الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي ويلتئم هناك التئاما بقوة وتضغط
ما امامه وهو سخيف قطعا فان الهواء الراجع الى خلف ما تشتد حركته الى قدام

١٦٣

عند الالتيام حتى يضغط ما امامه الى قدام ومنهم من ظن ان الدافع يدفع الهواء والمرمي لكن الهواء اقبل للدفع فيتحرك اسرع ويحدث حركات متشايعة في اجزاء الهواء قدما والسهم موضوع فيها فينجذب معها وليس بمستبعد ان يبلغ قوة حركة الهواء الى ان تحمل الحجارة فان من الجبال ما اذا اهتاج فيها رياح حطمت اركانها واندكت انوفها والرعد يهد الابنية المشيدة ويقلقل الجبال وربما يحتال لفتح القلاع المبنية على القلل بتكثير البوقات وهولاء اسوا ابداء علة فلم ياتوا بشي فان الكلام في الهواء كالكلام في المرمي لان الحركة التي يقولون بها في اجزاء الهواء قدما ان كانت في جزء بعد جزء كان المتحرك قد تحرك بعد سكون المحرك ووقعوا فيما هربوا عنه والمكافئة في تلك الاجزاء معا فاما ان يكون حين تحرك المحرك الاول وثبت بعد فيجب ان يقف السهم عند سكون الرامي او تكون موجودة بعده فيعود المحذور ثم اذا كانت حركة السهم انما هي بحركة الهواء والهواء يحتبس عن الامور القائمة في وجهه فكيف ينفذ السهم في الحائط فاستحال ان الهواء الذي يتصل بالسهم يحتبس والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته كأن السهم اسبق من الهواء وقد كانوا جعلوا الهواء اسبق ثم ما بال هذا الهواء يحمل السهم والاشياء التي يتفق حصولها فيه لضيق السهم سبب فيه ولا يحملها وما بال الرياح التي اذا هبت على اغصان الشجر مثلها لا تحمل السهم لو وضع فيها واعلم ان حركة المرمي تشتد في الوسط فتشبث بذلك القائلون باندفاع الهواء زاعمين انه لو كانت العلة هي القوة المستفادة من المحرك لكانت قوية في ابتداء وجودها والحركة شديدة ثم كانت تاخذ في الانسلاخ فلم يكن للاشتداد بعد الابتداء وجه واما اذا كانت العلة هي اندفاع الهواء فالوجه فيه ان الهواء يتلطف بالحركة ويزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من

الهواء الناقل للرمي وليس بشيء بل الاشكال على فرض القوة ليس باشد منه على فرض
اندفاع الهواء فانه لو كان ذلك لاستفادة الهواء لطافة وتخلخلا بالحركة فان كان المعتبر
هو تخلخل الهواء الحامل فكيف يصح ذلك والهواء المتخلخل اولى بان لا يعقل عنه المنقول فيه
لانه يصير اكبر حجما واضعف قواما وما هو كذلك يكون ابطاء حركة مما هو بخلافه فاذا فرض تحريكهما
بقوة واحدة وان كان المعتبر هو تخلخل الهواء المنفوذ فيه فمن اين كان التخلخل في
الوسط اقوى وانما يكون ذلك لو دامت المحاكة على شيء واحد فانه يكون مع المحاكة
اسخن لطول المزاولة فيكون اقدر على التلطيف والمحكوك ايضا يشتد سخونته فيكون الطف
واقبل للخرق وههنا لا الحاك واحد ولا المحكوك بل على قولهم يجب ان يتحرك الهواء المسلط
مدفوعة قدما ويكون كل جزء يفرض حاكا بعينه المحكوك بعينه وتنقيح ما ذكره الشيخ في وجه هذا
الاشتداد على فرض القوة ان القوة تاخذ في الضعف لمعاوقة الطبيعة مع معاونة المصاكات
لها لكن التسخن المستفاد من الحك لتلطيفه الهواء المخروق وايراثه سرعة النفوذ يورث الاشتداد
في الحركة فما لم تسترخ القوة بعد يتدارك التسخن ما يفوت بالضعف بل يوفر فاذا استرخت
جدا لم يف التسخن بذلك لكثرة ما يفوت بالضعف على ان التسخن ايضا يضعف حينئذ
بضعف القوة والحك وان كان دوام الحك على الرمي يستدعي اشتداد استعداده للتسخن ونذكر
بعد القسرية الحركة التي تسمى ما من تلقاء المتحرك وختلف فيها اختلافا يرجع الى التسمية فمنهم من يريد
بها الحركة التي لا تكون من سبب خارج ويكون لموضوعها ان يتحرك بطبعه حركة غيرها فعلى هذا
تدخل الحركات الصادرة عن النفوس النباتية والحيوانية في ابدانها اذ لابدانها ان تتحرك حركات
طبيعة الى امكنتها تقتضيها على حسب التركيب وتخرج الحركة الفلكية ومنهم من يريد التي تصدر
عن ارادة المتحرك بها اي ارادة للنفس المتعلقة به وهذه بعينها تسميتها ارادية فتخرج النباتية وتدخل

وتدخل مع الحيوانية الفلكية وبينهم من بد بها التي ان يتحرك بها اذا شاء فان اكتفى بذلك فيخرج منها النباتية وتدخل مع الحيوانية الفلكية كما في المعنى الثاني وان زيد على ذلك قيد آخر اعني وان يمكن له ان شاء ان لا يتحرك لم تدخل الفلكية **فائت الفصل** اذا ابتدأت معا حركات مختلفة في السرعة ثم انقطعت معا فبين ابتدائها وانقطاعها ممتنع وامكان ان يقطع كل من مسافاتها المتفاوتة وامثالها بالحركة قطعت بها او مثلها واذ هو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتعددة المختلفة بالسرعة والبطوء الواقعة في مسافات متفاوتة فالمتحركات ربما تكون مختلفة المقادير لا يكون لنفس الحركة او سرعتها وبطوئها ولا المسافة او مقدارها ولا المتحرك او مقداره واذ هو يقبل الانقسام انقسام المسافة فهو مقدار او ذو مقدار فذاك المقدار هو المتسع بالذات لتلك الحركات و اذ الاجزاء المفروضة فيه لا تكون مجتمعة البتة والا لاجتمعت اجزاء الحركات فهو غير قار فيكون ماديا لحدوث اجزائه ولا يكون عن مادة بل فيها اذ غير القار بالذات انما هو في المادة لا المجموع ولا يكون مقدار المادة لما مر بل للهيئة فيها لا القارة والا قرت فهو مقدار بل لغير قارة وهي الحركة ليست الا فهو مقدار الحركة المتصلة اتصال المسافة تتبعها في الانقسام الى متقدم ومتأخر لكن المتقدم والمتأخر في المسافة يجتمعان ويتقلبان بخلاف الحركة وكما انه بالتصاله مقدار للحركة فهو عدد لها عند انقسامها الى متقدم ومتأخر لا يجتمعان ولا ينقلبان واعلم ان القبلية والبعدية اللتين انما البعد فيهما عند فوت القبل لا ينفكان في الثابتات اذ لا فائت هناك ولا لاحق بل انما ينفكان بالذات في هذا المقدار المتصرم المتجدد فانه اذا فرض فيه حدود فانقسم الى اجزاء وقيس بينها يكون قبل وبعد بذواتها لا لقبلية وبعدية زائدتين عليها وفيما سواه من التغيرات والمتغيرات بواسطته حتى اذا قيل فيها ان هذا قبل وذاك بعد يعني ان هذا في زمان قبل وذاك في زمان بعد ولولا ذلك كان بالعكس

١٦٥

او معا ومعية الزمانيات لهي متاها اعني كونها فيه ومعية بعضها لبعض هي كون متاها واحدا
اعني كونها فيه وليس كل ما وجد معه فهو فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل نحن فيه ولا اجزاءه وحدوده
ثم الحركات ثم المتحركات واما الثابتات فليست فيه واذا قيست معه او مع ما فيه كان لها
ثبات مع ثباته وثبات ما فيه وتسمى هذه الاضافة دهرا فيكون الدهر محيطا بالزمان واما اضافة
الثابتات بعضها مع بعض فتخص باسم السرمد **اقول** اذ قد فرغنا من مباحث الحركة فجدير
بنا ان نتكلم في الزمان اذ هو من عوارضها ولنقدم تحقيق الحق فيه وفيما يتعلق به ثم نلتفت الى
توهين ظنون من صنف فيه قبل نضج الفلسفة وحل شبهات دعت اليها فنقول اذا ابتدأت
معا حركات مختلفة في السرعة والبطء ثم انقطعت معا فلا جرم تقطع المتوسطة مسافة والسريعة
ازيد منها والبطيئة انقص فبين ابتداء هذه الحركات وانقطاعها متسع لقطع كل من المسافات
المتفاوتة او امثالها بحركة قطعت بها او مثلها يمكن فيه ذلك لا يمكن فيه قطع مسافة السريعة بالبطيئة و
اما مسافة البطيئة فقطعها فيه بالسريعة وان كان ممكنا لكن لا على سبيل الانطباق على تمامه بل في بعض
من قطعها في شطر منه فهذا المتسع قد ربما يعبر عنه بالامكان فهو امر واحد اتفقت فيه الحركات المتفقة
المختلفة بالسرعة والبطء الواقعة في مسافات متفاوتة القائمة بمتحركات ربما تكون مختلفة
بالعظم والصغر لا جرم لا يكون نفس الحركة او سرعتها وبطؤها ولا المسافة او مقدارها ولا
المتحرك او مقداره ثم انه مع وحدته في نفسه يقبل الانقسام الى انصاف وانصاف انصاف
لا الى نهاية تكون بازائها انصاف الحركات وانصاف انصافها الواقعة في انصاف المسافات
وانصاف انصافها فهو مقدار او ذو مقدار فان كان مقدارا فهو المطلوب وان كان ذا مقدار فذلك
المقدار يكون هو المتسع الذي كلامنا فيه وبالجملة فهناك مقدار بالذات متسع لتلك الحركات
ليس لشيء من تلك الامور فهذا المقدار يكون الاجزاء المفروضة فيه غير مجتمعة بل تكون بينها سابقا او لاحقا

اذ لو اجتمعت لاجتمعت اجزاء الحركات الواقعة فيها فهو غير قار وكل جزء منه حادث فلا يكون
بريا عن المادة بل يكون اما عين المادة اي مركبا منها ومن الهيئة التي هي امر حال فيها جوهرا كان او عرضا
واما في المادة اي هيئة فيها لكن المتجدد بالذات لا يكون مجموع المادة والهيئة بل هو الهيئة فقط
فهو اذن مقدار في مادة فاما ان يكون مقدار المادة يتعظم او يصغر به المادة وقد عرفت
بطلانه او الهيئة فيها ولا يجوز ان يكون مقدار الهيئة قارة لاستحالة قرار الشيء بدون مقداره
بل الهيئة غير قارة وهي الحركة ليست الا فاذن هو مقدار الحركة فهذا هو ضابطنا المعبر بالزمان
فان قيل اولا ان كان المراد بمعية الحركات للتلبث في الابتداء والانقطاع هو المعية الآنية والزمانية
اعني كون الابتداءات في آن او زمان واحد وكذا الانقطاعات فالبيان دوري وان كان
غيرها فليبين حتى ينظر فيه وثانيا ان استحالة قرار الشيء بدون مقداره ممنوع فان الجسم النامي او المتخلخل قار
مع عدم قرار مقداره حينما ينمو او يتخلخل وثالثا ان انحصار الهيئة الغير القارة في الحركة ممنوع لم لا يكون
غير الحركة فانه ايضا هيئة غير قارة او للمتحرك حينما يتحرك اين او وضع او كم او كيف غير مستقر يتحرك
فيه فالجواب اما عن الاول فهو ان هذا البيان تنبيهي لا احتياج في تحصيل تصورها وكذا التصديق بها
فطري لا مجال للمنع فيه او بيان دوري ومرجعها وان كان بما ذكرت لكنه يمنع ذلك بما هو تنبيهي بياني
وجود الزمان المعقول باعتباره واجاد قيام الايقاظ والافهام مما يبتني على تلك المعية لا سيما وهناك من
يعرف بالآن دون الزمان فيقام عليه الحجة بالمعية الآنية على وجود الزمان على ان العمدة في
المقصود بهذا البيان تحصيل ماهية الزمان اما انيته فان اريد بها ثبوته في نفس الامر بمعنى انه غير
مفتعل واختراع من الاوهام سواء كان ذلك بوجوده بنفسه في الاعيان او بوجود اسمه هناك فكأنها
غنية عن تجشم الابانة والمنكرون ان جحدوا بها فقد استيقنتها انفسهم فيقرون بها من حيث لا يدرون بالسنتهم
حيث يقسمون الزمان الى الساعات والايام والشهور والاعوام ويضبطون به ازمنة الوقائع

١٦٧

والمعاملات ويمتنون طولا في مدد الاعمار لا التقسيم وقصرا فيها للعداة وان اريد بها تحقيقه نفي
في الاعيان فلا يفي به هذا البيان بل سيلوح ذلك ان شاء الله تعالى بنظر ادق واما عن الثا
والثالث فما اقول من ان المراد بالقرار ههنا هو اجتماع الاجزاء وبعدم القرار خلافه ولا ريبة في امتناع
قرار الشيء بدون مقداره بهذا المعنى ولا في انحصار عدم القرار في الحركة وما يتبعها واما عدم القرار
فيما فيه الحركة من الكم وغيره فانما هو بمعنى تقضي الانواع او الافراد وتجددها بحيث يكون في كل ان يفرض
في زمان الحركة نوع او فرد لم يكن قبل ولا يكون بعد ويكون في ذلك الان حاصلا بجميع اجزائه ان كان
له اجزاء فانحسمت الشبهتان ثم اعلم ان الحركة وان كانت متصلة لانطباقها على المسافة المتصلة فقد
يعرض لها انقسام الى المتقدم والمتاخر بانقسام المسافة اليهما فان المتحرك في مسافة انما يقطعها اخذا
من مبدء الى منتهى فاذا فرض بين المبدء والمنتهى حد ينقسم به المسافة ويكون شطر منها متقدما يلي المبدء
وآخر متاخرا يلي المنتهى فينقسم الحركة ايضا الى متقدمة هي في المتقدم من المسافة ومتاخرة هي في المتاخر
منها لكن المتقدم والمتاخر من المسافة يجتمعان في الوجود وايضا يمكن ان يصير المتقدم منها بعينه متاخرا
والمتاخر متقدما وذلك بان يفرض الحركة تبتدئ مع الاولى في المبدء والمنتهى ولا يمكن ذلك في
الحركة فان المتقدمة لا تجتمع مع المتاخرة ولا تصير المتقدمة متاخرة والمتاخرة متقدمة فالتقدم والتاخر
في الحركة وان كان بازاء التقدم والتاخر في المسافة يكون لها من جهة ما بها للحركة خاصية ليست
لها من جهة ما بها للمسافة وذلك لكون الحركة متقضية متجددة بخلاف المسافة فالحركة يلحقها عدد
من حيث لها في المسافة تقدم وتاخر فان الجزء الواحد من الحركة يعد الاجزاء كما ان الواحد من الناس
يعد العشرة منهم فتحصل ان الزمان هو مقدار الحركة ما دامت متصلة وعددها اذا انقسمت
الى متقدمة ومتاخرة غير مجتمعتين بسبب انقسام المسافة الى المتقدم والمتاخر لا بانقسام الزمان اليهما
حتى يلزم ان يكون البيان دوريا كما ظن لان الاتصال اصلي والانقسام عرضي ثم ان القبلية والبعدية اللتين اريد بهما

ان القبل فائت والبعد لاحق غير موجود مع القبل اذ يمكن القول بها فی الامور الثابتة من كل وجه اذ لا فائت ههناك ولا لاحق بل انما يقال ان فيما فيه تجدد وتغير فنقول عروضهما اولا وبالذات انما هو لهذا المقدار واما غيره من الحركة والمتحركات فانما يقال ذلك فيه بالعرض وذلك لانه لو كان قولهما فيه لاجل شيء آخر فذلك الشيء او شيء آخر ينتهي اليه الفحص آخر الامر هو لذاته يكون قبل وبعد ويكون في كل آية قبلية وبعدية تعرض في هذا المقدار على حسب القسمة التي لا تقف الى نهاية انما هو بالذات لذلك الشيء فلا محالة وذلك الشيء هو الذي يقع فيه امكان الحركات على النحو المذكور توعا اوليا فيكون ذلك الشيء هو المقدار المقدر بالذات للامكان المذكور ويكون هو الزمان الذي نحن فيه فانا انما جعلنا الزمان اسما لمعنى الذي هو لذاته مقدار الامكان المذكور ويقع فيه ذلك الامكان توعا اوليا فاذن قول القبلية والبعدية للزمان لذاته وتصوير ذلك ان الزمان هو مقدار اللاقرار واتصال التقضي والتجدد وهو لكان متصلا في نفسه ليس فيه اجزاء متمايزة بالفعل لانطباقه على الحركة المنطبقة على المسافة المتصلة لكن ربما يتوهم فيه حدود فينقسم في الوهم الى اجزاء فح اذا قاس العقل بمعونة الوهم بعض الاجزاء والحدود الى بعض صادف بينهما قبلية وبعدية ولا يمكنه مع لحاظ معنى الزمان وهوية الاجزاء والحدود وان يتصور القبل بعدا والبعد قبلا او المعية بينهما ووجد السؤال بانه لم اختص ذلك الجزء او الحد بالقبلية وهذا بالبعدية باطلا مثل السؤال في اجزاء المقادير وحدودها بانه لم وقع هذا الجزء بين الجزئين مثلا ولم اختص هذا الحد بهذا الموضع اذ لا ارتياب في ان هوية ذلك الجزء او الحد لا تحصل بدون تلك القبلية والبعدية في اجزاء الزمان وحدوده نفس ذات الطرفين فهما قبل وبعد باعتبار قبلية وبعدية باعتبار آخر على نحو ما يقال في الفلسفة الاولى في اتحاد العقل والعاقل مثلا هذا واما غير الزمان كحركة مع اخرى او انسان مع آخر فربما يكون احدهما موجودا ولم يوجد الآخر فيقال لذلك

١٦٩

انه قبل ولهذا انه بعد ثم يلحق هذا وذاك موجود فيكون ان ح معين ثم يمضي ذلك ويزول هذا
فيقال لذلك من هذه الجهة انه بعد والقبلية يستحيل بان تبقى مع الحالة الاخرى فما جامعت
المعية او البعدية الا وقد زالت القبلية وذات ذاك موجودة مع اختلاف الاحوال
فالقبلية معنى له ليس لذاته ولا ثابتا مع ثبات ذاته فليس هذا المعنى مجرد انه نسبة ذات
الى ذات هذا وكذلك ليعلم انه ليس المعنى الذي يقال به للشيء قبل مجرد انه نسبة وجود او عدم او وجود
او عدم فان نسبة الوجود الى الوجود او العدم الى العدم او نسبة الوجود الى العدم او بالعكس
قد تكون قبلية وقد تكون بعدية والمنسوب من الوجود والعدم هو في الحالين وجود او عدم و
كذلك المنسوب اليه بل هو نسبة وجود او عدم مقارن امر الى وجود او عدم مقارن امر آخر فيكون
الاول قبل والآخر بعد اذا قارنا ذينك الامرين وينعكس الحال ان لم يعكسا مع ان الوجود والعدم
وجود وعدم في الحالين وهذا الامر اما الزمان او نسبة الى زمان فان كان زمانا فذاك ما نقوله وان كان
نسبة الى الزمان فتكون قبليتها لاجل الزمان هذا ما حققه الشيخ واتباعه من كرام العشيرة فان قلت
الزمان والحركة كلاهما غير قارين فاذا فرض فيهما اجزاء فبالضرورة يكون بينها تقدم وتأخر
في الوجود اذ لا معنى لعدم القرار الا ذاك فما بال القبلية والبعدية كانتا بالذات للزمان دون
الحركة قلت الفرق بينهما اولا هو بان الزمان كم متصل فيقبل الانقسام لذاته واما الحركة
فهي متكممة لا كم فقبولها الانقسام لا يكون لذاتها فكيف تكون القبلية والبعدية المتوقفتان
على التجزية لها لذاتها وذلك ان الحركة حقيقتها كما عرفت انها كمال اول لما بالقوة او خروج
من قوة الى فعل وليس هذا المفهوم يوجب ان يكون هناك بعد بين المبدء والمنتهى قابل للانقسام
حتى تكون الحركة منقسمة بالقوة فانا لو توهمنا ثلثة اجزاء لا تتجزى ويكون المتحرك على الوسط
عند ما يتحرك من الاول الى الثالث يكون له معنى الحركة وليس هناك اتصال بل انما .

يعرف وجوب ان تكون الحركة على متصل نوع من النظر فالاتصال عارض للحركة وذلك من جهتين
جهة المسافة وجهة الزمان اما اتصالها من جهة المسافة فلا نعني به ان هناك اتصالا للحركة سوى
اتصال المسافة والزمان حاصلا بسبب اتصال المسافة بل ان اتصال المسافة هو بنفسه اتصال
للحركة بالعرض واما اتصالها من جهة الزمان فنعني به ان للحركة اتصالا قائما بها هو نفس الزمان ثم علة
اتصال الزمان هو اتصال المسافة لكن لا مطلقا بل بشرط ان لا يكون في المسافة سكون حتى
لو كانت مسافة متصلة يتحرك فيها المتحرك ثم يقف ثم يتحرك يكون هناك اتصال المسافة من غير
اتصال الزمان فاتصال المسافة لا من حيث اعتباره في نفسه بل من حيث انه مضاف الى حركة
وصارت به الحركة متصلة علة لاتصال الزمان بمعنى انه علة لذات الزمان الذي هو متصل واتصال
لا انه علة لكون الزمان متصلا فان ذلك امر ذاتي له وليس بعلة كذا حقق الشيخ واشياعه فان قلت
ما ذكر من عدم كون الحركة متصلة مسلم في الحركة التوسطية واما الحركة القطعية فلا تتصور الا متصلة
قلت لعل الفطن المتدبر فيما تلونا يظهر له ان ليس هناك حركتان متغايرتان في الوجود احدهما
التوسط والاخرى القطع بل طبيعة الحركة اعني كمال ما بالقوة مجردة عن الاستداد راسا ولو بالعرض
هي الحركة التوسطية ولا ينبغي ان يفهم من التجرد اشتراط عدم الاقتران في الوجود على ما هو مصطلح
المحدثين بل اشتراط عدم الدخول في الذات كما هو مصطلح السابقين وتلك الطبيعة من حيث
اختلاطها في الوجود بالاتصال العرضي وعروضها العروض للمقدار لها او للتقدير به هي الحركة
القطعية فالحركة التوسطية مما لا خفاء في كونها غير متصلة في ذاتها واما الحركة القطعية فالاتصال
الماخوذ فيها هو الاتصال بالعرض لطبيعة الحركة من جهة المسافة واما الاتصال الذي يعرضها
بالذات فهو الزمان فخارج عنها فمثل الحركة التوسطية مثل الطبيعة المائية مجردة عن الاتصال
والاستداد الذي لها بالعرض من حيث حلولها في مادة جسمانية متصورة بصورة جسمية متقدرة بمقدار

ويشتمل الحركة القطعية مثل الطبيعة المائية مخلوطة في الوجود بالامتداد والاتصال بالعرض من حيث تلبس

الحلول الا ان اختلاط الطبيعة المائية بالامتداد والاتصال بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال

حالّ في مادتها وامتداد الحركة واتصالها بالعرض انما هو من جهة امتداد واتصال في متعلقها اي

المسافة فلاح ان الحركة القطعية حقيقة اعتبارية ملتئمة من جزء بين موجودين الحركة التوسطية والاتصال

المسافي لا من جهة انه للمسافة بل من جهة انه للحركة فان قلت كما ان الحركة يحصل لها امتداد عرضي

كذلك المتحرك بسيلانه في المسافة المتصلة يصير كالممتد على ما سيجيء فيلزم ان يكون هناك في كل

نوع من الاجسام امر قار بازاء الحركة التوسطية وآخر ممتد غير قار بازاء الحركة القطعية فيكون في الانسان

انسان قار وانسان غير قار وكذا في المتحركات بالعرض كالنقطة والخط والسطح والسواد

والبياض قلت الامتداد الغير القار انما يحصل بكون الامر الذي يمتد في المسافة المتصلة وزال

ما كان منه في حد عند كون ما يكون منه في حد آخر والكون في المسافة للحركة من طبيعتها لكن من

حيث انه الحركة فقد زال ما كان في الحد الاول عند كون يكون في الحد الآخر للحركة من حيث ذاتها وانها

هوية شخصية لكنها مع ذلك مبهمة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل اعني كون بين المبتدء والمنتهى ويكون

المتصل منها في كل حد هو كونه في ذلك الحد بحيث لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد وقد زال عند

الكون في الحد الآخر فيكون المغايرة بين ما كان منها في الحدين وزال الاول عند كون الثاني

انما هي باعتبار تحصل مباهيها وفعلية قوتها بالعرض واما المتحرك فهو من حيث ذاته على التحصل

والفعلية المحضة ويكون باقيا في المسافة لا يزول منه شيء ولا يكون آخر الا انه من جهة كونه في حد بحيث

لم يكن فيه قبل ولا يكون بعد يغاير نفسه من جهة كونه في حد آخر كذلك ويزول الاول عند

كون الثاني لكن الحيثيتين بما هما حيثيتا تحصل الحركة وفعلية قوتها لا حيثيتا تحصل ذاته وفعلية قوته في ذاته

اعلم ان المتحرك حيثما يتحرك في الاين مثلا فكما ان فيه امرا مبهما بين صرافة القوة ومحوضة الفعل كما مر تحقيقه فكذلك

فلذلک حرکته ای کونه بین المبدء والمنتهی ولا تظن ان ذلک هو بعینه اینه المبهم فان اینه المبهم هو
کونه بحیث یکون فی ای آن یفرض فی این مخصوص سواء کان او یکون فیه فی آن آخر
او لا واما کونه بین المبدء والمنتهی بمعنی کونه بحیث ای حد یفرض یکون فیه فی آن ما لم یکن فیه قبل
ولا یکون فیه بعد اذ لو کان فیه قبل و یکون بعد لم یکن هناک مبدء ولا منتهی واذا کان لم یکن قبل و
لا یکون فیه بعد فهو فی المبدء لا بین المبدء والمنتهی وان لم یکن فیه قبل و یکون فیه بعد فهو فی المنتهی
فاذا فرض آن فی زمان الحرکة یکون المتحرک فی این ما و یکون ذلک تحصیل اینه المبهم بحسب فرض
الآن بالفعل وانفراض حد فی المسافة بازائه و یکون کونه فی ذلک الحد بعینه بحیث لم یکن فیه قبل
ولا یکون فیه بعد هو تحصیل حرکة فلو فرض توقفه فی ذلک الحد کان ذلک تحصل اینه فی الاعیان
وخروجه الی الفعلیة الصرفة وتکون الحرکة قد زالت لانها تحصلت ثم لعل الحرکة من جهة امتدادها
واتصالها بالعرض بامتداد المسافة واتصالها یجب لها التقدر بالزمان ثم هی بحسب حالها فی الشدة
والضعف من قبل حال المحرک فی قوته وضعفه وحال الملاء المقاوم ان کان هناک ملاء مقاوم فی سهولة
قبوله الانخراق وغیره وحال الجسم المتحرک فی قوامه مثلا تتعین لها فی تلک المسافة اذا کانت متناهیة
قدر من الزمان ثم الزمان یدخل فی مشخصات الحرکة ولا دور علی قیاس ما سیجیء تحقیقه فی اعلام الالهی
فی علیة الصورة للهیولی مع کون الهیولی مشخصة لها والصورة الجسمیة الساریة فی الهیولی القارة
فیها تتقدر الهیولی بالعرض بمقدارها واما الحرکة فاذ هی غیر قارة فی مادتها اعنی الجسم المتحرک لا یقدر
الجسم بمقدارها اعنی الزمان اصلا وکذا المسافة الا انه اذا اخذت بمرتبة من الشدة والضعف
فی زمان معین تعین بانها قدر من المسافة لا فی ذاتها بل فی کونها مسافة لتلک الحرکة کما
اذا اخذت الحرکة بتلک المرتبة فی مسافة معینة تعین بانها قدر من الزمان ثم الحرکة ایضا
ربما یکون امتداد واتصال من جهة امتداد واتصال حال فی مادتها اعنی المتحرک فانک اذا

الجسم المتحرك في الوهم الى قسمين تنقسم الحركة ايضا بقسمين يقوم كل منهما بقسم من الجسم لكن هذا الامتداد
والاتصال اذ لا يكون فيه قبلية وبعدية لا تجتمعان غير ما نحن فيه وليس له مزيد اختصاص بحركة
بل الحركة تضاهي في ذلك سائر الهيئات السارية في الجسم فلعل منشأ المباحث على ما
القينا عليك من النقائض المنقضية بهذه الكتاب وتماميا بما اهتديت اليه في ذلك فنفصل ونبين
ونقول ان الزمان بحسب الامتداد الطولي المنقضي لا يلاحظ في هذا الامتداد انبساط في العرض
ايضا حتى يكون كالسطح ولا انبساط فيه حتى يكون كالخط ولا يلتفت فيه الى النحو المنقضي من
انه في ذاته مقولة وانه من هذا الحد الى ذلك الحد من هناك الى هذا بل ربما يؤخذ الامتداد من حيث
انه متسع ومقدار لانه حركات كانت متوافقة السرعة في مسافات متساوية او وضعية او في
ما يجري مجرى المسافات من طرق كمية او كيفية ولانه حركات كانت اسرع منها في مسافات
وطرق اطول من مسافاتها وطرقها ولانه حركات كانت ابطأ منها في مسافات وطرق اقصر
فتخالف المسافات والطرق بالاجناس والانواع والاشخاص يورث تخالفا وتنوعا وتعددا
في الحركات الواقعة فيها وتلك الحركات يجوز اجتماعها في الوجود من غير تقدم وتاخر ولا يورث
ذلك تعددا في الزمان بل الزمان الواحد يصحب هذه الحركات ويقدرها باسرها وكذلك
اختلاف المبدأ والمنتهى مع اتحاد المسافة يوجب تخالف الحركتين ولو فرض كل واحد منهما بدل
الاخرى لم يختلف الزمان بذلك الغير الحركات لو انقسمت بانقسام المتحركات لا في جهة
طول الحركة بل في العرض كانت هناك حركات مجتمعة لمتحركات واما الزمان فخارج عن ان يتصور
فيه عرض ما قسمة او لا قسمة بمعنى العدم دون السلب وانه ينطبق مع امتداد طولها امتدادا
زمانيا آخر كان الثاني بدل الاول فالاثنينية لا يمكن اجتماعهما اصلا وتكون النسبة قبل وبعد
بل هي نفس القبليات والبعديات واما الحركات فربما تكون مع ولنضرب لذلك مثلا

١٧٤

فنقول آ ب ج د شكل مستطيل ومربا لعشر فيه تماديان صح بما التمادي في جهة الاستطالة وتسمى جهة الطول والآخر في الجهة الأخرى وتسمى جهة العرض ولا يعتبر في جهة الطول خصوص ضلع أو خط مفروض حتى يكون آ ب طولا و ج د طولا آخر لذلك السطح ولو فرض خط ه ز موازيا لهما أو ما بينهما يكون طولا ثالثا بل ليس هناك إلا طول واحد كل من الخطوط الثلاثة واقع فيه فلو فرضت هناك حركات مبدؤها من ا و ج ه الواقعة في جهة إلى ب و د و ز الواقعة في جهة أخرى أو بالعكس أو فرضت الحركات مختلفة مختلطة من القسمين كانت كلها في الطول لا كل في طول فالطول المأخوذ على هذا الوجه يمكن أن يضرب مثلا للزمان فعليك بتلطيف القريحة فإن الأمر مع وضوحه في غموض حتى كأنه يعرف وينكر فإن قلت قد اتضح بذلك الحال في امتناع المعية بين الأزمنة مطلقا لا بين الحركات المتعددة ولا بين الأجزاء العرضية لحركة واحدة لكن الخفاء في امتناع المعية بين الأجزاء الطولية لحركة واحدة لذاتها الغير القارة قلت الحركة الواحدة إذا قسمت إلى أجزاء وقيس بين تلك الأجزاء صارت في هذا اللحاظ حركات متعددة فلا يمتنع معيتها من حيث أنها حركات متعددة بل من حيث أنها واقعة في أزمنة مختلفة والأزمنة المختلفة لا يمكن معيتها بل يكون فيها قبلية وبعدية فكذلك في الحركات الواقعة فيها المتخصصة بها فالقبلية والبعدية في أجزاء الحركة الواحدة وإن كانت من لوازم هوياتها لكن من جهة الأزمنة المتخصصة بها فقد عرفت أن الأزمنة وإن كانت عارضة للحركات خارجة عن مقومات نوعيتها لكنها من مشخصاتها ومقومات وحدتها الشخصية فقد استبان الفرق بحمد الله سبحانه وبالجملة فالافتراق بمعنى امتناع اجتماع الأجزاء إنما هو بالذات للزمان وبالعرض للحركة وكأنك لا يخفى عليك أن التدرج إلى تعرف الزمان كما يمكن أن يكون من سبيل النظر في إمكان حركات مختلفة في السرعة والبطء في مسافات متفاوتة على حسب ذلك الاختلاف فيما بين ابتداء حركة وانقطاعها كذلك يمكن من سبيل النظر في القبلية والبعدية

وان لها معروضا بالذات ولا يمكن ان يكون ثابتا فيكون لا محالة بازيا وليس هو الحركة لكنه يجب
ان يكون متعلقا بالحركة لانه لا يكون قبلية وبعدية بدون تغير وتجدد ويجب ان يستمر ذلك التجدد لانه
ان كان امر دفعة ثم لم يكن شيء حتى كان شيء آخر دفعة لم يخل اما ان يكون بينهما امكان تجدد امور يكون
فيما بينها قبل وبعد وانما يكون ذلك بتجدد امور وفرضنا عدمه هف او لا يكون بينهما امكان ذلك
فهما متصلان هو مع انه محال لما ستعلم من استحالة تتالي الآنات نقول انا ان يستمر الاتصال
فيحصل غرضنا او ينقطع فيعود الكلام ثم لعلك بما وعيت في القبلية والبعدية وعرفت الحال
في المعية المقابلة لهما فمعية الشيء الزماني كالحركة للزمان غير معية شيئين هما غير نفس الزمان فان
معية الحركة والزمان هي ان الحركة اي الحركة في زمان ومعية شيئين زمانيين هي ان احدهما
على الآخر اي كونهما في زمان واحد فالمعية الاولى ليست بحسب زمان خارج عن المعين بخلاف
الثانية فلا يلزم من كون الحركة مع زمان كون الحركة والزمان في زمان آخر واعلم انه
لا ينبغي ان يتوهم مما ذكر من ان معية الزمانيات للزمان هي كونها فيه و
معية الزمانيات بعضها البعض هي كونها في زمان واحد ان المعية مطلقا يساوق
المعية وان معية الاشياء مطلقا للزمان هي كونها فيه ومعية بعضها البعض هي كونها في زمان فليس كل
ما مع الزمان يجب ان يكون فيه كما انا مع الخردلة ولسنا فيها بل انما يكون في الزمان لاجزاءه وحدوده
وثانيا الحركات المتقدرة بها وثالثا المتحركات بما لها الحركات فهي في الحركة والحركة في الزمان
وكذا الحوادث بما لها توقف على الحركات وتخصص بالازمنة والآنات وكون اجزاء الزمان
وحدوده فيه لكون الاجزاء المفروضة والحدود الموهومة في الخط فيه وكون حركة الفلك الاقصى
فيه لكون المعروض في العارض على ما سيلوح لك وكون سائر الحركات والمتحركات والحوادث
فيه لكون الكلام في الامكنة والامتدادات المكانية واما الامور الثابتة من كل وجه المبرية من التجدد

١٧٥

من التجدد والتغير فليست في الزمان البتة واذ قيست معه او مع ما فيه كان لها ثبات مع ثباته
وثبات ما فيه ولم يعن بذلك ان لها امتدادا في الوجود واستمرارا مثل امتداد الزمان واستمراره بل هي
خارجة عن جنس الامتداد واللاامتداد بمعنى العدم لا بسلب لو كان لها امتداد كانت زمانيات فعني
بالزمانيات ههنا ما يكون ظرف حصوله نفس الزمان سواء كان على جهة الانطباق عليه كالحركة
القطعية او لا على جهة الانطباق كالحركة التوسطية والاجسام الحادثة وصورها وهيئاتها الثابتة
لو كان لها امتداد بذلك المعنى كانت دفعيات كالامور المتخصصة بحصول لان بما ان الثابت من كل وجه
اذا قيس مع الزمان من اجزائه وحدوده والامور المستمرة المستوعبة للزمان كله او شطره على سبيل الانطباق
او اللاانطباق مع الامور الدفعية وجد له مع اي من هذه الامور اخذت معية ومشاركة في الوجود والدوام
فالمنسوب في هذه النسبة بريء من المتى ومن استمرار الوجود واستيعابه للزمان او لشطر منه ولا استمراره
واختصاصه بجزء منه واما المنسوب اليه فهو اما نفس الزمان او جزء منه او حد فيه وهي وان لم تكن بريئة من
الاستمرار واللااستمرار ومن التجدد والتقضي لكنها بريئة من المتى بل كانها هي متى الامور التي لها متى
واما الزمانيات بالمعنى الذي يعم الدفعيات فلها متى لكنها وان خرجت من هذه الحيثية فلا انصرام
ذلك كونها مشاركة للثابتات البريئة من المتى في الوجود في الواقع فان الوجود في زمان او آن
نحو من انحاء الوجود في الواقع كما ان الوجود في السوق او المسجد وجود في الواقع للموجود فيهما مشاركة
فيه مع الموجود المتعالي عن المكان والحال في هذه المعية لا يختلف باختلاف المنسوب اليه سواء كان كل الزمان
كله او شطره او حد فيه او كان هو الزمانيات باصنافها كلا او بعضا فان هذه الامور ان كانت بينها
او اذا قيس بعضها الى البعض بامعية زمانية او قبلية وبعدية كذلك لكنها سواء في المعية التي نحن فيها
كما ان المكان من اجزائه وحدوده والمتمكنات كلها وبعضها والجهات بينها او اذا قيس بعضها الى البعض
مختلفة بالمعية والقرب والبعد ونحو ذلك لكنها سواء في المعية لما هو متعال عن المكان

وقد بدء الله سبحانه الى عدم الاختلاف بين هذه الامور في معيته سبحانه لها بقوله تعالى وهو معكم اينما كنتم فافاد عموم الزمانيات والمتمكنات اصالة والازمنة والامكنة تبعا لعموم الخطاب للموجودين في الازمنة والامكنة المختلفة ثم اكد عدم الاختلاف بحسب الامكنة بقوله اينما كنتم ليستانس بالاتحاق به في عدم الاختلاف بحسب الازمنة ومعية الثابتات مع المتغيرات تسمى دهرية والدهر الذي ينسب اليه هذه المعية لا يعني به امرا زائدا على الواقع والوجود فيه ونسبة الثابتات فيه الى المتجددة والمتغيرة كما ان الزمان الذي ينسب اليه المعية الزمانية امر زائد على ذلك بل لا يعني بالدهر الا الواقع المحيط بالامور الثابتة والمتغيرة ونسبة احدى القبيلتين الى الاخرى من جهة المشاركة في محض الوقوع واذا قيست الثابتات بعضها الى البعض فمعيتها تسمى سرمدية وهي اعلى من الدهرية من حيث ان المنسوب اليه في الدهرية متجددة ومتغير وفي السرمدية متعال عن التجدد والتغير كالمنسوب لكن هذا ليس افتراقا في سنخ النسبة فلذلك ربما يطلق الدهرية بحيث يكون السرمدية صنفا منها واما المعية الزمانية فتخالفهما في سنخ النسبة فانها تكون متوسطة بين القبلية والبعدية الزمانيتين بخلافهما هذا وقد تبعنا الشيخ في ذكر الدهر والسرمد ههنا لانسياق الكلام اليه والا فهذه المعاني اجل من ان تساق مع مسائل العلم الادنى ولئن ساعد التوفيق سنعود اليها في العلم الاعلى **قلت** و الزمان مبدع انما يتقدم عليه باريه سبحانه بالذات وليس لوجوده بداية او نهاية يسبقها او يلحقها العدم والا كان لعدمه قبلية عليه او بعدية عنه ويكون معروضهما بالذات زمان فيكون قبل الزمان عدمه السابق او اللاحق ويستبان بذلك ان الحركة التي هو عارضها والجسم المتحرك بها كذلك **اقول** اعلم ان حدوث الزمان انما هو بالابداع وتقدم محدثه عليه انما هو بالذات وليس لوجوده بداية يسبقها العدم ولا نهاية يلحقها العدم والا لكان لعدمه قبلية عليه ان كان له بداية او بعدية عنه ان كان له نهاية ويكون القبلية للعدم السابق والبعدية للعدم اللاحق ان كان له بداية

١٧٨

وهداية وقد عرفت ان عروض القبلية والبعدية اللتين تمنعان عن الاجتماع لا يكون لنفس العدم ولا
يمكن ايضا ان يكون المعروض بالذات لقبلية العدم السابق هو الزمان المتاخر عنه ولا لبعدية العدم
اللاحق هو الزمان المتقدم عليه بل يجب ان يكون المعروض لقبلية العدم السابق زمان يقارنه
ولبعدية العدم اللاحق زمان يقارنه فيلزم ان يقارن الزمان عدمه السابق او اللاحق وان الشيء
لا يقارن عدمه هف ونحن بما القينا عليك من قبل على ثقة من تشبثك في هذا الاصل على نمط
اليقين بحيث لا تزعزعك الشبهات الدائرة على السنة المتشبثين المتحيرين واعلم ان بعض خيرة
اللاحقين بالمهرة السابقين مع توغله في سياحة ارض الحقيقة وتورطه في سباحة يم الحكمة
وتوجهه في اعماق ثرى الملك باقدام انظاره الغائرة وخروجه عن اطباق سماء الملكوت
بقوادم افكاره السافرة اذ بعض عرقه الهاشمي لحماية دار الظاهر من الدين الاحمدي عن حمى ما عليه
الجمهور من المليين من حدوث العالم بقضه وقضيضه لا حدوثا ذاتيا فقط من جهة لحاظ الذات بحسب
بل حدوثا احسن من ذلك معتدا بالسلب لوجود اصلا في الاعيان قبل صدق الايجاب لم تره
بصيرته النقادة وقريحته الوقادة ان يقول بالحدوث الزماني للزمان مع ما يتقدم عليه من الممكنات
كالحركة التي هو عارض لها والفلك المتحرك بها والعقل المتقدم على ذلك الفلك لا بما هو في قوة
ذلك وظاهر الاول اليه من تقدم عدم مستمر للزمان على وجوده وقبلية متقدرة لجاعله سبحانه
عليه لما تخيله الجمهور فتبع القول بالحدوث الدهري والقبلية الدهرية وتفنن في ذلك القوانين
الدقيقة ودون الصحف الانيقة وتلخيص مقاله في ذلك ان مطلق القبلية التي تمنع القبل والبعد
عن الاجتماع انما يكون لكون المتحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو
بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد الا ويكون قد حصل لما هو قبل فان كان ذلك بحيث تخلل بينهما
ممتد بالذات او لا ممتد بالذات هو من حدود الممتد بالذات كانت زمانية والا كانت

دهريا وسرمديه والزمان اذ ثبت تناهيه في جانب الماضي ودون آن مستقبل آن تحقق بل كان عدمه سابقا

على وجوده لا اسبقا زمانيا بل دهريا ولا يلزم من سبق العدم على الوجود امتدادا ما وطبيعة الدهر

لا من جهة السابق اعني العدم لانه غير متقدر في نفسه ومن حيث هو دهري ولا من حيث السبق

لان السبق الدهري يخالف السبق الزماني اذ العدم السابق بالزمان مثلا يكون في جزء واحد من

الزمان واللاحق في جزء واحد آخر فيلزم الامتداد واما السابق الدهري فيقع الوجود المسبوق

في حيزه بعينه وذلك لان العدم في الدهر انما يكون بانتفاء الوجود عن الواقع مطلقا فيناقضه

الوجود مطلقا فاذا وجد الشيء في الدهر بطل العدم البتة ووقع الوجود موقعه بدلا عنه كوقوع جسم بعد

جسم في مكان بعينه واما العدم في زمان فلا يصادمه الوجود في زمان آخر اذ الزمان لانقسامه يمكن

الاختلاف في اجزائه وحدوده بوجود الشيء في جزء واحد منه دون آخر فيا الوجود في زمان لا يبطل العدم

في زمان قبله حتى يقع هذا في حيزه بل انما ينبت استمراره وذلك كحصول جسمين في مكانين في زمان واحد

وكذلك يكون للواجب سبحانه البراءة عن سبق العدم على وجوده اصلا قبلية على الزمان فاذا وجد

يكون هو سبحانه معه يقع المعية في حيز القبلية نعم لا يمكن في سبق الدهر ان يترتب قبليتان

وبعديتان متعاقبتا الحصول انما يتاتى ذلك في السبق الزماني ويتضح ذلك من سبيلين احدهما

النظر في طباع الدهر اذ ليس فيه امتداد وثانيهما لحاظ طباع السبق الدهري مع عزل النظر عما يابا

طباع الدهر فان مقتضى هذا السبق ان كان المسبوق معدوما عند ما صرفا لا يوصف باستمرار وتقدير مع

وجود السابق وجودا كذلك فكان الصادق قضيتان دهريتان سالبة وموجبة فو جا المسبوق

فكذب السالبة وصدق الايجاب عليهما بالاطلاق العام فاذا فرض ا سابقا على ب و ب على

ح السبق وهو على ح كذلك كانا معدومين معا مع وجود ا ثم اذا وجد ب و ح بعد معدوم

يقع تقدير في عدم ا ح وجودا جميعا فاذن يكون سبق ا على ح بحسب استمرار الوجود

ومنافي العدم لا بحسب نفسها ومن ههنا يستبين انه لا يصح في الدهر عدم بعد الوجود والا لزم اما تكثر

والامتداد او كون عدم الطاري بعينه هو العدم السابق لا بمغايرة الا بحسب اللفظ فالحوادث الزمانية

وان لم تبق في زمان لاحق فلا تنعدم عن الدهر اذ الانعدام عن الدهر انما يكون بارتفاع الوجود

بحسب الواقع مطلقا لكن وجوده في زمان حدوثه لا يرتفع والا لصدق النقيضان فان انعدامه في

زمان لاحق لا يرفع وجوده في الزمان السابق كما عرفت فاذا هو موجود في زمانه السابق وذلك

الوجود نحو من انحاء الوجود في الدهر اذ الزمان بما فيه بنقيره وقطميره في الدهر فاذا هو موجود في

الدهر فان توهم انه كما يلزم الامتداد في قبليتين كذلك يلزم في قبلية واحدة فان أ الموجود

مع عدم ب ثم انعدم وجود ب يلزم الامتداد في وجوده وان لم يلزم في عدم ب ولا في وجوده

يدفع بانه ليس وجودا في حدين انما يوجد ب في الاخير منها فتكون القبلية في الاول والمعية

في الاخير كما هو سنة القبلية البعدية الزمانيتين بل المعية تقع في حيز القبلية كما عرفت وليس

العدم شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فهو انتفاء شيء لا شيء يعبر عنه بالانتفاء ولذلك يصح الحكم

عليه بامتناع الوجود بل انما يوجد مفهومه متمثلا في الذهن وهو ليس حقيقة العدم بل مفهوم

يضع الذهن انه عنوان لتلك الحقيقة الباطلة فيعقد الحكم عليه بالامتناع مثلا على سبيل التعدية

ثم هذه القبلية من صفات الجاعل وليس للعقول المفارقة سبيل الى اكتناهه فضلا عن الاذهان

البشرية لكن البرهان يوجب ان هناك تقدما سرمديا مجهول الكنه وذلك ان الحوادث الكونية

متخلف في الوجود عنه سبحانه فيكون هناك قبلية لا تجامع البعدية وليست زمانية فانها

انما تكون بالذات للزمان وبالعرض للزمانيات والواجب تعالى متعال عن ذلك الامر

في هذه القبلية على قياس ما عرفت في المعية لا تخلف وجود الحوادث عن الواجب تعالى

كان لعلميا عن آخرها قبلية غير متقدرة والكل في ذلك سواسية فقبليته سبحانه على آدم

عليه السلام كقبلية علي محمد من غير تعاقب تدرج والفلاسفة الذين لا ينكرون هذه القبلية لكنهم يجيزون

المبدعات فيها بالله تعالى ونحن نجعل المبدعات البرية عن الحدوث الزماني مع الحوادث

الزمانية سواء في قبلية الواجب تعالى عليها وبعديتها ونحكم على الممكنات بأن وجودها بعد البطلان

في وعاء الدهر الليس فإن كان بعضها متسرمدا غير مسبوق بالعدم الدهري وبعضها مسبوقا فما كان الواجب

مع المتسرمد منها بغير المسبوق بالبطلان متقدما في الدهر ثم إذا هو سبحانه صانعه المتغير إذا وجد بعد

المتغير الأول في الدهر متقدم عن الثانية ثم اشتبكت معهما فيلزم حصول امتداد في الدهر وعروض

نسبة متقدرة امتدادية للواجب سبحانه فتعين أنه إما أن يكون كل من الممكنات متسرمدة وبريئة عن

البطلان أو كلها مسبوقة بالعدم وهذا هو المطلوب بهذا المحصل كلماته التي نقلتها مع الإطناب ونحلتها

مع الإسهاب أقول مطلق القبلية والبعدية المانعتين عن الاجتماع لا يستقيمان إلا حيث يكون تشكك

محقق أو موهوم أو بما لا يكون فيه امتداد أصلا لا يتصور فيه عدم ثم وجود وبالجملة حال كيف

وقولنا لم يكن فكان وكان الصادق فيها يتم صدق الإيجاب ونحو ذلك بالفرض عن جهة مدين

فإن دفع ذلك بأنه من جهة الألف بالوهم وعدم حصافة القريحة فما ألست من تخلص تشكل عن

الحوض خوضا من لعبة بتسلم الوهم يستتبع برده في ترويج زعمه وبالقدح في أبصار الناقدين كيف وإذا رفع الزمان

وامتداده من البين لم يبق في يد العقل ما يتأتى له الحكم فيه بالقبلية والبعدية بل إذا جرد اللحاظ عن الزمان

واستمراره لم يستطع العقل إلا الحكم بالوجود المحض أو العدم البحت ولا يتمكن من الحكم بالوجود بعد العدم

نعم ربما العرض للعقل مجردا عن لحاظ الزمان تجلى عنه لكنه لم يتخلص بعد عما اقتبه واعتاده ولم يتجرد عن

توهم الزمان وامتداده فيحكم أحكاما مشوبة بذلك التوهم كما كان يحكم من قبل فربما يغلط الفاحص

بسبب التخلية والتجريد ويزعم أن تلك الأحكام مبرأة عن التخليط ولمن كتب تلبيس كلما فرض العقل

مجردا عن غواشي الوهم كان كذلك فإذن قد استبان رجحان التشنيع والتفسيح لا لائمة

وما ذكره من وقوع الوجود في حيز العدم فما لا تحصله فانه اذا كان الدهر خارجا عن الامتداد مطلقا

فكيف يمكن ان يتعاقب فيه امران اللهم الا ان يكون هناك طرف آخر ممتد كالزمان بحيث

ويكون التعاقب بملاحظة كما في وقوع جسم بدل جسم في مكان واحد فان ذلك انما يتصور باعتبار

ملاحظة امتداد الزمان وكون الجسم الاول في ذلك المكان في جزء واحد من الزمان وكون الجسم

الآخر فيه بعينه بدلا عنه في جزء واحد آخر منه ولا يتصور في آن بل في زمان واحد ايضا الا

بانقسام ذلك الزمان واختصاص كون كل منهما بجزء منه وبما تعرض له في جواب لزوم الامتداد

في قبلية حدة حيث كان وجود المتقدم مع عدم المتاخر ثم انحط وجوده مع وجوده من ان

العدم ليس شيئا يعتبر المعية بالقياس اليه فيشبه المواخذات اللفظية فانا نقول ان وجود المتاخر

قد يكون مع شيء من وجود المتقدم دون شيء فيلزم الانقسام والامتداد في وجود المتقدم كما يقال

لو وضع جزءان فردان بحيث يتلاقيان ولم يتلاقيا بالاسر كان احدهما قد لاقى شيئا من الآخر

دون شيء فهل ينفع في ذلك نفي الشيئية عن العدم وما ذكره من اختصاص هذه القبلية بالواجب

سبحانه وعدم اكتنا بها فمع انه تحكم على عدم الزمان بل على عدم قاطبة الجائزات فانها اجواد

وبرنا عنده بالقبلية على وجوداتها بهذا النحو من القبلية فكيف تكون مختصة بالباري عز مجده

بل نقول لا حاجة بنا الى اثبات القبلية فانك ان وضعت ان هذه القبلية المجهولة بانفة

عن الاجتماع بين القبل والبعد نقول لا يمكن ذلك في مقدار الدهر الا اذا كان كنحو الآن

لم تصنع ذلك ارتفع النزاع ثم اعلم انه ان لم يكن هناك امتداد محقق او موهوم يكون

اجزاؤه وحدوده بعضها قبل بعض بالذات لم يكن الحكم بسبق العدم على الوجود

اولى من العكس فان العدم من حيث انه عدم لا يقتضي السبق والوجود من حيث هو وجود

لا يقتضي التاخر فلا بد من ان يقارن العدم شيئا والا لم يكن له تقدم وذاك وجود و

شيئا ما ولولاه لم يكن له تاخر ولا حق بذلك ان ما ذكره من ان مطلق القبلية يمتنع عن الاجتماع انما هو
لكون التحقق حاصلا بالفعل لما هو قبل من دون ان يكون حاصلا لما هو بعد ولا يكون حاصلا لما هو بعد
الا ويكون قد حصل لما هو قبل تمويه محض فانه ان اراد بما جعله مناط مطلق القبلية مجرد ان يكون
الوجود حاصلا في الجملة لشيء وليس حاصلا لشيء آخر ولا يكون حاصلا لهذا الشيء الآخر الا وهو حاصل
للاول فيقال للشيء الاول انه قبل الآخر فينتقض ذلك بما اذا وجد زيد وعمرو معا فبقي زيد وعدم
عمرو اذ يصدق ان الوجود حاصل لزيد في الجملة وليس لعمرو وليس حاصلا لعمرو الا وهو حاصل لزيد
فينبغي ان يكون زيد متقدما على عمرو في الوعاء الذي يكون فناء عمرو فيه اعني الزمان وليس كذلك
وان اراد به ان يكون الوجود حاصلا لشيء ولا يكون حاصلا للآخر وقد حصل قبله كما يعني عنه
صيغة الماضي فذلك مع انه بيان دوري لا يفهم من هذه القبلية الا الزمانية ثم لو تصور عدم سابق
على الزمان في وعاء الدهر من غير لزوم امتداد فيه فليتصور عدم لاحق للزمان فيه ايضا فيكون
العدم اللاحق واقعا في حيز الوجود كما كان الوجود واقعا في حيز العدم السابق فيكون جزءا
للعدم السابق ثم للوجود ثم للعدم اللاحق وكما ان تخيل الامتداد ووقوع الوجود في العدم من
احكام الوهم كذلك في وقوع العدم مكان الوجود وكما لا يكون اولا التقدم للعدم والتاخر للوجود
لطبيعة العدم والوجود ولا المقارنة لهما الزمانين يكون احدهما بذاته متقدما والآخر متاخرا بل الامر لا يعلمه
الا الله تعالى فقط او هذا الراسخ في العلم ايضا لا يكون ثانيا التقدم للوجود والتاخر للعدم لطبيعتهما
بل لذلك الامر ويكون الامتياز بين العدمين لا في مجرد اللفظ بل في ذلك الامر فان قيل العدم اللاحق
للشيء في وعاء الدهر انما يتصور لو تصور ارتفاع وجوده عن وعاء الدهر وحاق الواقع لكنه غير
لانه اذا وجد الشيء فبعد ذلك وان فرض انتفاء وجوده في زمان لاحق لا يرتفع وجوده
عن الزمان السابق والا لاجتمع النقيضان وجوده في ذلك الزمان وجود

في وعاء الدهر قلت العدم السابق ايضاً لا يتصور الا معلوم بسلب الوجود راسا عنه في وعاء الدهر
لكنه غير متصور فيما هو موجود في بعض الاحيان اذ لا يمكن سلب وجوده في ذلك الزمان والا لزم
اجتماع النقيضان ووجوده في ذلك الزمان وجود آني وعاء الدهر فان قلت ان وجوده في ذلك
الزمان وجود في وعاء الدهر بعد العدم قلت فليكن وجوده في ذلك الزمان وجودا في وعاء الدهر
قبل العدم ايضاً على ان كلامنا في الزمان ليس مع وجوده في زمان حتى لا يرتفع وجوده عن
ذلك الزمان بل كما كان بعد ما في الدهر ثم وجد ولم يلزم اجتماع النقيضين في الدهر لوقوع احدهما
موقع الآخر فليعدم ايضاً بعد ما وجد ويقع عدمه في حيز الوجود وبالعكس فقد اتضح كما ينبغي جواز انقطاع
وجود الزماني ايضاً عن الدهر لا بانقطاع وجوده عن زمان الوجود مع وجود ذلك في الدهر بل بانقطاعه
مع زمانه عن صقع الواقع ولوح الدهر مرة واما المسلك في سبق العدم على الزمان لانه برهان التطبيق
على اثبات تناهيه في جانب الماضي دون المستقبل فقد قدمنا الكلام عليه في موضعه فلا نعيده
واما تشبثه بانه لو كان لبعض الممكنات قديما دهريا كان الواجب سبحانه معه معية غير مسبوقة
بقبلية ولا شك ان معيته تعالى للحوادث الزمانية مسبوقة بقبلية دهرية فيلزم امتداد في معيته
تعالى مع ذلك الممكن القديم في الدهر مبني على ثبوت قبلية دهرية له سبحانه على الحوادث الزمانية
تمتنع عن الاجتماع وتوجب التخلف ونحن لا نتصورها فضلا عن ان نصدق بها ودعواه الضرورة
مبنية على الالف بتصور الزمان وامتداده كيف وكما نحكم بالقبلية للواجب تعالى على الحادث
اليومي قبلية تمتنع عن الاجتماع كذلك نحكم بها للمعلول الاول على ذلك الحادث والعلة لا فرق
بين الحكمين فكما ان الحكم الثاني من اعتبارات الوهم قطعا عنده ايضاً فليكن الاول كذلك
ثم انه قد يستدل على ما ادعى فيه الضرورة بان الحادث اليومي لم يكن له وجود اصلاً
في الزمان ثم انه حدث وجوده في الاعيان بالوقوع في ذلك الزمان بخصوصه

وكذلك لم يكن له وجود عيني في الواقع الذي هو وعاء الدهر ثم انه حدث وجوده فيه فوقع في
زمان الحدوث لا غير اذ لو كان له وجود في وعاء الدهر قبل وجوده المفروض الحدوث كان
ذلك الوجود في زمان ما قبل زمان الحدوث البتة فان الشيء الزماني لا يكون بين وجوده الزماني
ووجوده الدهري اختلاف بالقبل والبعد بل انما بالاعتبار فقط فوجوده في افق الزمان هو بعينه وجوده
في وعاء الدهر باعتبار آخر فيلزم ان يكون للحادث الزماني وجود عيني في الزمان قبل الحادث
هذا خلف فالواجب جل ذكره كان موجودا مع عدم هذا الحادث في الاعيان مطلقا ثم الحادث
وجد في وعاء الدهر وفي افق الزمان فصار موجودا معه تعالى في الواقع الذي هو للدهر
كلامه هو في غاية السقوط لانا سلمنا ان ليس للحادث اليومي وجود في وعاء الدهر قبل وجوده
المفروض الحدوث ضرورة انه ليس في الدهر قبل ولا بعد فكيف يتصور فيه وجود قبل هذا الوجود
وكيف يكون للشيء الواحد وجودان احدهما قبل الآخر لكن لا يلزم من ذلك ان له عدما
في الدهر قبل وجوده لما مر بعينه من انتفاء القبلية والبعدية في وعاء الدهر ولا يلزم من كون
وجوده المفروض الحدوث حدوثا زمانيا كونه حادثا دهريا لان الحدوث هو المسبوقية بالعدم
واذا تصور في الزمان مسبوقيته بالعدم تصور حدوث زماني واذا لا يتصور في الدهر مسبوقيته
بالعدم بل مسبوقيته اصلا اللهم الا بالعلية فحينئذ لا يتصور حدوث دهري واعلم ان اليوم محدود
من آن الطلوع الى آن الغروب فما اتصل به من جهة آن الطلوع زمان عدمناه في الجانب الآخر
له قبلية على اليوم قبلية هي من عوارض اجزاء الزمان بالذات واليوم بعدية عنه كذلك فلا يكون
ويكون معه عدمه معية زمانية وكون السبق الذي بالذات لذلك الزمان على اليوم سبقا
لعدم اليوم عليه فانه مقارن لذلك الزمان فيكون اليوم مسبوقا بالعدم سبقا زمانيا وسبق العدم
على اليوم يوجب سبق عدم ما وجد مختصا باليوم على وجوده فهذا معنى حدوثه الزماني

وأما وعاء الدهر فكل اجزاء الزمان موجودة فيه في ضمن وجود الزمان المتصل وكل من الحوادث المتجددة
بالازمنة والآنات موجودة فيه مع تلك الازمنة والآنات المختصة بها لا في زمان قبل ما هي مختصة
بها او آن قبله وليس يلزم من عدمه في زمان او آن قبله عدمه في الدهر اذ يكفي في كون الزماني موجودا
في الواقع وجوده في زمان ما كما يكفي في عدمه في الواقع عدمه في زمان ما بل انما يكون الشيء الذي لا يتصور
وجوده الا في الزمان معدوما مطلقا في الواقع والدهر اذا لم يكن موجودا في زمان اصلا فاستوضح
ذلك بملاحظة وجود الشيء المكاني فانه يكفي في وجوده في الدهر وجوده في مكان ما ولا يكون معدوما فيه الا
اذا لم يوجد في شيء من الامكنة اصلا فالعدم الزماني السابق على وجود الحادث الزماني ووجوده
الحادث في زمان وجوده وما بعد العدم الزماني اللاحق لكل ذلك مع الواجب معية دهرية لكن وجوده
وجود مطلق في وعاء الدهر وليس شيء من غيره عدما مطلقا فيه واما ما ينطق به كلام هذا الحبر البصير
من وفاق الفلاسفة في ثبوت قبليته تعالى على الحوادث الزمانية قبلية دهرية فالفحص عنه كما
حاله العلم ان الفلاسفة حصروا التقدم في الاقسام الخمسة المشهورة وهم مع ذلك اثبتوا المعية
الدهرية ولا اشتباه في انها خارجة عن المعيات الخمس التي هي بازاء تلك التقدمات كما نص
عليهم امام المشككين في المباحث المشرقية بانه يجب ان يكون بازاء المعية الدهرية قبلية وبعدية
دهريتان وذهب هذا الباقر النحرير الى انهم لم يكونوا في غفول عن السبق الدهري على انه
نوع مباين للخمسة اذ من الفطريات الاوائل بعد العلم بوجود القيوم الواجب بالذات جل ذكره
انه كان الله سبحانه ولم يكن معه هذا الحادث اليومي مثلا موجودا في وعاء الدهر ثم الحادث
قد وجد فيه لا يرتاب محصل في ان تقدم رب الزمان على شيء لا يكون لكون حصوله في زمان
متقدم على زمان حصول ذلك الشيء ومن البين ان الفلاسفة مع تعمقاتهم في تقديس المبدع
عن شوب التعلق بالزمان ليسوا ممن يخفى ذلك عليهم فمصيبا انهم في ذلك كشف من

ان تجعلهما اذن لا يكون سبقه على الحادث الزماني وعلى كل جزء من اجزاء الزمان الا سبقا بالدهر
والسرمد لكنهم حيث جاءوا بالفحص عن اقسام السبق في مباحث التقدم والتاخر اخذوا السبق الزماني
على وجه يشمل النوعين اي الزماني والدهري معا حيث قالوا السبق الزماني هو ما يجب به ان
يتخلف المسبوق عن السابق في الوجود البتة ولم يقيدوا ذلك بان لا يصح للعقل ان يتجشم تحليل ممتد
بالذات ولو وهمي بينهما في التصور او لا يصح فلا محالة كان ذلك المعنى المطلق مشتركا بين السبق بالدهر
وبين السبق بالزمان قال فهذا غاية ما تجشم من قبلهم الا ان هذا الاجمال منهم ليس على المحصلين فان
تحصيل معنى مشترك بين نوعين من السبق متباينين بالحقيقة وبالخواص والاحكام لا يستوجب عليهما
عن الخطأ وعده المعنى المشترك نوعا واحدا اقول اعتراض الامام ساقط عنهم من غير تجشم وذلك
ان المعية المطلقة وان كانت تتصور بازائها قبلية وبعدية لكن لا يجب ان يتصور بازاء كل معية في
ظرف قبلية وبعدية في ذلك الظرف بل قد لا يكون بازائها الا اللامعية [illegible]
بين شيئين في الآن تتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما في ذلك الآن اذ الآن غير قابل لان يتصور
فيه قبلية وبعدية لكونه غير ممتد بل انما تتصور بازائها اللامعية الساذجة بينهما وذلك بان يكون
ذلك الآن خاليا عن احدهما او عنهما معا سواء كان لهما وجود في غير ذلك الآن على سبيل المعية
او التقدم والتاخر او لم يكن وكذلك المعية بين شيئين في الدهر لا تتصور بازائها قبلية وبعدية بينهما
في الدهر لكونه خارجا عن جنس الامتداد واللاامتداد بل انما تتصور بازائها اللامعية البحتة وذلك
اما بان يكون وعاء الدهر خاليا عن احدهما كما بين الواجب سبحانه وبين ما يتوهم انه شريك له تعالى
عنه او عنهما جميعا كما بين ما يتوهم من شريك الباري تعالى وبين الخلاء نعم يتصور القبلية على الآن والبعدية
عنه ولا يتصور القبلية على الدهر ولا البعدية وذلك لكون الآن حدا من حدود ما يتصور فيه اجزاء وحدود قبلية
وبعدية والدهر هو الواقع ولا يتصور [illegible] وكانك قد لاح لك ان [illegible]

بحسن ظنه بهم جهلاً بما اليهم من ظلام فذهولهم عن القبلية الدهرية بهم برأ منهم واما ما تشتهم به من تعميم القبلية الزمانية

فما ذكر في ذلك بين بهم انما جعلوا بها مطلق السبق الذي يمنع عن الاجتماع مع انه حق للحق المعنى الا انهم يعنون

الزمان عندهم ولذلك تراهم تارة يوضحون الحق بين القبلية والبعدية انها الزمان او ان معروضهما بالذات

هو الزمان واخرى يستدلون به على عدم سبق العدم عليه اذ لا يكون معروض هذا السبق بالذات

الا الزمان فيكون مع عدم الزمان زمان وهذا التحرير الهمام يعترض عليهم في الموضعين وبالجملة فمع

ايمائي ما ادعائي لهذا الحاذق البارع الفائق المسمى بطول الباع وعلو الكعب في معظم اصول

الفلسفة الاولى ووضعه الهباء مواضع النقب في اكثر اصول العلم الاعلى لا اراه اتى في

هذه المسئلة التي بها امتيازه وانحيازه عن اهل جلدته جنسي هي حكمة يمانية ايمانية نضيجة سوية

يقينية وفلسفتهم اليونانية تيزالعية تخمينية وفيها يرفل ويختال مجاوز اقصى امد الاطراء والاعجاب

حفنته ويرفل ويختال بالتعاشي هدي الازراء والاتراب على احبار جنسهم الا سيلة زخرفت

وزرجت بالتشدق ومغلطة التفيهق وزحزحت بالتجلوع فان قلت فما يصنع المؤمنون

من الفلاسفة بما ورد في الصحف المنزلة من سماء القدس مع الروح الامين وروى عن المبلغين

لانبا النسب الى الانس من القدسيين فقد نطقت الايات المتضافرة والاخبار المتواترة

بحدوث العالم برمته وسبق العدم عليه باسره قلت لعلهم يحملونها على ما حمل المعلم الثاني كتاب

الجمع بين الرأيين ما روي من مثل ذلك عن افلاطون اعني الحدوث الذاتي يعني ان الممكنات

في حد ذاتها من غير لحاظ افاضة الموجد انوار الوجود عليها لا يمكن للعقل الا الحكم بسلب الوجود عنها

ولاريب في ان هذه المرتبة سابقة على لحاظ نيلها الوجود من جود الموجد لها بل بمعنى اخص

من ذلك وهو ان لولا البسط القيوم القديم بالذات النور هذه الظل لم يكن لها مساغ ان تكون ذا

الحقيقة ذات فضلا عن ان يحكم عليها بالوجود او العدم فسبحان من اثر بالقدم وكل شيء ما خلا وجهه

١٨٩

مخوف في حد ذاته بالهلاك والبطلان فكان ابيه ولم يكن معه شيء وهو الآن كما كان بل هذا
الا كما انه لا يفهم اهل اللغة والعرف من البقاء الا استمرار الوجود في اكثر من آن فلا يكون متعاليًا عن
مطرة الزمان كالعقول القدسية بكون البقاء مسلوبًا عنه فضلًا عن جاعل الزمان والمكان ومبدع
النفوس والعقول فتسميته سبحانه بالباقي ووصفه بالبقاء على ما تواطأت عليه الملل والنحل اما على
سبيل التجوز والاستعارة تنزلًا الى استيناس الفطرة العامية واما بناء على ان ما هو اقدس وارفع من ذلك
ثابت ثقة بعدم استيحاش المدارك الخاصية لعدم التباس الامر على الذين هم للحقائق مستفهمون
وللاسرار مستشعرون كذا ذكره هذا الماهر الخبير فهذا وامثاله مما يستانس فيها نزر العيش بتوحش
طبائع الجمهور لفاها وتحيشش لفرع سمعهم حذارا من سلب البقاء عنه سبحانه الكثر واوفر مما هو من سلب الحدوث
عن الزمان كما هو فوقه وكما ان الفطرة المنقطعة عن لبان الطبيعة تشتهي سلب البقاء وتعده
عين التقديس كذلك تعلمها تحكم بان دوام افاضة انوار الوجود وعدم انفكاك آثار الجود عنه
سبحانه اليق بجنابه من سبق التعطل وتخلف الفيض لكنه اذا لم تكن للقرائح المرتاضة بالنظر الكلامي
سبيل الى الاعتبار والاستدلال بوجود العالم على خالقه الا من جهة الحدوث فضلًا عن اطلاق
المحبوسة في العرف العامي لم تترقب من هو لا يقبل الحدوث الذاتي بالمعنى الاول فضلًا عن الثاني
لا جرم وردت الآيات المنزلة لهداية الجمهور والاخبار المأثورة عن المبعوثين لاخراج الامم من الظلمات
الى النور على نهج تستفيد منه العامة بيسر فطرتهم وترتقي منه الخاصة الى ما يبلغ اليه تفسير المقرع سمعك
ان معاشر الانبياء امرنا بان نكلم الناس على قدر عقولهم لعل من انصف اعترف بان الادلة
السمعية الواردة في هذا الباب مما يضطر الى صرف الالفاظ فيها عن ظواهرها ولو قيل بالحدوث
الدهري ايضا بل كان المتكلمين المتجلبين لا مبدأ في العدم السابق على حدوث العالم واستمراره
في وجود الواجب سبحانه لا محيص لهم ايضًا عن ارتكاب تاويل في اكثر ما ورد في ذلك

١٩٠

قلت الفصل واذ الزمان متصل فله فصل متوهم يسمى الآن هو كسائر الاطراف نفس الطرف لا فيه

ثم هو لا يكون بالفعل في الاعيان واذا تحصل ما يفرض نحو اعتبار موافاة الحركة حدا من حدود المسافة فلا يكون

لعدمه اللاحق اول آن كما لا يكون لعدمه السابق آخر آن بل يتعين في نفس الزمان من غير انطباق

عليه وفي كل آن يفرض فيه دون طرفه ويكون لا محالة بينهما زمان هو معدوم فيه الفرد ربما يتصور

الآن على انه راسم للزمان لا على انه متوهم فيه ويكون نسبته اليه نسبة النقطة الراسمة للخط الا انه متوهمة فيه

اليه وكانه بازاء الحركة التوسطية اقول واذ قد عرفت ان الزمان مقدار فلا بد ان يتهيأ لان يفرض

فيه فصل مشترك فيه يكون واصلا بين قسميه من حيث انه يتصل به احدهما بالآخر وفاصلا بينهما من

حيث انه نهاية للماضي منهما بالنسبة اليه وبداية للمستقبل وهذا هو المسمى بالآن ونسبته الى الزمان

كنسبة النقطة الى الخط والخط الى السطح والسطح الى الجسم كما ان النقطة والخط والسطح نفس اطراف الخط

والسطح والجسم كذلك الآن نفس طرف الزمان لا شيء في طرفه والفرق بين الآن وبين تلك

الاطراف ان تلك ربما تكون موجودة بالفعل وفاصلة بالفعل غير واصلة وذلك كما ان الجسم

ينتهي بالفعل بالسطح البتة وربما يطرء عليه الانفصال فيحصل السطح والخط وربما يكونان متباينين في

الوضع بخط ونقطة واما الآن فلا يمكن ان يحصل بالفعل في الاعيان البتة اما من حيث انه واصل

فلان الوصل بين اجزاء المتصل بالفعل لا يكون بالفعل في الاعيان والا كان هناك وصلات

لا تتناهى بالفعل واما من حيث انه فاصل بالفعل غير واصل فلان الزمان لا يمكن ان يطرء عليه الانفصال في

الاعيان بل تهيؤه بالقوة القريبة لان يفرض الذهن فيه انقساما وانتهاؤه بتسطير وذلك باعتبار

امور وهمية تحديث بالحركة كموافاة حد من حدود محققة او مفروضة للمسافة نحو مبدء طلوع او

غروب مثلا وهذا بالحقيقة ليس احداث فصل في نفس الزمان بل في اضافته الى الحركات كما يحصل

فصول اضافية في المقادير الاخر بالموازاة والمسامتة ثم هذا الآن اي الحاصل بهذا النحو يكون عدمه اللاحق في جميع ما

الذی بعده کما ان عدمه السابق فی جمیع الزمان الذی قبله ولا یکون لعدمه اللاحق اول آن کما لا یکون
لعدمه السابق آخر آن فاندفع ما یقال ان اول آن فساده ان کان آن حدوثه فیلزم التشافع والا فیلزم الخلو بین الوجود والعدم
واما ما یقال من ان فساد الآن انکان قلیلاً قلیلاً یلزم امتداده فی الآن وان کان دفعة فلا محالة کان له
اول آن فالجواب انه ان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی الآن ولم یکن قبله فالتقسیم غیر حاصر لجواز ان
لا یکون قلیلاً قلیلاً ای فی زمان علی سبیل الانطباق علیه ولا دفعة ای فی آن لم یکن قبله البتة
بل یکون فی زمان لا علی سبیل الانطباق علیه بل لا یکون فی طرف ذلک الزمان فیکون حاصلاً فی
ذلک الزمان فی کل آن یفرض فیه دون الطرف فلا یکون له اول آن لانه لا یکون فی الآن الذی هو
الطرف ثم ای آن یفرض فی ذلک الزمان یکون الفساد حاصلاً فیه ولا یکون فی آن ما قبله البتة
بل یکون بینهما زمان یکون الفساد حاصلاً فی هذا الزمان فی ای آن یفرض فیه فلا یکون الآن المفروض
اولا اول آنات الفساد وان ارید بالفساد دفعة ما یکون فی آن وان لم یجب ان یکون اول آن لم
ما الزم ولنتلو علیک تفصیلا ینفعک فی التثبت فی مزالق ویمنعک عن التورط فی مضائق

اعلم ان الحادث فی حدوثه علی ثلثة انحاء الاول ان یکون حدوثه دفعة سواء لم یمکن بقاره
بالنظر الی نفس ماهیته کالآن او امکن لکن لم یبق کموافاة الحدود المفروضة فی مسافة یمکن انقطاع
الحرکة فیها لکن لم تنقطع فان تلک الموافاة لا تبقی زمانا والا لانقطعت الحرکة وکمماسة خط
مفروض الحرکة لنقطة من خط آخر فانها لا تبقی ما دامت الحرکة وکل من الآن والموافاة والمماسة
وان لم یکن من الموجودات بالفعل فی الاعیان لکن ذلک لا یضر او یبقی زمانا بعد ما حدث
فی آن کالصور الکائنة وکالوصول الی منتهی المسافة وکمماسة الخط لنقطة تنقطع الحرکة عندها
والثانی ان یکون حدوثه علی سبیل التدریج سواء کان علی سبیل التصرم والتقضی کالزمان
وما یکون وجوده فیه علی سبیل الانطباق علیه کالحرکة بمعنی القطع وما یکون وجوده فیها علی سبیل الانطباق

193

عليها كالاصوات فلا يكون نحو هذه الامور موجودة في آن اصلا الا في آن هو طرف زمان وجوده
ولا في آن يفرض فيه او في زمان وجوده فلا يتصور لحدوثه آن هو موجود فيه نعم هناك آن هو بداية زمان
فرضناه الحادث او فرضنا فيه حدوث الحادث كالحركة والصوت اولا على وجه التصرم والتقضي بل يكون
حدوثه في قدر معين من الزمان يسيرا يسيرا وتجمع الجزء اللاحق مع السابق فجاز ان بعد تمام الحدوث
لقدر معين من الزاوية حصل من تراخي خطين منطبق احدهما على الآخر بحركة احدهما من طرف مع ثبات
طرفه الآخر ولا يجوز ان يكون لاول آن ابتدائه فيه الحدوث نعم لاول آن تم فيه الوجود والثالث ان
يكون حدوثه لا على سبيل الدفعة ولا على سبيل التدريج بل يكون له الوجود في زمان منقطع من جهة البداية
من غير انطباق على ذلك الزمان فلا يكون موجودا في طرفه بل يكون موجودا فيه بتمامه في كل آن او جزء
يفرض فيه وذلك كالحركة بمعنى التوسط وما يكون وجوده بها لا بقدر معين من الحركة بمعنى القطع وذلك كمطلق الزاوية
الحادثة من حركة احد الخطين المنطبقين من طرف مع ثبات الطرف الآخر لا قدر معين من هذه الزاوية وكمسامتة
خط مفروض متحرك مع خط آخر كان موازيا له لا مسامتة لنقطة منه بالآخر ولا يكون لهذا النحو اول آن
الحدوث اذ وجوده في زمان الحركة وفي كل آن يفرض فيه لم يكن موجودا في آن هو مبدأ هذا الزمان
فكان قبل ذلك الآن آن آخر آنات عدمه السابق ولا يمكن فرض آن يكون تاليا لذلك الآن حتى يكون اول آن حدوثه
بل كل آن يفرض بعد ذلك الآن فبينه وبين ذلك الآن زمان يكون هذا الحادث موجودا فيه فيمكن آن
يفرض قبل كل آن يفرض لابتداء الحدوث آن هو اولى من هذا بان يكون اولا فلا يختلف الحوادث
في اول الوجود وتختلف الزائلة منها في آخر الوجود فان الامور التي لا يكون لوجودها امتداد اصلا كالآنات
والآنيات فلا يكون جزء منها او من طرفها مقدما والآخر مؤخرا فلا اول لها ولا آخر الا بمعنى الاول والآخر
المتقدم والمتأخر وكذلك ان تعقل لها اول ولها مؤخر اذ الحدوث بالاول لا سابق عليه بالآخر ما لا لاحق واما
الامور التي يمتد وجودها سواء كان حصول وجودها دفعيا او تدريجيا على سبيل التصرم او لا على هذا او لا فاذا

فقد عرفت ان الزمان منها وما ينطبق عليه كالحركة القطعية لا يكون موجودا في آن فضلا عن ان يكون
لوجوده اول آن او آخر واما ما عداه فان كان زواله دفعيا فلا يكون له آخر آن الوجود فلو تصور لما سبق
في آن هي موجودة فيها قبله من الزمان ولا يتصور آن سابق على آن الانفساد لا يتصل منها زمان فيكون ذلك
آخر آنات الوجود وكذلك الحركة التوسطية اللازمة للحركة القطعية ان لم تكن منطبقة عليها وسابقة
للخط الزائلة بالموازاة والا فله آخر آن الوجود كالموازاة الزائلة بالحركة الى المسامتة هذا تمام الكلام في
آن الوجود واما العدم فما يكون وجوده دفعيا كالآن والآنيات والصور يكون له آخر آن العدم
السابق وما ليس وجوده دفعيا سواء كان تدريجيا كالزمان والحركة القطعية او لا دفعيا ولا تدريجيا كالحركة
التوسطية وما يحصل بها كمسامتة الخط للخط وبالجملة ما ليس لا آن الوجود فله آخر آن العدم السابق اما
ما يكون وجوده بالتمام دفعيا لكن حدوثه على سبيل التدريج من غير تصرم كقدر من الزاوية الحاصلة بالحركة
فللسابق من عدمه آخر آن للسابق من عدم وجوده بالتمام هذا هو الكلام في آخر آن العدم
السابق واما العدم اللاحق فظاهر ان انعدام الآن والآنيات لا يكون له اول آن لكن آخر الكل بعد تفصيل
الحركة كانعدام الموازاة بالحركة الى المسامتة ويكون لا محالة لوجودها آخر آن الزمان وكل ما ينطبق عليه كل ما كان
انعدامه بانقطاع الحركة القطعية كالحركة التوسطية وكالصور الفاسدة عند بلوغ حركة الاستحالة الى الغاية
او يكون انعدامه بموافاة حد كمسامتة الخط للخط الزائلة بالموازاة انقطعت الحركة عندها او استمرت
بعد يكون لعدمه اللاحق اول آن فليكن هذا منك التفصيل على ذكر واعلم انه قد يتصور آن على انه متوسط
بين اجزاء الزمان فصلا مشتركا بل على انه فاعل للزمان براسم له كما ان طرف المستقيم لنفرض نقطة
كراس مخروط يرسم بحركته وسيلانه مسافة ما بل خطا ثم ذلك الخط يفرض فيه نقطة لا الفاعلة للخط بل
فيه بعد حدوثه واصلة بين اجزائه الوهمية كذلك يتصور للزمان للحركة بمعنى القطع شيء فاعل كالنقطة
الفاعلة للخط وشيء يفرض فيها واصلا بين قسميها كالنقطة المتوهمة في الخط وارتسام الخط بالنقطة والآن

حسن ومولوی محمد یوسف سلمہ اللہ تعالی

على سبيل التخييل دون التحقيق لانه اذا ماس النقطة نقطة مما يتحرك عليه كالارض ثم نقطة اخرى تكون النقطة
الاولى قد بطلت بزوال المماسة فان تلك النقطة انما تكون نقطة بالفعل بالمماسة لا غير فتبطل ببطلانها
الجسم بعد المماسة كما كان قبلها ليست فيه نقطة مميزة فاذا لطابت النقطة التي فرضناها بامتداد
يعني الخط الذي هي مبدؤه لكن لتسهيل تصور ما نحن فيه ثم المتنقل اذ فعل تمامه متصلة على مسافة
متصلة فالذي له بازاء ذاته ليس هو المسافة فقد خلف شيئا منه ولم ينل شيئا بعد ولا الحركة بمعنى القطع
فقد مضى شطرا منه لم يفعل شطرا بعد ولا الزمان فقد سلف شيء منه ولم يأت شيء بعد بل ما بازاء ذاته
من المسافة حد كنقطة ومن الحركة بمعنى القطع المتوسط بين المبدء والمنتهى ومن الزمان ايضا امر غير منقسم وكما ان
كلا من هذه الامور نهاية فكذلك المتنقل نهاية لنفسه من حيث انتقل كانه شيء ممتد من المبدء في اثناء
الى حيث وصل فذاته الموجودة في حد نهاية لذاته من حيث انتقل الى هذا الحد وامتد اليه ثم لا يخفى
ان المتنقل امر شخصي باق في حد ذاته وان لم يبق من حيث انه حد لذاته لانه انما يكون حدا من جهة وجوده
في حد وصل اليه فاذا انتقل الى حد آخر لم يبق من هذه الجهة وكذلك الحركة بمعنى التوسط باقية في ذاتها
بعينها وان كانت تزول من حيث تخصص نسبتها الى حد من حدود المسافة فليتحقق ان ما بازائه من
الزمان ايضا امر واحد باق في نفسه يفعل الزمان لسيلانه يسمى الآن السيال والكان لا يبقى من حيث هو
آن بالقياس الى الزمان حدا فاصلا او واصلا بين جزئين منه كيف ووجوده هو انه حد بينهما فكيف
يبقى منتقلا فيصير حدا بين جزئين آخرين فالآن الذي هو يتوهم في الزمان فصلا مشتركا محله الزمان وما
بازائه الزمان فهو من حيث ذاته لا من حيث عرض له ان سيال فاحدث لسيلانه زمانا فصار حدا
لذلك الزمان يتعالى عن ان يحل في الزمان بل نسبته اليه نسبة النقطة الجوالة الى الخط المرتسم
قلت الفصل كانت لهم في الزمان قبل نضج الحكمة ظنون بتفريط وافراط فالمفرطون فمنهم
من نفاه ملتبسا بمثل ما مر في الحركة مع انه منهم من نفاه من الاعيان دون الاذهان لم يدر انه ليس من

١٩٥

عوارض المعلومات من حيث وجودها في الاذهان فقط ولا سلبا ولا اضافة لم يكن تثبت في الذهن لا
الاعيان الا على نحو تعمل واختراع فلم يتوهم الصدق ان بين مبدأ الحركة وانتهائها امتدادا ومنهم
من لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه حوادث توضع ليعلم بها مقادير ما بينها من حوادث اخرى فيكون الاول كطلوع وغروب
اوقاتا للثواني كولادة وممات وانما يتعين الاوقات بتعين الموقت وان كان الاول بذلك يكون الظهر
وشهر فاذا ترتبت اوقات كان المجموع زمانا ولم يدر ان مقارنة الثواني للاول معية زمانية وليست
لذات المتعين بل لاشتراكهما في امر او لم يشتركا فيه كما قيل وبعدوا اما المفرطون فمنهم من جعله واجبا
لامتناع العدم عليه لذاته والا لكان لعدمه قبلية على وجوده او بعدية عنه ولا يكونان الا
بزمان ولم يدر ان الممتنع عليه هو العدم المتعاور مع الوجود لا العدم المطلق او مطلق العدم
كما هو شأن الواجب ومنهم من جعله الفلك اذ كل جسم في فلك وكذا في زمان ولم يدر انه
استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على ان الصحيح كل جسم سوى الفلك في فلك ومنهم
من جعله الحركة لانها منقسمة الى ماضية ومستقبلة ولم يدر ان الزمان هو المنقسم اليهما لذاته
لا مطلقا ومنهم من جعله الفلكية او دورة منها وفيه ان الحركة ولو فلكية توصف بالسرعة والبطوء
دون الزمان وانه يصح ان الحركة في زمان لا انها في حركة ثم جزء الزمان زمان بخلاف الدورة

اقول قد كان للفلاسفة قبل استقرار عرش الحكمة ظنون في امر الزمان تبعد بتفريط وافراط
ونحن اذ قضينا الوطر عن تحقيق الزمان وما يتعلق بها فجدير بنا ان نعقبه بنقل آرائهم
وحسم شبهاتهم فنقول اما الذين فرطوا في شأن الزمان فمنهم من نفى ان يكون له وجود
ولو في الذهن اللهم الا باختراع الذهن وتعمل منه ومنهم من نفى وجوده عن الاعيان ولكن اثبته
في الذهن ومنهم من اعترف بان له وجودا لكن لم يجعل له حقيقة قائمة بل انه امور حادثة تعتبر
لان ينسب اليها امور اخرى بالحصول معها يكون الاولى اوقاتا للاخرى والزمان مجموع

ادفات فالذين جحدوا ان يكون للزمان وجود تمسكوا بمثل ما مر في الحركة فان الزمان منقسم الى ماض ومستقبل
وكلاهما معدومان واما الحاضر فهو الآن وليس بزمان على انه لو كان آن فالآن التي كان شيء منه
متقدما وشيء متأخرا فلم يكن حاضرا وآنا ولو كان في الآن ماض ومستقبل وان عدم فاما ان
يعدم في آن يليه من غير ان يفصلهما زمان فيلزم التشافع وانتم تمنعونه واما في آن بينه
وبين الذي عدم زمان فيلزم ان يبقى زمانا ثم اذ لا يكون آن كيف يكون زمان وكل زمان يتجدد
بآن وايضا اذ لا يكون زمان فكيف يكون آن وكل آن هو طرف زمان وقالوا ان كان لا بد
للحركة من زمان فهذه الحركة من حيث هي حركة لا تستدعي حركة اخرى لجسم آخر وان كانت تستدعيها
من حيث ان محركها بحيث لا يحرك الا ان يتحرك فكان لهذه زمان كانت هناك حركة
اخرى او لم تكن فيكون بازاء كل حركة زمان وان كانت حركات معا كانت ازمنة معا وهذه المعية
زمانية ومرجعها الى ان المعين يجمعهما زمان فكان لتلك الازمنة زمان يكون هي فيه يجمعها زمان
آخر يكون الكل فيه وهكذا والجواب اما عن تمسكهم بانحصار الزمان في الماضي والمستقبل والعدام
كل منهما بما مر في الحركة وذلك انهم ان عنوا بكون الماضي والمستقبل معدومين عدمهما مطلقا فهو
اول النزاع وان عنوا به عدمهما في الآن فمسلم اذ نحن لا نثبت للزمان وجودا قارا يكون في آن
الا في الذهن ولكن ليس كل ما لا يكون موجودا في آن لا يكون موجودا اصلا فان الوجود مطلقا
اعم من ان يكون في آن او في زمان او لا في آن ولا في زمان ووجود الزمان من القبيل
وكيف يطلب للزمان متى وهو نفس المتى بل هذا الا كما ان يطلب للمكان اين وهو نفس الاين
واما عما قالوا في الآن فقد مر مفصلا واما عن الزامهم ان يكون بازاء كل حركة زمان فاعلم
اولا ان الذي نقوله هو ان كل حركة لا بد لها من زمان تتقدر به لا ان كل حركة لا بد لها
من زمان يتعلق ويقوم بها فربما يتقدر الشيء بالمقدار القائم بغيره من جهة الانطباق

والموازاة كما يقدر اشيا بالمقدار القائم بخشبة الذراع ونقول ان ذات الزمان يجب ان تتعلق لطبيعة

الحركة لا ان ذات كل حركة يجب ان يتعلق بها زمان فربما تتعلق ذات الشيء لطبيعة ثم قد تخلو تلك

الطبيعة عن ذلك الشيء كما ان ذات اللون تتعلق لطبيعة الجسم ثم قد يخلو الجسم عن اللون بعد

ذلك فاعلم انه ليس كل حركة يمكن ان توجد وان لم توجد حركة اخرى فان ذلك وان لم يكن

بين الاستحالة فليس كل ما ليس بين الاستحالة ليس بمستحيل بل الحركات المستقيمة والكمية والكيفية

لا تكون الا حادثة وكانك قد عرفت ذلك وايضا كانك قد عرفت ان الطبيعيات فضلا

عن القسريات لا تكون الا حادثة ولا يمكن حدوث حادث ما لم يكن زمان لا يكون ان ما لم تكن حركة و

ايضا لا تكون مستقيمة طبعية الا وقد تحددت جهات الاحياز الطبعية ولا تحدد الا بجسم لا بد له

من ان يتحرك حركة مستديرة ولا تكون قسرية بالمتيات طبعية وقد عرفت ان الحركة انما تفعل

الزمان بالاتصال المسافي والكيفية بل الكمية ايضا من حيث انها كمية انما لها الاتصال الزماني

فقط وبالجملة فالفاعلة للزمان لا تكون الا الدائمة وهي المستديرة الارادية فينحصر في الفلكية

وحقيق ان تكون الفاعلة بالذات للزمان الذي هو اظهر المقادير البتة اظهر الحركات واسرعها

وان تكون قائمة بجسم محيط لسائر الاجسام فما تكون لما سوى حركة الفلك الاعلى حظ في

اقامة الزمان اللهم الا بالعرض كما ان الامر في تحديد الجهات كذلك والذين جعلوا للزمان

وجودا في الذهن دون الاعيان فانما اضطروا الى ذلك للتشكيك التي اوردها النفاة مع

وجوب ان يكون للزمان نحو من الوجود فلم يجدوا مندوحة الا في القول بوجوده في الذهن

دون الاعيان ونحن نصحح ان الوجود المحصل في آن لا يكون للزمان الا الذهن واما مطلق الوجود

المقابل للعدم المطلق فذلك صحيح له والا صدق سلبه فيصدق انه ليس بين طرفي

المسافة مقدار امكان الحركة على حد من السرعة واذا كان هذا السلب كاذبا فالاثبات

الذی یقابلہ صادق وہو ان ہناک مقدارا لہذا الامکان لا لاثبات دلالۃ علی وجود الامر وان

لم یکن لہ دلالۃ علی نحو وجودہ محصلا فی آن او علی جہۃ ولیس لہذا الوجود لہ السبب التوہم فانہ وان

لم یتوہم کان ہذا النحو من الوجود حاصلا کذا ذکرہ الشیخ وتحقیقہ ان الوجود فی الذہن لا التوہم من

غیر ان یکون فی الاعیان منہ ما یکون لمجرد اختراع الذہن وتعملہ کانیاب الاغوال ومنہ ما لیس

کذلک وہذا علی نحوین منہ ما یکون بحسب وجود الاشیاء فی الذہن بمعنی ان الاشیاء یعرض لہا من حیث

الحصول فی الذہن حال لا باختراع الذہن فانما یحتاج فی صدق الحکم علیہا بہذہ الحال الی حصول

تلک الاشیاء فی الذہن علی نحو لا الی اختراع الذہن او تصورہ ہذا الحال وذلک کالوضع والحمل

فانک ما لم تتصور معنیین توجب احدہما للآخر او تسلبہ عنہ لم یکن ہناک وضع وحمل اما اذا اوجبت

معنی للآخر او سلبتہ عنہ فلا محالۃ یصدق الحکم بان فی ذہنک موضوعا ومحمولا سواء تصورت

الوضع والحمل او لم تتصور ومنہ ما یکون فی الذہن بحسب حال الاشیاء فی الاعیان کالفوقیۃ

والتحتیۃ ہذا انما یکون باضافۃ بعض الاشیاء الی بعض او سلب عنہا بحسب وجودہا فی الاعیان

واما الا یکون اضافۃ او سلبا فان لم یکن فی الاعیان کان وجودہ للامور العینیۃ فی الذہن

بمجرد التعمل والاختراع منہ ومن البین ان الزمان لیس مما ہو بمجرد اختراع من الذہن

ولا مما یعرض بحسب وجود الاشیاء فی الذہن حتی لو لم یتصور شیٔ لم یصدق الحکم بان ہہنا زمانا ولیس

ایضا من الاضافات والسلوب فلا جرم یجب ان یکون موجودا فی الاعیان ومع

ذلک فاعلم ان الزمان اضعف الاشیاء وجودا وذلک ان الاشیاء علی نحوین منہا ما ہی

محصلۃ الوجود ای لیس لہا اجزاء متمانعۃ عن الاجتماع فی الوجود فما کان کذلک تکون لا محالۃ فی

آن ومنہا ما یکون اجزاؤہ متمانعۃ عن الاجتماع کالحرکۃ والزمان وکانک قد عرفت فیما

اسلفناہ ان ذلک للزمان بالذات وللحرکۃ بالعرض فہو اضعف من الحرکۃ منہ

199

الجهة وقال الشيخ ليس ان يكون الزمان ضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجودا هو بالقياس الى
امور وان لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا بل قد يلزمه اضافة انتهى ثم الزمان مقدار
للحركة عارض لها فلا محالة يكون وجوده اودون منها ثم للحركة ضعف من جهة اخرى ليسرى منها الى
الزمان وهو ان فعليتها هو بها كمال لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة وقد عرفت ان ما يكمل بها هو
بالقوة من جهة انه قد بقى له منها شيء لم يحصل بعد ومن جهة انه متوجه الى كمال يستحصل بها ولم
بعد فجهة القوة فيها مضمنة فى جهة الفعلية والهيولى تشارك الحركة فى ذلك فانها جوهر بالقوة فصلها
الذي به فعليتها هو القوة واما سائر الاشياء فلا يكون من جهة الفعلية فيها جهة القوة نعم ربما يكون
بالفعل من جهة وبالقوة من اخرى وكما ان القوة فى الهيولى اقوى من الحركة اذ قوتها فى نفس شيئيتها
والقوة فى الحركة باعتبار شطر منها او باعتبار ما يطلب بها فكذلك الفعلية فى الهيولى اقوى
من فعليتها فان فعليتها هى فعلية وجود الموضوع بها وفعلية الهيولى هى فعلية وجود بالذات لها
والذين جعلوا الزمان مجموع اوقات فهم ايضا انما نفوا ان يكون للزمان حقيقة قائمة فى نفسها
لتشكيك الاولين ثم قالوا انك اذا رتبت اوقاتا متتالية وجمعتها لم تشك ان مجموع ذلك
هو الزمان وليس الوقت الا ما يوقت المؤقت بان يعين مبدأ حادث يحدث ليعلم به حادث
آخر يكون معه فيقول مثلا يكون قيام زيد بعد يومين اى من طلوع الشمس بعد طلوعين فانما
صار طلوع الشمس وقتا لقيام زيد بتعيين القائل اياه ولو شاء لجعل قدوم عمرو مثلا بدله الا ان
طلوع الشمس وما يجرى مجراه اذا كان اعم واظهر واشهر اختير لذلك مع ان فيها السلامة
عن المشاكلة مع هؤلاء ونظرائهم لنقول انما يصح جعل طلوع الشمس وقتا لقيام زيد باعتبار
وجود القيام معه وهذه المعية بازائها القبلية والبعدية وذات المعين لا تابى عن القبلية والبعدية
وانما صار المعين باشتراكهما فى امر لولم يشتركا فيه كان احدهما قبل والآخر بعد فذلك الامر

٢٠٠

هو الزمان واما الذين فرطوا فطائفة جعلوه قائما بنفسه ثم منهم بالغ في الغلو فجعله واجب الوجود ومنهم من
زعم انه الفلك وطائفة اعترفوا بانه عرض لكن منهم من جعله الحركة مطلقا ومنهم من جعله حركة الفلك
خاصة اما مطلقا او دورة منها فالذين اتخذوه الها واجب الوجود انما اوقعهم في هذه الورطة الظلماء ان
الزمان لو فرض عدمه لكان لعدمه قبلية على وجوده وبعدية وهذه القبلية او البعدية ليست الا زمانية فيلزم
وجود الزمان على تقدير فرض عدمه فكان عدمه ممتنعا لذاته وما امتنع عدمه لذاته وجب وجوده والذي يحل
شبهتهم انه انما يلزم وجود الزمان على تقدير فرض عدمه اذا فرض العدم سابقا على الوجود او لاحقا له
اعني اذا فرض عدمه تارة مع وجوده اخرى اما اذا فرض عدمه مطلقا لم يلزم منه ذلك وجوده
فالممتنع بالنظر الى ذاته هو نحو العدم المتعاور مع الوجود ولا نحو العدم المطلق فلا يمتنع عليه مطلقا
والواجب انما يمتنع عليه مطلق العدم لا نحو منه دون نحو وقد عرفناك ان الزمان في الازل ثابت الوجود
فكيف يكون في اعلاه مما يليق ان يسطر ونذكره ههنا ان الزمان ليس علة لشيء من الاشياء لكنه اذا
كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد ويعدم ثم لم يرله علة ظاهرة نسب الناس ذلك الى الزمان
اولم يشعروا بالمقارن غيره فان كان الامر محمودا مدحوا الزمان وان كان مذموما ذموه لكن الامور الوجودية
في اكثر الامر ظاهرة العلل والمعلوم وانما خفي العلة في الاكثر لشهادة استقراء الجزئيات فنسب البناء
مثلا الى المعقول وسبب الانتقاص مجهول غالبا فيعرض لذلك ان اكثر ما ينسب الى الزمان هو
الامور العدمية كالنسيان والهرم والهلاك كما حكى الله سبحانه عن الكفرة اعني قولهم وما
يهلكنا الا الدهر اي الزمان فلذلك اولع الناس بذم الزمان وهجوه والذين زعموا ان الفلك
هو الزمان قالوا كل جسم في فلك وكل جسم في زمان فالفلك هو الزمان وما استخف ذلك
فانه استنتاج من موجبتين في الشكل الثاني على انهم اخطاوا في قولهم كل جسم في فلك اذ الصحيح كل جسم
سوى الفلك في فلك والذين حسبوه انه الحركة مطلقا قالوا الحركة منقسمة

٢٠١

الى ماضيه ومستقبله وكل منقسم الى ماض ومستقبل زمان فالحركة هى الزمان وقد اخطأوا فى قولهم كل منقسم الى ماض ومستقبل زمان بل الصحيح كل منقسم بالذات الى ماض ومستقبل زمان ولو كانت الحركة هى الزمان لكان قولنا الحركة فى زمان فى قوة ان الحركة فى حركة والحركة ولو كانت حركة الفلك الاعلى توصف بالسرعة والبطوء بخلاف الزمان من خص الحركة التى هى الزمان بدورة واحدة لم يدر ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليست بدورة **قلت الفصل** الجوهر ربما تضاف الى الجسم والابعاد ويراد بها اما نهاية امتداد المضاف اليه وما يليها فيكون على جسمها والخط والسطح امتدادان من وجه دون وجه فقد لا ينتهيان بالفعل اذا كانا منحنيين كمحيطى الدائرة والكرة والجسم امتداد من كل وجه فيجب انتهاؤه بالفعل ثم الجسم قد تتبدل نهاياته بتبدل الشكل والمقدار بخلاف الخط والسطح وقد اشتهر ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا ويكاد ان يكون ذلك صحيحا فى الخط اذ لكل امتداد من حيث هو امتداد انما يكون نهايتان وللخط امتداد واحد بالقوة والفعل فلا يستتر بد من النهاية على النقطتين وهو وان جاز ان لا ينتهى بالفعل او ينتهى بنقطة كمحيط السطح البيضى لكن النقطة الموجودة فى الثانى واية نقطة فرضت فى الاول وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية بالاعتبار فان لم يعتبر ذلك فاحمل الشهرة على اعتبار الاستقامة فى الخط وعدم تمام احاطته بالسطح واما فى السطح والجسم فلا يصح فانهما وان كانا واحدين بالفعل فلا يقف فرض الامتدادات الخطية فيهما على حد ولكل منهما لا سيما المستقيمة نهايتان فلا تكون لنهاياتها البعيدة النقطية حد فى القوة واما ما لها بالفعل من النهايات القريبة فللسطح قد تكون نقطة كما لمحيط الجسم البيضى او اكثر كما لمحيط الجسم الاهليلجى او خط كما للدائرة او اكثر حسب ما يتفق من الاضلاع بالغة ما بلغت كما للمضلعات المسطحة ولا اقل من ثلثة ان كانت مستقيمة طرا او نقطة وخطا معا كما للمنحنى من سطحى المخروط المستدير وللجسم سطح كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ كما للمضلعات الجسمية لا

ولا اقل من اربعة اذا كانت مستوية قاطعة وكان سبب الشهرة فيهما ان العامي يعرف السطح باعتبار ذوات اربعة اضلاع لغلبتها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح اعتبار تعين الرأس و القدم والوجه والقفا في الناس والظهر والبطن والرأس والذنب في الحيوان واليمين والشمال فيهما اولا وقياس سائر الاجسام عليهما ثانيا وسمى الستة فوقا وتحتا وقداما وخلفا ويمينا و شمالا وجهات وهو ان الكل بعد نهايتين والابعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد في السطح على اثنين فتكون النهايات اربعة وفي الجسم على ثلثة فتكون ستة لكن اعتبار التقاطع على قوائم من الفضول ثم انها باعتبار العامي تتعين في الحيوان طبعا ولا تتبدل وفي سائر الاجسام تتعين بالفرض وتتبدل به وباعتبار الخاصي تتعين الكل في الكل بالفرض وتتبدل به لكن التسمية بالفوق والتحت ليست للنهايتين باعتبار الرأس والقدم والظهر والبطن كيفما كانا ولا بالفرض بل بلحاظ وضع خاص وهما يتحدان في المضاف اليه باعتبار وضعه الطبيعي الغير مختلف باختلاف الطبع في الناس وسائر الحيوانات والاشجار تقتضي وضعا لها اليه يكون به الرأس والظهر والاغصان فوقا وما يقابلها تحتا هذا اذا اريد بالجهات النهايات فان اريد بها ما يليها فالاربع من الست تتبدل باعتبار العامي ايضا في الحيوان بتبدل وضعه فالمتوجه الى المشرق لو توجه الى المغرب صار قدامه خلفا ويمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا يتبدلان بتبدل وضع المضاف اليه ولا بما الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا تعينت نهاية للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاول فوقا وما يلي الآخر تحتا بهذا المعنى فاذا انتكس الوضع صارت الاخرى هي الفوق وكان ما الفوق قبل تحتا الفوق بعد فيكون فوقا في الحالين نعم يتبدلان بحركة المضاف اليه الاينية فان كان يد الحجر كان سقفها فوقه واذا صعد السطح صار تحته لكن هذه فوقات وتحتات اضافية ولا بد وان ينتهي الى فوق لا فوق فوقه وتحت لا تحت تحته وهما الحقيقيان المتميزان حتى يلي احدهما بالطبع

رؤس الاناسی وظهور الحیوانات وانحصان الاشجار والآخر یقابله وربما تضاف الجهة الی الاشارة ویراد

منتهاها ولا تکون الا الی موجود متحیز ولو تبعا وجهاتها لا تتناهی واعتبرت الست تارة بالقیاس الی

المشیر فتکون بایلی نهایاته واخری بالقیاس الی المشار الیه فتکون نهایاته وبالجملة فتذکر حال الفوق

والتحت وربما تضاف الی الحرکة فاذا کانت فی مسافة مستقیمة لابد لها من نهایتین بالفعل

وتکون علی جهات شتی وما بالطبع منها اما الی الفوق او الی التحت طالبة للوصول او القرب

فلابد من جهات ان بین الجهتین لابد لهما من محدد بالطبع لا تختلف فلننظر فیها **اقول** للجهة

اضافات فتضاف الی الجسم وسائر الابعاد من السطح والخط والی الاشارة والی الحرکة فاذا

اضیفت الی الجسم وسائر الابعاد فلها اطلاقان فتطلق تارة علی نهایة امتداد المضاف

الیه واخری علی ما یلی نهایته وهی بالمعنی ما یلی النهایة تکون علی حسبها بمعنی النهایة فان ما یلی

النهایة من حیث یلیها انما یختلف باختلافها فلنتکلم فیها فنقول الخط والسطح امتداد ان

من جهة دون جهة اذ الخط امتداد من جهة الطول دون العرض والعمق والسطح من جهتی الطول

والعرض دون العمق وانما یکون النهایة للشیء من جهة ما هو امتداد فلا یکون لهما من جهة

ما لیسا امتدادین نهایة واما انهما منحنیین من جهة ما هما امتدادان جاز ان یتصل المبدء والمنتهی

فلا تتعین نهایة بالفعل ولا یلزم منه ذهابهما الی غیر النهایة بالمعنی المبین استحالته وذلک

کمحیط الدائرة فانه امتداد من جهة فقط ولا انحناء فیها جاز ان یتصل اوله وآخره فلم تتعین فیه

نهایة بالفعل اصلا وکسطح الکرة فانه امتداد فی جهتین فقط والانحناء فیهما لا نهایة له بالفعل وان

انحنی السطح فی جهة دون جهة کمحیط الاسطوانة المستدیرة فلابد له من نهایتین من جهة

ما هو غیر منحن فیها والجسم امتداد من کل جهة فیجب انتهاؤه بالفعل فی الجهات ولا یصیر فی

ذلک انحناؤه شیئا ضرورة امکان تخیل بعد مستقیم فیه من کل وجه ووجوب تناهی البعد

المستقيم لا يقال تناهي البعد المستقيم بالفعل انما يجب لو كان البعد بالفعل واما تناهيه بالقوة فلا يلزم منه
تناهي الجسم بالفعل لانا نقول لا يمكن ان يتخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل ولو كان الجسم غير متناه
بالفعل لامكن فيه تخيل بعد مستقيم غير متناه بالفعل فيجب تناهي الجسم بالفعل ولا يلزم ان يكون
نهايات الابعاد المفروضة موجودة بالفعل ثم الجسم الطبيعي قد يتبدل نهاياته مع بقائه بعينه
بتبدل الشكل او المقدار واما التعليمي فهو نفس المقدار فلا يمكن بقاؤه مع تبدل المقدار لكن يتبدل
نهاياته بتبدل الشكل بخلاف الخط والسطح اذ هما مقداران فلا مقدار لهما حتى يتصور تبدله ولا
شكل للخط ايضا والسطح وان كان له شكل فلا يتصور تبدل شكله مع بقائه بعينه اللهم الا ان يؤخذ
السطح بمعنى الامتداد الطولي والعرضي من غير اعتبار تعين تماديه في الجهتين واعلم انه قد اشتهر
ان للخط جهتين وللسطح اربعا وللجسم ستا وهذا يكاد ان يكون صحيحا في الخط اما انه لا يكون
له ازيد من جهتين فظاهر لانه امتداد واحد بالفعل وبالقوة والامتداد الواحد من حيث هو
واحد لا يكون له ازيد من نهايتين واما انه يجب ان يكون له جهتان فانما يصح اذا اريد بالجهة
ما يعم النهاية بالقوة واريد بالاثنينية ما يعم الاعتبارية فان من الخط ما لا نهاية له بالفعل كما مر من محيط الدائرة
ومنه ما له نهاية واحدة فقط كالخط البعضي الا انه يمكن ان يفرض في الاول نقطة تكون نهايتين
ثم النقطة المفروضة في الاول والموجودة في الثاني وان كانت واحدة بالذات فلها اثنينية
بالاعتبار اذ كل امتداد فله جانبان فاذا انتهى في جانبيه بنقطة واحدة كانت تلك النقطة
كانها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب غيرها من حيث انتهى الامتداد اليها من جانب
آخر لا يقال اذا اعتبرت النهاية بالقوة فيجوز ان يكون للخط اكثر من نهايتين فان في محيط الدائرة
نقطا غير متناهية بالقوة كل منها يكون نهاية له لانا نقول انما تتكثر النهايات فيه على التبادل دون
الاجتماع اذ لو فرض في المحيط نقطتان معا انقسم وكانتا نهايتين لقسميه لا له هذا وان لم يعتبر النها

٢٠٥

بالقوة او الانية الاعتبارية لم يصح المشهور في الخط على اطلاقه ولذلك تعلقت بكل واحد من ... وجه

فالحمل للمشهور هو اما اعتبار الاستقامة او اعتبار عدم تمام احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا فانه لا بد في التصحيح

من تخصيص يكفي في ذلك تخصيصه بالاتم احاطته بالسطح مستقيما كان او منحنيا اذ لا بد له من نهايتين بالفعل فينبغي ان يصار الى

تخصيص من هذين لكن المتبادر عند اطلاق الخط انما هو المطلق او المستقيم فاذا لم يحمل على الاول ينبغي ان يحمل

على الثاني فلتعارض الوجهين ورود الحمل من امرين انما يتبادر المستقيم لاعتيادهم بالاستقامة والفهم بها

وغلبة اعتبارهم اياها كما في المسافات فان السالك انما يسلك الطريق على الاستقامة ما تيسر

وفي المساحات فلا يتخذ الذراع الا مستقيما ولا يمسح الا على الاستقامة وكذلك في اضلاع سطوح حجر

المنازل واللبنات والبسط والكتب وغيرها وفي قامات الاناسي والاشجار واما في السطح والجسم فلان

المشهور فيهما ان لكل منهما امتدادين حدين بالفعل فلا يتوقف فرض الامتداد الخطية فيهما على حد لكل

من تلك الامتدادات المفروضة لا سيما المستقيمة منها نهايتان فالنهايات ضعف الامتداد

وهي كما انها نهايات لتلك كذلك نهايات للسطح والجسم فلا يكون لهما بالنهايات البعيدة القطعية حد

في القوة واما ما لهما بالفعل فلا نهاية للسطح اذا انتهى بالفعل قد تكون نقطة واحدة كما المحيط بالجسم ...

كما المحيط بالجسم الا... فانه ينتهي بنقطتين وقد تكون خطا واحدا كما للدائرة او اكثر بحسب ما يتفق من الاضلاع

بالغة ما بلغت وذلك كما للمضلعات المسطحة ولا تكون اقل من ثلثة خطوط اذا كان كل ما احاط

به من الخطوط مستقيما وقد تكون نقطة وخطا كما للمنحني من سطحي المخروط المستدير او اكثر والنهاية للجسم مطلقا

سطح البتة اما واحد كما للكرة او اكثر بالغا ما بلغ ولا تكون اقل من اربعة اذا كانت السطوح مستوية

قاطبة وكان سبب شهرة الاربع والست في السطح والجسم امران عاما وخاصا اما العام فهو في السطح اعتبار

ذوات اربعة اضلاع من السطوح لغلبتها كسطوح اللبنات والابنية والاقمشة والبسط

والاردية والكتب ونحوها وفي الجسم مع غلبة ذوات ستة سطوح كالاجسام المذكورة ليست اعتبار

ستة حدود معينة بالطبع في الإنسان وسائر الحيوانات أولاً وقياس سائر الأجسام عليها ثانياً أما في الإنسان
فالرأس والقدم والوجه والقفا واليمين والشمال وأما في سائر الحيوانات فبازاء الرأس والقدم الظهر
والبطن وبازاء الوجه والقفا الرأس والذنب وأما اليمين والشمال فعلى حالهما ويفرض بين كل حدين
متقابلين امتداد ويسمى الحدود الستة فوقاً وتحتاً وقداماً وخلفاً ويميناً وشمالاً ويسمى الامتداد الأول
بحسب قامة الإنسان طولاً والثاني عرضاً والثالث عمقاً لكن في تسمية الحدين الأولين بالفوق
والتحت اعتبار زائد على ما يجيء وأما الخاصي فيها فهو أن الأبعاد المتقاطعة على قوائم لا تزيد
في السطح على اثنين بمعنى أنه إذا فرض بعد واحد كالأسل لا يمكن أن يفرض من الأبعاد الغير المتناهية
المتقاطعة على قوائم إلا واحد وفي الجسم على ثلثة لكن اعتبار التقاطع على قوائم في الأبعاد ليس
مما يوجبه مفهوم الجهة حتى لا يتحقق بدونه بل هو من الفضول ثم الجهات الست بالاعتبار العامي تتعين في
الإنسان وسائر الحيوان طبعاً ولا تتبدل وفي سائر الأجسام تتعين بالفرض وتتبدل بتبدله وبالاعتبار
الخاصي تتعين الكل في الحيوان وغيره بالفرض وتتبدل بتبدله لكن يجب أن يعلم أن التسمية بالقدام
والخلف واليمين والشمال في الاعتبار العامي باعتبار النهايات الأربعة المتعينة بالطبع فالوجه قدام والقفا
مثلاً خلف والجانب الذي يقتضي الطبع قوته من الجانبين يميناً ومقابله شمالاً فلو تحولت القوة عن مقرها
الطبيعي لعارض إما في أصل الخلقة أو بعده لم تتحول اليمين والشمال إذ لا يكون ذلك بالطبع وأما التسمية
بالفوق والتحت فليست باعتبار النهايتين المتعينتين بالطبع حتى لا يتبدل وليس الرأس والقدم في الإنسان
كيفما كانا ولا الظهر والبطن في سائر الحيوان كيفما كانا فوقاً وتحتاً فإن الإنسان مثلاً إذا انتكس
لم يسم رأسه فوقاً وقدمه تحتاً بل بالعكس وإذا استلقى أو اضطجع اتحد الفوق والتحت مع جهتي القدام و
الخلف أو اليمين والشمال بل التسمية بهما عند العامة والخاصة بلحاظ وضع لما أضيفا إليه والأمر
الذي يتحدد الفوق والتحت فيما أضيفا إليه باعتبار وضعه بالقياس إلى ذلك الأمر غير مختلف

باختلاف ما اضيفا اليه اذ لا مدخل لخصوصية الجسم المضاف اليه في تعينهما ثم الطبع في الناس وسائر
الحيوان وفي الاشجار يقتضي وضعا لهذه الاجسام الى المحدد بجهتي الفوق والتحت يكون بذلك الوضع
الرأس في الناس والظهر في الحيوانات والاغصان في الاشجار فوقا وما يقابلها من القدم والبطن
والاصول تحتا فيهما متحددان بالطبع قطعا لكن لا يتناهى بهذه الاجسام المتعين بالطبع فيهما بل المحدد
هذا اذا اريد بالجهات النهايات وان اريد بها ما يلي النهايات فالاربع الاخرى اعني ما سوى
الفوق والتحت تتبدل بالاعتبار العامي ايضا في الحيوان بل وضعه فان المتوجه الى المشرق
مثلا اذا توجه الى المغرب صار ما كان قدامه خلفا وما كان يمينه شمالا واما الفوق والتحت فلا لان
تبدل وضع المضاف اليه فيهما بهذا المعنى ما يلي الفوق والتحت بمعنى النهاية واذا انعكست نهاية
للفوقية ومقابلها للتحتية كان ما يلي الاولى فوقا بهذا المعنى وما يلي الاخرى تحتا فان انعكس الوضع
صار ما يلي الاولى يلي الاخرى لكن الاخرى يصير فوقا بذلك المعنى والاولى تحتا فيكون ما
الفوق بذلك المعنى قبل الانتكاس هو ما الفوق بذلك المعنى بعد الانتكاس فلم يكن فوقا بهذا المعنى الا
وكذلك ما يلي التحت يكون تحتا من غير تبدل نعم تبدل لان بحركة المضاف اليه في الاين كان
مثلا في الحجرة كان سقفها فوقه واذا صعد سطحها صار سقفها تحته لكن هذه التبدلات بالحركة انما
فوقات وتحتات اضافية اعني بالاضافة الى بعض الاجسام وفي بعض الاحوال ومن بعض الابعاد لكن
ينتهي الى فوق لا فوق فوقه فلا يتبدل فوقيته وتحت لا تحت تحته فلا يتبدل تحتيته وهما الجهتان
الحقيقيتان المتميزان بالطبع حتى يكون الطبع يقتضي ان يلي احدهما وهو الفوق رؤس الانسان وظهور
الحيوانات واغصان الاشجار وان يلي الاخر ما يقابلها وباعتبار القرب اليهما يتعين بينهما تحيزهم
للفوقية والتحتية بالمعنى الاول وهذه الفوقات والتحتات الاضافية ايضا انما تتعين عند
التحديد باعتبار الاقربية الى هذين الحقيقيين بالنسبة الى الجسم المضاف اليه فلذلك ربما تختلف

٢٠٦

يختلف باختلاف قرب المضاف اليه من الفوق والتحت الحقيقيين اذ جاز ان يقال ان تعينهما بتعين الشيئين
في الجسم المضاف اليه الاقرب اليهما كما مر وعلى هذا يرجع الامر في تعينهما بالآخرة الى الحقيقيين
واذا اضيفت الجهة الى الاشارة يراد بها منتهى الاشارة والاشارة لا تكون الا الى موجود ذي حيز ومكان
متجزئة منها كالسطوح والخطوط ومنتهاها الحقيقي لا يكون منقسما في الامتداد الآخذ من المشير الى
المشار اليه فلا يكون جهة بل احد الاطراف ثم جهات الاشارة لا تتناهى واعتبرت الست في المشهور
لكن اعتبارها تارة بالقياس الى المشير فيكون جهات الاشارة هي نهايات المشير واخرى
بالقياس الى المشار اليه فيكون الجهات نهايات المشار اليه وبالجملة فقد ذكر ههنا حال الفوق
والتحت وتمايزهما بالطبع واذا اضيفت الجهة الى الحركة اريد بها ما منه او اليه ولا تكون الجهة
الحقيقية لها ايضا منقسمة في امتداد الحركة ولو كانا متمايزين بالفعل اذا كانت الحركة في مسافة
مستقيمة اذ لا بد لها من جهتين بالفعل فلو كان لهما او ما يليهما جهتين لها ثم الحركة المستقيمة تكون
على انحاء مختلفة وجهات شتى اذا كانت ارادية واما بالطبع منها انما هي الى الفوق او التحت
طالبة للوصول كحركة النار مثلا او الارض او للقرب كحركة الهواء او الماء فاحتاج لك وجوب تحدد
هاتين الجهتين بالطبع من جهات شتى من جهة النظر في جهات الاجسام بمعنى النهايات في جهاتها
بمعنى ما يلي النهايات والنظر في جهات الاشارة والنظر في جهات الحركة المستقيمة ولا بد لها
من محدد بالطبع وانت تعلم ان محددهما غير مختلف فلينظر فيه **قلت الفصل** في الجهة
ان يكون هناك جسم كري لا بعد خارج عنه يحدد الجهتين معا غير قابل للحركة المستقيمة والخرق نحو
حيز كائن ولا فاسد ولا منتظم من اجسام ليست الجهتان بين متمايزين بالطبع فيهما غاية الخلاف
بحيث يكون القرب من ايهما كانت والحركة والاشارة على قرب السموت اليها بعدا
عن الاخرى حركة واشارة من سمتها ولا يكون في خلاء غير متقطع ولا ملا يزيد الامتداد لبساطته

لا الى نهاية تحدد بحدّ يكون جهة دلا مخالفة بالطبع بين المحدد و المفروضة فيه كما ينبغي بين الجهتين فتحدد بهما انما هو عند ملاقتنا ثم لا يتأتى ذلك الخلاف الا بين سطح محيط لا بعد خارج عنه لا خلا والا ملا و بين مركز او كل حدين غيرهما على اي حال فرضنا لا يكون بينهما ذلك ح اذا تحددت احدى الجهتين بجسم تحددت الاخرى ايضا به اذ لو كانت المتحددة جهة المحيط فتحدد المركز ايضا به اذ لو كانت الاخرى فان كانت جهة المحيط اي سطح المحدد فالمركز تحدد تابعه والاقرب ان يكون محدد جهة المحيط محيطا والاول محاطا فيكفي المحيط و يلغو المحاط و يمتنع على محدد الحركة المستقيمة والا جاز مفارقته لحيزه الطبيعي و عوده اليه بالحركة الطبيعية المستقيمة و تكون من جهة طبيعية الى اخرى فالجهتان متحددتان قبله فيمتنع عليه الحرق لانه بالحركة المستقيمة فيجب ان يكون مجوفا والا لم يتصور حركة الاجسام المستقيمة الحركة بالطبع بين الجهتين الا بحرقه على انه لو كان مصمتا كان المركز في ثخنه فلم يمكن بين الجهتين مخالفة طبيعية اذ تخالفهما انما هو بكون احدهما غاية القرب من المحدد والاخر غاية البعد عنه و يمتنع الكون و الفساد و الا فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي فالفاسدة كانت في حيز غريب طالبة للطبيعي بالحركة المستقيمة وكانت جهتا حركتها متحددتين لا بها ولا بالكائنة او في حيز غريب فهي طالبة للطبيعي فجهتا حركتها متحددتان لا بها ولا بالفاسدة فيجب ان لا ينتظم من جسام ما الا فيما يلي سطح المحيط الكائن لحدا لبسائط فهو المحدد و يلغو الباقي والا فالبسائط الكائنة على الشكل الطبيعي لم ينتظم منها جسم كري والا جاز عودها اليه بالحركة المستقيمة وايضا تكثر الكائن بعد وحدته بانفصال عرضي للمادة بعد تلبسها بالصورة الماخذة فيكون قابلة الحرق او غيرها فتكون هذه كائنة و الكائن بالطبيعة كانت جهة المحيط متحددة الى جهات مختلفة متحددة قبل هذا الجسم المنتظم فلا تكون واحدة **اقول** قد لاح في الفصل السابق ان الجهة تابى معنى باخذ تها حد و نهاية و ان هاتين الجهتين اعني الفوق و التحت بهما المتنافيتان بالطبع ومعنى التباين ان بينهما غاية الخلاف بحيث يكون الاقرب من ما بينهما كانت بعد اعني الاخر

٢١١

والحركة والاشارة على اقرب السموت الى ايهما كانت حركة واشارة من سمت الآخر فلنذكر في هذا الفصل

شيئا من احكام المحدد وللمثبتين الاول انه يجب ان يكون تحدد الجهتين عند ملاء متناه وما مر من امتناع الخلاء

ووجوب تناهي الابعاد وان كان يكفي للزومه في ذلك لكن المقصود في هذا المقام ان تحدد الجهتين

من حيث هو يوجب ذلك مع قطع النظر عن امتناع الخلاء في نفسه ووجوب تناهي الابعاد فنقول

ان تحددهما لو لم يكن عند ملاء متناه لكان في خلاء غير متناه او ملاء متشابه اي بسيط غير متناه وذلك

باطل اذ ليس فيهما تحدد بالفعل لحد يكون جهة والحدود المفروضة فيهما لا يخالف بعضها بعضا بالطبع

بخلاف هاتين الجهتين اللتين لا يقال لا حصر فليتحدد في خلاء متناه او ملاء مركب غير متناه لانا نقول الخلاء اذا

تناهى فانما تناهى عند ملاء فصح ان التحدد عند ملاء فيثبتين انه يجب احاطة التحديد بالملاء والملاء المركب

الغير المتناهي انما يتحدد فيه حد او حدود باعتبار انتهاء بسيط منه بآخر فيكون المحدد احد المتباينين الثاني

انه يجب ان يكون المحدد جسما كريا وذلك لانه لما كان الخلاف بين الجهتين في الغاية بحيث يكون الاقرب

من ايهما كانت والحركة والاشارة على اقرب السموت اليها بعيدا عن الاخرى وحركة واشارة

من سمتها وجب ان يكون المحدد لهما محيط كرة والاخرى مركزها اذ كل حدين غيرهما اما سطحين او خطين

او نقطتين او سطح وخط او سطح ونقطة او خط ونقطة لا يكون بينهما ذلك الخلاف على اي حال

فرضناهما كان يكون السطحان مستويين او مستديرين متحاذيين او الخطان مستقيمين او منحنيين متحاذيين

وكان يكونا حدين لجسم واحد او جسمين مختلفين بالحد او بالطبيعة على اي وضع فرضناهما كان

يكون احد السطحين مثلا محيطا بالآخر او غير محيط اما متقاطعا او متوازيا لا يقال يمكن الخلاف

بين محيط الدائرة ومركزها لانا نقول انما يتاتى هذا الخلاف بين المركز والمحيط اذا لم يكن

بعد خارج عن ذلك المحيط لا خلاء ولا ملاء اذ لو كان هناك خارج لا يمكن الحركة والاشارة

اقرب السموت الى المحيط من حد مفروض في ذلك الخلاء او الملاء الخارج لا يكون الحركة والاشارة

من سمت المركز وهو محال لما تبين ان التحدد عند ملاء ولا يمكن احاطة المحيط احاطة تامة بملاء كالكل محيط

دائرة يمكن ان يوجد جسم خارجا عنه فلا يكون بين محيط الدائرة ومركزها ذلك الاختلاف وما يقال

من ان الشكل البيضي العدسي بل المضلع ايضا كل على وسطه هو غاية البعد من جميع الجوانب بحيث

اذا تجاوزته صرت في القرب من جانب البتة غاية الامر ان الابعاد الممتدة الى الجوانب لا تكون

متساوية فالجواب عنه ان الابعاد الى الجوانب اذا اختلفت تجزأت جهة المحيط الى ما هو في غاية

البعد عن الوسط والى ما هو دون ذلك فلم يكن الكل في غاية البعد وايضا اختلاف الاجزاء ان كان

بالطبع لم يكن جهة المحيط واحدة بسيطة والا يتصور ذهاب البعد في السمت الذي انقطع فيه دون

الغاية الى الغاية فيتصور بعد خارج المحيط الثالث انه لا يكون خارج المحدد بعد لا خلاء ولا ملاء

وقد تبين ذلك انفا الرابع انه يجب ان يكون محدد احدى الجهتين هو المحدد للاخرى وذلك لان

تلك الجهة التي تحددت بجسم اما ان تكون جهة المحيط فتكون تحدد المركز ايضا بذلك الجسم بطريق

لان المحيط والمحيط يكون كجهة فكما تحدد به محيطه تحدد به ايضا مركزه او جهة المركز فان كان جهة المحيط كسطح

المحدد لجهة المركز تحدد بابه والا فالمحدد لجهة المحيط يجب ان يكون محيطا للمحدد لجهة المركز فيكفي المحيط في

تحدد الجهتين ويلغو المحاط ويتبين بهذه الاحكام انه ان كان هناك خلاء فرضناه عند ملاء لا يمكن

اضافة التحديد الى الخلاء لانه ان لم يكن احدهما محيطا بالاخر لم يكن تحدد الجهتين معا لوجود

بعد خارج عنهما ولا تحدد واحد منهما باحدهما والاخر بالاخر لوجوب تحددهما معا بواحد ان كان احدهما

بالاخر محيطا فان كان المحيط هو الملاء فالخلاء لغو وان كان المحيط هو الخلاء فلا يكون متقعرة

لوجود بعد خارج عنه ولا يكون له محدب الا اذا كان محاطا بملاء آخر ويجب ان ينتهي الامر الى ملاء

لا خلاء ولا ملاء خارجا عنه فهو المحدد الخامس ان المحدد غير قابل للحركة المستقيمة لا هو ولا جزء منه

لان ما يقبل الحركة المستقيمة يجوز عليه لا محالة مفارقته لحيزه الطبيعي ومعاودته اليه بحركة طبيعية ولا يكون

الحركة الطبيعية الا من جهة الى جهة متمايزتين بالطبع لا يمكن تحددهما بذلك المتحرك بالضرورة فلا يكون المحدد

لهما قابلا لها السادس انه غير قابل للخرق لانه لا يمكن الا بالحركة المستقيمة التي لا يقبلها الا القابل

يمكن الخرق بالحركة المستديرة وذلك لانه اذا توهم انقسام المحدد الى قسمين احدهما محيط بالآخر تتحرك

احدهما على الاستدارة مع سكون الاخرى او تتوافقان في الحركة المستديرة وتتخالفان في جهتها

يلزم الخرق من غير حركة مستقيمة لانا نقول فالمحدد هو المحيط بالمحاط السابع انه يجب ان يكون

مجوفا اما اولا فلان في الجهتين مما يتحرك الاجسام المستقيمة الحركة من احدهما الى الاخرى بالطبع فلو لم

يكن المحدد لهما مجوفا لم يتصور ذلك الا بخرق المحدد وقد بان استحالته واما ثانيا فلان تخالف الجهتين

بالطبع كون احدهما مطلوبة والاخرى مهروبا عنها بالطبع لبعض الاجسام وبالعكس لبعض آخر انما

يتصور بكون احدهما في غاية القرب من المحدد والاخرى في غاية البعد عنه واذا كان المحدد مصمتا كان

المركز في ثخنه فكان كل من المحيط والمركز قريبا منه ولم يثبت بينهما غاية الخلاف الثامن انه يمتنع عليه

الكون والفساد والا كانت هناك صورة كائنة واخرى فاسدة وكل من الكائن والفاسد او

واحد منهما محدد فالصورة الكائنة اما ان تكون في الحيز الطبيعي لها فالفاسدة كانت في حيز غريب

اذ لا يكون لجسمين حيز واحد طبيعي فكانت الفاسدة طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فجهتا حركتها

جهتان طبيعيتان متحددتان لا بها لتقدمها مكان حركة الشيء الى جهة متحددة به لا بالكائنة لتقدمهما عليها واما

ان تكون الكائنة في حيز غريب طالبة للحيز الطبيعي بالحركة المستقيمة فيكون جهتا حركتها طبيعيتين متحددتين لا بها لا بالمحدد

والا لزم تحددهما بغيرها فلا يكون شيء من الكائن والفاسد محددا التاسع انه يجب ان يكون جسما واحدا بسيطا

غير منتظم من اجسام لان المركب اما تركيبا مزاجيا كتركيب المواليد من الاركان او غير مزاجي طبيعي كتركيب

الحيوان من الجوارح او صناعي كتركيب الجدار من اللبنات او اتفاقي كاجتماع العنصر

الحجارات وذلك لانه لو كان منتظما من اجسام فما يلاقي السطح المحيط ان كان جسما واحدا

مولوى محمد هداية الله رامپورى دام فيضه

بسيطا فهو المحدد ويلغو ما تحته والكان اللاقى للمحيط اجساما متكثرة فتكون بسيطة او منتهية اليها

فنقول اولا ان البسائط اما ان تكون على الشكل الطبعى فلا ينتظم منها جسم كرى يحيط به سطح

واحد كرى او لا تكون كذلك فما لا يكون على الشكل الطبعى يجوز عوده اليه بالحركة المستقيمة

الطبعية هف وثانيا ان تكثر تلك البسائط اما ان يكون بالعدد او بالطبيعة والاول باطل

لان تعدد افراد الطبيعة الواحدة انما يكون لانفصال يعرض للمادة والمادة لا تقبل

الانفصال الا بعد تلبسها بصورة فان كانت تلك الصورة هى هذه كانت قابلة للخرق

والا كانت غيرها كانت هذه كائنة وقد بان استحالة الخرق والكون عليها والثانى باطل

ايضا لان كلا منها ان كان فى حيزه الطبعى كانت جهة المحيط متجزية الى جهات مختلفة متحددة

قبل هذا الجسم يكون بالقرب من بعض الجهات حيز طبعى لبعض تلك البسائط وبالقرب

من بعض آخر حيز طبعى لبعض آخر فلا تكون جهة المحيط واحدة هف قلت **الفن الثانى** فى

السماء والعالم مقالة واحدة فيها فصول **الفصل الاول** فى قوى الاجسام البسيطة

والمركبة واجناس الحركات البسيطة والبسائط منتهى الحركة الجسم بسيط او مركب والمركب

يكون فيه القوى المختلفة المقومة للبسائط محفوظة والبسيط لا يجوز ان يكون المقومة لمادته اكثر

من واحدة من القوى المتميزة التى ليس تخصص مقتضى بعضها باقتضاء بعض حتى يكون قوة كالمعنى

الجنسى والاخرى كالفصل والا فان استقلت كل واحدة بالتقويم كانت صورة لتقويمها

المادة وعرضا للاستغناء عنها بتقويم الاخرى ان لم يستقل فمن حيث انها مع تحصلها

لم تحصل المادة بحلولها فيها تكون للمادة متحصلة قبلها والا تحصلت بها ومن حيث

دخولها فى المجموع المقوم انما تحصل المادة بعدها هف نعم تصدر عن الطبيعة البسيطة

قوى عرضية من جهات مختلفة كان تصدر فعلية من ذاتها وانفعالية من جهة المادة او قوة

٢١٢

او قوة منها من حيث هي اخرى بتوسط تلك او مع عارض وكما ان الصورة الواحدة انما تصدر
عنها فعل واحد فكذا الفعل الواحد انما يصدر عن قوة واحدة ووحدة الفعل بالجنس او النوع على حسب
وحدة القوة وكما ان البسائط يجب ان تكون حركاتها الطبعية بسيطة فلذا الحركات البسيطة الطبعية
انما تكون للبسائط واما المركب فان كانت له حركة بسيطة فاما عن قوة ممتزجة من قوى البسائط لكن
تلك القوى ان تكافئت فلا حركة وان غلبت واحدة فالحركة عنها وان تناوبت فهناك حركات
لكل منها عن بسيط واما عن غير ممتزجة فاضت عليه بعد المزاج تحرك على خلاف قوى البسائط قاهرة
لها فلا تكون الحركة طبعية على انه لا يجوز ان بعد المزاج لقوة يعاند مقتضاها بالذات مقتضى المزاجية
والحركات البسيطة الطبعية اما مستديرة او مستقيمة واما المختلفة فلاختلاف اجزائها وتقدم تعين بعضها
طريقها الى نهايتها ولا كونها اقرب الطرق لا تكون لبسيط طبعية فالمستديرة جنس نوع تكون حول
الوسط والمستقيمة جنسان من الوسط اما بالغاية الممكنة او واقفة دونها والى الوسط بالغاية او
واقفة فاجناس البسائط من الاجسام ثلثة متحرك بالاستدارة خفيف وثقيل يتحرك الى فوق
او تحت وكل من هذين مطلق ومضاف الخفة والثقل ان اعتبر فيهما مطلق الميل بالطبع من الوسط
او اليه ولو بالقوة لم يخل منهما جسم مستقيم الحركة وان اعتبر الميل بالفعل فيخلو عنهما عند الكون
في الحيز الطبعي **اقول** الجسم اما بسيط او مركب من اجسام مختلفة وكل منها اما ان يكون فيه قوة واحدة
او اكثر فهذه اربعة اقسام ثانيها ليس بشيء خفا في بطلان الثالث منها اي يكون مركبا من اجسام مختلفة
ولا يكون فيه الا قوة واحدة لان اختلاف الاجسام لا يمكن بدون اختلاف صورها النوعية فتكون
صور البسائط موجودة في المركب وهي قوى مختلفة سواء تفاعلت فحصل منها قوة واحدة مشتركة
اولا ولو بطلت صور البسائط كلا او بعضا لبطلت البسائط كذلك فلم يكن الجسم المعروض
مركبا منها فبقي ثلثة اقسام والثاني منها اعني ما يكون بسيطا وفيه اكثر من قوة واحدة ولا شك

انه لا يكون له من القوى عرضا بل بالذات لا بد من صورة مقومة للمادة محصلة للنوع انما النظر في انه

هل يجوز ان تكون الصورة من تلك القوى اكثر من واحدة فنقول ان كان قوة كالمعنى الجنسي والاخرى

كالمعنى الفصلي ويكون ما تقتضيه الاولى امرا مبهما انما يتخصص ويتحصل باقتضاء من الثانية كان

احدهما حركة مطلقة والثانية تعين الجهة والغاية فلا يمتنع ان تكون الصورة فوق واحدة بهذا

واما ان يكون هناك قوتان محصلتان تقتضي كل منهما امرا محصلا ويكون كل منهما صورة فلا يصح

لانه اما ان يكون كل منهما مليا باقامة المادة جوهرا محصلا او مجموعهما فعلى الاول ان انفردت

واحدة لكفت فتكون الاخرى عرضا وبالعكس فيلزم ان كل منهما صورة وعرضا وعلى الثاني تكون كل واحدة

منهما متاخرة عن المادة لكونها لا توجد الا في المادة من غير ان تقوم المادة ومتقدمة عليها

لتقدمها على مجموعها المقوم للمادة المتقدم عليها هذا محصل ما ذكره الشيخ اقول وفيما لزمه على

الشق الثاني منع ظاهر لان كلا من القوتين وان لم يكف في تقويم المادة لكن يكون لها دخل في

تقويمها فتكون متقدمة عليها ثم لا يلزم ان تكون متاخرة ايضا عنها لانها اذا افتقرت المادة

اليها فلا يكون حلولها في المادة وكونها بحيث لا توجد الا فيها موجبا لتاخرها عنها في الوجود

بل انما يقتضي التشخص كما في الصورة المقومة بالانفراد نعم يمكن ان يتاح ذلك بان الكلام فيما اذا كان

كل من الصورتين متحصلة بالفعل متميزة في الوجود عن الاخرى وح اذا حلت احدهما في المادة ولم

تقومها ولم يحصلها بالفعل كانت عرضا متاخرا عن المادة البتة وكانت المادة متقومة متحصلة

قبلها اذ لو كانت مبهمة لتحصلت وتقومت بتلك القوة المتحصلة بالفعل من جهة ذاتها اقتضائها امرا

محصلا لان حلول الامر المتحصل بالفعل في محل يوجب تحصله ورفع ابهامه فتقدم الطبيعة النوعية

بالفعل ولا تحتاج الى القوة الاخرى هف فتبين انه لا يمكن ان يكون صورتان للبسيط احدهما

اقدم من الاخرى لقيامها بالمادة والكلام يجوز ان يكون من طبيعة واحدة لبسيطة لتصدر عنها قوتان

انما فعلية وانفعالية لكن الفعلية تصدر عنها من حيث هي والانفعالية من جهة مادتها كالطبيعة المائية
تصدر عنها من حيث هي البرودة ومن حيث جهة المادة الرطوبة او فعليتان لكن يكون احدهما اقدم من
الاخرى كما تصدر عن طبيعة النار قوة مسخنة ومميلة والمسخنة اقدم من المميلة حتى ان اكتسب سخونة
من خارج يميل الى فوق او يكون احدهما عن الطبيعة بنفسها والاخرى عنها مع عارض كالسخونة او البرودة
الصادرة عن طبيعة النار او الماء والميل الصاعد او الهابط الصادر عنها مع عروض مفارقة
المكان الطبيعي واما ان يكونا معا ولا بسبب الا الصورة الواحدة فلا وكما ان الصورة الواحدة
انما يصدر عنها من حيث هي فعل واحد فكذلك الفعل الواحد الطبيعي انما يصدر عن قوة واحدة فان كان
ذلك الفعل واحدا بالجنس دون النوع كحركة الماء والارض لاشتراكهما في ذاتي هو توجههما من حيز البعد
الى البعد عن الفلك ثم تباينهما في آخر من جهة كون المنتهى فيهما مختلفا فالقوة ايضا واحدة بالجنس
لا بالنوع والا لحصلت غاية واحدة بالنوع وان كان ذلك الفعل واحدا بالنوع فالقوة ايضا
كذلك اذ لو كانت واحدة بالجنس كان البسيط الذي يشاركه في نوع ذلك الفعل انما يشاركه في
الجنس وتخالفه فيما هو فصل لتلك القوة من حيث هي قوة فذلك الفصل ان خصص القوة فلم يكن
الشركة في فعل نوعي فرضناها في نوعي وان لم تخصص لم يكن فصلا لتلك القوة من حيث هي قوة ثم لعلك
لا تشك في ان الاجسام البسيطة يجب ان تكون حركاتها الطبيعية بسيطة واعني بالطبيعية ما لا يكون عن مبدأ
خارج كالقسرية او عن مبدأ يخيل على قوى طبيعية محركة سابقة عليه كالحركات الحيوانية وكذلك
الحركات الطبيعية البسيطة بالحري ان تكون للاجسام البسيطة لان المركبة ان كان لها حركة
بسيطة فاما عن قوة ممتزجة عن قوى البسائط فيكون مقتضاها كانه ممتزج عن مقتضيات تلك
القوى فاما ان يمانع بعض فلا حركة او يغلب واحدة فالحركة انما تصدر عن تلك الواحدة لا عن
قوة المركب مع ذلك فانها تكون مشوبة بابطاء ما ومن القوى الآخر والمشوبة بالابطاء

غير صرفة ولا بسيطة مطلقاً او تتناوب فالحركة مركبة من حركات كل بسيطة تنهيا عن بسيطة واما

عن قوة غير ممتزجة يستعد لها المركب بعد المزاج فتحرك نوعاً من التحريك على خلاف تحريكات

قوى البسائط فتكون هذه القوة دخيلة قاسرة لمقتضى القوى الطبعية فلا تكون الحركة طبعية

ولا علينا الآن ان نتكلم في جواز ذلك او عدم جوازه ولعل الحق انه وان جاز ان يجيء بعد

المزاج قوى هي صور الاعراض وجاز ايضاً ان يكون الامتزاج بعد القوة قد تقتضي بالعرض وعلى نحو

اقتضاءات القوى المتقدمة بالتباين بمقتضى البسائط كما يعد للقوة الحيوانية او النباتية التي ربما

تحرك تحريكاً على خلاف قوى البسائط لكن لعل العقل يتقبل عن ان يكون الامتزاج معداً للقوة يقتضي

بالذات ما يباينه مقتضى التمازج والقوة المزاجية والحركات البسيطة الطبعية اما مستقيمة او

اذ المسافة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة واما المنحنية غير المستديرة فلا تكون الحركة عليها

طبعية للبسيط الا انها محيطة كانت او منقطعة غير متشابهة الاجزاء ثم اذا كان المنحني متناهياً بالفعل

وتكون تلك النهاية مقصد المتحرك لم يتعين السلوك اليها على ذلك المنحني بل يتصور هناك

خطوط منحنية لا نهاية لها يمكن ان يسلك عليها الى تلك النهاية وايضاً لم يكن المنحني البتة

اقرب الطرق الى تلك النهاية فتبين ان الاجسام البسيطة اما مستقيمة الحركات او مستديرها وان

الحركات البسيطة المستقيمة والمستديرة انما هي للاجسام البسيطة ولا يمكن ان تكون مستقيمة طبعية الا وتكون

جهة بالطبع ولا تكون الا وهناك محيط بالطبع وتكون لا محالة على ما علمت متحركاً على الاستدارة فاذا

المستقيمة الطبعية موجودة قطعاً فالمستديرة موجودة والجسم الذي فيه ميل مستدير يخالف الذي

فيه ميل مستقيم خلافاً طبعياً على ما قد علمته وهذا اختلاف بالجنس فلان الحركة المستديرة تكون على

جهات مختلفة وكذا المستقيمة فلاح ان المتحرك على الاستدارة جنس والمتحرك على الاستقامة

جنس آخر فاذا ثبت في المتحرك على الاستدارة كثرة واختلاف في جهات الحركة كان الاحساس

مبهما نوعيا وهم اذا قالوا ان الطبيعة الفلكية طبيعة خامسة لم يعنوا ابهامها وحدتها بالنوع والمتحرك
على الاستدارة متحرك على الوسط بمعنى انه يدور حول الوسط كان الوسط مركزه كما يجب في ذلك
في المحدد لجهات الحركات المستقيمة اولا وح يكون كل جزء منه تارة اقرب الى الوسط وتارة ابعد منه
ولا يكون القرب ولا البعد مقصودا لذاته بل المقصود هو حفظ المدار وذلك يلزم منه وكيف يكون
مقصودا ولا يكون لجملة الجسم قرب تارة وبعد اخرى بل لجزء موهوم ولو كان القرب
مقصودا لم يتجاوز عنه الى البعد والمتحرك اليه على اقرب المسافات وهي المستقيمة وكذلك
البعد والمتحرك بالاستقامة منه ما يتحرك عن الوسط كالنار وكالهواء ومنه ما يتحرك اليه
كالارض وكالماء وهما مختلفان وهذا ايضا اختلاف بالجنس فان المتحرك عن الوسط تختلف نهاية
حركته فمنه ما يبلغ اقصى ما ينتهي اليه الحركات المستقيمة لو لم يكن هناك عائق فيكون طبيعته مقتضية
لان يكون طافيا على كل الاجسام المستقيمة الحركات كما هو حال النار ويسمى خفيفا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك كما يرى في الهواء ويسمى خفيفا مضافا فان خفته بالاضافة الى
ما دون النار واما بالقياس اليها فثقيل لتوقفه دون غايتها وبطوئه في الحركة الى فوق
بالقياس الى حركتها وهذا اختلاف بالنوع وكذا المتحرك الى الوسط منه ما يبلغ الوسط ان
لم يعق فيكون طبيعته مقتضية لان يكون راسبا تحت الاجسام كما يرى في الارض ويسمى ثقيلا مطلقا
ومنه ما يقف دون ذلك لا لضرورة الخلاء وتلازم الصفائح ونحو ذلك فهذا حال الماء ويسمى
ثقيلا مضافا فان ثقله بالاضافة الى ما سوى الارض اما بالقياس اليها فخفيف ولفظ الخفة
والثقل ان عنى بهما ان يكون الجسم من شانه انه اذا كان في غير الحيز الطبيعي تحرك بميل طبيعي الى الحيز
كانت الاجسام المستقيمة الحركة دائما اما ثقيلة او خفيفة وان عنى بهما ان يكون ذلك
الميل للجسم بالفعل لم يكن الاجسام في مواضعها الطبيعية خفيفة ولا ثقيلة فهناك ثلثة اجناس

قلت **تفصيل** متحرك الى الوسط ثقيل ومتحرك عن الوسط خفيف ومتحرك على الوسط ليس بخفيف ولا ثقيل
الحركة المستديرة اذ هي اتم البسيطتين فبالحري ان يكون اقدم الجنسين من البسيط جنس ما يتحدد
امكنة الجنس الآخر وجهات حركاته بل على انك قد علمت انه يجب ان يكون المحدد متحركا بالاستدارة
وكما ان المحدد يجب ان يكون كريا محيطا بالاجسام المستقيمة الحركات غير قابل للحركة المستقيمة ولا
للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنماء والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا
ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا فكل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذ ثبت فيه كثرة اذ
لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا يقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا فهو يشارك المحدد في هذه الاحكام
وكما ان حركة المحدد سرمدية فحركات الباقية كذلك لبرائتها عن الاختلاف ويجب ان تكون ارادية
من قوة غير جسمانية ولا متعلقة بجسم في قوة مسابقة وكل ما قيل قبل نضج الحكمة في تحرك السماء
مما يخالف هذه الاصول فنحن بما اسلفناه في غنى عن تجشم ابطاله والسماء عامتها غير مشرقة
وبعضها اجرام مشرقة بعضها فوق بعض فهي مشفة والا لسترت تلك الاجرام وبالحري ان تكون
خالصة الشفيف ولا يكون لها لون والزرقة المتخيلة انما هي في كرة البخار اذ تتخيل من اختلاط
الظلمة المتخيلة من تراكم الابخرة الغير الخالصة الشفيفة ولا ظاهرة اللون مع الضوء الواقع عليها
زرقة والقمر استنارته من الشمس بالحدس ثم التامل لرصدي ولونه ما يظهر عند الكسوف واذا
استضاء جانب منه نفذ اثر من الضوء الى الجانب الآخر ولذا يرى ما لم يقع عليه الضوء من الشمس
عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الكسوف واضواء سائر الكواكب عن ذواتها
والا لتبدلت اشكالها كما في القمر وكانها لا تخلو عن لون واظن ان محو القمر انما هو لاجرام
صغيرة المقدار كثيرة العدد مرتكزة في ثخنه واذ هو لا يخلو عن شفيف ما فلا يحجبها عنا فيرى تحملها
من غير تمييز بين احادها كالمجرة بيد ان المجرة اجرام مشرقة بذواتها في مشف محض وهذه كانها

غير قابلة للاستنارة في مستنير من الشمس **اقول** قد علمت ان الحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة وان المتحرك بالطباع بالبسيط يجب ان يكون بسيطا وقد كنت علمت ان اتم ما في الحركتين هي المستديرة وبالحري ان يكون الاتم من الحركتين الاقدم من جنسي البسيط اعني ما يتحدد به الامكنة وجهات الحركة للجنس الآخر منه فبالحري ان تكون الحركة المستديرة لجنس المحدد على انا قد علمت ان المحدد لجهات الحركات المستقيمة يجب ان لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم بل لا يكون قابلا للحركة المستقيمة اصلا بل يكون فيه مبدأ ميل مستدير بل يتحرك بالفعل على الاستدارة ثم قد علمت انه يجب ان يكون المحدد بسيطا كريا محيطا بالاجسام المتحركة على الاستقامة وانه اذ لا يجوز ان يكون قابلا للحركة المستقيمة فلا يكون قابلا للخرق والالتيام والتخلخل والتكاثف والنمو والذبول والكون والفساد ولا يكون خفيفا ولا ثقيلا ولا حارا ولا باردا ولا رطبا ولا يابسا ويجب من ذلك ان يكون مخالفا للاجسام الكائنة الفاسدة في المادة والاكانت مادته في ذاتها قابلة لغير صورته فتكون صورته انما حصلت لمادته لاستعداد اكتسبته حين تلبسها بصورة اخرى فسدت فكانت هذه بصفة واذ كل ما يتحرك بالطباع على الاستدارة اذا ثبت فيه كثرة لا يكون فيه مبدأ ميل مستقيم فلا تقبل الحركة المستقيمة بالقسر ايضا على ما علمت فهو يشارك المحدد في البساطة والكروية بالفعل وامتناع الخرق والالتيام وسائر ما يتلوه من الاحكام وينبغي ان يكون امكنة متعالية عن امكنة الاجرام الكائنة الفاسدة واقعة في جنبة المحدد واما النار فتحركها على الاستدارة بالعرض لا بالطباع ولا بالقسر ايضا وكانك قد تنبهت لكون المتحرك بالحركة السرمدية الحافظة للزمان هو المحدد فلعلك تحكم ايضا بان سائر الاجرام المضاهية له في الحركة المستديرة الطباعية بريئة من التركيب من الطبائع المختلفة ومتعالية عن الكون والفساد وليست عرضية لتنافر

ماسوى الاوضاع من الاحوال ينبغي ان تكون حركاتها ايضا سرمدية على نهج واحد وقد عرفت انها لابد وان تكون ارادية لا بقصد وانزعاج ولا عن قوة جسمانية ولا متعلقة بجسم ذي قوة سابقة

ثم ما كانت تحتية قبل نضج الحكمة اقوام من نحوان السبب في حركة السماء تركيبها من نارية صاعدة وارضية هابطة فيلزم حركة دورية كما في السبيكة او انها تلزمها الاستدارة لانها التجاذب قواها لا التساكن ولا اتصال كريتها لا تحتمل النارية التي فيها الى الصعود على الاستقامة ولا الارضية الى الهبوط لذلك او ان المحرك لها قوة غير نفسانية مزاجية او غير مزاجية لكنها فاضت بعد المزاج او نفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها كل ذلك وهام قد بان فسادها فان هؤلاء الاقوام جعلوه او ما يجانسه مركبا من اجسام تجب ان تتجدد له امكنتها وجهات حركاتها وجعلوه في غير موضعه الطبعي لكونه في حيز خارج عن احياز بسائطه ثم الذين جعلوا حركتها لتزاحم النارية والارضية اما كحركة السبيكة او لاتصال الكرة لم يعلموا ان الصاعدة والهابطة اذا تزاحمتا تمانعتا او تغلب واحدة لكن تكون مشوبة بابطاء ولا يتسرح منهما دورية واما السبيكة فستعلم الحال فيها ولو كان حركة السماء لحركتها لكانت بين العلو والسفل الاحول الوسط ثم ان ما يهرب عن الوسط او يطلبه كيف تتحرك حوله بحيث يكون النسبة الى الوسط المهروب عنه او المطلوب واحدة في تمام المسافة ثم الى اي حد وغاية تروم النارية صعودا ولم تجد فوقها جهة والذين جعلوا المحرك قوة مزاجية او غير مزاجية فائضة بعد المزاج لم يعلموا ان المزاجية انما توجب الحركة الى مكان تقتضيه المركب بحسب الكثرة وان المزاج لا يعد لقوة تقتضي ما يخالف مقتضى المزاجية والذين جعلوا النفس تحركها على خلاف مقتضى طباعها جعلوها في تعب دائم ثم ان الحس يدل على ان السماء يتضمن اجزاء ما مخالفة لها في الرؤية لان عامة جرمها الاثيرى نيرة ويرى هناك اجرام نيرة دائرة حول الارض غير محيطة بها لا تكون كما يبحث عليه في الامكنة العناصر تكون كلها اجزاء من السماء فثبت الاختلاف ثم عامة

[illegible]

جرمها مشف لان الاجرام النيرة لكثيف بعضها بعضا يكون بعضها فوق بعض ويكون بينها وبينها

لاسيما العالية منها جرم السماء فانه لا شفيفه يستر تلك الاجرام واما الزرقة التي تظن انها لون السماء

فانما تتخيل في كرة البخار ووجه ذلك لبعضهم بان الاجزاء اللطيفة من البخار تكون اكثر صعودا من الكثيفة

فالاجزاء العالية من كرة البخار تكون اقل قبولا للضوء من السافلة فتكون كالمظلمة بالنسبة الى ما تحته

فيرى الناظر في كرة البخار زرقة لانه اذا رؤي شيء مظلم من خلف مضيء ترائى لون مخلوط من الظلام

والضياء وهو الزرقة ووجهه بعضهم بان كرة البخار مستنيرة باشعة الكواكب وما وراءه غير قابل للاستنارة

فكانه مظلم فيتخيل من امتزاج استضاءة كرة البخار مع الظلمة المتخيلة فيما وراءها اللون اللازوردي

والذي انا اراه هو ان ما يكون مشفا غير ملون في نفسه ولكن لا يكون شفيفا خالصا كشفيف الهواء

المحض بل يكون كشفيف الماء فانه ان كان ثخنه رقيقا حتى لا يكون كانه ساتر لما وراءه بل ينفذ فيه البصر

نفاذا جليا لم يتخيل له لون وان كان ثخنه غليظا حتى يكون كالساتر لما وراءه تخيل هناك زرقة

فلم يرى له لون مع عدم نفوذ البصر فيه نفاذا ظاهرا بحيث يرى ما وراءه تخيل ظلمة واذ هناك ضوء

ما من الاجرام النيرة تخيل لون كانه ممتزج من الظلام والضياء اعني الزرقة ومن هنا تخيل الزرقة

الماء الصافي الذي ليس فيه اجزاء ارضية مكدرة اياه ظاهرة اللون وكان عمقا غليظ الثخن بعيد الغور فاذا

اغترف من ذلك الماء غرفة لم ير فيها تلك الزرقة لرقة الثخن ويتبين اليد من تحت ثم في ارادة هذا

اللون عناية من الباري سبحانه لكونه اوفق الالوان الى الابصار واعلم ان هذه الاجرام لا شك

في ان القمر منها له لون يظهر عند ما يزول عنه النور الذي يحكم الحدس بكونه مستفادا من الشمس ثم

التامل الرصدي يحققه وذلك اللون هو القسمة المشبعة وجوهر القمر لما ذكر الشيخ يشبه ان يكون بحيث

اذا وقع عليه ضوء الشمس في جهة استضاء سائر سطحه استضاءة ما غير بالغة فلذلك يرى هذا الذي

لم يقع عليه ضوء الشمس عند الاستهلال اقرب الى الاستضاءة منه عند الانكساف واما سائر الكواكب فربما

٢٢٣

يظن أنها أيضاً إنما تستنير من الشمس والأقرب إلى الحق خلافه فإن أجرامها أن لم تكن ملونة لم تقبل من الشمس
ضوءاً قائماً بل يجوز أن يعدي الضوء من حيث ينعكس وإن كانت ملونة قام الضوء على الوجه الذي يلي الشمس وإن
لم ينفذ نفاذاً على السواء فتبدلت أشكال آثارها لا سيما في السفليين أعني الزهرة وعطارد كما تبدلت في القمر
وقال الشيخ على سبيل الظن من غير جزم إن لكل كوكب مع الضوء المشرق لوناً يختلف به الضوء فيوجد
إشراق بعضها إلى الحمرة وبعضها إلى الرصاصية وبعضها إلى الخضرة وكأن الشعاع والنور لا يكون إلا
في جرم له لون فإن النار إنما تشرق دخانه وهو في جوهره ذو لون ويختلف المرئي من اللهب باختلاف
اللون الذي يخالطه النور النار وجدير بنا أن نتكلم الآن في محو القمر فنقول إن ما قد يظن في ذلك بحسب
هو أنه إما أن يكون من أمر في ذاته إما ذاتي أو عرضي لازم لذاته أو عارض من خارج يدخل في هيئة الأ
ما إذا كان السبب كون بعض القمر مشفاً كالفلكيات لا يستنير وبعضه صقيلاً أو كون بعضه صقيلاً وبعضه غير صقيل و
لا مشف أيضاً بل خشناً غير صقيل أو تشكلها بكيفية أخرى تمنعه عن النور إما في أصل الفطرة أو لانسحاق عرض
له من مصاكة النار مثلاً ويمكن أن يندرج فيه ما حكى الشيخ عن بعض من أدرك زمانه ممن شاخ في الفلسفة
العامية التي كانت موجودة في النصارى ببغداد وكأنه يعني أبا الفرج الجاثليق من أن السواد
الذي يرى في القمر من الجانب الذي لا يلي الشمس وإما أن لا يكون عن أمر في ذاته فإما أن يكون لكونه مرآة ينطبع فيه
الأشباح فما انطبع فيه شبح لم ير فيه براقة وما لم ينطبع فيه الشبح يرى براقاً وعدم انطباع الشبح في هذه المواضع
لعدم استعدادها لانطباع الأشباح بل لكون وضع الأجسام الكثيفة بحيث ينطبع شبح تلك الأجسام في موضع منه
دون أخرى أو لكون الأشعة ينعكس من البحر المحيط وكرة البخار لصقالة سطحها إلى القمر انعكاساً
بيناً ولا ينعكس من سطح الربع المعمور كذلك لخشونته فيكون المواضع المستنيرة من وجه القمر بالأشعة
المستقيمة الواصلة إليه من الشمس والمنعكسة إليه من سطح البحر وكرة البخار أضوأ من المواضع المستنيرة
بالأشعة المستقيمة فقط أو يكون لحائل بينه وبين الشمس يحجب نور الشمس عنه إما من الأجسام

من الاجسام العنصرية او من الاجرام السماوية او يلون لساتر من الاجسام العنصرية او الاجرام
السماوية ليستر بعض المواضع من القمر عن ابصارنا فيرى بحر مستنير فهذا اضبط ما عثرنا عليه من الظنون
فاما الاقسام المنشعبة عن كون ذلك المحو امرا في ذاته فيبطل ان الاجرام السماوية لا اثر
فيه عن امور مختلفة وكل جرم منها بسيط متفق الطباع واما على اتم احوال الذي يمكن ان يكون
له في جوهره كذا ذكره الشيخ وفيه ما سينكشف عليك من العجب توهم التصاق القرين
البارع انهما غير متماسين بل بينهما جرم السماء ولو انمحى القمر عن الكبار لازداد ذلك حينا فحينا
فلم يتفق في ذلك الارصاد المتقدمة مع المتأخرة واما ما ادرجناه في هذه الاقسام من حيث ذي
من الجانب الآخر فيبطل اولا ان السواد والظلمة لا يشف من جانب الجسم الاسود احالة
وثانيا انه يرى ذلك عند الاستهلال مع الظلمة في الجانب ثم اذا اخذ يزيد ضوءه لكان الظلم
من صورة المحو فيه يكون محفوظة ويكون مطلع شكل المحو وشكل الضوء على نسبة محفوظة الى التبدر وثالثا انه لو كان
كذلك لكان في تلك الخيال مما لا ينقطع ويتفرق في صفحة القمر بل يكون نهايته عند المركز ثم لا يزال
يتدرج الى البياض كذا ذكره الشيخ فلعل ما قيل من انه لو كان كذلك للزم اختصاص ذلك
باطراف القمر ولكان كلما ازداد البعد عن الطرف ازداد الضوء وقلت الظلمة لا التعويل عليه اما ا
اعني ان يكون في تلك من انطباع الاشباح فيبطل ان الاشباح لا يبقى محفوظة على هيأتها مع حركة
المرآة طولا وعرضا واختلاف مقابلات الناظرين على ان المرآة التي ينعكس عنه الصور الى
البصر لا تؤدي الخيال وما يؤدي الخيال لا ينعكس عنه الصور الى البصر ولا يجتمع الخصلتان في
مرآة كذا ذكره الشيخ ومع ذلك ذهب بعض المتطلعين في نظام العلماء الى هذا القسم قائلا ان وجه القمر
صقيل كالمرآة فاذا توجه الناظر اليه رأى فيه صورة القدر المنكشف من الارض وصورة البحر
المحيط معا وهما مختلفان وايضا القدر المنكشف من الارض مختلف الاجزاء لبعضه بحار

٢٢٥

وبعضه قفار وبعضه عمارات وفي البحار الكبير جزائر وفي القفار جبال وتلال واودية وشعاب
وعلى العمارات ممتزجات مختلفة الالوان الاجسام والاشكال فهذه الاشياء اذا نظر الناظر
في صفحة القمر ولا يميز بينها لبعدها عنه ولا تحس منها الا خيالا لا يعرف حقيقته ولعل هذا القائل اذا
سمع ظن انه ابداع واما القسم الثالث اعني حديث انعكاس الشعاع فمما ظنه بعض اعلام المتأخرين
واقول اما بال النور المنعكس من سطح البحر او كرة البخار يوجب اثرا قابتينا في صفحة القمر ليس فيما لا ينعكس اليه
ذلك النور بحيث يستضيء الارض من ذلك الاشراق استضاءة بما يكون خلفا من ضوء النهار ولا يكون
البحر في ذاته ولا كرة البخار في نفسها بحيث يشرق ذلك الاشراق واما القسم الرابع اعني ان يكون
بسبب حائل بين الشمس ومواضع المحو من القمر فالحائل في ذلك الحائل اما من الاجسام العنصرية كالابخرة العلوية
فسواء كان بحيث كما يحول بين النيرين يحول بيننا وبين مواضع المحو من القمر ايضا حتى يرجع الى القسم الاتي
او لم يكن كذلك فيكفي في ابطاله ان الابخرة ونحوها لا تدوم على كرور الاحقاب وان كان من الاجرام
السماوية فان كان بحيث يستر عنا ايضا حتى يرجع الى القسم الاتي يكون الكلام فيه اتيا وان لم يكن
يستر عنا كان يكون اجراما صغيرة نيرة مركوزة في الشمس او في فلكها الخارج المركز بحيث يكون متوسطة
دائما بين النيرين مانعة من وقوع اشعة الشمس على مواضع المحو من القمر كما استقر به بعض الاذكياء من المحدثين
فاقول تلك الاجرام وان كان كل منها صغيرا لكن يجب ان يكون للمجموع مقدار كبير وكما انها
تكون حائلة بين الشمس والقمر تكون حائلة بين الشمس وبيننا ايضا فهي وان كانت نيرة في الجملة لكنها ليست
بحيث يساوي نورها او يقرب من نور الشمس ولذلك لا يلقي على القمر نورا يساويه او يقرب مما يلقيه
الشمس فينبغي ان يظهر لنا تفاوت النور في جرم الشمس اذا نظرنا اليه لا سيما عند الطلوع والغروب
واما القسم الخامس اعني ان يكون ذلك الساتر حائلا فان كان ذلك الساتر من الاجرام العنصرية تحت فلك القمر
كالادخنة والابخرة كفى في بطلانه ما عرفت وان كان من الاجرام السماوية فان لم يكن قريب المكان جدا من

٢٢٥

من القمر في طبيعته ان يحفظ بحركته وضعا واحدا فيما بين القمر وبين المركز بل كان بينه وبين القمر بعد معتد به او كان
بحيث لا يحفظ الوضع فيما بين القمر وبين المركز لبطل ذلك التجويز لاختلاف المنظر وان يكون السائر يستره تارة ودون
اخرى او ان يكون الموضع الذي يستره من جرم القمر مختلفا بحسب اختلاف الناظرين او كان قريب المكان جدا
من القمر وفي طبيعته ان يحفظ بحركتها وضعا من القمر فيما بينه وبين المركز وتكون اجراما كثيرة بحيث لا يرى
كل واحد منها بل يرى جملتها على نحو مخصوص من الشكل المجتمع لها وتكون اما عديمة الضوء او تكون ضعيف
الاشراق من القمر فترى بالقياس اليه في حال اضاءته مظلمة غير مضيئة فهذا هو الذي حكم به الشيخ ولا يرد
ما يقال من انه لو كان كذلك لرؤيت تلك الاجرام في وجه القمر حين كونه منخسفا وذلك لانها
ليست بحيث يمتاز لونها في الابصار من البعيد عن لون القمر المنخسف ثم الاشكال في تخيل كون
تلك الاجرام بحيث يكون وضعها بيننا وبين القمر وسترها للقمر مساويا على نهج واحد بما ذكر في التذكرة
من وجود الاجرام الغير القابلة للانارة بالبتة في تدوير القمر يرد عليه ان التدوير يتحرك على
فيكون الذي من تلك الاجرام واقع منها بيننا وبين القمر وكذا الواقع منها بين القمر والشمس في
كل زمان شيئا آخر والذي اراه انا والرجاء ان يكون بفضل الله مصيبا هو ان يكون تلك الاجرام
صغيرة غير متميزة باحادها مرئية على هيئة مخصوصة بجملتها غير قابلة للاستنارة المشرقة مركوزة
في ثخن القمر نفسه كما لا يقدح فرضها في التدوير في بساطة التدوير لا يقدح فرضها في القمر
في بساطة القمر فان المحذور تركب الاجرام السماوية من بسائط ممتزجة لا يكون كلها او بعضها في
مكانه وتكون مجتمعة بقوة قاسرة للبسائط حافظة للتركيب لا ان يكون بعض الاجرام مشتملة على اجرام
آخر كانها اجزاء تركيبية منها كاشتمال الفلك الثامن على كواكب غير محصورة على المشهور الذي عليه
الجمهور وكاشتمال كل من افلاك الكواكب السيارة على عدة من الافلاك كوكب كاشتمال الحوامل
على التداوير والتداوير على الكواكب فحال هذه الاجرام التي في القمر في عدم امتيازها بعضها

عن البعض فی تحصیل الحال لکواکب المجرة الا ان کواکب المجرة مضیئة بالذات فی فلک مشف بهذه الاجرام

غیر قابلة للاستنارة المشرقة فی کوکب قابل لها من الشمس ولما ان کواکب المجرة یجب ان تکون مغمورة فی ثخن الافلاک

بحیث ان کان سطح کل البعض منها مماسا لمحدب الفلک ومقعره فانما یماسه علی نقطة یکون الخالی للفرج

بین تلک الکواکب المستدیرة الاشکال مع جرم الفلک بحیث یکون کل من سطحی الفلک سطحا بسیطا

من جرم واحد لا من اجرام کذلک الحال فی هذه الاجرام والسطح الذی للقمر والظن انه اذا کان سطح القمر بسیطا

من جرم بسیط وهو ملون قابل للانارة فلا یکون ما فی ثخنه من الاجرام مرئیا ولا قادحا فی انارته علی السواء

وذلک لان القمر وان لم یکن مشفا محضا فلا یخلو عن شفیف ما فکما انه اذا استضاء جانب منه نفذ

النور الی الجانب الآخر نفوذا ما کما سمعت من الشیخ کذلک یؤدی ما فی ثخنه من الاجرام التی هی

اکثف من سائر جرمه ابعد من التشفیف بالقیاس الیه کما ان الکهربا وان کان ملونا غیر شفاف

یری ما فی ثخنه من نملة سوداء ماتت فیه او نحوها فلا یری فی المواضع التی تؤدی تلک الاجرام ما

یری فی سائر المواضع من البریق والاشراق وعلی هذا الاقتراح قد حاکیرا فی انحفاظ شکل المحو

فی الرؤیة دائما علی حالة واحدة کون المرئی من سطح القمر فی کل زمان شیئا آخر کما لا یخفی

علی من له تخیل صحیح علی ان القمر ایضا متحرک علی نفسه فیمکن ان یکون حرکته مساویة لحرکة التدویر القدر

مقابلة لها فی الجهة فیکون المرئی من القمر دائما شیئا واحدا قلت واذا السماء متحرکة بالاستدارة

ولا یقبل الخرق فما یظن من ان الکواکب تخرقها ساکنة کانت هی او متحرکة باطل بل

الکواکب انما تتحرک بالذات علی انفسها وحرکاتها حول الوسط عرضیة واری ان للکواکب

نفسا وللفلک اخری لان الکواکب من الفلک بمنزلة القلب او الدماغ من الحیوان واذ کذلک

فیما یکون عدة افلاک لکوکب بخلاف ما اذا کان کواکب فی فلک ثم من الجلی ما دبی النظر

الاجرام النیرة فی حرکة سریعة شرقیة اولی بان تکون هی القائمة بالمحدد الحافظة للزمان

وبعد ذلك وجدوا السيارات متحركة حركات متخالفة والثوابت متحركة حركة خفية متفقة وكلها على خلاف جهة الاولى ومناطق واقطاب غير منطقتها وقطبيها فاثبتوا التسعة افلاك اكتفاء بما لا بد منه وان جاز ان يتعدد كرات الثوابت ثم اذ وجدوا اختلافا بالسرعة والبطوء في النيرين بل بالكواكب وبالاستقامة والاقامة والرجعة في المتحيرة ومن المعلوم ان الحركات البسيطة الفلكية لا يكون فيها اختلاف ولا يعتريها وقوف ولا انعطاف اثبتوا لكل عدة افلاك يتحرك كل حركة متشابهة ويلزم من الاجتماع ذلك الاختلاف وينتظم على ما تكفل به صناعة المجسطي واثبتوا حركات مراكز التداوير حول مراكز حواملها بل في المتحيرة حول مركز المعدل للمسير وفي القمر حول مركز العالم فتفتقر الى افلاك فوق ما اثبتوه تطلبوه من اليقين بان الاجرام العالية في جميع ما هي عليه من العدد والمقدار والوضع وغيرها على افضل ما يليق بها وابلغ نظام الكل فتبارك الله احسن الخالقين **اقول**

كانك اذ قد علمت ان السماء متحركة بالاستدارة وانها لا تقبل الخرق والالتيام علمت بطلان ما قد يظن من ان الحركة انما هي للكواكب خارقة للسماء مستديرة او غير مستديرة كالسابح في الماء الراكد وان السماء وان كانت متحركة لكن الكواكب تتحرك الى خلاف جهة حركتها خارقة اياها كالسابح في الماء الى خلاف جهة جريه اما ما يظن من ان السماء والكواكب متحركتان بالذات الى جهة متفقتين متساويين في مقدار الحركة فلذلك لا يفارق الكواكب امكنتها من السماء ولا تخرقها كالسابح في الماء يتحرك الى جهة ما هو فيه لكن في سمت حركته ومقدارها فيبطل ان الحركة الذاتية الطباعية ان كانت الى مكان طبيعي كانت مستقيمة اللهم الا بالقسر وتلك الاجرام لا يكون فيها مبدء ميل مستقيم ولا يتطرق اليها قسر وان كانت الى وضع فيجب ان تكون على نفس المتحركات بها وحول مراكزها بل الحق ان الكواكب متحركة حول الوسط بالعرض بتبعية حركات افلاكها وهي مع ذلك يجب ان تتحرك بذواتها على مراكزها لما عرفت من وجوب مبدء ميل طباعي في كل جسم وليس مستقيما فيكون مستديرا وضعيا وان

ان الحق على هذا هو ان لكل من الافلاك والكواكب نفسا كالطبيعة المقومة والصورة المنوعة لها هي المحركة لها

اياه واما ان يرى من ان الكوكب هو المبدأ لفيضان قوة التحريك كالقلب والدماغ في الحيوان

او ان ما يكون هناك كوكب واحد ينتظم حركته بعدة افلاك كل من الكواكب السيارة

فانما ينبعث قوى حركات تلك الافلاك من الكوكب وما يكون هناك فلك واحد فيه

عدة كواكب كفلك الثوابت فهو على خلاف ذلك مجرد تخمين ولعل له عوض قائل وكل في

فلك يسبحون انما يشير الى ان الشمس والقمر بل وما في حكمهما من السيارة ايضا تتحرك في افلاكها

الممثلة بغير حركات تلك الافلاك بل بحركة الخارج المركز والحوامل والتداوير او انها بل

جميع الكواكب تسير بتسيير افلاكها كالسابح في جهة جري الماء لا يتعب سباحة مسافة لو

تقدر يعيي او الى انها في اجواف افلاكها كالحيتان في المياه او ان لها نفوسا متعلقة

بها من دون الافلاك اعلم ان هذه الاجرام النيرة لا سيما المسماة بالثابتة نجدها في بادي الرأي

متحركة من المشرق نحو المغرب بحركة سريعة جدا تتم الدورة في قريب من يوم بليلته ثم نجدها بعد

بقليل من التحديق متخلفا عن هذه الحركة باقدار متخالفة فيما بينها فيكون لكل منها فلك غير

الفلك المتحرك بالسرعة فاما ان تكون افلاكها ايضا متحركة من المشرق الى المغرب

من غير ان تتحرك بالحركة الاولى بل بحركة ناقصة في السرعة منها بقدر ما تتخلف عنها كما

توهمه بعض الاوائل وجرى عليه بعض المنتمين الى الحكمة في الاسلام او ان تكون متحركة من

المغرب نحو المشرق مع تحركها بالعرض بالحركة الاولى فيكون المحسوس من التخلف هو فضل

الاولى على هذه الحركات والاول جلي والاخير يحفظ كل منها مطلعا واحدا ومغربا كذلك

ولم يتخلف غاية ارتفاع كل في الفصول والايام فتعين الثاني وتكون هذه الحركات على

مناطق واقطاب غير منطقة الاولى وقطبيها ثم انهم وجدوا الثوابت بدقيق النظر تتخلف

في مدة طويلة قدر يسير جدا عما يقتضيه الحركة الاولى ولا يحفظ ابعادها بالنسبة الى منطقتها وقطبيها لكنها
لا تخالف فيما بينها فاثبتوا لها ايضا فلكا آخر يتحرك من المغرب الى المشرق بمثل امر السيارة
فثبتت تسعة افلاك واحد منها يتحرك بالحركة الاولى من المشرق الى المغرب يحرك الكل ويجب
ان يكون محيطا بالكل ومحددا للجهات حافظا بحركة السريعة جدا للزمان وثمانية تتحرك من المغرب
الى المشرق واحد منها للثوابت وسبعة للسيارات السبع وتوسلوا الى معرفة ترتيبها
بلحاظ كسف بعضها بعضا وعدم اختلاف المنظر في بعض ووجوده قلة وكثرة في بعض الى
غير ذلك من الوجوه والاكتفاء لفلك احد للثوابت انما هو قناعة منهم على لا بأسة في انتظام
الامر واحجام عن اثبات الفضل لا جزم بنفي الكثرة فيحتمل ان يكون للثوابت عدة افلاك اما بازاء
كل كوكب فلك او دون ذلك وهم لما لاحظوا احوال السيارات فوجدوا في حركة كل منها
اختلافا بالسرعة تارة والبطوء اخرى وفي المتحيرة منها مع ذلك اختلافا بالاستقامة والاقامة
والرجعة والمطليات من الاصول ممنوع ان تكون في حركات الافلاك البسيطة اختلاف بالاشتداد
والانتقاص في السرعة والبطوء كما يكون في الحركات الطبيعية والقسرية على ما علمت ولا عود
كما يكون في الطبيعية ببلوغ المكان الطبيعي او قسر قاسر وفي القسرية بانتهاء القوة القاسرة وغير ذلك
او انعطاف كما يكون من قسرية الى طبيعية او نحو ذلك فان تلك الاجرام متعالية عن ان
يتطرق اليها التفاوت احوال الا ما يقتضيه بسائط حركاتها الدورية المستمرة على نهج واحد
لا جرم اثبتوا لكل افلاكا على مراكز مخصوصة تتحرك بحركات متقدرة على مناطق واقطاب معينة
بحيث لا يكون في شيء من الحركات البسيطة اختلاف ويلتئم من عدة عدة متعلقة بكوكب كوكب
ما ينتظم به حالات ذلك الكوكب ويلزم بالعرض اختلافاتها على ما يتكفل بتفصيله صناعة المجسطي
الا ان القدر الذي اثبته بطليموس من الافلاك ان اثبتت به امر الاختلاف في الاسرع الا ابطار الذي

٢٣١

بسبب الاوج والحضيض للافلاك الخارجة المراكز وكذا الاختلاف بالسرعة والبطوء والاقامة والرجعة

والاستقامة للذي يسبب التدوير ولكن لا يتجلى له كيف تشابه حركات مراكز التداوير للمتحيرة حول مركز

الفلك المتمم المسمى بالمعدل للمسير وللقمر حول مركز الفلك المائل المنطبق على مركز العالم ولم تتشابه

حول مراكز حواملها كما هو الظاهر من الاصول وقد زاد المتأخرون لذلك افلاكا واختلفوا في تصويرها

ومن اراد الوقوف عليه فليرجع الى شروح التذكرة ومما يجب ان يتيقنه هو ان وجود الافلاك والكواكب

على ما هو عليه من العدد والمقدار والرقة والغلظ والوضع والترتيب والتثقيف والاشراق والموافقة

في المراكز والمخالفة فيها والمماثلة في المناطق والمخالفة فيها وسرعة الحركات وبطوئها فهو على ما ينبغي

في نظام الكل وفضل ما يمكن القياس اليه الا ان القوى البشرية تقصر عن ادراك الحكم والمصالح

المودعة فيه اللهم الا قليلا وسنذكر بعد ما عسى ان يكون كالانموذج ان شاء الله تعالى

قلت واذ حركة السماء وضعية فلا بد وان يتبدل بها وضعها ولا يتبدل وضعها باعتبار

حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب حال الاجزاء بالنسبة الى امر آخر واذ ليس خارج المحدد خلاء والملاء

فانه يتأتى فيه ذلك بالنسبة الى ما في حشوه لكن المتبدل بالنسبة الى متحرك لا يكون اولى بكونه متحركا

للمنسوب من كونه متحركا للمنسوب اليه فيكون بالنسبة الى ساكن فيكون دورانه حول ساكن في الحشو ثم

حال الحشو مختلف فاذا كان فيه ما يقبل الاستحالة يجب ان يكون ما يجاور السماء متحرك بالعرض حارا جدا مستحفظا

لكماله بالحركة وهو النار ولو كان هناك غيرها لاستحال اليها مما فرض انه كان هناك غيرها يجب

ان لا يكون غيرها لسبق الحركة المحيلة اليها وما هو البعيد بارد جدا مستحفظا لكماله بالسكون وهو الارض

وينبغي ان يكون بينهما جسمان يقارب كل في الطبع ما يجاوره وهما الهواء والماء فهذا هو الرصف

المحكم وعليه الوجود ولا يكون لهذه امكنة اخرى طبيعية والاشكال الطبيعية لهذه البسائط مستديرة

ومحدب النار المماس للفلك يكون مستديرا بالفعل البتة ولعل مقعرها يكون مضرسا لما يستحيل اليها

اليها من الادخنة الواصلة الى اعلى الهواء وكذا سائر السطوح لا تزال لاسباب مضرسة متنادية عليها
مع ان الارض بسيطها الطبعي لا تقوى على الاستدارة اذا خرجت عنها بيد ان ذلك لا يخرجها عن الاستدارة
الحسية فنسبة اعظم الجبال على ما سبق الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة قطرها ذراع تقريبا
ومما يشهد بالاستدارة الحسية للثقيلين طلوع الجبال والسفن بالتدريج من اعاليها الى اسافلها ولعل
الايقان للاصول يكفي مؤنة الاستشغال بتوهين ظنون المخالفين في وحدة الارض واستدارتها او
سكونها او في كون سكونها طبعيا او في كون الحركة المتصاعدة لاجزاء البخارين بالطبع لاجزائه البادرة
سوء ما لحيز الطبعي فقول المتحرك لا بد وان يتبدل ما له من المقولة التي يتحرك هو فيها واذ قد بان ان
المحدد وما يجانسه متحرك في الوضع فيجب ان يتبدل عليه الوضع لا يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال
الاجزاء بعضها عند بعض اذ لا يجوز عليه الخرق والالتيام ولا الحركة على جزء مع سكون الجزء الاخر
مع تحركه بمخالفه بل انما يمكن تبدل الوضع الذي له بحسب حال اجزائه عند امر آخر من خارج او داخل
لكن ليس خارج المحدد ملاء ولا خلاء حتى يكون له بحسب حال اجزائه وضع بالنسبة اليه فتعين ان يكون
عند امر داخل فذلك الامر ان كان متحركا لم يكن التبدل بالنسبة اليه اولى بان يكون تحركا للمستوى
من ان يكون تحركا للمستوى اليه فتعين ان يكون بالنسبة الى ساكن فيجب ان يكون في وسط الاجرام
السماوية حول جسم ساكن في الحشو ثم ان حال الحشو مختلف من جهة القرب من الاجرام السماوية
المتحركة بالحركة السريعة والبعد منه فاذا كان في الحشو اجسام تحتمل الاستحالة الى جسم
آخر فيجب ان يكون ما يجاور السماء جسما لا يكون التحريك محيلا له الى جسم آخر بل معينا
في بقاء صورته كالنار لا كالارض والماء والهواء فانها تستحيل الى النار اذا ادمنا عليها التسخين
والتحكك او التخخين او الخضخضة فكيف اذا عرض لها ما هو اشد مما يقدر عليه من ذلك من ظن انه
كان المجاور للافلاك جسم غير النار ثم استحال الى النار لم يدر انه اي وقت فرض انه كان

هناك غير النار فقد مضى قبله زمان غير متناه يجب ان تحيله الحركة في اقل منه الى النار فتحل وقت
فرض ان المجاور فيه كان غير النار لزم ان لا يكون المجاور فيه غير ما هف وبالحري ان يكون
هذا الجسم المجاور للفلك المتحرك لمشايعته حارا بالطباعة مستحفظا لكماله بدوام الحركة ثم الجسم الذي
يكون البعد من الفلك عديم الحركة والقرب منها عادما في طباعه للتحير مستحفظا لكماله بان
ويكون بين الجسمين جسمان آخران يكون كل منهما قريبا في الطبع لما يجاوره كان يكون النار تسلوه الى
تحت بالهواء والارض محفوفة الى فوق بالماء فهذا هو الرصف المحكم وعليه الوجود ثم لا يجوز ان
يكون للشيء من مكان حيز الا بعد الا ان ينقل البعض من ذلك في غير حيزه الطبعي او ينقل اليه ثم لابد وهو
هناك وهذه الاجرام البسيطة شكلها الطبعي على ما عرفت كري كيف لا وكل منها يتحرك الى الفلك
او الوسط بالطبع بميل متشابه ثم النار الملاصق محدبه مقعر الفلك يجب ان تكون صحيح الاستدارة اذ
لو لم يكن كذلك لم ينطبق على مقعر الفلك لصحة استدارته ولا يجوز ان يكون الخالي للفرج جسما فلكيا
لما عرفت من تباين الجنسين في الامكنة فلا يجوز الاختلاط بل عنصريا ولا يصح ان تكون هناك جسم عنصري
سوى النار فيتخلل هناك في موضع آخر واما مقعره فالظن انه لا يكون صحيح الاستدارة لا لانه تتخلل النار
ادخنة مثلا كيف والادخنة لا يكون لها من الخفة ما تزاحم بها النار فتدافع الاجزاء النارية وتتخلل بينها
بل لانه اذا قاربت الادخنة حيز النار اشتعلت استحالت نارا فيكون في مقعر النار زوائد وتضاريس
حاصلة من النيران المتكونة من تلك الادخنة وهذه التضاريس ان لم يبق شيء منها بعينه مدة يعتد بها
ولم يحيث يتصور ان يبقى في موضع بعينه على سبيل تجدد الامثال لحصول المدد الا ان الطبقة العليا من
الهواء لا تخلو في الجملة عن وصول الادخنة اليها واستحالتها الى النارية فيكون في مقعر النار زوائد داخلة
في محدب الهواء واما مقعر الهواء فلا يكون ايضا صحيح الاستدارة لانطباقه على محدب الماء ولقد انكشف
من الارض ليتبين لصحيح الاستدارة اما محدب الارض فلانها ليبسها مع قبولها الكون والفساد والخرق والالتيام

والالتيام يكون اذا انثلم منها شيء اما بالفساد او بالخرق ونقل منه الى موضع آخر واذا انضاف اليها شيء
اما بالتكون هناك او بالنقل اليه من موضع آخر بقي على غير الشكل الطبيعي ولا يعاد الى الطبيعي لانها وان
كان سيالا بالطبع لكن تتناوب الرياح ونحوها لا تدعه على حاله الا ان هذه التضاريس لا تخرجها
عن الكروية الحسية فان نسبة اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها سبع عرض شعيرة الى كرة
قطرها ذراع تقريبا على ما بينوه فما ظنك بحال تضاريس الماء بالقياس اليها ومما يدل على كروية الماء
انه لو كان مستوي السطح لكان الجزء الوسط منه اقرب الى المركز من الجزئين المرتفعين في الطرفين فكان يجب
ان يميل الجزءان الطرفان الى الوسط لتكون النسبة الى المركز متشابهة ويدل على كرويتهما انه
لولا ذلك لكانت الجبال والسفن اذا ظهرت من بعيد يظهر جملتها لكن ترى اصغر ولم يكن بان يظهر منها
اولا جزء دون جزء وليس الامر كذلك بل انما يظهر اولا قلة الجبل وطرف السكان من السفينة
ثم وثم وكذا كما يدل عليها تقدم طلوع الكواكب وغروبها للمشرقيين على طلوعها وغروبها للمغربيين
وزيادة ذلك ونقصانه بحسب بعد المسافة وقربها كما يدل عليه ارصاد الحوادث الفلكية مما
يكون في آن كاوساط الخسوفات فانها تكون مختلفة بالنسبة الى ساعات الليل فلو كان
للمغربيين بعد ساعتين مستويتين من اول الليل كانت للمشرقيين بعد ثلث ساعات اذا كان المسكنان
على عرض وبينهما الف ميل وازدياد ارتفاع القطب والكواكب الشمالية وانحطاط الجنوبية
للواغلين في الشمال وبالعكس للواغلين في الجنوب وتركب الاختلافين للسائرين على سمت
بين السمتين وما ورد في التنزيل من جعل الارض فراشا لا يستدعي كونها مسطحة لان كرويتها
مع عظم حجمها واتساع جرمها لا تأبى الافتراش عليها ومن ظنها مسطحة لكون الفصل المشترك
بين الافق والشمس مستقيما في الروية لم يشعر بان الدائرة المرتسمة على كرة اذا قطعت الكرة
ونظر اليها الا من قطب تلك الدائرة بل من نقطة عليها يرى يقطع مستقيما وقد يظن انها مع كونها

مسطحة طبقات بين كل طبقتين منها جو وفي كل عمارات لما ورد من جميع الارض لتسبيعها ولعل ذلك
انما هو باعتبار آفاقها واقاليمها وكان جيلا منهم زعم ان الارض مسطحة تحيطها بحر تحيطه ارض وهكذا الى
ان تم عدد السبع للارضين والبحار ويكون كل ارض مخالفة للاخرى في الجوهر فالوسطى تراب
والقصيا ذهب وبينهما من سائر الفلزات وكان هذا من خطابيات رمز بها نحو من صلاح
المخاطبين من الجمهور والذين قالوا باصلين خير هو النور وشر هو الظلمة لما افرطوا في تمجيد
النار وتقديسها النور بها وصفوها بالوحدة والثبات والتوسط لكون هذه المعاني من الخير
ولما فرطوا في شان الارض بالغوا في تحقيرها وتقبيحها وصفوها بالكثرة والحركة والوقوع في الطرف
وقالوا ان في العالم ارضين كثيرة وهي التي تتوسط بين ابصارنا وبين النيرين في كسوفهما
كيف يسلم للنار كل خير كما ادعوا مع انها مفرطة الكيفية مفسدة واسرع من الارض حركة في الحيز
الغريب واقبل للعدم والتفرق فيه وللارض كل شر مع انها غير مفرطة الكيفية غير مفسدة وابطأ
من النار حركة في الحيز الغريب واثبت وجودا فيه ثم حيز الارض حيز النشوء والحيوة بخلاف
حيز النار على ان ذلك كله خارج عن طور الكلام البرهاني ولنعم ما اجابهم المعلم الاول بعدم
شرف النار واقتضائه التوسط عن قولهم بكون النار في الوسط دون الارض بين ان الشرف
انما يقتضي التوسط في الترتيب والنار في وسط الترتيب بين السماويات والعناصر والارض
في آخره فهذا مع موافقته لما عليه الوجود يعطي مرادكم فما احرى ان يطيب به نفوسكم والقائلون
بتحرك الارض زعمت طائفة منهم انها مستقيمة ما تحركه فقيل انها دائمة الهبوط وقيل انها دائمة
الصعود وفيما بيناه من امر تناهي الابعاد كفاية في ابطال القولين تجدد الاحياز ايضا يبطله
ان قالوا بحركة الارض دون الفلك ويبطل الهبوط خاصة انهم انما وقعوا في ذلك لما راوا الاجزاء
المنفصلة من الارض تهبط بالطبع لم يتفطنوا الا ان الهبوط انما يكون الى المركز بل حسبوه سمت الرجل لكن الحركة

الحركات الطبيعية تشتد وتسرع على حسب كبر المتحرك وكثرة اجزائه فيجب ان يكون الارض لكليتها اسرع من

المدرة فما بال المدرة تلحقها اذا سقطت من علو اقول ويطل الصعود خاصة اذ يجب ان تحرك

المدرة الى فوق لكونها على طبيعة الارض ولهم ان يسلموا ذلك فيقولوا ان تخيل هبوط المدرة انما نشا

من تحقق الارض لكبر عن حركتها الفوقانية اياها ولنا ان نبطله بان تحقق الارض المدرة الصغيرة ينبغي

ان يكون اسرع من تحقق قبالة الكبيرة فينبغي ان تخيل الصغيرة اسرع من الكبيرة وليس كذلك وزعمت

طائفة اخرى انها مستديرة الحركة وانما حملهم على ذلك توهمهم استحالة تحرك الكوكب بحركتين

مختلفين في زمان واحد ان كانت احديهما بالعرض ولم يمكنهم اسناد الحركات البطيئة التي

للسيارات الى الارض فاسندوا اليها السريعة اليومية زاعمين انها متحركة الى المشرق فيظهر لنا

كل ساعة من جانب المشرق من الكواكب ما كانت محجوبة عنا بحدبتها او تحتجب من جانب المغرب بحدبتها

ما كانت ظاهرة وكذا قيل وعلى هذا في الشفاء من نسبة القول بسكون الفلك اليهم لعل المراد به

سكون فلك الثوابت بناء على عدم اطلاعهم على تحرك الثوابت بالحركة البطيئة واما الفلك

الاطلس فلا يثبت على هذا القول والدليل على بطلان هذا القول ان الارض ذو ميل في اجزائها لان

لها في الطبع ميلا مستقيما طبيعيا ففيها مبدء ميل مستقيم فلا يكون فيه مبدء ميل مستدير وقد يبطل

بان الحجر الذي خلي من الهواء يجب ان لا يقع الى ما يحاذي الموضع الذي خلي عنه على خط يكون

عمودا بل يقع الى الجانب الغربي منه او نزل اليه لا على عمود وبان السهم المرمي الى المغرب يجب

ان يكون اسرع من المرمي الى المشرق واعترض على الوجهين بجواز ان يكون المتصل بالارض

من الهواء مشايعا لها مع ما يكون فيه كالحجر والسهم وقد يجاب عنه بان تحريك الهواء بالمشايعة

للحجر الكبير يكون اقل من تحريكه للصغير فيجب ان يقع الكبير في الجانب الغربي من الصغير

ويعترض عليه بان تحريك الكبير انما يكون اقل من تحريك الصغير في الحركة القسرية دون العرضية

والمعترفون بسكون الارض منهم من لم يهتد الى ما هو الحق في سبب ذلك من كونها في موضعها الطبيعي
وكون الاجسام المستقيمة الحركة تسكن بالطبع في احيازها الطبيعية ومن ان اجزاء الارض انما تميل بالطبع
الى الوسط فلما تشابهت الميل اليه من الجوانب وجب ان تقف اذا انطبق مركزها عليه فهؤلاء اذا
رأوا اجزاءها المنفصلة المائلة لها تتحرك بالطبع لم يتفطنوا ان تحركها انما هو عند مفارقتها الحيز
الطبيعي ومن جهة تحركها الى الوسط تحيروا في تعليل سكونها فطائفة جعلت العلة يشغل الارض
جميع المسافة التي يتصور ان تتحرك فيها الى السفل لكونها غير متناهية في تلك الجهة ولم يدروا
ان السفل هو الوسط وطائفة اخرى اعترفت بتناهيها ففرقة من هذه الطائفة اذ رأوا احاطة الماء
بها جعلوها محمولة على الماء اذ من شأن الارض ان ترسب في الماء الا ان تطفو عليه وهي عندهم طافية
على الماء لجهلهم بالسفل لتشعبوا في وجه الطفو فمنهم من جعلها مجوفة مملوة هواء او خلاء ومنهم من جعلها مسطحة
طبلية فان الثقيل اذا انبسط طفا على الماء واذا اجتمع رسب ثم من هؤلاء من جعل سطحها المنبسط الى الماء وحدبتها
الينا كانه ظن ان ذلك اوفق للطفو وتفطن لاستدارة المكشوف منها ومنهم من عكس كانه قاس الارض بالسفن
محدبتها يكون الى الماء فظن المكشوف من الارض مسطحا لما رأى من استقامة الفصل المشترك بين الافق وبين
الشمس وفرقة اخرى عرفوا كونها كرية ساكنة في الوسط لكن لا لاقتضاء طبعها الوسط فمنهم من زعم ان ذلك
لجذب الافلاك اياها من الجهات على السواء كما يحكى انه كان بيت مقناطيسي الحيطان والقرار والسقف
قد قام في وسطه جوهر حديد لانجذابه الى الجهات بالسوية ومنهم من زعم انه لتساوي الجهات في استحقاق
ان تميل الارض اليها الا في جذبها الارض ومنهم من زعم انه لاندفاعها بالحركات السماوية بها كما يعرض لحفنة
تراب يجعل في قنينة تدار القنينة على قطبيها ادارة سريعة فيثبت التراب في الوسط لاندفاعه
من الجوانب بالسواء وهذه المذاهب كلها تجعل الارض مقسورة فتكون لا محالة في غير موضعها
الطبيعي فيكون لها موضع طبيعي فلو حصل في ذلك الموضع فاما ان تهبط عنه فلا يكون الموضع

طبيعيا هذا او تسكن فيه بطباعها من غير حاجة الى علة خارجية فلم لا يكون ذلك هو الموضع الذي كان فيه يتحرك اليه اجزاؤها
فلا يستبعد سكونها فيه ولا يتجشم له علة مما تجلبه ثم من جعلها غير متناهية فيكفي في بطلان ما ذهب اليه وجوب تناهي الاجسام
واما من جعلها محمولة على الماء فالكلام ينتقل الى سكون الماء فان جعله غير متناه فقد احال وان جعله محمولا على جسم آخر
فاما ان يذهب ذلك لا الى نهاية وهو محال او ينتهي فيعود الكلام فيه فان جعله ساكنا بطباعه فما المانع من
مثل ذلك في الارض ثم الجاعلون منهم الارض مجوفة ان ملأها من خلاء فقد احالوا وان ملأها من الهواء فلا
يكون جوهرها مكانا طبيعيا للهواء فربما انجذب الهواء الى هناك وينبغي ان ينفصل بالزلزال والخسف والجاعلون
اياها طبلية قد اخرجوها عن الاستدارة الطبيعية والذين جعلوها المكشوف منها مستويا من الارض يكذبهم
ما عرفت من الشواهد الآتية على الاستدارة اما حديث الفصل المشترك بين الافق والشمس فقد مر الجواب
عنه ثم انك قد تيقنت ان حركة اجزاء العناصر الصاعدة للخفيفين والهابطة للثقيلين طبعية وردوها
للاحياز الطبعية وقد زاغ في ذلك ايضا اقوام فظن ان الاجسام كلها ثقال لكن الاثقل يسبق
ويضغط ما دونه في الثقل ويحركه بالقسر الى فوق وظن ان الخلاء يجذب الاثقل ثم وثم فيترتب
الاجسام بتوسط الاثقل ويحيط به ما يليه في الثقل وهكذا فيكون الصاعدة للنار والهواء
بالضغط والكل بالقسر وظن ان المقل هو التخلخل تخلخل الهواء او انه اللين او انه الاشكال المتحددة
الصنوبرية وان المرسب هو الاندماج اذ انه الصلابة او انه انفراج الزوايا واستعراض
السطوح والكل فاسد فان الحركة بالقسر يكون الصغير اقبل لها من الكبير فيكون النار الصغيرة اسرع
من الكبيرة والخلاء مع بطلانه في نفسه كيف يكون جاذبا وكيف يكون موضع منه اولى بالقياس
الى طباعه بان ينجذب اليه الارض دون النار من موضع آخر وكيف يكون سبب الاقلال
تخلل الخلاء بل غاية الامر ان يكون الخلاء عدة باقلة الارسباب فلا تكون كثرته تفيد شيئا
اذا كان الملاء على قدر واحد او ازيد او كانا لا عن بتاثير تلك العلة فيكون اقصى ما يوجب ان يمنع الحركة

ومن خلاف امتحان السمات تعرف انه لا يجب ان تكون كرات البسائط كلها واقعة في النضد الاحاطي
بل يجوز ان يكون هناك كرات متباينة لا يحيط بعضها ببعض كالكواكب لنفسها او غيرها يجب ان
الفرج الواقعة بين الكرات المتفارزة بجرم مستدير واقع في النضد الاحاطي حتى لا يلزم خلا او خروج
الطبعي للبسيط عن الاستدارة وحينئذ لا يستلزم كون العالم جملة واحدة لكن يجب ان يتعين بما سيأتي
اذا تعودت الى محاذاة كلام الشيخ ان تلك الكرات المتحازة بالطبع لا يكون متشابهة ولا يكون
في جوف كرة منها جسم مشابه للكرة الاخرى او لما في جوفها فانه لو جاز ذلك كان مثلا الكرات
سماوية محددة لامكنة العناصر الواقعة في اجوافها فكان في كل منها ارض وماء وهواء ونار فيتعدد
العوالم والكان المصير بالآخرة الى جسم حاو للكل وتعرف ايضا انه لا يجب ان يكون الحيز الطبعي لكل بسيط
بحيث نسبته الى المحدد من الجوانب على السوا لتحقق ذلك في العناصر الخفيفة والثقيلة بالنسبة الى المحدد
المنتهيا اذ يكون ميلها الى المحيط او المركز ميلا متشابها من الجوانب فيجب احاطة بعضها ببعض
على النظم الطبعي واذا لم يكن قسر فيجب ان يكون البسيط الذي لا يكون نسبة حيزه الى المحدد متشابها
على السوا من الجوانب كالكواكب والتداوير والخوارج محاطا بجسم ذي تقعر او اختلاف في ثخن
حتى لا يلزم الخلا ولنرجع الى محاذاة كلام الشيخ فنقول مرادكان اجسام كل من العوالم متشابهة
لنظائرها من عالم آخر حتى يكون في كل افلاك وعناصر يكون سماء عالم متشابها لسماء عالم آخر
وكذا ناره لناره وعلى هذا القياس كما قد نبين ذلك لزم مع ما مر في البيان الكلي المطلق ان يكون
افراد طبيعية واحدة لا يكون من قبل تمايل من خارج فلها اذا كانت لبسيط ان تتصل كرة واحدة بالحيز
الطبعي فلا يكون لكل من افرادها المتشتتة في العوالم حاصلا في حيزه الطبعي لانها اذا اتصلت الكل كرة
واحدة لم يكن حيزها الطبعي المطابق لها بحيث يكون كل من تلك الافراد المتشتتة في العوالم واقعا في
شطر من ذلك الحيز بل الكان فبعض مما لا يكون من الافراد واقعا في حيزه الطبعي لان تحرك بالطبع

٢٤٢

إلى ذلك الحيز فلا يكون شيء من فلكي العالمين المتحرك عنه والمتحرك إليه محدداً للجهات للحركات المستقيمة لوجود منتهى حركة مستقيمة ومبدئها خارجاً عنه فإن قيل تكثر أفراد طبيعة بالعدد يوجب تكثر أحيازها الطبيعية كذلك قلنا نعم لكن الأحياز المتعددة بالعدد من حيز طبيعي واحد لجسم بسيط يجب كما عرفت أن تكون بحيث يجتمع منها كرة واحدة وإذا عرفت ذلك اندفع ما يقال من أن الأراضي الواقعة في العوالم مثلاً يكون كل منها في حيزها الطبيعي لكونها في وسط عالمها ثم إذا كانت سماوات متناهية واقعة في عوالم فبم اختلفت أمكنتها وتحددت مع اتحاد طبائعها إذ لا يمكن أن يكون ذلك من قبل العناصر لأن تحددها وأمكنتها بالسماوات فكيف ينقلب الأمر لأن نوعين تقابلت إذ السماوات لا تقبل القسر قلت

الفن الثالث في الكون والفساد وما يجري مجرى ذلك مقالة واحدة فيها فصول

الفصل الأول

المركبات من حيث تركيبها تكون متكثرة لا محالة وكل متكون فاسد مما بين بالحس بالأمر فيها أي بالبسائط فكما قد دريت أن ما لا يقبل الحركة المستقيمة منها لا يقبل الكون والفساد وأن ما يقبلهما منها يقبلهما فإن القابلة للحركة المستقيمة منها إذا كانت في أحيازها ولا قاسر يحركها فلما يسكن في الأين في الوضع إذ ليس فيها مبدء استدارة فاختصاص كل جزء منها بجهة لا يكون من الطبيعة لتشابه الأجزاء ولا كل لك تقاسر بعد الوجود ولعل كلاً إلى جهة هو فيها حتى يعد لأن ذلك لم يكن الأجزاء تختص بالجهات بل العمدة في أن الجزء كان في بدو تكونه في هذا الحيز أو حيز يؤدي الحركة الطبيعية منه إليها وإذ الكون والفساد إنما يتأتيان بين عنصرين من الأربعة والازدواجات الثنائية منها ستة ويتصور في كل ازدواج نوعان تعاكس الكسان فالأنواع اثنا عشر والحس شاهد متظافرة على الستة التي بين المتجاورين فالأرض تنقلب ماء كما تنقلب الأحجار مياهاً بما يفعله أهل الحيل فكما يرى الأجزاء الأرضية الندية المتحجرة تصير ملحاً وتذوب بالماء والعكس كما قد ينعكس كما يتحجر بعض المياه بعد جمودها من بعضها والماء هواء كما في البخر وبالعكس كما قد يتجمد الهواء في قلل الجبال والنار باشتعال بزل الحار وكما

من قطرات تجتمع في اناء رصاص فيه جمد اذا وضع في الجمد او الجمد فيه والهواء نارا كما في كور الحدادين

وبالعكس كما في انطفاء السراج لا اختفاء في تحقق الستة الباقية على سبيل التركيب من اثنين اثنين او ثلثة ثلثة

من الاولى وبما يقتضيان بسبق الاستحالة فان المادة انما تخلع صورة وتلبس اخرى بانتقاص استعدادها

لتلك واشتداده لهذه بواسطة ذلك باستحالة ما يلائم تلك من الكيفيات الى ما يلائم هذه وشبهها حس

بها ابين **اقول** لعلك قد عرفت الفرق بين الكون والفساد وبين الاستحالة فان الكون والفساد زوال

صورة جوهرية وحدوث اخرى ويكون دفعة والاستحالة تغير في الكيفية مع بقاء الجوهر ويكون تدريجا

ولنتكلم اولا في الكون والفساد فنقول اما المركبات فوجودهما فيها اظهر من جهة العقل فان المركب من حيث

هو مركب يكون لا محالة متكونا لا مبدعا واذا تحقق الكون فيها تحقق الفساد الا ان كون كل انما هو

لفساد مركب آخر وبسيط كما ان كون البسيط انما هو لفساد بسيط آخر بل انا عرفت من ان كل كائن

فاسد واما من جهة الحس فلما لا يخفى من تكون اشخاص النبات والحيوان وفسادها واما البسائط فلما عرفت ان

منها ما لا يقبل الحركة المستقيمة وهي لا تقبل الكون والفساد البتة وان منها ما يقبلها وهي لا يكون فيه

ميل مستدير فاعرف ان القابلة منها للمستقيمة تكون قابلة للكون والفساد بيانه انها اذا كانت في احيازها

الطبيعية ولا قاسر يحركها عنها او فيها فلما تكون ساكنة في الاين كذلك في الوضع اذ ليس فيها مبدأ

ميل مستدير حتى تتحرك به في الوضع وقد فرضنا عدم محرك من خارج ويكون محال ان لا يقع اوضاعها مخصوصة

من جهة اختصاص كل جزء منها بجهة وحيز من الاحياز المفروضة في حيز الكل غير جهة الجزء الآخر وحيزه فهذا

الاختصاص لا يكون من صرف الطبيعة لتشابه الاجزاء ولا يكون ايضا اختصاص كل جزء من كل

بسيط بجهة وحيز انما هو لقاسر بعد الوجود لقبول كل جزء من اجزاء كل بسيط الحيز الذي هو فيها وغيره اذ

هو فيه حتى لولا ذلك القبول لم يمكن للاجزاء التخصيص بالجهات والاحياز فاذن يجوز ان يفرض وجود البسيط بدون

فعل على اجزائه ولا يمكن ان يفرض وجوده بدون تخصيص اجزائه بالجهات لا يمكن ان يكون التخصيص الحاصل بالفعل

في البعض من جهة النقل بل الاصل الذي تخصيص حال الاجزاء المفروضة في كلية البسيط انما هو ان الجزء
كان في بدء تكونه في هذا الحيز او في حيز تؤدي الحركة الطبيعية منه الى هذا الحيز فكون هذا الجزء من الهواء مثلا
في هذا الحيز من الاحياز المفروضة في حيز كلية الهواء انما هو لانه كان في هذا الحيز ماء فتكون هواء او كان
في حيز آخر فتكون بعينه فانتقل الى هذا لكونه اقرب الاحياز المفروضة في الحيز الطبيعي الكلي للهواء من
ذلك الحيز الذي تكون فيه فان سئل انه لم اختص ذلك الماء الذي تكون هواء بذلك الحيز قلنا فيه
بمثل ذلك ويتسلسل الى لا نهاية ولا ضير ثم الكون والفساد في البسائط انما يتأتيان بين
عنصرين يلي احدهما الآخر فيكون هذا من الاول في الازدواجات بين الشيئين من العناصر الاربعة
ستة وفي كل ازدواج يتأتى نوعان من الكون متعاكسان ومن الفساد كذلك ومن الانقلاب
اعني مجموع الكون والفساد كذلك مثلا بين الهواء والماء يتصور كون الهواء من الماء وبالعكس
وكذا فساد الهواء الى الماء وبالعكس انقلاب الهواء ماء وبالعكس فانواع كل من الكون والفساد
والانقلاب اثنى عشر ثم قد تظافرت الشواهد من الحس على ستة انواع يكون كل اثنين
متعاكسين منها مندرجة في ازدواج بين عنصرين متجاورين اعني بين الارض والماء والماء والهواء
او الهواء والنار اما انقلاب الارض ماء فلان الاحجار تقلب مياها حادة كما يفعله اهل الحيل
الاكسيرية فانهم يصيرونها املاحا اما بالاحراق او بالسحق مع ما يجري مجرى الاملاح كالنوشادر
ثم يحلونها بالماء والاحجار وان لم يكن صرف الارض فلا شك ان الارضية غالبة عليها
وتلك المياه الحادة وان لم تكن مياها صرفة بالطبيعة والكيفية فالمائية هي الغالبة عليها على
انها يمكن ان يدوم عليها الحيلة حتى تصير ماء لا ان كانت فيها كيفية باقية فلا يبعد ان تبطل
الا تام فالصناع يرون الاجزاء الارضية الصلبة المتحجرة تصير ماء وتذوب بالماء وتحلها فذلك انما
تكون بانقلاب الارض ماء والماء حجرا فان اصحاب الحيل ربما يعقدون المياه احجارا فانهم يتخذون

٢٤٥

شيئاً يسمونه لبن العذراء وهو مركب من مائين ينعقد جوهراً حجرياً كما سيجيء إن شاء الله تعالى فإن

فإن بعض المياه ينعقد بعد خروجها من منابعها أحجاراً كما سنورد إن شاء الله تعالى أما انقلاب الماء هواء

فكما في الأبخرة الصاعدة من المياه المتسخنة فإنها تشتمل لا محالة على أجزاء هوائية لم يمكن حمل الهواء كثيراً

ما تقلب هواء بعد الصعود وأما عكسه فلما قد يضرب الهواء الصحو في قلل الجبال الباردة جداً فيجمد سحاباً

تنزل لا محالة سيالاً وأيضاً إذا وضع إناء من الرصاص مثلاً في جمد أو وضع الجمد فيه فإنه يرى حبات

ندى يجتمع بباطن الإناء ويتراكم مرة كلما التقطها تعقبها أخرى فإنما ذلك بانقلاب الهواء المجاور للإناء

الذي تبرد لمجاورة الجمد إياه لا باجتماع أجزاء مائية كانت مبثوثة في الهواء المطيف بالإناء لأن الهواء

المطيف به لا سيما في الصيف لا يشتمل على الأجزاء المائية بل لو كانت لتصعدت بالحرارة على أنه

يجب أن تنفد تلك الأجزاء إذا التقطت الندى من الإناء مرة بعد أخرى وتتناقص كل مرة وتترى إنه

حصولها ولا يرشح مما في خارج الإناء وداخله لأن الجمد لا يترشح منه الماء ولأنه ربما يحدث في غير

موضع الترشح كالأطراف العالية من الإناء ولأن الماء الحار للطافة أقبل للترشح مع أنه لا يحصل ذلك و

أعترض عليه ولا بأن مادة الإناء لو كانت مصيرة للهواء المطيف به ماء وجب أن تكلل الندى جميع

سطح الإناء بلا فرجة ويجب بأن حدوث الماء في بعض السطح دون البعض يكون لفقدان شرط أو وجود مانع

لم نعلمه ولا يبعد عندي أن يكون الندى يحدث في جميع السطح على السواء لكن قليلاً جداً وإذ ليس سطح الإناء

حقيقي الملاسة يجتمع الماء في المواضع التي فيها انخفاض ما من الجوانب ويحصل من الماء حبات لنشأ بها

وثانياً بأن تبريد الإناء للهواء ليس بأكثر من تبريد الماء أو الجمد له فينبغي أن يصير ما يطيف من

الهواء بالجمد ماء وأيضاً ينبغي أن يصير ما يطيف من الهواء بالماء الذي يكون من الجمد المجاور للإناء

ماء أيضاً وهكذا حتى يسيل ماء كثير جداً ولا يحتاج في ازدياد الندى إلى التقاط ما ركب الإناء منه مرة

بعد أخرى الجواب أن الأواني الرصاصية ونحوها لصلابتها وملاستها واندماج أجزائها لا تقبل الكيفية

۲۴۷

الغريبة لسرعة واذا قبلتها تحفظها بطيئا فاذا الح عليه القوة المبردة يكون فعلها فيه اشد لذلك توجد
تلك الاواني اذا اشتملت على ما فعات جازة اسخن من تلك المايعات ولعل التقاط الندفيه انما
يحتاج اليه اما الاناء كما يشغل حبات الندى مواضع من سطح الاناء فيحول بينه وبين الهواء
كذلك لعله يشغل ندى رقيق ما بين تلك المواضع فانه وان اجتمع منها الندى الى تلك المواضع فقد
فيها اثر متشتت بالسطح فيحول بينه وبين الهواء فليس المقصود مجرد التقاط تلك الحبات
بل التقاط الرقيق من الندى الذى بين الحبات ايضا واما الاناء اذا لم يكن مجاورة الهواء لسطح
على الاتصال بل جاور بعضه المواضع الفارغة من سطح الاناء عن حبات الندى وجاور بعضه
تلك الحبات لم يتاثر عن الاناء فضل تاثر واما انقلاب الهواء نارا فكما فى كور الحدادين فانه اذا
سد الطريق والح فى النفخ فيه بالكير تحيل من نار قليلة نار كثيرة بل لا يبعد ان تحصيل بالحاح النفخ
جدا نار من غير نار اصلا واما عكسه فظاهر فى انطفاء الشعل واذا تحقق هذه الانقلابات
الستة التى بين المتجاورين من العناصر فلا خفاء فى تحقق الستة الباقية التى بين غير المتجاورين
اذا كانت لا بطريق الطفرة بل بان يكون الانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصر وذلك فى
اربعة انواع بالقلاب بين انقلاب الفاسد الى المتوسط وانقلاب المتوسط الى الكائن
والانقلاب بين عنصرين يتوسطهما عنصران وذلك فى نوعين بثلثة انقلابات ثم الظاهر من كلام
القوم انحصار الانقلاب بين غير المتجاورين فى ذلك فيمتنع ان يكون على سبيل الطفرة لكن الظاهر
من كلام الشيخ خلافه حيث ذكر انه يتكون نوع من الحجارة من النار اذا اطفيت وكثيرا ما يحدث
فى الصواعق اجسام حديدية وحجرية لسبب ما يعرض من تطفية فتصير باردة يابسة على ما سنورد
ذلك ان شاء الله تعالى واذ تحققت الكون والفساد فيهما يحكما من سبق الاستحالة عليهما فان المادة
انما تخلع صورة جوهرية طبعية وتلبس اخرى بانتقاص استعداد بالنسبة الى الصورة المخلوعة واشتداد

لهذه الملبوسة وذلك بالاستحالة فانه لا تكون مع استواء الحالين بل لا يكون الا انتقال من
الكيفية الزائلة الملائمة للصورة الفاسدة الى الكيفية الحادثة المناسبة للكائنة دفعة او
لا ويتكلم فيه ويلزم التسلسل لا في الامور المتعاقبة وشهادة الحس بالاستحالة اظهر جدا من شهادته
بالكون والفساد **قلت** التفصيل وهناك اقوام زاعموا انهم ينكرون الكون او الاستحالة
معا زاعمين انه لا يكون شيء عن لا شيء ولا يصير شيء شيئا والحرارة مثلا غير محمولة في قابل عند
طائفة منهم ولا تنفك عن حاملها عند اخرى فما ترى من صيرورة الماء هواء او نارا او حارا
انما ذلك ببروز اجزاء كانت كامنة عند اصحاب الخليط ونفوذها من خارج عند آخرين ثم الاجزاء
الموصوفة بالبروز والنفوذ غير متناهية عند بعض كيلا ينقطع الكون تبعا للمادة وثم كانهم
مع التصديق بالكون يميزون في الاستحالة فيرون الماء لا يسخن بذاته بل ما يرد فيه يسخنها او يخالط
وقوم مع القول بالاستحالة ينفون الكون اكثرهم موحدون للعنصر زاعمين ان الاشياء
الطبيعية يتغير بعضها الى بعض لا بد لها من جمع للتغير محفوظ في جوهره وهو العنصر وهو اما النار
ويتولد البواقي بالتكاثف له الارض والمتولدة بالتخلخل او متوسطا والقول تبعا وربما ومنهم
من يكثره فلان اثنين او ثلث وولد البقية بالتكاثف او التخلخل وان تم لم يجوز الانقلاب في العناصر
وانما الكون والفساد في المركب بالاجتماع بدعوة الالفة والافتراق لغلبة البغضة وقوم يسلمون
الكون والاستحالة على نحو في التغير لاخذهم مبادي الاجسام اما اجزاء متجزية وهما لا فكا فلا
يرون التلك لونا وطعما وابل المركب منها بالاجتماع والافتراق واما الاستحالة فباختلاف
الوضع والترتيب وانه سطوحا فيرون الكون والاستحالة تجوزا ذلك **اقول** وقد حققنا
الكون والاستحالة فلا يخفى عليك ان هذا المذهب اقوام زاغوا عن الحق في ذلك ونشير الى
ما ذهبوا اليه ونقض حججهم فنقول هناك قوم انكروا الكون والاستحالة معا

فلانہ اما ان یکون عن لاشیٔ وہو محال اذ اللاشیٔ لا یکون موضوعا للشیٔ او عن شیٔ فذلک الشیٔ ان کان
ہذا الکائن بعینہ فقد کان ہذا قبل کونہ ولا یخفی فسادہ وان کان غیرہ فیلزم ان یصیر شیٔ
شیئا وہو محال لان الاول اذ کان ثم دون الثانی کان محصلا فی ذاتہ مباینا لکل ما عداہ
فاذا کان الثانی فاما ان یفسد الاول فلم یکن الثانی عنہ بل عن لاشیٔ وقد علم استحالتہ او
یبقی فیکون ہو بعینہ لنفسہ وغیرہ المباین لہ معا واما الاستحالۃ فلان الکیفیات عند بعضہم
جواہر غیر محمولۃ فی شیٔ فلیس لہا حامل (وہو محال ١٢) حتی یزول عنہ کیفیۃ کالبرودۃ وتخلفہا اخری کالحرارۃ وعند
آخرین ان کانت محمولۃ فلیس فی قوۃ الحامل (غایۃ للنفی ١٢) ان یفارقہ المحمول والا لم یبق ہو ہو ثم لما کان
الحس شاہدا بالکون (وعلیہ ١٢) والاستحالۃ تحللوا المخرج عن ذلک وہم فیہ فرقتان فاصحاب الخلیط یزعمون
ان ما یری کونا (تکلفوا ١٢) واستحالۃ لیس بانقلاب الماء ہواء واستحالۃ البارد حارا بل العناصر لا یکاد یوجد
صرفۃ فما یری ماء فیہ اجزاء مائیۃ بارزۃ تحس بہا وبرودتہا واجزاء ہوائیۃ وناریۃ کامنۃ لا تحس
بہا وبحرارتہا ثم اذا لاقتہ (خبر مبتدأ ١٢) الہواء او النار مثلا برزت الاجزاء الکامنۃ الہوائیۃ او الناریۃ
وغلبت مقاومتہ للمائیۃ فاحس بہا وبحرہا فیحکم ان الماء صار ہواء والبارد حارا واخرون یزعمون
ان ذلک لیس بروز الکامن بل بنفوذ اجزاء ہوائیۃ او ناریۃ من خارج فیشوہا ثم ای ما کان من البروز
والنفوذ (ای الکون والاستحالۃ ١٢) فالاجزاء الموضوعۃ لذلک متناہیۃ عند بعض وغیر متناہیۃ عند آخرین زعما منہم ان الاستعدادات
الغیر المتناہیۃ انما تکون لامور غیر متناہیۃ فلو تناہت الاجزاء لم یکن استعدادہ غیر متناہ وانقطع الکون
بانقطاع المادۃ فعند اصحاب الخلیط منہم یکون اجسام بلا نہایۃ فی العدد یجتمع منہا جسم واحد
یسمونہ الخلیط وعند الآخرین یکون اجسام بلا نہایۃ غیر متلاقیۃ بل مبثوثۃ فی خلاء غیر متناہ فمن
ہؤلاء من جعل صورہا التی ہی عندہم اشکالہا بلا نہایۃ فی النوع وقوم کانہم مع تصدیقہم بالکون
یمترون فی الاستحالۃ بناء علی ان الکیفیات عندہم اما جواہر قائمۃ لا فی محل او ہی ممتنعۃ الانفکاک

مستقرۃ فیہا حتی

عن محالها على اختلاف بينهم وبالجملة فمن ان الماء لا بدّ وان يكون بارداً ما دام ماءً ويرى من الماء سخيناً فهو مختلط ولو بانقلاب اجزاء منه ناراً وقوم مع تصديقهم بالاستحالة يمنعون الكون

واكثرهم قائلون بان العنصر واحد بحسب ما عمّ منهم ان الاشياء الطبيعية متغير بعضها الى بعض عموماً والتغير لا بدّ له من موضوع مشترك بين كل من المتغير والمتغير اليه محفوظ في جوهره متغير في حالاته هو العنصر فلا يكون هناك كون لبقاء الجوهر بعينه بل استحالات وقد تشتّت اهواؤهم في اختيار ذلك العنصر فالكائن ناراً ولدوا البواقي عنها بالتكاثف فما الهواء الا نار تكاثفت قدراً ما والماء نار تكاثفت اشد من ذلك القدر ولم تبلغ الغاية والارض نار اشتد تكاثفها حداً والجوهر في الكل غير مختلف والكائن ارضاً اقاموا التخلخل مقام التكاثف والكائن متوسطاً بين الطرفين هواءً او بخاراً او ماءً اعملوا فيه كلاً من التخلخل والتكاثف بالتناوب فالهواء ان تخلخل سمّي ناراً وان تكاثف يسمّى بخاراً او ماءً او ارضاً على حسب المراتب المختلفة وقس عليه والداعي للذين اختاروا الماء او الهواء هو ان العنصر يجب ان يكون مطاوعاً للتشكل وذلك شأن الرطوبة ثم رأى صاحب الماء وكانه اقدم هؤلاء الموحدين للعنصر ان الماء هو الرطب بالذات بل هو الرطوبة وتفطن صاحب الهواء ان معنى الرطوبة في الهواء اثبت منه في الماء والذين آثروا النار رأوا انها اعظم جرماً كيف لا والسموات المشفقة والكواكب المضيئة نارية على ما زعموا ثم ان النار اقوى الاجسام طبيعة وان الحرارة هي المدبّرة للكائنات وانه لو لم يكن البرد امراً عرضياً بل الى عنصر يتصور به لكان من العناصر ما يبرده وزان حرّ النار وللذين اصطفوا الارض وهم شرذمة قليلة استقرار جل الكائنات عليها وللذين اجتبوا البخار كونها وسطاً بين العناصر فيقضي درجة من التخلخل الى الهوائية واخرى الى النارية ودرجة من التكاثف الى المائية واخرى الى الارضية و منهم من يعترف باكثر من عنصر لكنه يرى العنصر موضوعاً للتغير فيوافق الموحدين في كون جوهره

جوهره محفوظا البتة فمن لم يعترف بالاربعة منهم من اقتصر على اثنين اما طرفين بناء على ان سائر
الاسطقسات تستحيل اليهما وهما لا يستحيلان الى اسطقسات خارجة عنهما وان الحركة الاسطقسية اما
الى العلو وهي الطبيعة الخفة والغالب فيها النار او الى السفل وهي الطبيعة الثقل والغالب فيها
الارض بخلاف الهواء والماء فما الهواء الا نار مفترة منقلبة بالماء وما الماء الا ارض متخلخلة سيالة
خالطها نارية او طرف ووسط اعني الارض والماء بناء على احتياج المركب الى اختلاط يابس
برطب حتى يقبل التشكيل بالرطوبة ويحفظها باليبس وهما الارض والماء واما الهواء فبخار مائي والنار هواء
سخيفة الحركة ومنهم من قال ثلثة لزعمه ان الماء ليس الا هواء متكاثف ومن اعترف بالاربعة لم يحتج
الى التوليد ولم يجوز الانقلاب في العناصر لانها اصول موضوعة للتركيب والافتراق حتى
تتكون المركبات وتفسد ولو تغيرت في جواهرها لم تكن اصولا ثم ان هؤلاء قالوا ان الاجتماع
والافتراق لا يكون لهما بذواتهما بل من قوة فاعلة فيهما تنفعل هي عنهما ولا يكون من احدة فاعلة
للضدين فهناك قوتان تجمع احديهما اذا دعتها وبالحري ان تسمى الفة ومحبة وتفرق الاخرى
اذا تسلطت وبالحري ان تسمى بغضة وعداوة وقالوا اذا دعتها المحبة توحدت جسما
متشابها تسمونه الكرة واذا استولت العداوة تفرقت
طبائع اربعا ١٢ ط

٢٥١

محمد هدايت الله مولوي رام پوري فيوضهم وافاضهم دايمت

خاتمة الطبع

اما بعد فيقول العبد المفتاق الى رحمة ربه القوى البارى محمد فضل حق بن السيد خدا بخش العظيم آبادى البهارى الراجى مغفرة ربه
الغفور محمد نياز احمد خان المتوطن بالرام فور لما اشار الينا الحبيب الاعظم والشفيق الاكرم المخدوم المعظم والعالم الافخم ذو اليد الطولى
فى العلوم العقلية والنقلية الذى غاية القصوى لنيل الى السعادات الازلية والابدية البارع العلام مقدام العلماء الاعلام محسود المعاصرين
والاشباه مولانا المولوى محمد هداية الله خان بن مولانا المولوى محمد رفيع الله خان الرام فورى ادام الله
فيضه النورى حين اراد ان نطبع النسخة المسماة بالشمس البازغة شرح الحكمة البالغة كليهما للفاضل الجليل والعالم النبيل النحرير العلام الحبر
الطمطام البارع فى الفلسفة والمناظرة والكلام البالغ فى العقليات والفائق على العلماء الاعلام مولانا محمد محمود الجونفورى
اسكنه الله فى بحبوحة جنانه وافاض عليه انوار رحمته واحسانه التى لم تصنف مثلها فى العلوم الحكمية ولاشتمالها على الدقائق
الفلسفية لم يتيسر لعلماء الزمان حلها وتدريسها كما هو حقها الا بواسطة الحواشى المزيلة لظلمة الحجب والغواشى والتى طبعت فى السابق من
الزمان كانت معراة عن الحواشى ومملوة من الاغلاط الكثيرة من زيادة ونقصان فلم تروى الغليل من الطالبين ولم تبرى العليل من
الراغبين فصحح مولانا الموصوف اولا النسخة منها وقابلها مع النسخ المتعددة الصحيحة المعتمدة عليها عمدتها ما كتبها العارف بالله مولانا
باب الله ثم زينها بالحواشى اللطيفة والصحائف الشريفة منها حاشية اوستاذ فضلاء الهند امام العلماء الراسخين مولانا نظام الملة
والدين ادخله الله فى اعلى عليين ومنها حاشية متبحر الاتقن مولانا محمد حسن اسكنه الله فى المقام الاحسن ومنها حاشية العالى الفائق
على الامثال والاشباه مولانا احمد الله رحمه الله ومنها حاشية افضل علماء العصر ذوى الفضل والتلطف البرى عن التكلفات
والتعسف مولانا محمد يوسف ادام الله بركاته منزها عن التلهف والتاسف وبعض تعليقاته الذى كان لابد منه لحل مغلقاتها
وكشف مطوياتها المستنبط من الكتب المتداولة المعتبرة منها الكتاب النفيس للشيخ الرئيس ومنها المحاكمات للعلامة قطب الدين
الرازى ومنها شرح الاشارات للامام والمحقق الطوسى ومنها شرح المقاصد وشرح المواقف وشرح حكمة العين وشرح التجريد وبعض
تقارير خير السبقة وخير اللحقة خاتم العلماء فخر الفضلاء استاذ الكل فى الكل البارع العلام البحر العميق للعلوم ومقدام العلماء الاعلام يليق للشمس ان
يقتبس من قلبه المنير الضياء يحق للقمر ان يكتسب من جبينه السناء الاستاذ المطلق شمس عقلاء الهند حتى اخذوا منه طرق النظم والنسق وذو الفضائل والايادى مولانا
المولوى الحافظ محمد فضل حق الخير آبادى اللهم امطر عليه شآبيب رضوانه واوصله الى اوسط جنانه مع خير المرسلين صلى الله عليه وآله واصحابه اجمعين
بان نقيم حتى الطبع التصحيح في دار الانطباع فالتزمنا اقامة الكانفورى فى المطبع العلوى المنسوب الى على بخش خان اللكهنوى بن پير محمد خان النعمانفورى
لامتثال امره واجب الاتباع وصرفنا جهدنا فى تصحيحها بقدر ما كان فى قدرتنا مع المفضل الخفى والجلى وحائز فى العلم النقلى والعقلى المولوى السيد محمد معصوم على
مصحح المطبع العلوى فجاء بحمد الله العجيب الناظرين ويروى المشتاقين وذلك فى تاريخ ستة وعشر من الربيع الاول سنة الف ومائتين وتسع

وسبعين من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وصحبه اجمعين ١٢٧٩